
رحْـلَـةُ التَّأليفِ
في العُلُوم العَرَبيَّة والإسْلَاميَّة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

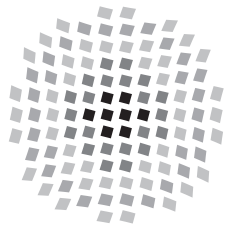
الإسكندرية

رقم الإيداع

٢١٥١٦/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي

٩٧٨-٩٧٧-٦٧٦١-٠٦-٣



دار الأمل

صناعةُ فكر ومنارةُ وعي

Daralamal2014@gmail.com

الجـــــوال : 6 0100028216

رحْـلَةُ التَّأليفِ

في العُلُوم العَرَبيَّة والإسْلَاميَّة

النحو والصَّرف، والبَلاغة، والأدب، والتَّفسير

وفصولٌ في البِبْلِيوجْرافيا وتحقيق المخْطُوطات

واقتناء الكُتُب التراثيَّة

تأليف

دكتور

هشـام أبو خشَـبة

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور

مُحمَّد شمس عُقاب

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار الأمل

صناعةُ فكر ومنارةُ وعي

Daralamal2014@gmail.com

الجـــوال : 6 0100028216

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين

إلى كلِّ مُحبٍّ لأُمّته

فخورٍ بما أسْدتْه للبَشَريّة

توّاقٍ لأن تحيا وتدبّ فيها الرُّوح

كما كانت تدبُّ في العهد الأول

وكلِّ غيورٍ يريد أن يتلمَّسَ طريقًا من طرق العِلم

نُهْدي هذا الكتاب

مقدِّمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعدُ، فإن من فضل الله علينا أن نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب (**رحلة التأليف في العلوم العربية والإسلامية**) بعد أسابيع قليلةٍ من صدوره؛ وقد كثُرَ الطلب على إعادة طبعه، فرأيناها فرصةً لتنقيحه وزيادة مراجعته، وتدقيق ما يحتاج منه إلى تدقيق؛ بما يجعل هذه الطبعة منقحةً ومزيدة، فاضلةً ما سبقتها، والكمال لله وحده.

ونحن إذ نشكر ربنا سبحانه وتعالى لا ننسى أن نشكر إخواننا الذين أمدُّونا بملحوظاتهم أو تعقيباتهم على الطبعة الأولى، ونخصُّ منهم أخويْنا: الدكتور محمود محمدين، والأستاذ سلمان الراوية، جزاهما الله خيرًا.

نسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يُعيننا على إكمال السَّير في هذه الرحلة، التي نرجو الله أن تكون مباركة.

وكتب

المؤلِّفان

في الإسكندرية حرسَها الله

في شهر ربيع الأول ١٤٤١ هـ

مقدِّمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي له الفضلُ علينا، وهو صاحبُ كلِّ نعمة، ولا حول لنا ولا قوة إلا به، اللهم لك الحمدُ كلُّه، ولك الشُّكر، ولك الثناء الحسَن، اللهم افتح لنا أبواب الخير، ولا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين، واجعلنا من عبادك الصالحين.

اللهم صلِّ وسلِّم على عبدك ونبيِّك محمَّد، الذي أنار الطُّرق، وهدى الناس إلى سبيلك، وأرشدهم إلى رحمتك ونُورك، اللهم ارزقنا شفاعَتَه، وألْزمنا سُنَّتَه، واكتبنا فيمن رضيتَ عنهم فرضي عنهم.

وارضَ اللهم عن صحابته، وتابعيهم، وعلماءِ المسلمين، واغفر لنا ولهم أجمعين.

أما بعد؛ فقد نظرنا في كتب المكتبة الإسلامية، فلم نجد كتابًا يُرشد طلَّابَ العلم إلى رحلة التأليف والتدوين في العلوم والفنون العربية والإسلامية، كتابًا جامعًا في غير إسهاب، منظَّمًا مرتَّبًا، يُفيد في تصوُّر بنيان هذه العلوم عبر التاريخ، ويدلُّ على رجالاته الذين قاموا بحق العلم في كل عصر. لم نجد هذا على الوجه الذي يرضينا؛ فعزمنا -وكان الله لنا معينًا- على وضع هذا الكتاب، الذي أردنا به إرشاد قارئه إلى تسلسل هذه العلوم ونموِّها، وكيف مضتْ رحلةُ التأليف فيها: في النحو والصرف، والبلاغة، والأدب، والتفسير؛ ونحن عازمون على استكمال المسيرة في العلوم الأخرى إن شاء الله، وسمَّيناه: **(رحلة التأليف في العلوم العربية والإسلامية)**.

إنَّ الغاية ليستْ في معرفة المصادر فحسب -وهذا قد حققه كتابنُا بفضل الله- بل في كيفية التعامل والمعالجة والانتخاب منها؛ وهذا أساسُ الإبداع والابتكار في العلم. ولا ابتكار لجديدٍ إلا بتصوُّرٍ صحيحٍ للقديم، وإحاطةٍ وافية به.

ثم إننا نظرنا فوجدنا الباحث في هذه العلوم محتاجًا إلى فصولٍ في مهاراتٍ

ومَلَكاتٍ مساعدة، فكتبنا فصلًا في كيفية اقتناء الكتب التراثيَّة، وفصلًا في كتابة الدراسة والتقديم للكتب المحقَّقة، وفصْلًا في ضبط ما يقع فيه الخطأ في ضبط الأعلام المشتبهة، وفصلًا في بيان كتب البِبْليوجرافيا العربية، وهي مفاتيح هاديةٌ إلى الإلمام بأسماء العلوم والأعلام، وحركة التأليف والكتابة في تاريخ التَّدوين الإسلامي، وهو تاريخ حافلٌ ضخمٌ يبعثُ في النفس الاعتزاز والفخر.

إنَّنا أمام تراثٍ إسلاميٍّ عربيِّ اللسان، دوَّنه آباؤنا وأجدادُنا، وأُهمل كثيرٌ منه؛ لأسبابٍ من خارجنا ومن داخلنا، بعمدٍ وبغير عمد؛ ولكنَّ أهمَّ تلك الأسباب في رأينا أنَّ الطَّالبين للعلم، ومحبِّي الحضارة الإسلامية؛ لم يطَّلعوا عليه، ولم يعرفوا سُبُلَه في غالب الأمر؛ فأحببنا أن ندلَّهم على أطرافٍ منه، وشُعَبٍ باسقةٍ من شُعَبه.

وإنَّ هذا التراث له طبيعةٌ خاصَّة، إذ هو ملتحم الوشائج، يشدُّ بعضُه بعضًا، لا يستغني علمٌ منه عن علم، ولا يكون المرءُ مُحْسنًا علمًا حتى يُحسن صاحبَه، وكلما ازداد الإنسانُ علمًا زادَ فهمًا وفقهًا لِكُنْه هذا العلم الإسلاميّ الشريف، وزاد قُربًا من أصليْه العظيمين: الكتابِ والسُّنَّة، وزاد تصوُّرًا وإدراكا لحضارته الكريمة الشامخة.

وإنَّ الإبداع في فَنٍّ من فنون هذا التراث نابعٌ من إتقان فنٍّ آخر معه، أو فنَّيْن، أو زيادة. ومن يفهمْ هذه الفلسفة يُصِبْ خيرًا كثيرا.

واللهَ سبحانه وتعالى نسأل لنا ولكم الهداية والتوفيق، وأن يجعل عمَلَنا خالصًا لوجهه الكريم، ومتقبَّلًا نافعًا في عباده.

والحمدُ لله أولًا وأخيرًا.

وكتب

المؤلِّفان

في الإسكندرية حرسَها الله

في شهر صَفَر الخير ١٤٤١ هـ

الفصلُ الأول

كيف تَقْتني كتابًا تُراثـيًّا؟

كيف تَقْتني كتابًا تُراثيًّا؟

الكتاب مصدرٌ أصيلٌ لتلقي المعرفة والعلم، بل لعله آصلُ المصادر وأهمُّها على مرِّ العصور. وحتى في عصرنا الحاضر الذي اختلفت فيه مصادر العلم ما بين مسموعةٍ ومرئيَّة بسبب التقدم التقني الكبير؛ تبقى للكتاب قيمتُه ومنزلتُه التي يعرفُها المشتغلون بالثقافة والتراث.

وهناك نوعٌ من الكتب هو محطُّ الاهتمام في جميع الأمم، ولا سيَّما الأمم الناهضة، إنه الكتب التراثيَّة[1]، التي تصلُنا بماضينا وتاريخنا وعلومنا. لقد استقرَّ في نظريَّات التقدم أنه لا تقدُّم لأمةٍ من الأمم إلا بأصلٍ يُعاد إليه، وجذر يُستقى منه. وهكذا سعتْ الأمم المتحضِّرة في بناء حضارتها إلى مثل هذا الغرض، فأوفته حقَّه وذادتْ عنه[2].

ونحن في حضارتنا الإسلامية العربية نمتلك أصولًا هائلةً، وكنوزًا لا تُقدَّر بثمن؛ يَعرف هذا الغريبُ عن هذه الحضارة قبل المنتمي إليها. هذه الأصول تتمثَّل في تراثٍ عربيٍّ مكتوب عبر مئات السنين، في الفنون المختلفة، ما بين نظريٍّ وعمليّ. تجد هذا في العلوم النظريَّة: كعلوم الدين واللغة والتاريخ والاجتماع والمنطق والفلسفة وهلمَّ جرًّا؛ وفي العلوم التطبيقيَّة العمليَّة: كالطب والبيطرة والصيدلة والهندسة والحساب والفَلَك والفلاحة والملاحة وغير ذلك.

(١) التُّراث لفظة مشتقة من مادة (ورث)، وأصل التاء فيه واو. ومعناه: الموروث (انظر: لسان العرب: ورث). ونعني به: كل ما ورَّثه لنا آباؤنا من إرث مدوَّن، في الفنون والعلوم والمجالات المختلفة، وغالبًا ما يُطلق هذا على الكتب قبل عصر الطباعة الحديث. وقد صار لهذه اللفظة (التراث) ذيوعًا لدى المختصين في حقل المخطوطات والتحقيق.

(٢) راجع في تجارب الأمم لتحقيق نهضتها: التجربة اليابانيَّة والتجربة الألمانية، في مجال اللغة والعلوم الإنسانية، التي هي الركيزة الفكرية للمنطلقات المادية والتقدم المدني. وهذا ما لا يعيه كثيرٌ من أبناء الأمة العربية.

إننا نجد في كل علم أو فنٍّ من هذه الفنون رصيدًا ضخمًا من المدوَّنات والكتب، ما بين مختصر ومتوسطٍ وكبير، وما بين متنٍ وشرحٍ وحاشية وتذييل، وما بين تهذيبٍ ومختصر وتقريب، وما بين ردٍّ أو انتقادٍ أو جمعٍ[1].

إنَّ الراغب في قراءة هذا التراث ربما يجد نفسه في حَيْرة كبيرة، إذ بماذا يبدأ، وبماذا ينتهي، وكيف يسير وينهل من هذا البحر[2]. إن الأسماء كثيرة، والعناوين أكثر، والتشعيبات والفروع لا نهاية لها[3]. والموفَّق مَنْ هُدي في مثل هذا الأمر.

ولذلك فإنَّ الوقوف على صُوَى الطريق[4]، لمن أهمِّ المهمَّات؛ فإنه يحفظ الوقت والعمر والجهد، بل يحفظ العقل قبل ذلك. ولذلك سنُسدي بعض النصائح والاقتراحات التي تعين في مثل هذا، وسنجعلها في صورة معايير:

المعيار الأول: قراءةُ التُّراث قضيَّةُ انتماء:

ينبغي للمقبل على كتب التراث أن يُقبل عليها بإيمان، ويقينٍ في قيمتها وضرورتها، فهذا العامل النفسي من أهم العوامل، إذ هو الشرارة التي تضيء الطريق إذا كلَّت النفس، أو أظلمتْ الطريق، أو ظهر معيقٌ من المعيقات.

---

(١) انظر في بيان هذا كتاب: عبقرية التأليف العربي: علاقات النصوص والاتصال العلمي، للدكتور كمال نبهان (القاهرة، ط١/٢٠٠٧م).

(٢) ينظر في هذا كتب الببليوجرافيات العربية التي فَهْرستْ كتب التراث العربي، مثل: الفهرست للنديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وذيله إيضاح المكنون، للبغدادي، وهدية العارفين للبغدادي أيضًا؛ وأحدث من ذلك: كتاب بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، وكتاب فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، وكتاب قُرّة بلوط وزميله: معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم، وهو أوسع تلك الكتب، وهو كتاب شامل يغفل عنه كثيرٌ من الناس.

(٣) أحصى طرَّازي (المتوفى سنة ١٣٧٥هـ) عدد المكتبات العربية في العالم، فبلغت نحو ألف وخمسمائة مكتبة، يُقدَّر ما فيها من كتب عربية بنحو ٢٦٢ مليون مجلد، ما بين مخطوط ومطبوع (انظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون ص٣٧). ولا شك أنه ظهرت مكتباتٌ وكتبٌ أخرى بعد ذلك.

(٤) صوى الطريق: علاماته. مفردها صُوَّة، والصوَّة: حَجَرٌ يكونُ علامةً في الطريق.

وهذا الإيمان ليس شيئًا عاطفيًّا فحسب، بل هو شيءٌ علميٌّ مع ذلك، فالمقبل على تدارس علم من العلوم ينبغي أن يعرف جدواه، وأن يدرك مدى نفعه إيَّاه أولًا، ثم نفعه لمن هم حولَه. فالمقبل على تعلم القرآن وعلومه -مثلًا- يعلم جميلَ ما هو فيه من عمل، يعلم هذا من جانب إيماني روحي، ويعلمه بتعلُّم قيمة هذه العلوم في بناء الحضارة الإسلامية.

ومثلُ هذا يقال في حق دارس فنون العربية، والتاريخ، والفلسفة، والعلوم التطبيقية كالطب والهندسة، ونحوها عند المسلمين؛ إنه بحاجةٍ إلى محبَّةٍ لقومه وتاريخه لكي يُقبل على ذلك، وهو ما يحلو لبعضهم أن يُسمِّيه بالانتماء.

المعيار الثاني: ماذا نَقرأ وكيف نختار؟

على طالب العلم أن يحدِّد العلم الذي يريد أن يقرأ فيه، ثم يبحث عن أصوله وفروعه، وكيف نشأ هذا العلم وكيف نما وتطوَّر، وما محطَّات الازدهار والذبول التي مرَّ بها. وذلك لكي يحدِّد اتجاهاته في القراءة، وماذا سيختار. وهذا الأمر ليس بالسهل، بل هو يحتاج إلى اجتهاد كبير يبدأ بسؤال المتخصِّصين من أهل العلم، والبحث في تاريخ الفنّ.

وقيمة هذا العمل أنه يضع أيدينَا على أهم الأصول في الفنّ، ففي كل فنٍّ كتبٌ أصول، معدودة، من أحاط بها أحاط بقضايا الفنّ، وعرف حدوده، وفروعَه ومسائلَه. معرفةُ هذه الكتب توفيقٌ من عند الله عز وجل للمرء. ثم إنَّ بقيَّة الكتب بعد ذلك تبقى داعمةً أو غاذيةً لتلك الأصول. ولكنه لا بد من تلك الأصول.

فمثلًا في السيرة النبويَّة، لا يمكن لامرئٍ أن يدعي علمًا بالسيرة دون أن يرجع إلى مجموعةٍ من الكتب، أهمُّ هذه الكتب: السيرة النبوية لابن هشام، التي هي

تهذيبٌ لسيرة ابن إسحاق، ومعنى التهذيب هنا ليس التلخيص، بل التحسين والتنقية، والشرح، والإضافة. فهذا الكتاب أصل أصول السيرة النبوية. ومن كتب السيرة الأصول: ما يرد في الأجزاء الأولى من طبقات ابن سعد، والأجزاء الأولى من تاريخ الطبريّ كذلك. وهناك كتب أخرى تحرر بعض تلك الروايات كالسيرة النبوية لابن كثير(١).

فهذا مثالٌ تقريبيّ للبحث في أصول كتب الفنّ، نعم تجد أطرافًا من حديث السيرة في كتب الحديث: كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي، وفي الشمائل للترمذيّ، وفي المصنَّفات: كمصنَّفَيْ: عبد الرزَّاق وابن أبي شيبة، وفي كتب الصحابة: كالاستيعاب، وأسد الغابة، والإصابة، وفي كتب الأنساب: كأنساب الأشراف للبَلاذُري، ونسب قريش للزبير بن بكَّار. ولكنَّ هذه الكتب جميعًا ليستْ أصولًا، بل مغذّيّات وروافد، يستزيد منها المُجِدُّ في هذا الفنّ، ولكنها لن تنفعَه من غير الكتب الأصول.

وقُل مثل هذا في علوم العربيَّة: النحو والصرف والبلاغة والأدب.

ففي البلاغة كتبٌ أصولٌ جامعة تجمع أصول هذا الفنّ، ولا بدَّ من استكمالها جميعًا. ففنٌّ كالبلاغة مثلًا فنٌّ محدود، أعني أنه يمكن ضبط حدوده وإتقانه في مدةٍ وجيزة، بدراسة كتابٍ جامعٍ لمسائله، ككتاب الإيضاح للقَزْويني، يُنتقل منه إلى كتابيْ عبد القاهر الفاخرين: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز؛ ويُطبِّق الطالب في خلال ذلك على آي القرآن، فيعود إلى كتابٍ كالكشَّاف للزمخشريّ مثلًا. وبذا يكون قد أتقن فَنَّ البلاغة. ويستطيع بعد ذلك أن يزيد أسبابه في البلاغة بقراءة كتبٍ أخرى للمتقدمين والمتأخرين، ولكنه لن يجدها في جُلِّ مسائلها خارجةً عن ثلاثة الكتب التي ذكرتُ لك.

(١) يمكن أن يُدعم هذا ببعض كتب المعاصرين الذين بحثوا توثيق الروايات في السيرة النبوية، ككتاب: السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، لمحمد محمد أبو شَهبة (دار القلم، دمشق، ط٨/١٤٢٧هـ). وكتاب: محمد رسول الله: منهج ورسالة، بحث وتحقيق، لمحمد الصادق عرجون (دار القلم، دمشق ١٩٨٥م).

ومثل هذا يقال في بقيَّة الفنون الإسلامية: كالفقه، والتفسير، والحديث، والتاريخ، وعلم الكلام، والمنطق؛ بما لا داعي إلى الإطالة أو البحث فيه هنا، وإنما العبرة بضرب المثل.

المعيار الثالث: النَّشرات المحقَّقةُ ضرورة:

إذا اختار القارئ كتبَه: أصلًا كانت -كما اصطلحنا عليه- أو فرعًا، جاء إلى مرحلة مهمَّة من مراحل القراءة. فإنَّ اختيار العناوين وأصحابِها ليس نهاية المطاف، ذلك أنَّ هناك خطوةً أخرى شديدة الأهميَّة في عصرنا الحديث، إنها اختيار النشرة الجيِّدة للكتاب.

إنَّ ما وصل إلينا من كتب أسلافنا وصل إلينا مخطوطًا. أي مكتوبًا بخط اليد. ذلك أنَّ الطباعة لم تظهر إلا في العصر الحديث. ثم طُبع كثيرٌ من هذه الكتب بطرق الطباعة الحديثة، فقد يطبع الكتاب مرةً واحدة، وقد يطبع مرات كثيرة. والسؤال: أي هذه الطبعات أحسن، وأيها المعتمد عند أهل العلم؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال يجدر بنا أن نُشير إشارةً إلى فنٍّ مهمٍّ من الفنون الضروريَّة لنشر الكتب في العصر الحديث، هو فنُّ تحقيق الكتب[1]. والمقصود به الفنَّ الذي يُعنى بإخراج الكتب المخطوطة في صورة مطبوعة بقواعد علميَّة مقرّرة، وله اتجاهات علميَّةٌ مختلفة[2]. فالأمر ليس في نقل الكتاب المخطوط إلى صورة مطبوعة فحسب، كلّا؛ إذ إنَّ هناك خطواتٍ كثيرة لاستكمال هذا العمل بطريقة

(١) انظر في فنّ التحقيق: تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام محمد هارون (القاهرة، ط١/١٩٥٤م). ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحْدَثين، للدكتور رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٦هـ). وأسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وضع لجنة مختصة (معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٤٠٠هـ).

(٢) انظر: اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، للدكتور خالد فهمي (بحث منشور في مجلة علوم المخطوطات، مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية العدد الأول ٢٠١٨، ص٢٠٣).

علمية، تبدأ من تحقيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه، وجمع نسخ الكتاب في العالم، وتشجيرها، وبيان أنسابها، وأي هذه النسخ نقل من الأخرى، وبيان قيمة كل نسخة على ضوابط معروفة، ثم مقابلة هذه النسخ بعضها على بعض؛ للوصول إلى صورة أقرب ما تكون إلى الصورة التي أخرج عليها صاحبُ الكتاب كتابَه. ثم ضبط هذا الكتاب والتعليق عليه، وصفُّه، وصناعة الفهارس والكشَّافات له. ثم كتابة دراسة للكتاب ولمؤلفه ومنهاجه واصطلاحاته ورموزه في الكتاب، ومنهاج التحقيق واصطلاحاته ورموزه وطريقة إخراجه، كلُّ هذا وسواه من جُهدٍ هو صَنْعةُ التحقيق.

وصنعةُ التحقيق فنٌّ وعلم، فهي تحتاج إلى مهاراتٍ خاصَّة، وصبرٍ وجَلَد، فقد تعتري مشكلاتٌ كفقدان اسم صاحب الكتاب، أو فقدان العنوان، أو ضياع أجزاءٍ من الكتاب لعوادي الزمن، أو انطماس سطورٍ منه، أو تصحيف أو تحريف من الناسخ، أو غير ذلك، كل هذا يُحقِّقه المحقّق بما يفتح الله عليه، ثم بما يعينه من علومه ومواهبه، ولذا سُمِّي المُحقِّق محقِّقًا، فليس كلُّ مَن ادَّعى التحقيقَ بمحقِّق.

لماذا قدَّمنا بهذه المقدِّمة؟ لأنَّ هناك كتبًا كثيرةً خرجت من غير أن تُنشر نشرًا علميًّا على أصول التحقيق، وهي تملأ المكتبات والأرفف. فعلى القارئ أن يَميز المحقَّقَ من غير المحقَّق، فهذا أمرٌ لا بُدَّ له منه، وهو شرطٌ للقراءة الصحيحة.

كيف نعرف الكتبَ ذات النَّشرات الجيّدة؟ نعرف هذا من طُرُق، منها: أنَّ بعض دور النشر أخذت على عاتقها إخراج الكتب ونشرها نشرًا علميًّا محقَّقًا. خذ مثالًا على ذلك: النشرات الأولى التي أخرجتها مطبعة بولاق في مصر، ونشرات دار الكتب المصرية، ونشرات المجامع العلمية: مجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع العلمي في دمشق، ومجمع اللغة بالأردنّ. وبعض الدور الشهيرة: كدار المعارف في مصر، وخاصة في سلسلة ذخائر العرب التي كانت تُخرجها تباعًا، ومطبعة عيسى البابي الحلبي،

ومطبعة أخيه مصطفى، ومكتبة الخانجي، ودار العروبة، ودار الجيل، ودار صادر في كثير من نشراتها القديمة. وغيرهنّ[1].

ولا نغفل عن الإشارة إلى أن بعض الطبعات التي خرجت في بواكير الطباعة العربية في نحو مطبعة بولاق، هي طبعات محقَّقة على أصول مخطوطة، حتى إن لم تُذكر لنا تلك المخطوطات أو توصف، ولكنها حظيتْ بتصحيح الجيل الأول من العلماء المخلصين النابهين العاملين بهذه المطبعة الأميرية، كالشيخ قطة العدوي، والشيخ نصر الهوريني.

وبعضُ هذه الطبعات كانت تستند إلى طبعات المستشرقين النادرة –وهي طبعات معتمدة على أصول مخطوطة– ثم تنشرها مضبوطةً ومُصحَّحة. وهذا نجده في الأجيال التالية، لا في الجيل الرائد فحسب، كما في بعض منشورات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

أقول: مثل هذه الطبعات الرائدة لا بأس من اقتنائها إلى أن تَخْرُج محقَّقة تحقيقًا يَجُبُّ ما قبله.

وحديثًا هناك دورٌ تُعنى بتحقيق نشراتها على أصول التحقيق العلميّ في كثيرٍ من الأحوال، وتستدعي لها أو يذهب إليها المحققون الموثوقون، منها على سبيل المثال لا الحصر: دار هجر، والمكتب الإسلامي، ومؤسسة الرسالة، ومكتبة النفائس، ودار الغرب الإسلامي، ودار التأصيل، ودار القلم، وجمعية المكنز الإسلاميّ، ونحوها.

وينبغي أن يُحذر من أنه قد تصدر من أمثال هذه المكتبات نشراتٌ غير علميَّة مع ذلك.

---

(١) انظر في هذا وغيره الكتاب المهمّ: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥م).

على أنه لا يسعنا إلا أن ننبه هنا على كثرة ما تلقيه دورٌ عربيةٌ كثيرةٌ من ركام غير محقق، تضع في طُرَّته أسماءً غير معروفة في مجال التحقيق، وتزعم أنه (تحقيق). وقد أفسد هذا الصنيع المعوجّ كثيرًا من النصوص، بالتصحيف والتحريف، والسقط، وسوء الضبط، وسوء الفهم، دع عنك سوء الإخراج والصفّ، وكثيرًا ما يعمد هؤلاء إلى سرقة جهود غيرهم ونسبته إلى أنفسهم، فليُحذر من هؤلاء، ومعرفتهم تكون بسؤال أهل العلم، وبالممارسة والدربة والتقليب في النشرات المختلفة.

وهناك نوعٌ من النشرات مغفولٌ عنه وفيه جيّدٌ وخيرٌ كثير، وهو التحقيقات التي أخرجتها الجامعات في هيئة رسائل علمية، ثم نُسيتْ على رفوف المكتبات الجامعية. وبعضها قد يحظى بنشرةٍ محدودة، والقليل الذي يُنشر على نطاق واسع. ففي هذا النوع من التحقيقات الذي يخرج في الجامعة نفائس، وتحقيقاتٌ صحيحة معتبرة؛ لما يبذله الباحثون فيها من الوقت والجُهد. ولكن يُحذر من أنَّ من هذه التحقيقات الجامعية ما ليس بجيد؛ لأسباب عائدةٍ إلى الطالب أو المشرف.

لقد كان لبعض الكليَّات اتجاهٌ مشكور في إخراج التراث العربي المخطوط، كان سببًا في إحياء كثير من الكتب؛ نذكر منها: كلية دار العلوم، وبعض كليات الآداب في مصر، وبعض الكليات الأزهرية، وبعض كليات جامعتي الإمام وأم القرى في السعودية، وبعض الكليات الأخرى في الخليج العربي ودول المغرب؛ بما يضيق المقامُ عن استقصائه. وهو يحتاج إلى دراسةٍ وتقييم وحصر.

وهناك المؤسسات الثقافية الأهليَّة في العالم العربي، التي تُعنى بنشر التراث العربيّ محقّقًا، نذكر منها على سبيل المثال: مؤسسة جمعة الماجد في دبي، ومؤسسة سعود البابطين في الكويت؛ فلهذه المؤسسات جهود طيّبةٌ في إخراج الكتب المحقّقة. وكثيرٌ من نشرات هذه المؤسسات مغفول عنه، لمحدوديَّة ما توزّعه من النُّسَخ.

يُضاف إلى هذا معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، الذي له جهودٌ ينبغي أن يُشاد بها في النشر.

وفي الغرب دورٌ ومكتباتٌ تنشر نصوصًا مخرَّجةً على الأصول العلمية للمحقِّقين من العرب والمستشرقين، من أهمها: منشورات جِبّ التذكارية، ومنشورات بيريل في مدينة لايدن بهولندا، والمنشورات الإسلامية التي تصدر عن المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ومنشورات المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة، ويلحق بهذا دار نشر عظيمة هي دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد بالهند.

ولكن أهم من هذا أن ينظر القارئ في اسم محقِّق الكتاب، فهو أهدى الطرق وأقصرها لمعرفة النشرات الجيدة. ولا يُنصح القارئ باقتناء كتابٍ غير محقَّق إلا لضرورة.

المعيار الرابع: اسمُ المحقِّق أهمُّ المداخل:

أهم معيار لتقييم جودة نشر الكتاب في رأيي في عصرنا الحديث هذا: اسم محقق الكتاب. وكم من دعيٍّ دخل في هذا المجال وهو ليس له بأهل، وكم من ذكيٍّ دخل فيه وتهاون في أصوله وضوابطه فعِيب بذلك. ومن العجب العجاب الذي رأيناه في هذا العصر: أننا وجدنا أسماءً وهميَّةً لمحقّقين على نشرات تجارية أو مسروقة، حتى لا يقع صاحبها تحت طائلةٍ قانونية!

ومع ذلك هناك محقِّقون مستشرقون ومحقِّقون عربٌ، معروفون، في كل الفنون والعلوم العربية، إنَّ معرفة أسماء المحققين وتخصُّصاتهم، ودرجاتهم، وأبرزِ ما أخرجوه من تحقيقات، وقيمته؛ من أهم القواعد في اقتناء الكتب.

فمن أمثلة المحققين من المستشرقين: الإنجليزي ماثيو لمسدن (١٧٧٧-١٨٣٥م) الذي نشر (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروز أبادي. والألماني فرايتاج (١٧٨٨-١٨٦١م) الذي نشر كثيرًا من نصوص الشعر العربي كالمعلَّقات

وغيرها. والهولندي رينهارت دوزي (١٨٢٠-١٨٨٣م) الذي نشر طائفة من نصوص المكتبة المغربية العربية. والألماني هنري فرديناد فستنفلد (١٨٠٨-١٨٩٩م) ناشر (السيرة النبوية) لابن هشام، و(معجم البلدان) لياقوت.

ومنهم الإنجليزي تشارلز لايل الذي نشر (شرح المفضليَّات) لابن الأنباري. والهولندي مايكل دي خويه (١٨٣٦- ١٩٠٩م) محقق كتاب (فتوح البلدان) للبلاذري. والإنجليزي آرثر جيفري (١٨٩٢-١٩٥٩م) محقق (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن عطية. والألماني هيلموت ريتر (١٨٩٢-١٩٧١م) نشر (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري. وليفي بروفنسال الذي نشر (جمهرة أنساب العرب) لابن حزم. والأمريكي فرانز روزنتال (١٩١٤-٢٠٠٣م) المتخصص في التاريخ الإسلامي، فقد نشر مثلًا: (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ) للسخاوي، وحقق مقدمة ابن خلدون وتاريخ الطبري[1].

ونحن لا نريد استقصاء أسماء هؤلاء المستشرقين وأعمالَهم، فهذا أمرٌ يحتاج إلى جُهد كبير ومساحة يضيق بها مثل هذا المقال. وإنما أردنا الإشارة إلى بعض أسمائهم، واختلاف مدارسهم التي تعلَّموا أو علَّموا فيها في البلاد الغربيَّة المختلفة، وأيضًا المدة الطويلة التي امتدت عبر العقود المتأخرة بما يفيده تاريخا مولدِهم ووفاتهم.

على أنه ينبغي ونحن نقيِّم نشرات المستشرقين أن نُنصف المجيد منهم، وهم قومٌ كثير، وأن نحذر مَنْ قصد الإساءة منهم إلى الإسلام والأمة العربية، ولهذا حديثٌ آخر ليس هذا مجاله. ولكنه لا يسع القارئ للتراث العربي أن يغفل عن نشرات

(١) انظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص٢١٦، وموسوعة المستشرقين، للدكتور عبد الرحمن بدوي (دار العلم للملايين، بيروت، ط٣/١٩٩٣م)، وموسوعة المستشرقين، لنجيب العقيقي (دار المعارف ١٩٦٤م).

المستشرقين، تلك النشرات التي صار كثيرٌ منها عمدةً في نفسه، أو عمدةً لبعض النشرات العربية التي خرجتْ فيما بعد.

وهناك جمعٌ مباركٌ من المحققين العرب المتقنين في هذا العصر، ممن بذلوا أعمارهم لنشر التراث العربي، فهؤلاء هم من يُحرص على نشراتهم، فإنها في جملتها نشراتٌ صحيحة معتمدة، إلا أن يشذّ من ذلك شيء، والكمال لله وحده.

فمن أمثلة هؤلاء المحقِّقين:

١- أحمد زكي باشا (١٨٦٧-١٩٣٤م): الملقَّب بشيخ العروبة، رائد مدرسة النشر العلميّ في مصر، وأول من أدخل علامات الترقيم الحديثة في النشرات العربية. نشرَ الأصنام، وأنساب الخيل، كلاهما لابن الكلبيّ.

٢- أحمد محمد شاكر (١٨٩٢-١٩٥٨م): محدّث الديار المصرية، حقَّق الرسالة للشافعي، ومسند أحمد، وسنن الترمذي، والشعر والشعراء لابن قتيبة. والمفضَّليَّات، والأصمعيَّات (بالاشتراك مع عبد السلام هارون فيهما)، وغيرها.

٣- عبد الرحمن بن يحيى المعلَّمي (١٨٩٤- ١٩٦٦م): محدّث يمني، حقق تذكرة الحفاظ للذهبي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، وغيرها.

٤- محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٠٠-١٩٧٢م): نشر جملةً من كتب النحو وغيرها، وسنفرده بحديث.

٥- عبد العزيز المَيْمَني (١٨٨٨-١٩٧٨م): هنديٌّ عربيُّ اللسان والقلب، حقق سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، وديوان حُميد بن ثور، وديوان سُحيم عبد بني الحسحاس، وغيرها.

٦- محمد أبو الفضل إبراهيم (١٩٠٥-١٩٨٠م): حقق ديوان امرئ القيس، وديوان النابغة الذبياني، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقِفْطي، وتاريخ الرسل والملوك للطبري، وغيرها.

٧- عبد الستار أحمد فراج (١٩١٥-١٩٨١م): حقق معجم الشعراء للمرزباني، وديوان الهُذليّين، والمؤتلف والمختلف للآمدي، وغيرها.

٨- محمد عبد الخالق عُضيمة (١٩١٠-١٩٨٤م): نحويٌّ كبير، حقق المقتضَب في النحو، للمبرِّد.

٩- عبد السلام محمد هارون (١٩٠٩-١٩٨٨م): حقق جملةً من كتب الأدب واللغة، وسنفرده بحديث.

١٠- السيد أحمد صقر (١٩١٥-١٩٨٩م): السيد اسمه وليس لقبًا له، حقق تأويل مُشْكل القرآن لابن قُتيبة، وإعجاز القرآن للباقلّاني، والموازنة بين شعر أبي تمام والبُحتري للآمدي، وغيرها.

١١- أحمد راتب النفَّاخ (١٩٢٧-١٩٩٢م): من أعلام الشام، حقق ديوان ابن الدُّمَيْنة، والقوافي للأخفش.

١٢- محمود محمد شاكر (١٩٠٩- ١٩٩٧م): نشر جملةً من الكتب في الأدب والبلاغة وغيرها، وسنفرده بحديث.

١٣- محمود محمد الطناحي (١٩٣٥-١٩٩٩م): حقق طبقات الشافعيَّة للسُّبْكي، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، وأمالي ابن الشَّجَري، وغيرها.

١٤- رمضان عبد التواب (١٩٣٠-٢٠٠١م): حقق لحن العَوَام للزبيدي، والمذكر والمؤنث لابن فارس، وكتاب الأمثال لأبي عكرمة الضبي، وغير ذلك.

١٥- عبد العظيم الدِّيب (١٩٢٩-٢٠١٠م): حقق نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني، وعمل فيه عشرين سنة. وهو أكبر كتاب مطبوع في الفقه الشافعي.

١٦- بشَّار عواد معروف: مختصٌّ بكتب التاريخ والرجال، وسنفرده بحديث.

١٧- محمد أحمد الدَّالي: حقق الكامل للمبرّد، وغيره.

وسوف نعرِّف ببعض هؤلاء الأعلام، ونُلقي ضوءًا على أبرز تحقيقاتهم:

١- محمد مُحيي الدِّين عبد الحَميد (١٩٠٠-١٩٧٢م):

نحويٌّ متفنِّنٌ[1]، من أهم ناشري كتب النحو وشارحيها في هذا العصر، وله عناية بكتب ابن هشام. وقد أخرج كتبًا في غير النحو في الأدب وغيره، مثل: العمدة لابن رشيق، وطبعته جيدة، ويتيمة الدهر للثعالبيّ، ولكنه لم يضبطه بالشكل لظروف الحرب التي حالت دون ذلك.

ومع أنه لا يُطلَق على كثيرٍ مما أخرجه اسم (التحقيق) الاصطلاحي، بمعنى النشر العلمي للأصول المخطوطة، على قواعد معينة؛ ولكنّ ذلك لا ينفي الإتقان عما أخرجه من كتب النحو. ولا غناء لطالب العربيَّة عن كتبه وشروحه. فمما أخرجه وشرحه:

- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية (المكتبة العصرية، بيروت).
- شرح ابن عقيل على الألفية (طبعات مختلفة).

(١) انظر ترجمته في: المجمعيون في خمسين عامًا، لمحمد مهدي علام (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٦م)، والنهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، لمحمد رجب البيومي (دار القلم، دمشق ١٩٩٥م)، وموقع ويكيبديا.

- شرح قطر الندى لابن هشام (مطبعة السعادة، القاهرة، ط١١/١٩٦٣م).
- شرح كتاب شذور الذهب لابن هشام (طبعات مختلفة).
- شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (المكتبة العصرية، بيروت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (المكتبة العصرية، بيروت).
- المثل السائر، لابن الأثير (مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٩م).

٢- عبد السلام محمَّد هارون (١٩٠٩-١٩٨٨م):

هو أشهر محققي العصر[١] في اللغة والأدب، بل لقد وضع كتابًا رائدًا في (تحقيق النصوص ونشرها)، وهو كتابٌ مهم ننصح باقتنائه وتدارسه؛ أودعَ فيه خلاصة تجربته الطويلة العامرة.

إنَّ للرجل فضلًا عظيمًا في إخراج كتب التراث العربي، وله عناية خاصةٌ بكتب الجاحظ. وقد أخرج كتبًا كبيرة لا يقوى على إخراجها إلا أصحاب الصدق والصبر من أهل العلم، من مثل خزانة الأدب للبغداديّ مثلًا.

ثم إنه مبدعٌ في صناعة الفهارس والكشافات الفنية بطريقةٍ لم يُسبَق إليها، وهذه الفهارس ذات فائدة عظيمة في استخراج كنوز الكتب، أو هي كما سماها بعض أهل العلم: مفاتيح الكتب.

وفي الجملة: لا يستغني طالب العلم عن تحقيقات عبد السلام هارون، بل هي مدرسةٌ لمن رام فنَّ التحقيق، وأراد نشر النصوص العربية. فمن أهم تحقيقاته ونشراته:

- خزانة الأدب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (مكتبة الخانجي، القاهرة).
- الحيوان، للجاحظ (مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٥م).

---

(١) انظر ترجمته في: تتمة الإعلام، لمحمد خير رمضان يوسف (دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٨م)، ومقال: محمد محيي الدين عبد الحميد: كلمة في استقبال عبد السلام هارون (مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٢٥، القاهرة ١٩٦٩م)، وموقع ويكيبديا.

- البيان والتبيين، للجاحظ (مكتبة الخانجي).
- البُرصان والعُرجان والعُميان والحُولان، للجاحظ (دار الجيل، بيروت).
- مجالس ثعلب (دار المعارف بمصر ١٩٦٠م).
- المفضليَّات، للمفضَّل الضبِّي (بالاشتراك مع أحمد محمد شاكر، دار المعارف).
- الأصمعيَّات (بالاشتراك مع أحمد محمد شاكر، دار المعارف).
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (دار المعارف).
- وقعة صِفِّين، لنصر بن مزاحم المنقري (دار الجيل، بيروت ١٤١٠م).
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (دار الفكر ١٩٧٩م).
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأنباري (دار المعارف).

٣- محمود محمد شاكر (١٩٠٩- ١٩٩٧م):

أبو فِهْر محمود محمد شاكر[١]، رجلٌ من رجالات العربيَّة في العصر الحديث، له جهود مهمَّة في التأليف ونشر الكتب، وقد خاض معارك فكرية وأدبيَّة انتصارًا للأدب والثقافة العربية. وقد كان مجلسه في بيته مدرسةً نهل منها جمعٌ من المريدين الذين صاروا أعلامًا فيما بعد. إنه اسمٌ لامع ليس لطالب علم أن يغفل عن نتاجه.

ومن أهمّ ما تمتاز به تحقيقاته: حُسن إخراجه، وقيمة تعليقاته التي تدلُّ على اطِّلاعٍ واسع وغزارة علم، ثم إنه تورَّع في بعض ما أخرجه من كتب فلم يكتب «تحقيق فلان»، بل استبدل بها لفظة: «قرأه وعلَّق عليه»؛ كما صنع في كتابيْ الشيخ عبد القاهر، وكتاب ابن سلَّامٍ الجُمَحيّ.

من تحقيقاته:

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (دار المعارف ١٩٧٤م).

(١) انظر: محمود محمد شاكر: قصة قلم: لعايدة الشريف، ودراسات عربية وإسلامية (كتاب أصدره تلامذته بمناسبة بلوغه السبعين من عمره)، وأبو فهر محمود محمد شاكر بين الدرس الأدبي والتحقيق، لمحمود إبراهيم الرضواني، ومجلة الأدب الإسلامي، العدد ١٦ (وهو عدد خاص به)، وموقع ويكيبديا.

- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٩م).
- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (دار المدني، جدة ١٩٩١م).
- جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار، السفر الأول (دار العروبة ١٣٨١هـ).
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، للطبري (منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض).
- تفسير الطبري (بالاشتراك مع أخيه)، بدار المعارف، وصلا فيه إلى سورة إبراهيم.

٤- بشَّار عوَّاد معروف:

أستاذنا المؤرِّخ المحدِّث[١] المولود سنة ١٩٤٠م في الأعظميَّة ببغداد، حفظه الله، صاحبُ التحقيقات الجليلة التي بورك فيها، ممن أنفق عمرَه في هذه الصناعة، أعني صناعة التحقيق، وبرع فيها. وهو في الأصل أستاذ في التاريخ، ثم مشى مطمئنًّا إلى كتب الحديث، مستعينًا بأدواته التاريخية والحديثية؛ فخرج كلُّ ذلك تحقيقاتٍ لكتب الرجال وتاريخ الإسلام ومتون الحديث، يصدق أن نقول فيها: إنها تحقيقاتٌ بَهيَّة.

وقد فتح الله له فأخرج مطوَّلات لا يقدر عليها العُصبةُ من الرجال أولي القوة. وكتبه التي أخرجها لا يُستغنى عنها؛ فهي مفصل من مفاصل الكتب الإسلامية. فمن أهم ما حقَّقه:

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٣م) في ١٧ مجلدًا.
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٠م) في ١٧ مجلدًا.

(١) انظر ترجمته في: موقع جائزة الملك فيصل، وقد فاز بها سنة ٢٠١٨م، وموقع ويكيبديا.

– تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمِزِّي (مؤسسة الرسالة، بيروت) في ٣٥ مجلدًا.

– الموطأ، للإمام مالك، برواية يحيى بن يحيى الليثي (دار الغرب الإسلامي، بيروت)

– الجامع الكبير، لأبي عيسى الترمذي (دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م).

– تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمِزِّي (دار الغرب الإسلامي ١٩٩٩م) في ١٣ مجلدًا.

المعيار الخامس: معرفة الفروق بين الطَّبعات:

على القارئ أن يكون ذا خبرة بالفروق بين الطبعات للكتاب الذي يريد اقتناءه، فقد يُنشر الكتابُ الواحد أو يُحقَّق غير مرة، فعليه وهو يبحث عن كتابه أن يعرف مزيَّة كل نشرةٍ من نشراته، وبماذا تفضُل صاحبتها، وما الفرق بين هذه وتلك.

فمثلًا صدرتْ لكتاب (طبقات فحول الشعراء) طبعات مختلفة، منها نشرة محمود محمد شاكر التي فاقتْ ما سواها من النشرات[١]. ومما هو معلومٌ أن الأستاذ شاكرًا نفسَه قد أخرج الكتاب مرتين، مرةً سنة ١٩٥٢م في طبعةٍ أولى، ومرةً سنة ١٩٧٤م بعد إضافة تصحيحات وإلحاقات، ولم يكن قطُّ راضيًا عن نشرته الأولى للكتاب، بل دعا إلى نبذها واعتماد النشرة الثانية[٢].

وصدرت لديوان حسان بن ثابت نشراتٌ كثيرة تجارية، ولكن ظهرتْ في السبعينيات الميلادية نشرتان معًا، واحدة في أوروبا ضمن منشورات جِبّ التذكارية،

(١) انظر: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص٧.
(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب: طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجمحي (قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة).

بتحقيق الدكتور وليد عرفات؛ وأخرى في مصر عن دار المعارف بتحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين؛ وهما تحقيقان جيدان وعلميَّان، ويمكن الاعتماد على أحدهما، مع أنَّ الدكتور الطناحي قد فضَّل نشرة الدكتور عرفات على سائر الطبعات، فقال: «وهذه الطبعة من الديوان محقَّقةٌ تحقيقًا علميًّا جيدًا، وهي تفضل ما سبقها وما تلاها من طبعات»[1].

إنَّ معرفة الفروق بين الطبعات فنٌّ طريف ينبغي لطالب العلم أن يشغل به نفسَه، وهو مما يُعَدُّ منقبةً من مناقب الثقافة التراثيَّة في هذا الزمن.

المعيار السادس: النُّدرةُ معتبرة:

أحيانًا نتغافل عن معايير الانتقاء المهمَّة كالدار واسم المحقق؛ لسببٍ وجيه، هو نُدرة الكتاب. ونعني بالندرة ألا يكون للكتاب سوى طبعةٍ واحدة نادرة؛ على ما فيها من الأخطاء والعيوب، وقد تكون غير محقَّقة، ولا نعرف أصولها الخطيَة. فهل نترك اقتناء الكتاب –ونحن بحاجةٍ إليه– من أجل فقدان المعايير الأخرى؟ كلا، ولكنْ على القارئ الأريب أن يبحث جهده –وقد تحقق من عدم وجود طبعة أخرى أو نشرة معلومة للكتاب– وأن يُفتِّش في المكتبات والفهارس: هل للكتاب نُسخٌ خطيَّة؟ فإنه إذا ما تيسَّرتْ له نسخةٌ من هذه النُّسخ، فقد تكون أجود من النسخة المطبوعة وأدقّ؛ إذ غالبًا ما تكون هذه النسخة المطبوعة منسوخةً عن نسخةٍ خطيَّةٍ مجهولة عندنا، فربما كانت النسخة التي وجدناها أصحَّ وأوفى.

وقد وقع لي شيءٌ شبيهٌ بهذا وأنا أكتب دراستي للمراثي النبوية في أشعار الصحابة؛

(١) مدخل إلى نشر التراث العربي، للدكتور محمود محمد الطناحي ص٢١٦ (مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٤٠٥هـ).

إذ رابني الشكُّ وأنا أرجع إلى طبعةٍ بيروتيَّةٍ سقيمة لكتاب إمتاع الأسماع للمقريزي[1]، إذ أحسست عدم اطمئنانٍ في جزءٍ من النصّ عند الكلام على رثاء صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فبحثت عن مخطوطات الكتاب، وعُدت إلى مصورةٍ منها في مكتبة الإسكندرية، فوجدتُ عجبًا؛ إذ أسقط المحقّق جملةً نادرةً من مراثي النبي صلى الله عليه وسلم لصفيَّة ولغيرها، عسُر عليه قراءتُها فيما يبدو، فألقاها وراء ظهره، وسدَّ النقص بمراثٍ أخرى من كتاب الطبقات لابن سعد، ثم زاد في بَغْيه وغَيِّه فأدخل في الكتاب مراثيَ أخرى ليست منه، بما يعد جريمةً من جرائم التحقيق والنشر! وقد أثبتُّ كلَّ هذا وأسندتُّه بما لا يدع مجالًا للشك، وبما لا داعي إلى إعادته في مثل هذا الموطن[2]. ومن هنا قلتُ إنَّ اسم المحقق وسمعة دار النشر معياران مهمَّان عند اقتناء الكتب، يجدر ألا يُتهاون فيهما.

إننا لا نطالب القارئ العاديَّ بمثل هذا، بل نُلزم به القارئ المتخصِّص، ونستحبُّه لمن أراد المتعة والتوثُّق من العلم، فالعلمُ مغامرةٌ من أحلى مغامرات الحياة، بل هو الذي يعين على السير في هذه الحياة.

بيد أنه ينبغي الحذر عند الاعتماد على مثل هذا النوع من المطبوعات في الاستشهاد والبحث العلميّ؛ إذ يجب بذل غاية الجهد لتصحيح المنقول منها أو إثبات أصله.

---

(١) انظر: إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع، للمقريزي (تحقيق وتعليق محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ). وقد حقق الجزء الأول من هذا الكتاب العلامةُ محمود محمد شاكر في صدر شبابه (لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٤م) ثم لم يكمله، ويا ليته أكمله!

(٢) انظر: المراثي النبوية في أشعار الصحابة: توثيق ودراسة، لمحمد شمس عُقاب ص١٣-١٥ (مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ط١/٢٠١٣م).

المعيار السابع: تكوينُ حاجاتِ المكتبة:

قد يبتاع القارئ الكتب لأجل إشباع حاجته الثقافية في مجالٍ من المجالات، ليكون مرجعًا في مكتبته يعود إليه عند الحاجة، فليس شرطًا في كل كتابٍ يُقتنى أن يقرأه القارئُ كلَّه، فمن الكتب ما هو مصدر أو منهل يُعاد إليه، كبعض المعاجم أو المطوَّلات، من مثل: لسان العرب، وتاريخ الإسلام للذهبي مثلًا، لا نقول إنها لا تُقرأ، بل يقرأها من يريد وقراءتُها مفيدة، ولكنها كتبٌ لا يُستغنى عنها في مجالاتها حتى عند من لم يُرد قراءتها.

وأيضًا داخلٌ في هذا المعيار سدُّ حاجة المكتبة لا حاجة الشخص الثقافية. فكل قارئٍ واعٍ يستطيع تحديد احتياجات مكتبته في اختصاصه وما يتعلق به. وعلينا أن نُدرك أن جودة المكتبة ليست بكثرة الكتب، بل بنوعيَّتها، وفائدةِ كل كتابٍ فيها لصاحبها. ونحن ننبِّه هنا إلى أنَّ اقتناء الكتب صار عادةً قد تنقلب إلى ما يُشبه الإدمان عند بعض الناس، ولكنَّ الضابط في هذا الأمر عائدٌ إلى حُسن الإفادة مما يُتَزَوَّد به من الكتب.

المعيار الثامن: زينة الإخراج والصَّفّ:

يبقى بعد ذلك في اختيار الكتاب استحبابُ أن يكون جيّد الورق؛ ليُريح العين ويُغريَ بالقراءة، وجودةُ الورق تُطيل عمر الكتاب، وتؤهِّله للكتابة والتعليق فيه، وهذه أمورٌ تحرص عليها بعض دور النشر.

ومن زينة إخراج مَنْظر الكتاب حُسْنُ الصفّ، وهو يشمل: جمال الخط الطباعي، وتنسيقَ وجه الورقة، وإتاحة مِساحة بيضاء في الجوانب تريح العين، وتكفي في التعليق، ويشمل: ترتيب النصّ وترقيمه وتفقيره وعنونته.

ومنها دقة استخدام علامات الترقيم؛ فإنها صورة المعنى، وهذه تخضع لفهم المحقق وذوقه وامتزاجِ روحه بالنصّ. وما أجمل ما أخرجته دار الكتب المصرية في طبعاتها الأولى الرائقة، من دواوين وكتب، كأنساب الخيل والأغاني وعيون الأخبار؛ وقل مثل هذا في بعض النشرات التي تصدر عن المجامع العربية، ومعاهد الدراسات الاستشراقيَّة، وبعض دُورِ النشر الأوروبيَّة.

إنَّ هذه الزينة ليست من مرجِّحات انتقاء الكتاب إذا قورنتْ بما اشترطناه من قبل، إنما هي تتمَّةٌ وكمالٌ، إن حدث فهو نورٌ على نور.

وبعد، فتلك أهم المعايير التي رأيناها مهمَّةً عند اقتناء كتبنا العربية القديمة، التي هي مُنْجزُ حضارتنا الإسلاميَّة العظيم، ذكرتُها على سبيل الاختصار والإيجاز، وإلا فإنَّ هناك معايير أخرى، وتفريعاتٍ مهمةً وواسعةً لكل واحدٍ مما ذُكر، ولكنه يكفي من القلادة ما أحاط بالعُنق.

❁❁❁

الفصلُ الثاني

كتب بِبْلِيُوجرافيا التُّراثِ العربيّ

(مدخلٌ تعريفي)

كتب بِبْلِيُوجرافيا التُّراثِ العربيّ
(مدخلٌ تعريفي)

التُّراث العربيُّ أغنى تراثٍ تركتْه أمَّةٌ من الأمم، وليس هناك وارثون محظوظون كأبناء الأمة العربية، وإذا أُطلق التراث العربيّ إنما يُعنى به التراث الإسلاميُّ معه، فالتراث العربيُّ في القلب من تراث الأمة الإسلامية، بل هو جوهرُه وفخرُه.

لقد خلَّف آباؤنا لنا كتبًا عظيمةً ومدوَّنات نشأت في الإسلام، حول كتاب الله عز وجل، وحول حديث رسوله صلى الله عليه وسلم.

فحول كتاب الله علومه: من قراءةٍ، وتجويدٍ، وقراءاتٍ، ورسم للمصحف، وتفسير وإعراب، وعلوم للقرآن والوقف والابتداء، وهلمَّ جرًّا.

وحول الحديث النبويّ: كتب الصِّحاح، والسنن، والمسانيد، والشروح، وكتب الجرح والتعديل والعلل، وكتب المصنَّفات، والأطراف، والمُشْكل، والموهم، وتراجم الرجال، وتاريخهم وتاريخ المدن، وهلمَّ جرًّا.

وبزغ الفقه، وكتب الأحكام، وأصول الفقه، والفتاوى، ومقاصد الشريعة.

وصُنفت المؤلفات في العقائد والشريعة وأصول الدين الإسلاميّ.

وصُنِّف في الفِرَق والمذاهب والأفكار والأديان.

وكُتِبَ في المواعظ، والزُّهد، وأبواب الأدب والرقائق.

ولخوفٍ من ضياع العربية التي هي لسان الوحييْن، وُضع: النحو، وجُمعت العربية، ورُوي الشعر، وأُثْبتَ في الكتب والدواوين منذ عصر الجاهلية، وصُنِّفت في

هذا الشروح والنُّقود والتعقُّبات. وجُمعت خُطب العرب ومحاسن كلامهم وحِكَمهم وأمثالهم.

وألف المؤلِّفون في البلاغة، والصرف، والرَّسم، والخط، والاشتقاق، ومتن اللغة، والمعاجم.

وصُنِّفتْ في التاريخ وعلومه ألوانٌ ومصنَّفات لم يرَ التاريخُ مثلَها.

وجُمعتْ سيرة النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأخباره، وأخبار الصحابة والتابعين، وطبقاتهم ومن أتى بعدهم، وطبقات المجتمع، وتراجم العلماء والشعراء والأعلام، وتاريخ المدن.

وظهرتْ فنون قديمة عُرِّبتْ وهُذِّبت وزِيد فيها، كالفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق.

ولما تنامتْ الدولة واستقرَّت أركانُها ألَّف المسلمون كتبًا جمَّةً في: الطب، والهندسة، والصيدلة، والبيطرة، والبيْزرة والصيد، والفروسيَّة، والحساب، والفلك، والفلاحة، والجبر، والهندسة، وإنباط المياه من الأرض، وغيرها.

ومَنْ يَزُرْ مكتبات المخطوطات العربية في كل أصقاع العالم يرَ العجب العُجاب.

تلك أسماء الفنون فحسب مما لم نحصره، وفي كلِّ فنٍّ من هذه الفنون عشراتٌ بل مئاتٌ بل ألوف العناوين، وهناك الشروح على كثيرٍ منها، والحواشي، والتعليقات، والمستدركات، والذيول. وهناك المختصرات، والردود، والتعقبَّات، والموازنات، والمختارات، والجمع بين كتابين، والنظم للفنون، ونظم المنثور، ونثر المنظوم، وغير ذلك.

إننا على إرث عظيم، بل هو كنز، بل كنوز نغفل عنها، مما لا تملكه أمةٌ أخرى من الأمم.

لقد كان صرير الأقلام لا يهدأ ليلًا أو نهارًا، شرقًا وغربًا في أمة كبيرةٍ ممتدَّة مكانًا وزمانًا، مكانًا من الصين شرقًا إلى بحر الظلمات في المغرب والأندلس غربًا، وزمانًا عبر ما يزيد على ألف وخمسمئة من السنين، يُنْتج فيها أبناء الحضارة الإسلامية السطور والكتب بالحرف العربي، وبلغة العرب، تلك اللغة التي كُتب لها الخلود.

لقد كان للإسلام الفضلُ كلُّ الفضل في رسوخ هذا اللسان في تاريخ البشرية، وبقائه وقد ماتت من حوله الأمم، وتعاقبت من حوله الأجيالُ والألسن، فماتت لغات وحييتْ لغات، وهو سامقٌ شامخٌ لا ينثني، بل ماضٍ في بلاغ رسالته الشريفة من السلف إلى الخلف. ويكفي كل ناطقٍ باللسان العربي فخرًا أنه يستطيع استدعاء أيِّ كتابٍ من كتب آبائه ليقرأه؛ حتى لو مرَّ عليه ألفُ عام، وهذا لا يستطيعه أي أحدٍ في أية أمة من الأمم.

ولقد تنبَّه المسلمون إلى ضخامة هذا الميراث منذ قديم، فخافوا ضياعه، وأرادوا أن يُيسِّروه لمن يبتغيه، ولمن يريد أن يتصوَّر شُعَبَه وأفرعَه؛ فصنَّفوا كتبًا مفهرِسةً للكتب العربية في الفنون والعلوم المختلفة، لتدل القارئ على ما ينتظره من الذخائر، وهو ما يُطلق عليه حديثًا مصطلح: (البيليوجرافيا Bibliography)[1]، ويُقصد به تجوُّزًا: كتب فهارس الكتب. ولكل واحدٍ من هذه الكتب طريقته وترتيبه ومنهجه. ونحن هنا نعرِّجُ على أهمِّ هذه الفهارس العربيَّة والمعرَّبة.

(١) انظر: دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي، لأحمد شوقي بنبين (منشورات كلية الآداب بالرباط، ط،١٩٩٣م). والبيليوجرافيا وتطورها، لليلى عبد الواحد الفرحان (منشورات كلية الآداب الجامعة المستنصرية ١٩٩٢م).

١- الفهرست، للنديم (ت ٣٨٥هـ):

الفهرست من أقدم كتب الفهارس، وصاحبه محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٥هـ) ورَّاقٌ في أساس صنعته، وهذا يدلك على ثقافة الورَّاقين في ذلك العصر، إذ لم يكن كثير من الورَّاقين (وهم الذين ينسخون الكتب) إلا مثقَّفين أصحابَ فكر، بل إنَّ من العلماء مَنْ عمل بمهنة الوراقة يتكسَّب منها.

وقد سماه (الفهرست)، وهو اسمٌ فارسيٌّ معرَّب، جمع فيه أسماء كل ما صدر من الكتب والدواوين والرسائل العربية في زمنه، لأعلام العلماء والرواة والشعراء والمصنِّفين.

وصرح في ترجمته للمَرْزُباني بأنه كان يعمل في تأليفه عام ٣٧٧هـ وتوفي عام ٣٨٥هـ. وترك فيه بياضات كثيرة، أتمها الوزير المغربي عام (٤١٨هـ) إلا أن تتمة الوزير لم تصلنا، مقارنة بما نقله منها ياقوت. ويبدو أن الناس نقلوا منها وفيات بعض معاصري النديم، كابن نباتة المتوفى بعد عام (٤٠٠هـ) وابن جني عام (٣٩٢).

وقد قسم فيه الفنون والعلوم عشرة فروع، استوعبت حصيلة الثقافة العربية في عصره. ويمكن اعتباره أساسًا لتصنيف ديوي العشري، الذي أصدره عام ١٨٧٦م، بعد أربع سنوات من طباعة الفهرست.

أحصى النديم في هذا الكتاب ٨٣٦٠ كتابًا لـ ٢٢٣٨ مؤلفًا، منهم ٢٢ امرأة و٦٥ مترجمًا، وترد فيه أسماء ١٢ كتابًا في صناعة السلاح وتنظيم الجيوش، و٩ كتب في تركيب العطور، و١١ كتابًا في الطبخ، و١١ كتابًا في الصيدلة، و٦ كتب في البيزرة والصيد، و٩ كتبٍ في البيطرة، وثلاث صفحات في الكتب المؤلفة في العشق والعشاق، ومعظمها لم يصلنا منه غير وصف النديم له.

وفي كتاب الفهرست عشر مقالات (أي أبواب)، ترسم صورةً جليَّةً لغزارة النتاج العربيّ، وتنوّعه إلى عصر النديم منتصف القرن الرابع الهجري.

وهذه الأبواب التي قسَّم عليه كتابه هي: اللغات والكتب المقدسة وعلوم القرآن، اللغة والنحو، الأخبار والأنساب، الشعر، علم الكلام، الحديث والفقه، الفلسفات، الأسماء والخرافات، الاعتقادات، الكيمياء أو الصنعة.

للفهرست نشرات، أهمُّها: نشرة جوستاف فلوجل المطبوعة في ليبزج الألمانية ١٨٧٢م. ونشرة رضا تجدّد المازنداري، وقد أخرجه الدكتور أيمن فؤاد سيد مرتين، النشرة الثانية أجودهما سنة ٢٠٠٩م.

٢- كتب الفهرسات والمَشَايخ (فَهْرسةُ ابن خَير):

هناك نوع من التآليف العربية في الفهارس، هي كتب فهارس ما يُروى عن الشيوخ من الكتب. وأشهر هذه الفهارس: فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)[1]، وقد حققها أستاذنا الدكتور بشار عوَّاد معروف حفظه الله.

ولد ابن خير بعد وقت قصير من معركة أقليش التي انتصر فيها المرابطون. وتدلُّ رحلاته في طلب العلم على كثرة شيوخه، فقد بدأ طلب العلم منذ عام ٥١٨هـ في إشبيلية، وتتلمذ على أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح، وتوثقت بينهما صداقة. ولم يغادر إشبيلية حتى عام ٥٢٧ هـ. وأصبح كثير التنقل في مدن الأندلس يطلب العلم من شيوخ قرطبة (٥٢٩ هـ). وعاد إلى إشبيلية عام ٥٣٥ هـ من جديد إلى الأخذ عن أستاذه أبي الحسن شريح، حتى وفاة أستاذه عام ٥٣٩ هـ. وتنقل بين المريَّة وطريف (٥٤٠ هـ) كما طلب العلم في مالقة والجزيرة الخضراء.

(١) انظر: المكتبة الإسبانية «Bibliotheca arabico-hispana-1883» طبعة المستشرق الإسباني فرانسيسكو كوديرا، مدريد سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٢، والتي ضمت فهرست ما رواه عن شيوخه ابن خليفة الإشبيلي.

وقال عنه عبد الحي الكتاني: «عدد من سمع منهم أو كتب له نيف ومائة رجل، قد احتوى على أسمائهم برنامجه الضخم، وهو في غاية الاحتفال والإفادة لا يعلم لأحد من طبقته مثله...».

وكتابه أو (فِهْرسته) يعنى بالمؤلفات أكثر من عنايته بالمؤلفين. هذا الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية، **فهو أفضل المصنفات التي ترصد المكتبة العربية في الأندلس**. وهو يتضمن معلومات قيمة يندر أن نجدها في مرجع سواه، مثل سرده لمجموعة الكتب التي حملها أبو علي القاليّ معه إلى بلاد الأندلس. وهذه الكتب مرويّة بأسانيدها. ويقدر الباحثون أن كتب القالي من أكبر روافد الحركة العلمية في الأندلس.

وأسلوب ابن خير في فهرسته يقوم على روايته أسماء الكتب حسب العلوم أو الموضوعات، وإن تفرقت لديه بعض الكتب ووقعت في غير مظانّها.

أمّا المنهج الذي اتبعه ابن خير في عرض مادته الغزيرة فهو تقسيم الكتاب إلى موضوعات، جاعلاً لكل موضوع بابًا خاصًّا، كالمجاميع المؤلَّفة في علوم القرآن، والموطَّآت، والمسانيد، وكتب غريب الحديث، والتاريخ، وتراجم الرجال، وكتب السِّير، والفقه، والأصول، وكتب الأدب، واللغة، والنحو، والشعر، وما إليها.

بلغت الكتب التي سمعها أو قرأها أو أجيزت له مما سجَّله في فهرسته ١٠٤٥ مصنفًا.

٣- مفتاح السَّعادة ومِصْباح دار السِّيادة، لطاشْكُبْرى زادَه (ت ٩٦٨هـ):

طاشْكُبْرى زَادَهْ هو: عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل، مؤرخ تركي. ولد في بروسة، ونشأ في أنقرة، وولي القضاء بإستانبول سنة ٩٥٨هـ.

ومفتاح السعادة كتابٌ جامع، يُعَدُّ مُوسِعةً علمية تتكلم في مختلف الموضوعات والعلوم، حيث يذكر العلوم المختلفة و تتكلم على موضوعاتها، وأغراضها، وغاياتها، ومبادئها، وبعض الكتب المصنفة فيها، وأهم العلماء الذين أجادوا فيها.

وقد طُبع طبعات عديدة، منها: في بيروت سنة ١٩٨٥م، وعن دار الكتب الحديثة في القاهرة سنة ١٩٦٨م.

٤- كَشْف الظُّنون عن أسامي الكُتُب والفُنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ):

مؤلِّفُه هو: مصطفى بن عبد الله الإستانبولي المولد والمنشأ، الحنفي المذهب، الملقب بحاجي خليفة (وحاجي فارسية بمعنى: حاج). ولد سنة ١٠١٧هـ، وتوفي سنة ١٠٦٧هـ.

ترك حاجي خليفة جملة مؤلفات، أهمها وأكبرُها ذيوعا كتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) الذي صدر في مجلدين واسعين.

وكشف الظنون[1] واحدٌ من أهم الموسوعات المعرفية في تاريخ الإسلام، فقد أحصى فيه مؤلفه ١٤٥٠١ كتابًا بالعربية والتركية والفارسية، و٩٥١٢ من أسماء المؤلِّفين، ونحو ٣٠٠ عِلْم، وهو بهذا المعنى سجل تاريخي للعلوم والمعارف منذ ظهور الإسلام حتى القرن الحادي عشر. استغرق جمع الكتاب قريبًا من عشرين سنة.

منهجه في التصنيف أوضح معالمه في مقدمته، فقال:

---

(١) انظر: مقالة: لمحات عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للدكتور محمد زبير عباسي (موقع الألوكة على الشبكة العالمية ١٠ أكتوبر ٢٠١٠م)، ومقالة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: التأريخ للمعرفة الإسلامية، لفاطمة حافظ (موقع إسلام أون لاين على الشبكة العالمية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م)، ومقالة إبراهيم الإبياري: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تأليف حاجي خليفة (القاهرة، مجلة تراث الإنسانية، ١٩٦٥، مج٣، ع٥، ص ٣٩٥-٣٩٧).

«ورتبته على الحروف المعجمية حذرًا من التكرار، وراعيتُ في حروف الأسماء إلى الثالث والرابع ترتيبًا، فكل ما له اسم ذكرته في محله مع مصنفه وتاريخه ومتعلقاته ووصفه تفصيلًا وتبويبًا، وربما أشرتُ إلى ما يُروى عن الفحول من الرد والقبول، وأوردت أيضا أسماء الشروح والحواشي لدفع الشبهة ورفع الغواشي، مع التصريح أنه شرح فلان وأنه سبق أو سيأتي بيانه»[1].

وما قام به حاجي خليفة يتجاوز العمل الببليوغرافي التقليدي فقد أحصى العلوم جميعا وعرفها وأوضح حدود كلِّ علم وفروعه ومؤلفاته، وذكر آراء العلماء فيها؛ وهو ما يجعله سجلًّا معرفيًّا شاملًا لا غنى عنه للدارسين في تاريخ المعرفة الإسلامية.

وقد اتَّسم كشف الظنون بسماتٍ حسنةٍ، من بينها:

– دقّة الإحالة، أي وضع الكتاب في موضعه الصحيح بحسب الترتيب الهجائي، فإذا ما اشتهر كتاب باسم آخر فإنه يحيل إلى الموضع الذي ترد فيه تفصيلات عنه.

– ذكر مقدمات الكتب وخواتيمها، وهو ما طبقه في غالب الأحيان، وقد يسر بذلك السبل للقائمين على تحقيق المخطوطات.

– الاطلاع المباشر على الكتب قبيل نسبتها إلى أصحابها، وهو ما يعرف باسم (التشخيص) فيقول في مقدمته «وقد ألهمني الله جمع أشتاتها (الكتب) وفتح علي أبواب أسبابها فكتبت جميع ما رأيته من خلال تتبع المؤلفات وتصفح كتب التاريخ والطبقات»، ويفهم من ذلك أنه لم يكن يدون الكتب بمجرد السماع وإنما كان حريصًا على الاطلاع بنفسه على نسخ منها، في معظم الأمر، وإلا فقد نقل عن بعض فهارس المكتبات[2].

(١) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة ٧١٧/١ (دار الفكر، بيروت ١٩٩٠م).
(٢) انظر: التأليف الببليوغرافي في التراث العربي، أحمد شوقي بنبين (مراكش: مجلة حوليات اللغة العربية بمراكش، ١٩٩١، مج١، ع ١، ص٣٤-٣٥).

وقد تنبَّه المستشرق الألماني فلوجل لأهميته وعكف على تحقيقه ونشره في سبع مجلدات توالت في الصدور في ثلاثينيَّات القرن التاسع عشر، وهو ما يؤكد المكانة العلمية للكتاب والمنزلة التي يحتلها بوصفه سجلًّا شاملًا للمعارف الإسلامية.

٥- إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ):

أشهر الذيول على كشف الظنون[١]، وصاحبه هو: إسماعيل باشا بن محمد أمين أفندي ابن الأمير سليم، المتوفَّى سنة ١٣٣٩م، المسمى بـ «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون»، وهذا الذيل مكوَّن من ثلاثة مجلدات، ففي أول الاثنين قد جَمَع، واستدرك، واستطرد ما لَم يذكره حاجي خليفة، إلا أنَّه لم يذكر أسماء العلوم وتعريفاتها، ولم يهتم بها أصلاً، بل اكتفى بذكر المصنفات ومن صنفها، أمَّا في المجلد الثاني فقد ذكر الشروح والحواشي، نحو: «شروح وحواشي أنوار التنزيل»، للقاضي البيضاوي، أو نحو: «شروح إيساغوجي تزيده مزية وفضلًا».

ثم في المجلد الثالث، وسماه بـ:

٦- هَديَّة العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون:

تناول فيه تراجم المؤلِّفين، فكأنَّه تتمَّة لما فات صاحب (كشف الظنون).

٧- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد فنديك (ت ١٣١٣هـ):

من أشهر التآليف الببليوجرافية[٢]؛ إذ هو كشاف للكتب العربية التي صدرت في القرن التاسع عشر وما قبله عن المطابع الشرقية والغربية. طُبع في دار الهلال بمصر، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البلاوي، سنة ١٣١٣هـ - ١٨٩٦م، في ٦٨٠ صفحة.

(١) انظر: مقالة: لمحات عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للدكتور محمد زبير عباسي (موقع الألوكة على الشبكة العالمية ١٠ أكتوبر ٢٠١٠م).

(٢) انظر مقالة الدكتور سمير غريب: قفا نبك على ذكرى كتاب اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (جريدة الحياة اللندنية، ١ يناير ٢٠٠١م).

والكتاب ليس مجرد فهرس جامع لكل الكتب العربية المطبوعة حتى وقت جمعه، بل هو رحلة ملخّصة لتاريخ الفكر العربي، مصنفٌ طبقًا لمواضيعه، ولذلك لا يقتصر على ذكر الكتب العربية التي تمت ترجمتها إلى لغات أخرى فحسب، بل يذكر الترجمة وتفاصيل عنها إن وجدتْ، ما يجعل فائدته كبيرة.

وصاحبه حريص على ذكر التواريخ كلها بالتقويمين الهجري والميلادي.

والكتاب بحق مرجعٌ مهم، فهو يضم فهارس الكتب العربية التي طبعت منذ بدء الطباعة وحتى تاريخ جمعه. ولكنه لا يقتصر على الفهارس، بل يضم نبذة مختصرة عن مضمون كل كتاب، وتاريخ طباعة كل طبعة منه ومكانها، وأحيانًا ظروف الطباعة إذا أحاطت بها ظروف خاصة، ما يكشف لنا عن كثير من المعلومات المطوية.

وفيه بيان بالفهارس العامة للكتب العربية المعروفة آنذاك، ونبذة مختصرة عن مفهرسيها وهي تسعة فهارس: كتاب «الفهرست» للنديم، وكتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المعروف باسم حاجي خليفة، وفهرس العلامة الفرنسي دي ساسي، وفهرس العلامة الألماني زنكر المسمى بـ«المكتبة الشرقية»، وهناك فهرس آخر باسم المكتبة الشرقية لعلامة ألماني آخر هو فريدريسي، وفهرس دوزي للكتب الشرقية كانت تصدره دار بريل للنشر، وكتاب «مفتاح السعادة» لطاشكبري زاده، وفهرس الكتب العربية والتركية والفارسية والجاوية كان موجودًا في الكتبخانة الخديوية، وهو مطبوع في مصر في عشرة أجزاء كبار، وما يزال هذا الكتاب في دار الكتب المصرية حتى اليوم، وأخيراً «الببلوغرافيا الشرقية» للعلامة الألماني أغسطس مولر.

ثم يضيف مؤلِّفه ومصحّحه كتبًا أخرى على ما ورد في هذه الفهارس التسعة.

ومن أهم ما فيه هو ذكره لترجمات الكتب العربية المترجمة أصلًا من اللغة اللاتينية، وكتب الفلسفة والمنطق والطب والعلوم العربية القائمة على كتب لاتينية، أو مستفيدة منها، أو مناقشة لها، أو مضيفة عليها. هذا الإنتاج الفكري المهم الذي استفادت منه أوروبا في بناء عصر تنويرها، ومن ثم تطورها الحديث.

فأشهر مصنفات ابن رشد مثلًا «الكليَّات في الطب» طُبعت ترجمته اللاتينية في مدينة البندقية سنة ١٤٨٢ و١٥١٤، وله مقالة في الحميَّات طبعت في البندقية أيضاً سنة ١٥٩٤. وكتاب «الحاوي في الطب» للرازي طبع في البندقية سنة ١٥٠٩ و١٥٤٣. وكتاب الكندي عن تركيب الأدوية ترجم إلى اللاتينية وطبع سنة ١٥٣١ في إستراسبورغ، وكتابه في الأمطار والرياح ترجم إلى اللاتينية وطبع سنة ١٥٦٧ في البندقية/ فينيسيا. وكتاب ابن سينا «القانون في الطب» الذي التزم فيه مذهب جالينوس اليوناني طبع في روما في أربعة أجزاء سنة ١٥٩٣. وطبع كتاب نصر الدين علي الطوسي «مختصر مقاصد حكمة فلاسفة العرب» في باريس سنة ١٦٤١، وترجم العلامة بوكوك إلى اللغة اللاتينية «الرسالة الفلسفية في أسرار الحكمة المشرقية» لابن طفيل وطبعها في أكسفورد سنة ١٦٧١. وطبع مصنف جابر بن حيان في أسرار الكيمياء سنة ١٦٨٨ في لايدن. ومصنف الخوارزمي في الجبر طبع في لندن سنة ١٨٣١ مع ترجمة إنكليزية للعلامة روزن. وكتب الفارابي أيضًا ترجمت مثل «رسائل في الفلسفة» الذي طبعه العلامة شولدرس في بون ١٨٣٦. وطبعت «رسالة في التعريفات» للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي في لايبسغ سنة ١٨٤٥. وفي المدينة نفسها والسنة ذاتها طبع العلامة الألماني فلوغل كتاب علي بن محمد الجرجاني «التعريفات في مصطلح الفلسفة والعلوم».

٨- معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة، ليوسف إلياس سركيس (ت ١٣٥١هـ):

جمعه ورتّبه يوسف إليان سركيس، ولد بدمشق، وانتقل إلى بيروت طفلًا، وسافر إلى بيروت ودمشق وقبرص وأنقرة والآستانة؛ ما أفاده في تأليف كتابه.

وهو معجم شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية، مع ذكر أسماء مؤلفيها، ولمعة من ترجمتهم، وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية ١٣٣٩ الموافقة لسنة ١٩١٩ ميلادية.

وقد اتبع فيه الترتيب الأبجدي، ولكن ليس لعناوين المؤلفات والكتب، وإنما لمؤلفيها. وفي هذا نجده يذكر اسم المؤلف، وسنة مولده إذا توفرت، وترجمة مختصرة عنه، ثم مؤلفاته بالترتيب مصحوبة بسنة طبعتها ونشرها.

طبع الكتاب في مطبعة سركيس سنة ١٩٢٨م، وله طبعات أخرى، ويقع الكتاب في ١٠١٢ صفحة.

٩- خزائن الكتب العربية في الخافقين، للفيكونت فيليب دي طرَّازي (ت ١٣٧٥هـ):

أحصى فيه صاحبُه عدد المكتبات العربية في العالم، فبلغت نحو ألف وخمسمائة مكتبة، يُقدَّر ما فيها من كتب عربية بنحو ٢٦٢ مليون مجلد، ما بين مخطوط ومطبوع[1]، طُبع في بيروت في ثلاثة مجلدات.

١٠- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان (ت ١٩٥٦ م):

كارل بروكلمان واحد من أشهر المستشرقين الألمان، وقد صدر كتابه: تاريخ الأدب العربي بالألمانية بعنوان: Geschichte der arabischen Litteratur في السنوات: ١٨٩٨ - ١٩٤٢م. والمقصود بالأدب هنا التراث كله، لا فنّ الأدب وحده، فهو يتناول التراث الفكري والعلمي والأدبي العربي جميعَه.

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون ص٣٧.

وكتاب بروكلمان هذا من أحسن آثار الاستشراق عمومًا، ويُعد حتى زمن تأليفه المرجع الأساسي والوحيد في كل ما يتعلق بالمخطوطات العربية وأماكن وجودها. ذكر بروكلمان في كتابه ما يقرب من عشرين ألف مخطوطة مع ذكر أماكن وجودها وأرقامها.

وقد اتخذ المؤلف لكتابه الكبير نسقًا تاريخيًّا، فالمجلد الأول من الأصل والملحق (في الطبعة الألمانية) موضوعهما معًا التراث العربي حتى سقوط بغداد بدخول المغول، وهذا عصر الازدهار في الحضارة الإسلامية.

أما المجلد الثاني–وله أيضاً أصل وملحق– فيه التراث العربي في عصور الدول والإمارات، وله في المقام الأول توزيع إقليمي، وينتهي هذا المجلد الثاني بصفحات مفيدة عن الأدب العربي بين الحملة الفرنسية على مصر حتى العصر الحاضر، وهنا نجد في المجلد الثالث تناولاً مفصلًّا للأدب العربي الحديث حتى ظهور الكتاب في أثناء الحرب العالمية الثانية في السنوات التالية كذلك.

لم يقتصر الكتاب على الأدب بمعناه الضيّق كما قلنا، بل ضم فصولًا عن أعلام التأليف في العلوم الإسلامية، وفي التاريخ، وفي العلوم الطبيعية والرياضية، وفي غير ذلك من العلوم والمعارف والمؤلفات الموسوعية، ولهذا فهو كتاب في تاريخ التراث العربي.

عمل عبد الحليم النجار في ترجمة الكتاب فوافته المنيّة قبل أن ينجزه، وطبع الجزء الأول في دار المعارف. ثم توالت ترجمته بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وأسندت ترجمته إلى عدد من الأساتذة المترجمين كلٌّ في تخصصه، وتوالت أجزاء الترجمة العربية. وقد مزج فيها المترجمون بين الأصل والملاحق.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الطبعة العربية لهذا الكتاب «أكثر اكتمالًا وتنسيقًا من الأصل الألماني شديد الاضطراب»[1].

هذا الكتاب إذن لا غنى عنه لأي باحثٍ في التراث العربي.

١١- تاريخ التُّراث العربي، لفؤاد سزكين (١٩٢٤ - ٢٠١٨م):

فؤاد سزكين هو أستاذٌ تركي، متخصص في التراث العلمي العربي والإسلامي. والمدير الفخري لمعهد دراسات التاريخ والعلوم الإسلامية والعربية في فرانكفورت وأحد مؤسسيه. وُلد سنة ١٩٢٤م بالأناضول، وتوفي سنة ٢٠١٨م في إسطنبول.

أهم آثاره هو هذا الكتاب الضخم: تاريخ التراث العربي الإسلامي، وقد نُشر بالألمانية، ثم تُرجم إلى العربية، وله عملٌ ثانٍ ضخم يُغفل عنه، وهو في الحقيقة ببليوجرافيا واسعة بعنوان: (Bibliographie der Deutschsprachigen Arabistik und Islamkunde) وترجمتها: (ببليوجرافيا الدراسات العربية والإسلامية في المنطقة الناطقة بالألمانية).

أما (تاريخ التراث العربي)، هذا العمل الفذّ؛ فقد بدأ بجمع موادّه سنة ١٩٤٧ ليكون مستدركًا على كتاب كارل بروكلمان السابق ذكره؛ غير أنه وجد مصادر ومخطوطات كثيرة فاقت تصوراته، ففكر في الاشتغال في مشروع علمي جديد. وجديرٌ بالذكر أنه كان يشتغل بالنشرة الألمانية لكتاب بروكلمان.

ومن بين التغييرات الكثيرة التي أدخلها سزكين على عمل بروكلمان المتَّصل بتلك المرحلة، أنه أعاد ترتيب مادة الكتاب، فلم يبدأ بالشعر مثل بروكلمان، وإنما بدأ بعلوم

(١) انظر مقال: فؤاد سزكين الباحث التركي في التراث العربي والإسلامي، للدكتور عبد السلام حيدر (موقع إضاءات على الشبكة العالمية ٢٠١٨/٧/٥م).

القرآن، وأنه غيَّر العنوان حيث استخدام مصطلح (التراث) بدلاً من مصطلح (الأدب) وبذا تخلَّص من أحد المآخذ الأساسية على بروكلمان؛ حيث أصبح العنوان (تاريخ التراث العربي) أكثر ملاءمة لمادته التي تشمل مجالات علمية وأدبية متنوعة.

جمع سزكين المخطوطات العربية والإسلامية المتفرِّقة في المكتبات الخاصة والعامة في الشرق والغرب على مدى حياته، فنسخها وترجمها إلى اللغة الألمانية واستخرج ما فيها من معلومات ثم نشرها. وقد استعان كثيرًا بالدراسات التي كتبها المستشرقون.

وأهمية الكتاب وتميزه عن بروكلمان تعود إلى ما قام به سزكين بذكر كل المخطوطات المتاحة عالميًا، وعدد أوراقها، وتاريخ نسخها، واسم محققها إن كانت قد حققت، ومكان نشرها وتاريخه.

ومع ذلك لا بد من الانتباه إلى أن مجلدات هذه المرحلة من كتابه لا تغنينا إلا عن نصف عمل بروكلمان تقريبًا؛ فعمل سزكين ككل ينتهي عند الثلث الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادى (٤٣٠هـ/١٠٣٩م)؛ بينما يستمر تاريخ بروكلمان حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين. ومن هنا فإن كتاب بروكلمان، أو بعضه إن شئنا الدقة، ما زال يحتفظ بأهميته وفرادته. فالكتابان يكمّل أحدهما صاحبَه.

بدأت ترجمة الكتاب في مصر سنة ١٩٧٧م، حيث صدر المجلدان الأول والثاني عن الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة، ثم توقف العمل لتتولاه جامعتا الإمام محمد بن سعود والملك سعود بالمملكة العربية السعودية منذ سنة ١٩٨٣م ولم ينتهِ المجلد العاشر إلا بعد قريبٍ من عشرين سنة.

ولشديد أهمية كتاب سزكين سنفصّل في وصف أجزائه ومحتواه[1]. فقد بلغت مجلدات الكتاب حتى الآن سبعة عشر مجلدًا، صدرت منجَّمة خلال نصف قرن، ويمكن تقسيمها لمرحلتين مختلفتين من حيث التناول والتحديد الزمني؛ فالمجلدات العشرة الأولى (المترجمة إلى العربية) تمثل مرحلة أولى تشمل الفترة من العصر الجاهلي وحتى عام ٤٣٠هـ/١٠٨٨م. ويمكن الإشارة هنا إلى مجلدات هذه المرحلة من الموسوعة ومحتوياتها في الأصل الألماني مقارنة بما ترجم منها إلى اللغة العربية:

١. المجلد الأول (١٩٦٧) يشمل علوم القرآن، وعلم الحديث، والتاريخ، والفقه، وعلم الكلام والتصوف (نشرت ترجمته العربية في أربعة مجلدات).

٢. المجلد الثاني (١٩٧٥) في الشعر العربي (ترجمته العربية في ٥ مجلدات).

٣. المجلد الثالث (١٩٧٠) ويشمل الطب، الصيدلة، البيطرة، علم الحيوان (نشرت ترجمته العربية في مجلد واحد).

٤. المجلد الرابع (١٩٧١) في الخيمياء والكيمياء وعلم النبات والزراعة (نشرت ترجمته العربية في مجلد واحد).

٥. المجلد الخامس (١٩٧٣) في علم الرياضيات (ترجمته العربية في مجلد واحد).

٦. المجلد السادس (١٩٧٨) ويشمل علم الفلك والآثار العلوية (نشرت ترجمته العربية في مجلد واحد).

٧. المجلد السابع (١٩٧٩) ويشمل التنجيم والأرصاد الجوية وما يقاربهما (نشرت ترجمته العربية في مجلد واحد).

(١) انظر: مقالة الدكتور عبد السلام حيدر المشار إليها سابقًا.

٨. المجلد الثامن (١٩٨٢) في اللغة والمعاجم (ترجمته العربية في مجلد واحد).

٩. المجلد التاسع (١٩٨٤) ويشمل علم النحو (ترجمته العربية في مجلد واحد).

ومن الجدير بالذكر هنا أن سزكين أصدر بالألمانية فهرسًا عامًا للمجلدات من الأول حتى التاسع صدر في سنة ١٩٩٥.

أما المرحلة الثانية من تلك الموسوعة فتشمل المجلدات السبعة الأخيرة التي تخص العلوم العربية كالطب والجغرافيا والفلك والكيمياء، والتي يصل الاستقصاء فيها حتى القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وهي جديدة ولا نظير لها عند بروكلمان وهذا بيانها:

١٠. المجلد العاشر (٢٠٠٠م) يشمل الجزء الأول من دراسته الطويلة بعنوان: الجغرافيا ورسم الخرائط في الإسلام واستمرارها في الغرب، عرض تاريخي (نشرت ترجمته العربية في مجلد واحد).

١١. المجلد الحادي عشر (٢٠٠٠م) ويشمل الجزء الثاني من دراسته: الجغرافيا ورسم الخرائط في الإسلام واستمرارها في الغرب، عرض تاريخي.

١٢. المجلد الثاني عشر (٢٠٠٠م) ويشمل الجزء الثالث من دراسته: الجغرافيا ورسم الخرائط في الإسلام واستمرارها في الغرب، وهو مخصص للخرائط.

١٣. المجلد الثالث عشر (٢٠٠٧م) ويشمل الجزء الرابع من دراسته: الجغرافيا ورسم الخرائط في الإسلام واستمرارها في الغرب.

١٤. المجلد الرابع عشر (٢٠١٠م) وهو بعنوان «الجغرافيا الأنثروبولوجية»، الجزء الأول، وهو مخصص للجغرافيا العامة وجغرافيا الدول والمدن والأقاليم.

١٥. المجلد الخامس عشر (٢٠١٠م) وهو بعنوان «الجغرافيا الأنثروبولوجية»، الجزء الثاني، وهو مخصص للطبوجرافيا والمعاجم الجغرافية والكوزمولوجيا والرحلات.

١٦. المجلد السادس عشر (٢٠١٥م) بعنوان «الأدب الإنساني الجميل»، الجزء الأول، وهو مخصص للشعرية والبلاغة ونظرية الأدب والدواوين والمجموعات الشعرية.

١٧. والمجلد السابع عشر (٢٠١٥م)، وهو بعنوان «الأدب التربوي والأدب الترفيهي».

وهذا الكتاب -كما ترى- لا يمكن لباحثٍ في العالم في التراث الإسلامي أن يستغني عنه.

١٢- *الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلي (١٨٩٣ - ١٩٧٦م):*

هذا الكتاب لا يدخل في الببليوجرافيا بمفهومها الدقيق، ولكن لقيمته العلمية أوردناه هنا.

ومؤلفه هو خير الدين الزِّرِكْلي (بكسر الزاي والراء)، كاتب ومؤرخ وشاعر. أهم آثاره كتاب (الأعلام)[1]، وبه يُعرف.

وهذا الكتاب يحاول أن يضم أشتات ما في الخزانة العربية من كتب التراجم: مخطوطها ومطبوعها، ثم يذكر ما لهم من الآثار المخطوطة والمطبوعة. ومما يمتاز به: كثرة مصادره، واختصار تراجمه، ودقته، وإنصافه، وجلاء عبارته. وكان يُثْبت

(١) انظر في الحديث عنه: الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، للدكتور الطناحي.

صُوَرًا من خطوط العلماء قديمًا وحديثًا، وهذا مما تفرَّد به. وهو -كما يصفه حمد الجاسر- أوفى كتابٍ حديثٍ في التراجم، ومن مفاخر العصر الحديث[1].

وقد رتَّب الزركلي كتابه على الترتيب الهجائي في الاسم الأول والثاني، ولم يرتب أعلامه على الشهرة، لكنه وضع لها إحالة تدل على صاحبها. فابن جرير الطبري يُبحث عنه في الشهرة أولا، ثم يُبحث عن اسمه. مثلا: ابن جرير= محمد بن جرير ٣١٠ الطبري = محمد بن جرير ٣١٠. والرقم الذي يلي الاسم هو تاريخ الوفاة. ولم يعتمد في الترتيب الهجائي سوى الاسم الأول والثاني فقط، فكل (أحمد بن محمد) عنده (هجائيا) في نسق واحد، ولكن يرتب بينهم بحسب الوفاة، معتمدًا التاريخ الهجري. مثلا: أحمد بن محمد بن يوسف ٣٦٠ قبل أحمد بن محمد بن إبراهيم ٤٥٠.

طبع طبعات كثيرة عن دار العلم للملايين، فقد صدرت الطبعة الخامسة عشرة مثلًا سنة ٢٠٠٢م، في ٨ مجلدات.

وإثبات رقم الطبعة ضروري؛ لكثرة ما أدخله المؤلف في الكتاب من التصحيح والاستدراك، فلكل طبعة هيئتُها وأرقامها، وهذا مما يغفل عنه كثيرٌ من الباحثين.

ولكتاب الأعلام ذيولٌ ومستدركات، أهمها:

- تتمة الأعلام، ويليه المستدرك على تتمة الأعلام، لمحمد خير رمضان يوسف.
- الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، لمحمد الرشيد.
- ذيل الأعلام، لأحمد العلاونة؛ خمسة مجلدات حتى الآن.
- نظرات في كتاب الأعلام، لأحمد العلاونة.
- إتمام الأعلام، لنزار أباظة ومُحمد رياض المالح.

(١) انظر: مجلّة العرب ٥ / ٩٣-٩٤.

١٣- معجم المؤلفين، لعُمر رضا كحّالة (١٩٠٥ - ١٩٨٧م):

مؤرخ بحاثة، من أهل بدمشق، ولد وتوفي بها، وله مؤلفات كثيرة في التراجم وغيرها، من أهم كتبه (معجم المؤلفين) في تراجم مصنفي الكتب العربية.

وهو يبيّن لنا منهجه، ويعرف بكتابه فيقول في مقدمته[١]:

هذا معجم لمصنفي الكتب العربية، من عرب وعجم، ممن سبقوا إلى رحمة الله، منذ بدء تدوين الكتب العربية حتى العصر الحاضر، وقد ألحقتُ بهم من كان شاعراً، أو راويًا، وجمعت آثاره بعد وفاته، كما اقتصرت على ترجمة من عرفتُ ولادته، ووفاته، أو الزمن الذي كان حيًّا فيه.

بدأت بذكر اسم المترجم، وشهرته، وبجانبه ولادته، ووفاته، أو الزمن الذي كان حيًّا فيه، بالتاريخ الهجرى والميلادى، ثم نسبته، وكنيته، ولقبه، ثم اختصاصه في العلم، إن كان له اختصاص، أو مشاركة في كثير من العلوم، أو بعضها، دون تعظيم وتفخيم، وقد يكون المترجم أكثر اختصاصًا، أو مشاركة مما ذكر -كأكثر القدامى- بسبب ضياع كثير من آثاره، أو إهمال المصادر ذكر ذلك.

ثم مكان ولادته، وزمنها، ونشأته، ورحلته، ومن أخذ عنهم، إن كانوا من المشهورين، ثم المناصب التي تولاها كالقضاء، والفتيا، والتدريس، والوزارة والكتابة إلخ، ثم مكان وفاته، وزمنها.

ثم مؤلفاته، وأكتفي بذكر خمسة كتب للذين أكثروا التصنيف، ولتبيان نوع علمه عمدت إلى انتخاب هذه الكتب من علوم منوعة، دلالةً على مشاركته فى العلم، دون أن ينظر إلى قيمتها العلمية، وأما كثرتها وقلتها، وبيان مخطوطها ومطبوعها، وأماكن وجودها، فيستطيع الطالب أن يعرف ذلك من مصادر الترجمة.

---

(١) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٩٣م).

١٤- جامع الشُّروح والحواشي، لعبد الله محمد الحَبَشي:

معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلاميّ، وبيان شروحها. وقد جمع فيه صاحبه المتون المشهورة المتداولة بين العلماء وطلبة العلم، وأتبع كلَّ متنٍ ما يتعلق به من شرحٍ، أو شرحِ الشرح، أو حاشية، أو تهذيب، أو اختصار، أو نظمٍ، أو ما له ارتباط بذلك، ثم ذكر مطبوعات الكتاب إن وُجد، أو مخطوطاته، وأماكن وجودها.

يقول في مقدمته: «وطريقتي في إيراد الشروح وذكر عناوينها هي أني أورد اسم المتن كما ورد في أصله دون زيادة أو نقصان، وفي حالات قليلة أكتفي باسم الشهرة التي عُرف بها عند العلماء والشراح، فأذكره في عناوين الشروح، مثال ذلك: متن (الرحبية) كذا يرد اسمه في بعض الشروح، واسمه الحقيقي: (بغية الباحث) ومثله متن (الجزرية)، أسماها المؤلف بـ (المقدمة) وإنما اشتهرت عند العلماء بـ (المقدمة الجزرية) فاكتفيت باسم الشهرة...»[(١)].

وقد صدر عن المجمع الثقافي في أبي ظبي طبعةٌ ثالثة سنة ٢٠٠٤م، في ٢١٧٦ من الصفحات، في ثلاثة مجلدات.

١٥- الفهرسُ الشَّامل للتُّراث العربي الإسلامي المخطوط:

وهو صادرٌ عن مؤسسة آل البيت في الأردنّ، في عدد من المجلدات، ابتداءً من سنة ١٩٨٧م، طبعت منه الأقسام الآتية:

١: قسم علوم القرآن – مخطوطات القراءات.

٢–٣: قسم علوم القرآن – مخطوطات التفسير وعلومه.

٤–٥–٦: قسم علوم القرآن – علوم القرآن – مخطوطات التجويد.

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي، لعبد الله محمد الحبشي (المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط٣/٢٠٠٤م).

٧-٨-٩: الحديث النبوي وعلومه.

١٠-١١-١٢: قسم الفقه وأصوله.

١٦- معجم التاريخ: التُّراث الإسلامي في مكتبات العالم: المخطوطات والمطبوعات، إعداد: علي الرضا قره بُلُوط وأحمد طوران قره بُلُوط:

هو أوسع ما وقفنا عليه من كتب الببليوجرافيا العربية للكتب المخطوطة والمطبوعة، وأحدثُها؛ وهو في ستة أجزاء شاملة، السادس منها مخصَّص للفهارس. وهو كنزٌ عظيم لا غنى للباحثين في التراث الإسلامي العربي عنه.

شمل هذا الكتاب الكتب العربية والتركية والفارسية، وهذه اللغات جميعًا كانت تكتب بالحرف العربي، وما زالت، فيما عدا التركية.

وهو يرتب الكتاب بالمؤلفين على حروف الهجاء، ثم يترجم لكل واحد منهم، ثم يذكر المراجع التي ذُكر فيها المترجم، ويسرد مصنفاته، ويرتبها هجائيًّا، ويثبت تاريخ التأليف، ويبيّن المكتبات التي نقل عنها هذه المعلومات، ورقم الكتاب فيها، وعدد أوراقه، وأجزائه، وتاريخ انتساخه، وهذا مفيد في حصر النسخ المخطوطة للكتاب في مكتبات العالم لمن رام تحقيقه، ثم يذكر إن كان الكتاب مطبوعًا، وتاريخ طبعه ومكانه.

وقد بلغ مجموع الموادّ للمؤلِّفين في هذا المعجم ١١١٣٦ (أحد عشر ألفًا ومئة وستٌّ وثلاثون)، ومجموع الكتب والرسائل ٤٩٠٠٠ (تسعةٌ وأربعون ألفًا)، ومجموع النُّسَخ ٣٥٠٠٠٠ (ثلاثمئة وخمسون ألفًا)[1].

(١) انظر: معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم: المخطوطات والمطبوعات»، إعداد: علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط ص٢ وما بعدها (دار العقبة، قيصري بتركيا، ط١/٢٠٠١م).

طُبع في دار العقبة في قيصري بتركيا، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، في ستة أجزاء.

❁❁❁

وهناك كتبٌ أخرى متخصّصة في مجالٍ أو موضوع واحد تحاول حصره، ففي القرآن وعلومه مثلًا، هناك: (معجم مُصَنَّفات الوقف والابتداء)، للدكتور محمد توفيق محمد حديد، أحصى فيه ٢٥٠ مصنَّفًا في هذا الفنّ وحده[1].

وهناك في (الحديث): (**المعجم المصنَّف لمؤلفات الحديث الشريف**) لمحمد خير رمضان يوسف، في ثلاثة مجلدات.

وفي (السيرة النبويَّة) لدينا كتاب الدكتور صلاح الدين المنجِّد: (**معجم ما أُلِّف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**)، وكتاب آخر أوعبُ منه هو كتاب أخي الحبيب الدكتور محمد يسري سلامة عليه رحمة الله ورضوانه: (**مصادر السيرة النَّبوية**)، وهو كتابٌ جامعٌ في بابه لكل ما يتصل بالتأليف في السيرة النبوية مخطوطًا أو مطبوعًا. وله أيضًا مما هو قريبٌ من ذلك: (**معجم ما طُبع من مصنَّفات شيخ الإسلام ابن تيمية**).

وإنما أردت ضربَ المثال لا الاستقصاء في هذا الجانب، إذ لهذا المجال بحثٌ آخر. وما أغنى المكتبةَ الإسلاميَّة العربيَّة بمثل هذه الكتب النفيسة النافعة !

❁❁❁

(١) انظر: تعريف بمعجم مُصَنَّفات الوقف والابتداء: دراسة تاريخية تحليلية، مع عناية خاصة بمصنفات القرون الأربعة الأولى، للدكتور محمد توفيق محمد حديد (منشورات مركز تفسير في الشبكة العالمية ٢٠١٦/٠٣/١٠م).

الفصلُ الثالث

رحلةُ التأليف في النَّحو والصَّرْف

رحلةُ التَّأليف في النَّحو والصَّرْف

قسَّم مؤرِّخو النحو مدارسه على حواضره التي نشطتْ فيه حركتُه، وكثر علماؤه، وصُنِّفتْ فيه المصنَّفات، فجعلوها مدارس، أهمُّها: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفيَّة، وأضافوا المدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية، وهناك من رأى أن فكرة المدارس لا معنى لها؛ لتقارب مذاهب النحاة فيما بينهم. ونحن تسهيلًا سنتّبع طريقة المدارس لتتضَّح رحلة النحو العربي والصرف عبر هذه المدن، وعبر الزمن[1].

(١) انظر في هذه الرحلة كتاب: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشرة، ٢٠١٩م. وانظر أيضًا:
نشأة النحو، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثانية.
مراكز الدراسات النحوية، د.عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٦م.
تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، سلسلة كتابك، دار المعارف.
الوسيط في تاريخ النحو العربي، دكتور عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشوَّاف، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
الموجز في نشأة النحو، دكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، دراسة وتحقيق: دكتور أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٩٥م.
المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، دكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ١٩٨٧م.
الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، دكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
مدرسة البصرة النحوية، دكتور محمود قدوم، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، مكتبة الألوكة.
مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، دار المعارف، ١٩٦٨م.

المَدْرَسَة البَصْريَّة[1]

البصرة واضعة النحو:

أسباب وضع النحو:

كانت هناك بواعث مختلفة أدَّتْ إلى وضع النحو العربي، منها الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحًا سليمًا إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة بسبب كثرة الفتوحات، ودخول غير العرب في الإسلام، وأيضًا فالعرب يعتزّون بلغتهم اعتزازًا شديدًا، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين اختلطوا بالأعاجم، ما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفًا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأجنبية. أضف إلى ذلك أن الشعوب المستعربة أحسّت الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية حتى تتمثلها تمثّلًا مستقيمًا، ولا ننسى أبدًا رقيّ العقل العربي ونمو طاقته نموًا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية، وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلًا تطّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظامًا يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة.

أوّلُ مَنْ رسم النحو:

يقول السِّيرافي: اختلف الناس في أوّل مَنْ رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدُّؤَلي (ت ٦٩هـ)، وقيل: هو نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ)، وقيل: بل هو عبد الرحمن بن هُرمز (ت ١١٧هـ)، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي.

(١) انظر: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف ص٩ وما بعدها، ونشأة النحو، للشيخ محمد الطنطاوي ص٧١ وما بعدها. وتاريخ النحو، لعلي النجدي ناصف ص١٣.

وتضطرب الروايات في وضع أبي الأسود للنحو، فمنها ما يجعل ذلك من عمله وحده، ومنها ما يصعّد به إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وتضطرب أيضًا في السبب الذي جعله يَرْسُمه، وفي حاكم البصرة موطنه الذي بعثه على هذا الرسم، والأبواب الأولى التي رسمها منه.

وأبو الأسود إنما وضع العربية، فظنّ بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أوّل نَقْطٍ يحرّر حركات أواخر الكلمات بأمر من زياد بن أبيه أو ولده، وقد اتخذ لذلك كاتبًا حاذقًا من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتيَّ بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإنْ ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرت شفتيّ فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غُنَّة (تنوينًا)، فاجعل مكان النقطة نقطتين. وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونُه لونَ المداد الذي كُتبتْ به الآيات.

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قرّاء القرآن الكريم، وفي مقدّمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر، وأضافوا نَقْطًا آخر للحروف المعجمة تمييزًا لها من الحروف المهملة. ولعلّنا لا نُبعد إذا قلنا إنّ ذلك كان باعثًا لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره ما هيّأ لبعض أنظارٍ نحوية قليلة.

وجدير بالذكر أنّ تسمية علم النحو بهذا الاسم جاء بعد أبي الأسود الدُّؤلي؛ لأن المصطلح الذي كان يُعرف أيّامه هو «العربية»، وعرفنا فيما سبق أنه كان تحريرًا لحركات أواخر الكلمات. ولعلَّ من سمّاه بهذا الاسم استند إلى الرواية التي جاء فيها أنّ عليًّا رضي الله عنه وضع لأبي الأسود بعض أبواب النحو وقال له: انح هذا النحو،

وقد تكلّم الناس في هذه الرواية. والتسمية بالنحو وإن جاءت بعد عصر أبي الأسود، فإنها لم تتجاوز الطبقة الثانية، فقد اشتهرت عنها مؤلفات اتسمت بأنها نحوية، وصُرِّح فيها باسم النحو.

وأول نحويّ بصريّ حقيقي نجد عنده طلائع وضع النحو هو ابن أبي إسحاق الحضرمي ت ١١٧هـ، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكنه من القرّاء، ومن الملاحظ أنّ جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يُسْلَكُون في القرّاء، فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كلّ هؤلاء من القرّاء. ويُكثر سيبويه في كتابه من التعرّض للقراءات، وكأن ما كان بينها من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قرّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله.

ومعروف أنه لكي يصاغ علمٌ صياغة دقيقة لابد من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعدة أصلًا مضبوطًا تقاس عليه الجزئيات قياسًا دقيقًا، وكلُّ ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون، أمّا من حيث **الاطّراد في القواعد** فقد تشدّدوا فيه تشدّدًا جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعوّلون عليه في قليل أو كثير، وكلّما اصطدموا به خطّؤوه أو أوّلوه.

وأما من حيث **الاستقراء** فقد اشترطوا صحّة المادة التي يشتقّون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وأسد وقيس وطيئ وهذيل وبعض عشائر كنانة. وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسي ينبوعًا بدويًا زحف إلى بلدتهم من بوادي نجد، وهو نفرٌ من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها.

وكان القرآن الكريم وقراءاته مددًا لا ينضب لقواعدهم، لكنهم كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إمامًا لشواهدهم وأمثلتهم لأنه -عندهم- رُوي بالمعنى؛ وزعموا أنه لم يكتب ولم يُدوَّن إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم[1].

وأمّا من حيث **القياس والتعليل** فقد توسّعوا فيهما، إذ طلبوا لكلِّ قاعدة علّة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عللًا وراءها، وقانون القياس عام، وظلاله مهيمنة على كلِّ القواعد إلى أقصى حدّ، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذًا، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على هذه القاعدة ما لم يُسْمع عن العرب ويحمل عليها حملًا فهي المعيار المحكم السديد.

وهكذا شادت البصرة صَرْح النحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كلِّه، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشعر والأخبار، وقلّما نظرت في قواعد النحو، ولعلّ السبب وراء ذلك هو أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة وكان أكثر استعدادًا لوضع العلوم، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني وما وضعه أرسطاطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته.

أوائل النُّحاة:

١- ابن أبي إسحاق الحضرمي ت ١١٧هـ:

يقول فيه ابن سلّام: كان أوّل من بَعَج (فتق) النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل. وبذلك يجعله الواضع الأوّل لعلم النحو، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأوّل من طرد فيها القياس، بحيث يُحمل ما لم يُسمع عن العرب على ما يُسمع عنهم. وهو لم يُعْن بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عُنِي أيضًا بالتعليل للقواعد تعليلًا يُمكِّن لها

(١) انظر في هذه القضية: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي.

في ذهن تلاميذه، وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسًا دقيقًا بحيث لا يصحُّ الخروج عليها؛ يخطّئ كلّ من ينحرف في تعبيره عنها، وكان لذلك كثير التعرّض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذّ النحوية.

وواضح أنه فتح لنحاة البصرة من بعده من تلاميذه وغير تلاميذه بمراجعاته للفرزدق أن يخطئوا الشعراء الفصحاء لا من الإسلاميين مثل الفرزدق فحسب، بل أيضًا من الجاهليين على نحو ما سنرى عند تلميذه عيسى بن عمر. ولم يؤثر عنه كتابٌ في النحو، وكأنه كان يكتفي بمحاضراته وإملاءاته على تلاميذه، وكلُّ ما أُثر عنه كتاب في الهمز.

٢- عيسى بن عُمر الثَّقَفي ت ١٤٩هـ:

أهمُّ تلاميذ ابن أبي إسحاق، وقد مضى على هديه يطرد القياس ويعمّمه، وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعّد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي، ومن ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْش في أنيابها السمُّ ناقعُ[1]

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقّها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدّمه الخبر، وهو الجار والمجرور، وكأنّ النابغة ألغاهما لتقدّمهما وجعل ناقعًا الخبر.

ويبدو أنه كان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة، من ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم: «ادخلوا الأولُ فالأولُ» برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره: «ليدخلْ»، وكأنه لقَّن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عمّموها في كثير من العبارات.

(١) ساورتني: واثبتني. ضئيلة: دقيقة، ويريد أفعوانًا. الرُّقْش: الأفاعي التي تختلط في جلدها نقط سوداء وبيضاء. ناقع: قاتل.

ووضع أصلًا يدلُّ على دقّة حسِّه اللغوي، هو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة. وألّف في النحو رسائل ومصنّفات مختلفة، اشتهر منها لعصره مصنّفان مهمان هما: «الجامع» و«الإكمال»، وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده في أوّلهما ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثاني، غير أنهما لم يصلا إلينا.

٣- أبو عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ:

تتلمذ لابن أبي إسحاق على نحو ما تتلمذ عيسى بن عمر، غير أنّ عيسى قصر عنايته أو كاد على النحو، أما أبو عمرو فعُنِي بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة، وهو أحد قرّائه السبعة المشهورين، كما عُنِي بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيّامها ووقائعها، فهو إلى اللغويين أقرب منه إلى النحاة، غير أنه نُقِلَتْ عنه بعض أنظار نحوية، وقال فيه ابن جنّي: كان ممّن نظروا في النحو والتصريف وتدرّبوا وقاسوا، ولكن لم يكن هذا هو الجانب الذي شغله، ولعلّ ذلك هو السبب في أنّ سيبويه لم يروِ عنه ولا عن تلاميذه شيئًا مهمًّا في النحو ومسائله، وإنما روى له بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب.

٤- يونس بن حبيب ت ١٨٢هـ:

يظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرًا، مما جعله راويًا كبيرًا من رواة اللغة والغريب، وكانت حلقته في البصرة تغَصُّ بالطلاب، وفي مقدّمتهم أبو عبيدة اللغوي، وسيبويه، واسمه يتردد في كتابه، ولكن غالبًا في شواهد اللغة، لا في الآراء النحوية، فسيبويه -على ما يبدو- لم يكن يعجب بتلك الآراء، وكان الخليل قد استولى عليه، فلم يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وحده.

وهذه جملة من آرائه التي تخالف آراء سيبويه وأستاذه الخليل، من ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد في مثل قطّع هو الحرف الأوّل، وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني. وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل: قُبيئل، وكان يونس يرى أن تصغيرها قُبَيِّل. وكان يذهب إلى أنَّ تاء أخت وبنت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء. وعلى هذا النحو وقع يونس بعيدًا عن تطوّر نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه، والنحاة الذين يوضعون بحق في تطوّرها هم: ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه على نحو ما سيتضح ذلك بعد قليل.

٥- الخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ:

عربي من أزد عُمان[١]، منشؤه ومرباه وحياته في البصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدّثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، وأكبَّ إكبابًا على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، كما أكبَّ على ما نُقل من علوم الشعوب المستعربة، وخاصة العلوم الرياضية. وكان عقل الخليل من العقول الخصبة النادرة، فهو لا يُلِمّ بعلم حتى يلتهمه التهامًا، بل حتى يستوعبه ويتمثّله وينفذ منه إلى ما يفتح أبوابه الموصدة، وحقًّا ما قاله ابن المقفّع فيه من أنّ عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كلّ ما يبتغي من ثراء في التفكير ودقّة في الاستنباط، دقة تُذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورفعه لصرح النحو ورسمه المنهج الذي أُلِّف عليه معجم العين أوّل معجم في العربية. ولمّا أدركته الشهرة لم يستغلها لتحقيق الثراء العريض كما صنع بعض معاصريه، بل مضى مزدريًا للشهرة وما قد يُطوى فيها من مجد مادي، مكتفيًا بكفاف العيش، وفي

(١) انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي ص٣٠، ومراتب النحويين ص٤٥، وإنباه الرواة ٣٧٦/١.

ذلك يقول النضر بن شُمَيل أحد تلاميذه: أقام الخليل في خصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلْس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال. وقال سفيان الثوري: من أحبَّ أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد.

اكتشف الخليل علم العروض اكتشافًا ليس له سابقة ولا تدانيه لاحقة؛ إذ استطاع أن يرسمه بكلّ أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، غير مُبقٍ لمن جاؤوا بعده شيئًا يضيفونه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثّله تمثلاً رائعًا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علمًا وفقهًا وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات والتباديل والتوافيق، فقد اشتق له تفاعيل خاصة، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين مستخدمًا إشارات من النقط والحلقات تصوّر ما يجري في التفعيلات من زحافات، كما تفسح لأجزائها في التقدّم والتأخر، بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب والأوزان التي لم يعرفوها أيضًا.

ولم يستغلّ الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في وضعه علم العروض فحسب، وإنما استغلّها أيضًا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كلّ الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كلّ كلمة الكلمات الأخرى التي تجمعها حروفها وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، فكلمة (كتب) مثلًا يوضع معها: كبت، وتكب، وتبك، وبكت، وبتك. وبذلك حصر في المعاجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية، مميزاً دائمًا بين ما استعملته العرب وما أهملته ولم تنطق به. ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي بادئًا بحرف العين وبه سمّاه. كما اخترع علامات الضبط التي نستعملها إلى الآن، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحروف، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه.

كان عقل الخليل فذًّا، كلما مسّ شيئًا نظمه واستنبط قوانينه ودقائقه، وقد سلّط هذا العقل على قوانين العربية في النحو والتصريف، فإذا هو يكتشفها اكتشافًا دقيقًا، وحقًّا لم يترك كتابًا جامعًا فيها، إنما ترك، إن صحّ ما ذكره المترجمون له، رسالات وكتابات فرعية، ولكنّ تلميذه سيبويه سجّل في كتابه كثيرًا من بحوثه النحوية والصرفية، مما جعل القدماء يقولون إنّ كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل، كقول ثعلب: «الأصول والمسائل في الكتاب للخليل»، ويقول أبو الطيب اللغوي: «عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل». نعم، إنّ جمهور ما يصوّره سيبويه في كتابه إنما هو من صنيع أستاذه الخليل، لكنَّ هذا لا يمحو الدور الكبير الذي قام به سيبويه في إكمال العلمين وتتميمهما.

ومحاورات الخليل وسيبويه في الكتاب كثيرة، وتدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، من مثل المبتدأ والخبر وكان وإنّ وأخواتهما والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل والمفاعيل على اختلاف صورها والحال والتمييز والتوابع والنداء والاستغاثة والترخيم والممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود والمضمرات والمذكّر والمؤنث والمعرب والمبني.

والخليل هو الذي سمَّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض وسمَّى حركات المبنيات باسم الضمّ والفتح والكسر وأما سكونها فسمّاه الوقف، وسمَّى الكسرة غير المنونة في مثل مررت بعبد الله باسم الجرّ، كما سمَّى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم، وكان يرى أن الألف والياء والواو في التثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب، كما كان يرى أن أسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الإعراب، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل.

وأدّته بحوثه الواسعة في بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أن يقسم الكلمات إلى مجرّدة ومزيدة، ملاحظًا أنَّ المجردة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة. ووضع للأبنية المجرّدة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله في العروض مما يؤكد أنه هو واضعه، وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجرّدة أصلًا هو «فعل» وأضاف إليها لامًا في وزن الرباعي المجرّد مثل (جعفر) فوزنه (فعلل) ولامين في الخماسي المجرّد مثل (سفرجل) فوزنه (فعلَّل). أمّا الكلمات المزيدة فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة، وتجمعها حروف كلمة (سألتمونيها) وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها، ليمتاز الأصلي من المزيد، فمثلًا (أكرم) وزنها (أفعل) و(تفضّل) وزنها (تفعّل) و(اقتطف) وزنها (افتعل) و(انكسر) وزنها (انفعل) و(استغفر) وزنها (استفعل).

وإليه يرجع الفضل في وضع قوانين الإعلال والقلب، ويكفي أن نذكر لذلك ثلاثة أمثلة، أمّا **أولها** فصيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل (مقول) و(مبيع) فقد كان يرى أن واو مفعول الزائدة هي المحذوفة من الصيغتين لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده (مَفْعُل)، و(مَفْعل)، بينما يرى بعض النحاة الذين خالفوه أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة، وأنّ وزنهما لذلك (مفول).

والمثال الثاني صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز مثل (جاءٍ) من جاءَ، وهو يرى أنه حدث فيها قلب لئلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وهو شيء تكرهه العرب، فأصبحت: «جايئ» جائي، وأعدّها ذلك لأن تُعَلَّ إعلال كلمة قاضٍ، فأصبحت (جاءٍ). **والمثال الثالث** كلمة (أشياء) فإنها جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف مع أنها جمع شيء، وصيغة جمعها وهي أفعال لا تمنع من الصرف،

من أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب، وأنها ليست على وزن أفعال، وإنما أصلها (شيئاء)، على وزن فعلاء، ثم صارت (أشياء) على وزن لفعاء.

وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في الأمثلة الماضية كان الخليل يحلّل تحليلًا واسعًا عبارات اللغة، كما كان يحلّل أدواتها وصيغها اللفظية تحليلًا جعله يلتفت إلى (النحت) وأنّ الكلمة من الممكن أن تكون استُخلصت من كلمتين، ومن ذلك اسم الفعل (هَلُمَّ) فإنه ذهب إلى أنه مركب من (ها) للتنبيه وفعل (لُمَّ) أي لُمَّ بنا، وحذفت الألف من (ها) تخفيفًا فصارت (هَلُمَّ) وكلمة (مهما) كان يرى أن أصلها (ما) ثم دخلت عليها (ما) فصارت (ماما) واستقبح التكرار فأبدلت الألف الأولى هاء لأنها من مخرجها وحَسُن اللفظ بها فصارت (مهما)، وكلمة (ليس) أصلها عنده: لا أيس فطرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء.

العوامل والمَعْمُولات عند الخليل:

كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبّت أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكامًا، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبًا إلى أنه لابد مع كلّ رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية. والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب. وقد يكون العامل معنويًا على نحو ما نصّ تلميذه سيبويه في باب المبتدأ إذ جعله معمولًا للابتداء.

ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل وهو لم وإنْ وأخواتهما، ومنها ما ينصبه أو يُنصب بعده وهو أن ولن وبابهما. ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إنَّ وأنّ ولكنّ وليت ولعلّ.

وقال: إذا دخلت ما على إنّ هي وأخواتها كُفّت عن العمل أو أُلغي عملها ماعدا ليت فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ما. وفي ذلك ما يؤكد أنه صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل لا في باب إنّ وحده، بل في باب ظنّ وأخواتها وغيره من الأبواب.

وهو الذي فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملًا لفظيًا فيما بعدها، بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه، يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ إنما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت. وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة وإعرابه حسب مواقعه من العوامل، فمثل: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تقديره: وأمرنا للإسلام.

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرًا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر، طلبًا للإيجاز، مثل مررت به المسكينُ أي هو المسكينُ. ومواضع حذف الفعل الناصب للمفعول كثيرة، كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، فقد جاءت كلمة ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ منصوبة، ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع، لكنّ المعنى: اذكر أهل ذاك واذكر المقيمين.

وعلى نحو ما يحذف الفعل مع المفعول يحذف مع المصدر كثيرًا، مثل مرحبًا وأهلًا كأنه بدل من رحبت بلادك وأهلت، وحين مثل بذلك قال إنه بمنزل رجلٍ رأيته سدّد سهمًا فقلت: القرطاسَ أي أصبت القرطاس. يريد أن حذف الفعل مع المصادر أو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به، وكان يذهب إلى أنّ مثل حنانيك ولبّيك وسعديك مفعولات مطلقة لفعل محذوف، وقد صيغت على التثنية

قصدًا للتكثير، فمعنى حنانيك مثلًا تحنّنًا بعد تحنّن. وعلى نحو ما يُحذف الفعل تحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب هي وأخواتها: حتى وأو والواو والفاء، وكان يطرد ذلك في إذن خلافًا لجمهور النحاة بعده وفي مقدّمتهم تلميذه سيبويه، إذ قالوا إنها تنصب المضارع أحيانًا بنفسها مثل أن ولن.

وعلى نحو ما تحذف العوامل تحذف المعمولات، فالخبر قد يحذف، ويكثر حذف المفعول إذا قامت قرينة كآيات سورة الضحى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾.

وكان يُسْعِفُ الخليل في تحليلاته الرائعة معرفته الواسعة بلغات العرب وحسّه الدقيق في معرفة مواقع الكلام، من ذلك أن سيبويه سأله عن قوله عز وجلّ: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُون} في قراءة من قرأ إنها بالكسر، فقال: ما منعها أن تكون كقولك: «ما يدريك أنه لا يفعل»، فقال الخليل: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال عز وجلّ: «وَمَا يشعركم»، ثم ابتدأ، فأوجب، فقال: «إنها إذا جاءت لا يؤمنون»، ولو قال: «وما يشعركم أنها» بالفتح كان ذلك عذرًا لهم. ولكن بعض القرّاء قرأها بالفتح، وذكر ذلك له تلميذه، فقال: إنه حينئذ تكون بمعنى لعلّها، إذ يستعمل بعض العرب أنّ المفتوحة بمعنى «لعلّ»، فيقولون: «ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئًا» أي لعلّك.

وكان كلما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلًا، كما في الحال، فقد اشترط أن يكون نكرة، ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ومضافة وموضعها حال، من ذلك: «أرسلها العِرَاك أي معتركة، و«مرت بهم الجمّاء الغفير ..» أي جَمًّا غفيرًا. وخرّج ذلك الخليل على أن العرب تكلّمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نية طرح الألف واللام، وكأنهم قالوا في المثل

الأخير: «مررت بهم قاطبة ومررت بهم طُرًّا» أي جميعًا. ومن ذلك: «مررت به وحده ومررتُ بهم وحدهم» وما جاء في لغة أهل الحجاز «مررت بهم قضّهم بقضيضهم»، وخرّج الخليل المثلين الأولين على معنى التفرّد أي مررت به أو بهم منفردًا أو منفردين، أمّا المثال الثالث فكأنه قال: مررت بهم انقضاضًا.

ولعلّ الخليل أوّل من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوهًا مختلفة لإعرابها، ونقل عنه سيبويه في قولهم: «هذا رجلُ صدقٍ معروف صلاحه» أنه يجوز في كلمة «معروف» أن تكون نعتًا لرجل، وأن تكون حالًا منصوبة كأن كلمة رجل نالها شيء من التعريف بإضافتها إلى صدق، وجوّز أن تكون خبرًا متقدّمًا لكلمة صلاحه.

السماع والتَّعليل والقياس عند الخليل:

السماع عنده إنما يعني نبعين كبيرين، نبع النقل عن القرّاء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحملته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلّص الذين يوثق بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة. ولا نجد سيبويه يسجل له حكمًا نحويًا أو قاعدة إلا ويروي معها سيلًا من عبارات العرب وأشعارهم ينقلها عن لسانه.

فكلُّ حكم نحوي وكلّ أصلٍ لا يُلْقى إلقاء، وإنما يُلْقَى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة، إذ لابد لها من الاطراد على ألسنة العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذًّا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مرّ بنا آنفًا. ويظهر أنه هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبويّ؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم.

وكان يُسْنِد دائمًا ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصوِّر دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرّت في دخائل العرب من قديم، وفي ذلك يقول الزبيدي إنه «استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق».

وأنت ترى سيولًا من تعليلاته في كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة، ومن ذلك أنه كان يذهب إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وأنّ البناء أصل في الأفعال والحروف وأنّ الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلّة، أمّا الأسماء فإنها تُبنى حين تعترضها علّة شبهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أكتب وكاتب. وقد ظلّت الحروف مبنية لأنّ شيئًا منها لا يشبه الاسم.

وهذا مثالٌ تفصيليٌّ في التعليل:

كان الخليل لا يجيز العطف على الضمير المرفوع مستترًا أو ظاهرًا متصلًا، فلا يقال: «أفعل وعبد الله» ولا «فعلتُ وعبد الله»، بل لابد في ذلك من توكيد الضمير أو الإتيان بفاصل مثل: «كنتم أنتم وأصحابكم» و«يكتبونه ومن معهم» و«ما كتبنا ولا زملاؤنا» يقول سيبويه: وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه، وإنما حسنت شركته المنصوب «في مثل كلمته ومحمدًا» لأنه لا يغيَّر فيه الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضمر (**أي أن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع**) فأشبه المظهر وصار منفصلًا عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن تضمر فيه، **وأمّا فعلت فإنهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار**، أسكنت فيه اللام، فكرهوا أن يَشْرك المظهر مضمرًا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار (أي ضمير الرفع) كأنه شيء في كلمة

لا يفارقها كألف أعطيت، فإن نعتّه (يريد أكدته) حَسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك «ذهبتَ أنت وزيد» وقال الله عز وجل: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾، ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾ وذلك أنك لمّا وصفته (يريد أكدته) حَسُن الكلام حيث طوّلته ووكّدته. فأنت وأخواتها تقوّي المضمر وتصير عوضًا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضرب، وقال الله عز وجل: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا﴾ حسُن لمكان لا (يريد لوجود فاصل).

والقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أي يُقاس ما لم يُسْمع عن العرب على ما سمع عنها إذا كان في معناه. وعلى نحو ما تسيل عللُ الخليل وتعليلاته في كتاب سيبويه تسيلُ أقيسته، ولا نغلو إذا قلنا إنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد. وكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصِّه دائمًا على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلًا، ومن ذلك كلامه في: «ما أميلحه»، فمعروف أن الفعل لا يدخله التصغير.

يقول سيبويه: وسألته عن قول العرب ما أميلحه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأنَّ الفعل لا يُحقّر وإنما تحقّر الأسماء، لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ **وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح، كأنك قلت مُلَيِّح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر** نحو قولك: يطؤهم الطريق وصيد عليه يومان، ونحو هذا كثير في الكلام. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمِّي به الفعل يحقّر إلا هذا وحده. ووجه المغايرة في قولهم: «يطؤهم الطريق» أنّ أصلها يطؤهم أهل الطريق، أي أن بيوتهم على الطريق فمن جاز فيه رآهم، وأصل «صيد عليه يومان» صيد الصيد في يومين، فحذف الصيد وأقيم (يومين) مقامه.

والخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب **التمارين غير العملية** على مصراعيه، حيث نرى سيبويه يتوقّف في كتابه مرارًا ليسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب، وعمّم ذلك النحاة فيما بعد واتسعوا فيه. ومن ذلك أن سيبويه سأل الخليل عن رجل سُمِّي «أولو» من قوله عز وجل: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ أو سُمِّي «ذوو» من قولهم ذوو عزة، وكيف يجري إعرابهما حسب مواقع الكلام، فقال: أقول: «هذا ذوون، وهذا أولون» لأني لم أضف، وإنما ذهبت النون في الإضافة.

وسأله: كيف ينبغي له أن يقول: أفعلتُ في القياس من اليوم على من قال: أطولت وأجودت، فقال: أيّمتُ فتقلب الواو هاهنا (ياء) كما قلبت في أيّام، وكذلك تقلبها في كلِّ موضع تصحُّ فيه ياء أيقنت، فإذا قلت أُفْعِل ويُفْعَل ومُفْعَل قلت: أُووم، ويووَم، ومُوْوَم؛ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفعّلت من بعت، وقد تقع وحدها، فكما أُجريتْ فيعلتُ وفوعلتُ مجرى بيطرت وصومعت كذلك جرى هذا مجرى أيقنت. وإذا قلت أفعل من اليوم قلت أيَّمُ كما قلت أيام، فإذا كسّرت على الجمع همزت فقلت أيائم لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلت في سيّد، والياء قد تستثقل مع الواو.

وواضح من كلِّ ما تقدّم أن الخليل يُعَدُّ بحقٍّ واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدّرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونصٍّ على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصدُ بها إلى التمرين والتدريب، ومدَّ ذلك في علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال.

سِيبَوْيه ت ١٨٠هـ:

اشتهر بلقبه سيبويه[١]، وهو لقب أعجميٌّ يدلُّ على أصله الفارسي، واسمه عمرو بن عثمان بن قَنْبَر. قدم البصرة وهو لا يزال غلامًا ناشئًا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدِّثين، ولزم حلقة حمّاد بن سلمة المحدّث المشهور، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمّم على أن يتعلم علوم اللغة والنحو حتى لا يُلحّنه أحد، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدّمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب، واختص بالخليل فأخذ عنه كلّ ما في جَعْبته في الدراسات النحوية والصرفية. ورحل إلى ينابيع اللغة والنحو، بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، يستمد منها مادة وعتادًا فصيحًا صحيحًا.

ولمّا تُوفي الخليل خلَفه في حلقته وأكبَّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما علا نجمه لا في البصرة وحدها، بل أيضًا في بغداد، ورحل إليها طامحًا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، والتقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي، وتعرّض له الكسائي بالسؤال في المسألة الزُّنْبورية، إذ قال له كيف تقول: قد كنتُ أظنُّ أنّ العقرب أشدُّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. قال الكسائي: لحنتَ، العرب ترفع ذلك كلّه وتنصبه. فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفرٌ من عرب الحُطَمَة النازلين ببغداد، ممّن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سئلوا تابعوه في رأيه. فانكسر سيبويه مع أن الحق كان في جانبه؛ لأنه يطّرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم من مثل: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾، ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، ﴿فَإِذَا هُم خَٰمِدُونَ﴾ وكأنها هي وما

(١) انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٣٧، ونزهة الألبّاء ص٥٤، وطبقات الزبيدي ص٦٦، وإنباه الرواة ٣٤٦/٢.

بعدها مبتدأ وخبر، أمّا النصب فيكون على الحالية وتوجيهه ضعيف. ويقال: إنَّ يحيى البرمكي أجازه بعشرة آلاف درهم، لكنّ نفسه لم تطاوعه في البقاء في بغداد، فولّى وجهه نحو موطنه، غير أن الموت عاجله في شيراز أو في همذان أو ساوة.

الكِتَابُ[1]:

من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف (الكتاب) بعد وفاة الخليل؛ إذ نراه في بعض المواضع يعقّب على ذكره لاسمه بكلمة «رحمه الله». وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وأذاعه في الناس باسم «الكتاب» علمًا اختصّ به هذا المصنَّف وحده دون بقية المصنّفات في عصره، بحيث كان يقال في البصرة «قرأ فلان الكتاب» فيعلم أنه كتاب سيبويه دون شكّ. وقد نوّه النحاة وغيرهم بهذا الكتاب تنويهًا عظيمًا، من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش: من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح. ويقول أبو الطيب اللغوي فيه وفي كتابه: «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألّف كتابه الذي سمّاه الناس قرآن النحو»، ويقول السيرافي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به مَنْ بعده»، وقال المبرد: «لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه».

ولعلّ أوّل ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسمًا يفرده به، وربما أعجلته وفاته في تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهي بها، ولعلّنا لا نبعد إذا قلنا: إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كي ينقح الكتاب ويخرجه إخراجًا نهائيًا، لكن لا يعني هذا أن الكتاب لم يُكفل له منهج سديد في التصنيف، فقد نسّق أبوابه وأحكمها إحكامًا دقيقًا، وخاصة إذا عرفنا أنه أوّل كتاب جامع في النحو والصرف.

(١) مطبوع بتحقيق: عبد السلام هارون. والطبعة الأوروبية وطبعة بولاق أجود.

وقد جعله في قسمين كبيرين، أما القسم الأوّل فخصَّه بالنحو ومباحثه، وكاد لا يترك في هذه المباحث جانبًا إلا استقصاه من جميع أطرافه، حتى إذا فرغ من هذه المباحث انتقل يبسط في دقة القسم الثاني وما يخوض فيه من المسائل الصرفية محيطًا بكل تفاصيلها إحاطة تامة واصلًا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشباع وما إلى ذلك.

وقد تحوّل ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نجومًا قطبية ثابتة ظلّ النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها في مباحثهم ومصنّفاتهم. ويمكن أن نقول بصفة عامة إنّ الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة إلى الآن على كلّ لسان كان لكتابه الفضل الأوّل في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح.

وقد تناول كثيرون كتاب سيبويه بالشرح والتفسير والتعليق، وفي مقدّمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمي والمازني، وكلما تقدّمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرُّمَّاني. وعنوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية ونسبة المجهول منها إلى من نظموه من العرب.

التعريفات والعوامل والمَعْمولات في الكتاب:

يغلب على سيبويه أن يُعْنى في توضيح الباب الذي يتحدّث عنه بذكر أمثلته التي تكشفه، يقول مثلًا في باب التنازع بعد ذكر عنوانه السالف: «وهو قولك ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يُعْلَمُ أنّ الأوّل قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفعٌ ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره».

والكثرة الغالبة في أبواب الكتاب تجري على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد، وقد يعمد إلى ذكر الأقسام المنطوي عليها الباب، كقوله في فاتحة كتابه: «الكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»، وكأنه يؤثر المنهج التحليلي الذي يُعْنى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة. وقد يعمد إلى المنهج العقلي المجرّد، فيحاول أن يحدّ بعض ما يتحدّث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلّي الجامع، من ذلك تعريفه للفعل في السطور الأولى من كتابه إذ يقول: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث (مصادر) الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع».

وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائمًا الأساس الذي يَبْني عليه حديثه في مباحث النحو، وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقّب على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يُحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب». فالعامل هو الذي يُحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجرّ والسكون، ومضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل.

والعوامل تعملُ مذكورة ومحذوفة، ويكثر حذف الفعل وبقاء عمله، مما جعل سيبويه يفرد لذلك صحفًا كثيرة، حاول فيها أن يستقصي صور حذفه استقصاء دقيقًا، وتحدَّث عن حذف المبتدأ العامل في الخبر ما دامت هناك قرينة تدلُّ عليه.

وعلى نحو ما تحدّث سيبويه باستفاضة عن حذف العوامل على هدي ما قاله أستاذه الخليل تحدّث عن حذف المعمولات، فمن ذلك الخبر المرفوع بعد لولا في مثل «لولا عبد الله للقيتك»، ويحذف أيضًا في مثل «كل رجل وضيعتُه» و«أنت وشأنك» أي مقرونان. ويحذف خبر إنّ مثل: إن ولدًا، أي إنّ لنا ولدًا، وخبر ليت مثل: يا ليت أيّام الصبا رواجعا، أي يا ليت لنا، وكذلك خبر لا النافية للجنس، وجعل منه: ألا ماءَ باردًا، أي لنا، وكذلك خبر لا العاملة عمل ليس، مثل:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

ويحذف المفعول به ضرورة في مثل: زيدًا رأيت، وقياسًا في باب ظنّ حين يُلْغَى الفعل كما مرّ بنا. ويحذف التمييز في مثل: كم صمت؟ أي كم يومًا، وكثيرًا ما يحذف عائد الصلة. ويحذف البدل في مثل: ظننت ذاك، فقد جعل ذاك مفعولًا مطلقًا على تقدير ظننت ذاك الظن. ويحذف المضاف ويحلُّ المضاف إليه محلّه في مثل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي: أهل القرية.

السَّماع والتعليل والقياس عند سيبويه:

يجري سيبويه في **السَّمَاع** على الأساس الذي وضعته مدرسته، كما رأينا عند ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والخليل، وهو النقل عن القرّاء وعلماء اللغة الموثّقين والعرب الذين يُوثق بفصاحتهم، واستنّ بمدرسته في قلّة الاستشهاد بالحديث النبوي لزعمهم أنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، وأنه دخل في روايته كثير من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن[1].

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلّل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة دون علّة.

(١) انظر: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى، للدكتور عبد الرزاق الشايجي والدكتور السيد نوح.

ونراه يعلّل لعدم جزم الأسماء فيقول: «وليس في الأسماء جزم لتمكّنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة». ويحاول تعليل عدم جرّ الأفعال فيقول: «وليس في الأفعال المضارعة جرّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال» ... إلخ.

وعلى نحو ما يتسع بالتعليل في النحو يتسع به في الصرف، وخاصة في باب القلب والإعلال، ومن أمثلة ذلك أنه قال في (أينق) جمع ناقة: كان القياس فيها أن تجمع على (أنوق)، وإمّا أن يكونوا قدّموا الواو على النون وأبدلوها ياء، وبذلك حدث فيها قلب وإعلال، وزنتها على هذا التحوّل (أعفل)، وإما أن يكونوا حذفوا الواو من (أنوق) وجعلوا الياء عوضًا لها، وزنتها على هذا الأساس (أيفل).

وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متمثلًا بقول جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تهامة بعد نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

يريد الهاء (أي حميته) وقول الحارث بن كَلَدة:

فما أدري أغيّرهم تناءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

يريد أصابوه .. يقول: «كما لم يكن النصب (أي الضمير المنصوب) فيما أتممت به الاسم يعني الصلة». ويقول: إنّ حذفه في الصلة أحسن لأنّ الموصول

والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها، أمّا حذفه في الصفة فحسن ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة، ولذلك جعل الحذف في الصلة الأصل وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعّف حذف العائد في الخبر، لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة.

والصرف عنده كلّه أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجرّدة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل؛ ذكاء منقطع النظير وخاصة أبنية الأسماء، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة) وثمانية. وهو في كلِّ مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالًا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك كلمة عِزويت أي قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرًا في صيغتها فأبى أن يضع لها مثالًا على وزنها، وهو فعويل، وحملها على (فعليت) لوجود النظير، وهو عفريت ونفريت.

وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسّع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة، فإذا هو يصوغ في كلِّ جانب من كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس، وحقًّا لم يتسع بذلك في النحو كما اتسع به في الصرف؛ فإنّ الأبنية المظنونة أو المقترحة تكثر كثرة مفرطة حتى لنراه يعقد لها أحيانًا فصولًا برمّتها، ومن خير ما يُمثل ذلك عنده «باب ما قيل من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل»، وعلى هذا النسق «باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره».

وهكذا سجّل سيبويه قواعد النحو والصرف تسجيلًا تامًا؛ وضع التعريفات، وتحدّث في العوامل والمعمولات، وبنى كتابه على الأقيسة والعلات، وأيضًا فقد فتح بابًا واسعًا للتمارين العقلية والمقترحات.

الأَخْفَش الأوسط ت ٢١١هـ:

هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة، فارسي الأصل كسيبويه، وقد لزمه، وتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه، إذ لا يعرف أحد سواه قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه. وقد جلس بعده للطلاب يُمليه ويشرحه ويبيّنه، وعنه أخذه تلاميذه البصريون كالجَرْمي والمازني، وأخذه عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم الكسائي. وله مؤلفات نحوية وغير نحوية كثيرة سقطت من يد الزمن، ومما وصل إلينا من مؤلفاته: كتاب القوافي وكتاب العروض وكتاب معاني القرآن(١).

والأخفش الأوسط هو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وهو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدَّ لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة، وقد تابعه الكوفيون في كثير من آرائه، بل إنّ الأصول التي اشتهرت بها مدرسة الكوفة تجد أساسها عنده، من مثل اتخاذ القراءات مصدرًا للقواعد مهما كانت شاذة، وقبول الأشعار الشاذة واتخاذها أصلًا للقياس.

وهذه أمثلة مما تابع فيه الكوفيون الأخفش:

١- تابعوه في أنّ إذا الفجائية في مثل «خرجت فإذا محمدٌ بالباب» حرف، وأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه مثل «أمامك زيد»، وهما عند سيبويه خبر مقدَّم وزيد مبتدأ مؤخر.

٢- تابعوه في أن المرفوع بعد إنْ الشرطية وإذا في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ لا يعرب فاعلًا لفعل محذوف كما ذهب سيبويه، وإنما يعرب مبتدأ.

---

(١) كتاب القوافي مطبوع بتحقيق أحمد راتب النفّاخ في دار الأمانة في مجلد واحد ١٩٧٤م، وكتاب (العروض) مطبوع بتحقيق دكتور سيد البحراوي، في مجلة فصول سنة ١٩٨٦م، وكتاب (معاني القرآن) مطبوع بتحقيق دكتور هدى محمود قراعة، في مكتبة الخانجي في مجلّدين ١٩٩٠م.

٣- كان سيبويه يذهب إلى أن المصدر في مثل (أتيته ركضًا) حال مؤولة بالمشتق أي راكضًا، وذهب الأخفش -وتبعه الكوفيون- إلى إعراب المصدر في مثل هذا الموضع مفعولًا مطلقًا، وكان يجعله معمولًا لفعل مقدّر من لفظه، وذلك الفعل هو الحال، فتقدير المثال السابق: أتيته أركض ركضًا.

٤- كان الكوفيون يجوّزون مثله ترك صَرْف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وكذلك مدّ المقصور.

٥- ذهب سيبويه إلى أنه إذا ولي «لولا» ضمير متصل مثل: لولاي ولولاك ولولاه كانت جارّة، وذهب الأخفش وتبعه الفرّاء إلى أنَّ الضمير في هذه الأمثلة مبتدأ مرفوع.

٦- ذهب سيبويه والجمهور إلى منع اشتقاق صيغة التعجّب من غير الفعل الثلاثي، وجوّزها الأخفش من كلِّ فعل مزيد مثل: ما أتقنه وما أخطأه، كما جوّزها من العاهات، وتبعه في ذلك الكسائي، مثل ما أعوره.

٧- القياس في جمع مثل فرزدق حذف الرابع فيقال: فرازق، وكان الأخفش -وتبعه الكوفيون- يحيز حذف الحرف الثالث، فيقال في فرزدق فرادق.

قُطْرب ت ٢٠٦هـ:

هو محمد بن المستنير، بصري المَوْلد والمَرْبَى، وقد أقبل مبكّرا على دراسة اللغة والنحو، ولزم سيبويه، ويقال إنه هو الذي سمّاه قطربًا؛ إذ كان يبكِّر للأخذ عنه، حتى كان سيبويه كلما خرج من داره سحرًا رآه ببابه فقال له يومًا مداعبًا: «ما أنت إلا قطرب ليل»، والقطرب دُوَيِّبة تدبُّ ولا تفتر.

وله في النحو والصرف كتب مختلفة، منها كتاب العلل في النحو وكتاب الاشتقاق في التصريف، وصنّف بجانب ذلك كتبًا متعدّدة في اللغة، مثل: كتاب الأضداد والمثلث والفرق في اللغة، والأزمنة وتلبية الجاهلية[1].

ولم يكن قطرب يُعنى بالخلاف على سيبويه والخليل في آرائهما النحوية والصرفية عناية الأخفش، ومع ذلك نجد له طائفة من الآراء، خالفهما فيها معًا، أو خالف أستاذه سيبويه وحده، أو خالف الأخفش. وله وراء ذلك آراء فرعية، تتداولها كتب النحاة، منها أنّ واو العطف تفيد الترتيب. وكان يذهب إلى أنه قد تأتي إنْ بمعنى قد مستدلًا بقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾. وذهب في إعراب لا جرم في قوله تعالى:﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ إلى أن (لا) ردٌّ لما قبلها، أي ليس الأمر كما وصفوا. ثم ابتُدئ ما بعده، وجرم فعل لا اسم، ومعناه وجب، وما بعده فاعل.

أبو عُمَر الجَرْمي ت ٢٢٥هـ:

هو صالح بن إسحاق، مولده ومنشؤه بالبصرة، حرص منذ صغره على حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين، ويقال إنه لم يلق سيبويه، غير أنه لزم الأخفش وأخذ عنه كلّ ما عنده. وله مؤلفات في النحو والصرف كثيرة، من أهمها كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية، وصنّف في العروض. وعُنِي بكتاب سيبويه فألّف في غريبه كتابًا، وفي شواهده الشعرية كتابًا آخر.

وكان الجَرْمي لسنًا قويّ الحجّة، عالي الصوت في مناظراته، ولذلك سُمِّي بالنبّاج أي شديد الصياح، ويقال إنه تعرّض للأصمعي فسأله كيف تصغِّر مختارًا، فقال

(١) الأضداد، تحقيق دكتور حنّا حدّاد، الرياض – المثلث، تحقيق دكتور رضا السدوسي، تونس – الفرق في اللغة، تحقيق خليل إبراهيم عطية – الأزمنة وتلبية الجاهلية، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، وله طبعات أخرى.

الأصمعي مُخَيْتير، فقال له الجَرْمي أخطأت، إنما هو مُخَيِّر، لأنّ التاء فيه زائدة. وحين نزل بغداد ناظر الفرّاء مناظرة دوّت شهرتها في الأوساط النحوية، وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء وما يراه الفرّاء وغيره من الكوفيين من أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر، وفيها أفحم الجَرْميُّ الفراءَ وألزمه الحجّة.

وله آراء نحوية وصرفية خالف فيها سيبويه تدلُّ على أنه كان يأبى التعقيد في النحو، مثل منعه تقدير أنْ مع المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية على نحو ما ذهب إلى ذلك سيبويه، قائلا: إنهما تنصبان المضارع بأنفسهما دون حاجة إلى تقدير.

أبو عثمان المَازني ت ٢٤٩هـ على الراجح:

هو بكر بن محمد بن بقية من بني مازن الشيبانيين، من أهل البصرة، بها مرباه ومولده، وأكبّ منذ صغره على حلقات النحاة واللغويين البصريين، كما أكبّ على حلقات المتكلّمين، ولزم الأخفش، وأخذ عنه كتاب سيبويه، حتى إذا تُوفي هو والجرميّ أصبح علم البصرة المفرد في النحو والتصريف.

وقد عاش يُدرّس لطلابه كتاب سيبويه، وصنّف حوله تعليقات وشروحًا، وخصّ التصريف بكتابٍ شرحه ابن جنّي وسمّاه «المنصف»[1].

وكان المازني فطنًا ذكيًّا ومناظرًا ألمعيًّا، وعقد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره ظهر فيها فضله وخصب عقله وقوة ذهنه وملكاته، ما جعله يفحم مناظريه دائمًا بالحجج القاطعة. ويقال إنّ الواثق جمع بينه وبين جماعة من نحاة الكوفة، فبادرهم سائلًا: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ لِمَ لم

(١) التصريف مع شرحه لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي.

يقل بغية وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا إجابات غير مرضية، ولمّا عَيُّوا بالإجابة قال: لو كانت «بغيّ» على تقدير فعيل بمعنى فاعلة للحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة، ولو كانت بمعنى مفعولة مُنعت الهاء مثل امرأة قتيل وكفٌّ خضيب. غير أنّ «بغي» ليست على وزن فعيل، وإنما هي على وزن فعول، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفًا لمؤنث مثل امرأة شكور، وأصل بغي بغوي قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء فصارت ياء ثقيلة مثل سيّد وميّت.

وطلب إليه المتوكّل أن يتناقش مع ابن السكّيت في مسألة، فسأله المازني ما وزن (نكتل) الواردة في سورة يوسف، فأجاب ابن السكيت وزنها (نفعل)، وراجعه فقال (نفتعل)، ولما رأى المازني خطأه البيّن قال له إنّ أصلها نكتال من كال، وحذفت العين أو الألف لسكون الجزم، فأصبحت نكتل على وزن (نفتل).

وعناية المازني بالنحو ومسائله لا تُقاس في شيء إلى عنايته بالتصريف، وقد ألّف فيه كتابًا مستقلًّا وَسَمَهُ بهذا الاسم، وشرحه ابن جنّي كما تقدّم، وهو أوّل كتاب مستقل في الصرف وصل إلينا، والكتاب وإنْ كان قد نهل من كتاب سيبويه فإنه لم يستوعب مسائل التصريف كما استوعبها كتاب سيبويه؛ فلم يتكلّم في الجموع ولا النسب، كما أهمل أكثر مسائل التصغير.

والمازني هو الذي فتح أبواب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعها، كأن يقال: ابنِ مِن (ضَرَب) على مثال: جعفر، فيقال: ضَرْبَب، أو ابن منها على مثال قِمَطْر فيقال: ضِرَبّ، أو ابن منها على مثال سفرجل فيقال ضَرَبَّب.

وكان يتشدَّد في الأخذ بالقياس ويردُّ ما لا يطّرد معه من لغة العرب، ومن بعض قراءات الذكر الحكيم. وقد خالف المازنيُّ سيبويه والخليل والأخفش في بعض الآراء النحوية، كما خالف سيبويه في كثير من مسائل التصريف عن بصيرة.

المُبرِّد ت ٢٨٥هـ وأصحابه:

هو محمد بن يزيد الأزدي إمام نحاة البصرة لعصره[١]، أكبَّ منذ نشأته على التزوّد من اللغة على أعلام البصرة، وشُغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عُمر الجَرْمي يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا تُوفِّي لزِم أبا عثمان المازني، وتصدّر حلقته يقرأ عليه الكتاب، والطلاب يسمعون قراءته، وبلغ من إعجاب المازني به أن لقّبه بالمبرِّد بكسر الراء لحسن تثبّته وتأتيه في العلل، وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرَّد عنتًا له وسوء قصد. ودخل بغداد يحاضر الطلاب، واصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وكثرت بينهما المناظرات، وكُتب له فيها التفوق على صاحبه لقدرته على الجدل وإصابته للحجّة وحسن بيانه، ما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحوّلون إلى حَلْقته يتقدّمهم ختنه أبو علي الدينوري.

وله مصنفات كثيرة طبع منها الكثير[٢]، وكان قد كتب في شبابه كتابًا سمّاه الردّ على سيبويه أو مسائل الغلط، وفيه حاول أن يظهر مقدرته في تخطئة إمام النحاة، وكان يقول بعد أن تقدّمت به السنُّ: إنّ هذا الكتاب عملناه في أوان الشبيبة والحداثة. لكنه –كما قال الأزهريّ– كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه.

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألبّاء ص١٦٤، وطبقات الزبيدي ص١٠١.

(٢) كتبه المطبوعة هي: الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني – البلاغة، تحقيق د.رمضان عبدالتواب، القوافي، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب، المذكر والمؤنث، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب، شرح لامية العرب، رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها، تحقيق عبد السلام هارون (ضمن سلسلة نوادر المخطوطات) – التعزية والمراثي، تحقيق محمد حسن الجمل – ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي – نسب عدنان وقحطان، تحقيق الراجكوتي – الكامل، تحقيق دكتور محمد الدالي، وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (٤) مجلدات، وتحقيق زكي مبارك وأحمد محمد شاكر، (٤) مجلدات – المقتضب (في النحو)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (٤) مجلدات.

والأصول التي كان يرجع إليها المبرّد في نثر الآراء النحوية والصرفية هي الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله، فقد كان يُعْنَى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس. وقد خالف سيبويه والأخفش في بعض الآراء.

كان المبّرد يُعنى بالسماع عناية شديدة، ومضى في إثر أستاذه المازني لا يرتضي بعض القراءات الشاذة، إذا لم تطّرد مع قواعده النحوية، وكان يتشدّد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة مادامت لا تستقيم مع مقاييسه، حتى لو وردت عند سيبويه. وكان يحاول دائمًا أن يُسند آراءه بالعلل، فلابدَّ لكلّ رأي من علّة تبرره، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لا حاجة للنطق به. وكان دائمًا يحتكم للقياس لكن لا يقدّمه على السماع، فهو يعتمد على السماع ويستمدُّ منه، وكان لا يقيس على الشاذ ولا على النادر، وإنما يقيس على ما سُمِع كثيرًا.

الزجَّاج ت ٣١١هـ:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل، وكان في حداثته يخرط الزُّجَاج فنسب إليه، ورغب في درس النحو، ولزم المبرّد.

وله مصنفات كثيرة مختلفة، منها: شرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب معاني القرآن، وكتاب القوافي، وكتاب العروض[1].

(١) معاني القرآن، مطبوع بتحقيق: عبد الجليل شلبي– ما ينصرف وما لا ينصرف مطبوع بتحقيق: هدى قراعة – فعلت وأفعلت مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي – العروض مطبوع بتحقيق: سليمان أبو ستة – المثلث مطبوع بتحقيق: دكتور سليمان العايد – وطُبع منسوبًا إليه خطأً: إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الإبياري، ورجّح الأستاذ محمد الدالي نسبة الكتاب إلى الباقولي.

وله آراء مختلفة تدور في كتب النحو، منها ما يتصل بالعوامل، ومنها ما يتصل بالتعليل، ومنها ما يتصل ببعض الأدوات، ومنها ما يتصل ببعض مسائل نحوية صرفية.

ابن السَّرَّاج ت ٣١٦هـ:

هو أبو بكر محمد بن السَّرِي، كان من أحدث تلامذة المبرّد سنًّا، مع ذكائه وحدّة ذهنه، وعكف على دروس أستاذه، متزوّدًا بكل ما عنده من أزواد نحوية ولغوية. وتحوّل بعد موت المبرّد إلى حلقات الزجّاج يعبُّ منها وينهل، ثم استقلَّ عنه بحلقة كان يؤمّها كثيرون في مقدّمتهم السيرافي، وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتاب سيبويه. وكان يُعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه، وفيهما صنّف كتاب (الأصول الكبير)، انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة، وضمّ إليه كثيرًا من آراء الأخفش الأوسط موازنًا ومقارنًا. وكان يحسن نظم الشعر وإنشاد المأثور منه في الأوقات المناسبة، وكان فيه دقة حسّ ورقة شعور.

ومن مصنّفاته أيضًا: الموجز في النحو، والعروض، والخطّ، والاشتقاق[1].

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أنّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا أو حالًا أو نعتًا يتعلقان بمحذوف تقديره استقرّ أو مستقرّ، إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية.

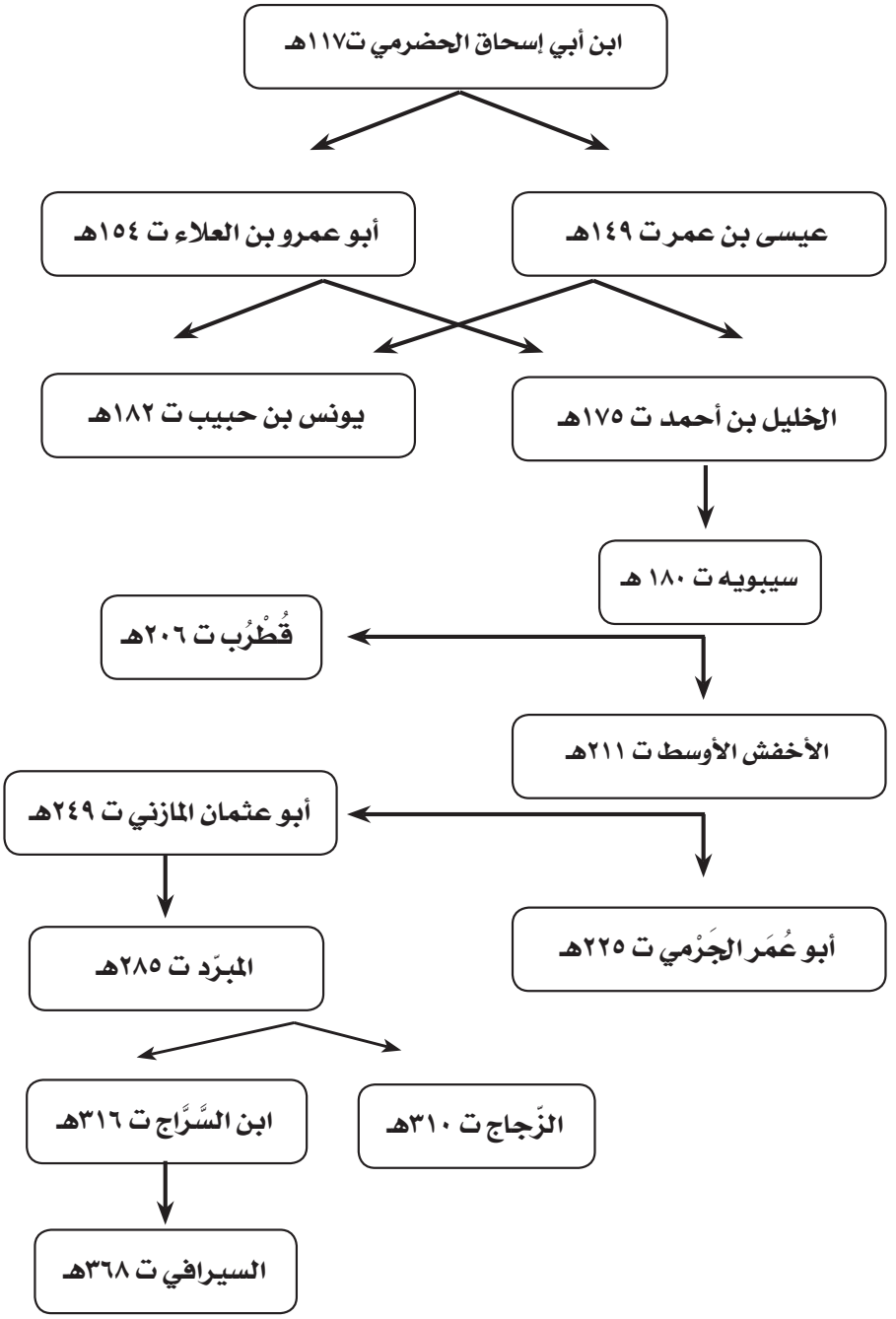
(١) كتاب (الأصول في النحو) مطبوع بتحقيق عبد الحسين الفتلي، وصنع فهارسه الدكتور الطناحي، و(الموجز في النحو) مطبوع بتحقيق: دكتور محمد عاطف الترّاس، و(العروض) مطبوع بتحقيق: عبد الحسين الفتلي، وكذلك كتاب (الخط) بتحقيقه، و(الاشتقاق) مطبوع بتحقيق: محمد بن صالح التكريتي.

السِّيرافي ت ٣٦٨هـ:

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، درس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السَّرَّاج والقراءات على أبي بكر بن مجاهد، وتعمّق في الفقه حتى تولّى منصب القضاء. وتولّى تدريس الفقه الحنفي للطلاب بمسجد الرصافة نحو خمسين عامًا. وكان الناس يخاطبونه بشيخ الإسلام وإمام المسلمين. وكان يعتنق الاعتزال، مما جعله شديد الصلة بالمنطق والمباحث الفلسفية، وهي صلة جعلته دائمًا يظفر بمناظريه؛ إذْ سلَّحته بقوّة الحجّة وسلامة البرهان، ومناظرته التي أفحم فيها متّى بن يونس مشهورة معلومة، وكان موضوعها (النحو والمنطق أيهما أفضل)، وكان يدافع فيها عن النحو.

ومن أهمّ مصنّفاته في النحو شرحه لكتاب سيبويه، وهو مطبوع في تسعة مجلدات. وهو لا يتخذ في هذا الشرح منهجًا ثابتًا، إذ تراه يتقدّم كلام سيبويه بموجز يوضّحه تارة، وتارة يبدأ بكلام سيبويه ويأخذ في شرحه وتوضيحه، وإذا كان كلام سيبويه واضحًا لم يتعرّض لشرحه، ومن أجل ذلك قد يترك فقرات وصفحات في الكتاب دون شرح وتفسير؛ لأنها في رأيه لا تحتاج إلى شرح ولا تفسير. وقد بذل جهدًا خصبًا في شرح كلّ ما غمض أو استغلق في الكتاب. وهو يسوق شرحه في لغة بيّنة واضحة، ويُفيض في الشرح عارضًا بالتفصيل آراء من خلفوا سيبويه من نحاة البصرة والكوفة، وكثيرًا ما يستخدم مع الأوّلين كلمة قال أصحابنا، معلنًا بصريته، ودائمًا يقف معهم ضد الكوفيين. واستقرَّ في نفسه أن سيبويه هو الإمام المتبوع، وأنّ كتابه هو العلم المنصوب، مما جعله يتصدَّى في مواطن كثيرة للردّ على مخالفيه من الكوفيين، ومن البصريين، أمثال الأخفش والمبرّد. وهو يخالف نحاة البصرة من أمثال المبرِّد في قبوله للقراءات الشاذة دون تغليطها على نحو ما صنع ذلك الأخفش من قبله.

(أعلام مدرسة البصرة)



مَدْرسَة الكُوفة

وضعت البصرة النحو، وكانت الكوفة[1] مشغولة بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه، وبالقراءات ورواية الأشعار القديمة، وصنعة دواوين الشعر، وإنْ كانت لم تُعْنَ بالتحرّي والتثبت فيما جمعت من أشعار.

وعادة ما تذكر كتب التراجم **أوليّةً للنحو الكوفي** مجسَّدة في أبي جعفر الرُّؤاسي ت ١٨٧هـ ومعاذ الهرّاء ت ١٩٠هـ. والحقُّ أن الرُّواسي لم يُدْلِ بآراء ذات قيمة في النحو، كذلك يبدو أن عِلْمَ الهرَّاء بالصرف مثل علم الرُّواسي في النحو كان علمًا محدودًا لا غناء فيه ولا شيء يميّزه من علم البصرة، وأمّا ما ذكره السيوطي من أنه واضع علم الصرف فليس صحيحًا؛ لأنّ الهرّاء ليس له كتاب في التصريف، وكذلك ليست له آراء ذات قيمة. وإنما يبدأ النحو الكوفيّ بداية حقيقية من الكسائي ت ١٨٩هـ وتلميذه الفرّاء ت ٢٠٧هـ.

وأجمع القدماء على أن نحو الكوفيين **يشكّل مذهبًا مستقلا** أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة، ونراهم يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفية والبصرية. وقد أفرد أبو البركات ابن الأنباري كتابًا للخلاف بين البصرة والكوفة، وذكر فيه إحدى وعشرين ومائة مسألة، وهي أهم مسائل الخلاف، ووراءها مسائل أخرى مبثوثة في كتب النحو، وقد نشره (فايل) لأوّل مرة، وزعم أنّ الكوفة لم تؤسس مدرسة، وخلاف نحاتها مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصري يونس بن حبيب، وهو رأي واهٍ.

(١) انظر: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف ص١٥١ وما بعدها، نشأة النحو، الشيخ محمد الطنطاوي ص١١٨. والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، دكتور عبد العال سالم مكرم.

لكن ينبغي أن يستقرَّ في الأذهان **أنَّ المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو**، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان، غير أنها مع اعتمادها على تلك الأركان استطاعت أن تشقَّ لنفسها مذهبًا نحويًا جديدًا، له طوابعه، وله أسسه ومبادئه.

والأخفش الأوسط (البصريّ) هو الموجِّه الأول للكسائي والفرّاء في إنشاء مدرسة الكوفة؛ فهو الذي فتح لهما أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد. وهو أيضًا الذي ألهم الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم، وكذلك التوسّع في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل.

وجدير بالذكر **أنَّ الفرّاء في الكوفة يقوم مقام سيبويه في البصرة**؛ فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية شكلها النهائي إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفي مقدّمتهم ثعلب.

النَّحْويون وتخطئة القراءات:

اتهم بعض المعاصرين[1] نحاة البصرة عامّة بأنهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجّون بها. والصحيح أنَّ الكسائي والفرّاء الكوفيين هما اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال: المازني والمبرّد والزجّاج، بينما أغلق الكوفيون بعد الكسائي والفرّاء هذا الباب، بل احتجوا بالقراءات الشاذّة.

(١) انظر مثلًا: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ عبد الخالق عُضيمة، في مقدمته. وهو كتاب مهم في عشرة مجلدات.

أما سيبويه والخليل جميعًا فلم يوهِّنا مِنْ قراءة، بل كان سيبويه يقول: القراءة لا تخالَف؛ لأنها السنة. أي لا يصحُّ التعرّض لها بتصويب أو تخطئة، وليس في كتابه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات، فقد صرّح بقبولها جميعًا مهما كانت شاذة على مقاييسه، ولذلك قلّما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها.

وينبغي أن نعرف أن حروفًا معدودة هي التي وقف عندها الكسائي والفرّاء ومن تلاهما من البصريين؛ بحيث يكون من الإسراف أن يقال: إنهم كانوا يخطّئون القرّاء، وإنما وقفوا عند بعض الحروف رغبةً منهم في التحرّي الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه.

أهم خصائص المدرسة الكوفية:

١- الاتساع في الرواية.

٢- الاتساع في القياس.

٣- المخالفة في بعض المصطلحات النحوية.

وفيما يلي بعضُ تفصيل لهذه الخصائص.

(١) الاتّساع في الرواية عند مدرسة الكوفة:

لعلّ أهم ما يميّز المدرسة الكوفية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويِّهم وحضريِّهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدّد تشددًا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة. وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، وإنما معناه أن الكوفيين وفي مقدّمتهم الكسائي كانوا

لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب في حواضر العراق. وقد حَمَل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية، وخصُّوا الكسائي بكثير منها.

(٢) الاتّساع في القياس:

لم تقف المسألة عند حدِّ الاتساع في الرواية، بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أنَّ البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس **أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة**، بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة؛ وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطًا دقيقًا، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذّ على قواعدهم ومقاييسهم، لكنهم لم يحذفوه ولم يسقطوه، بل أثبتوه، أو على الأقل أثبتوا جمهوره، نافذين في كثير منه إلى تأويله.

وأمّا الكوفيون فقد اعتدّوا بأقوال المتحضرين وأشعارهم، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، بل حاولوا أن يقيسوا عليها، وقاسوا كثيرًا.

نعم، توسّع الكوفيون جدًّا في القياس فاستخدموه أحيانًا دون سماع، بل كانوا يرفضون السماع أحيانًا، وبالتالي يرفضون ما يُبْنى عليه من قواعد وأحكام، ومثال ذلك: أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم، ومثال آخر: أنهم رفضوا سماع إحدى القراءات في إعمال إنْ المخففة من الثقيلة النصب.

بقي أن نشير إلى جزئية، **وهي الدافع للكسائي لأن يُفسح في العربية للغات الشاذة النادرة**. أكبر الظنِّ أنّ الذي دفع الكسائي إلى هذا خشيته أن يُظن ببعض

حروف القراءات التي خرجت على قواعد النحو البصري أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربّما كان في هذا الصنيع ما هيّأ لحفظ هذه اللغات الشاذة والأشعار كذلك، ولا ننسى أن البصريين احتفظوا بها أيضًا لكن ليحصّنوا قواعدهم وألسنة الناس منها.

(٣) المُصْطلحات وما يتَّصل بها من العوامل والمَعْمولات:

على الرغم من تلمذة أئمة الكوفة الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعًا على كتاب سيبويه ينهلون منه؛ فإنهم حاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات.

ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التي سُجِّلت في تصانيفهم وتصانيف مَن خلفوهم من النحاة، فمن ذلك اصطلاح (**الخلاف**)، وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علَّة النصب في الظرف إذا وقع خبرًا في مثل «محمد أمامك»، وكذلك علّةً للنصب في الأفعال المضارعة بعد الواو والفاء وأو، أي أن المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب.

ومن ذلك اصطلاح (**الصرف**)، ويقصد به النصب في بابين هما: باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو، وباب المفعول معه، إذ يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف لهما عما قبلهما، ومثلها الفاء وأو.

ومن ذلك اصطلاح (**التقريب**)، وقد اختصوا به اسم الإشارة «هذا» في مثل «هذا زيدٌ قائمًا» وجعلوه من أخوات كان، أي أنه يليه اسم وخبر منصوب، بينما يعرب البصريون قائمًا حالًا، ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبرًا.

ومن ذلك اصطلاح (**الفعل الدائم**) ويقصدون به اسم الفاعل. و(**المكني والكناية**) ويقصدون به الضمير. وكانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم (**المجهول**) في مثل «إنه اليوم حار» وتسمية ضمير الفصل باسم (**العماد**) في مثل «محمد هو الشاعر».

وكانوا لا يطلقون كلمة (**المفعول**) إلا على المفعول به، أما بقية المفاعيل، وهي المفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه فكانوا يسمّونها (**أشباه مفاعيل**)، وسمّوا الظرف (**الصفة والمحلّ**) والبدل (**الترجمة**) والتمييز (**التفسير**)، وسمّوا لا النافية في مثل «لا رجل في الدار» باسم (**لا التبرئة**) والصفة في مثل «محمد الشاعر أَقْدَمَ» باسم (**النعت**)، وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان، وأخذ المتأخّرون باسمهم كما أخذوا بتسميتهم للعطف بالحروف (**عطف النسق**).

وسَمَّوْا حروف النفي باسم (**حروف الجحد**) أي الإنكار، كما سمّوا حروف الزيادة مثل إنْ في قولك «ما إنْ أحدٌ رأيته» باسم (**حروف الصلة والحشو**). وسموا المصروف والممنوع من الصرف باسم (**ما يجري وما لا يجري**). وسمَّوا لام الابتداء في مثل «لمحمد شاعر» (**لام القسم**) زاعمين أنَّ الجملة جواب لقسم مقدّر.

والحقُّ أنها مصطلحات أريد بها أو على الأقل بأكثرها مجرّد الخلاف على مدرسة البصرة، كما أنها لم تسُد في النحو العربي باستثناء النعت وعطف البيان.

وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية حاولوا الخلاف عليها في جوانب من **العوامل والمعمولات**، من ذلك **إعراب المبتدأ والخبر**، فقد ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ الرفع هو الابتداء، أما الخبر فذهب جمهورهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ، وقال قوم منهم إنه مرفوع بالابتداء،

مثله في ذلك مثل المبتدأ. وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان، وهو رأي واضح الضعف؛ لأنه ينتهي بالكوفيين إلى الدور المحال، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به.

وكانوا يذهبون إلى أن «**إنّ وأخواتها**» تعمل النصب في اسمها فقط، أمّا الخبر فإنها لا تعمل فيه شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، بينما ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها، مثله مثلُ اسمها طردًا للباب على وتيرة واحدة، وهو أدخل في القياس وإحكام القواعد.

وكان جمهور البصريين وفي مقدّمتهم سيبويه يرون أنَّ ناصب المستثنى في مثل قولك «قام القوم إلا محمدًا» هو الفعل قبله بواسطة إلا، وذهب قوم منهم إلى أنّه «إلا» نفسها. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بأنّ مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، فتقدير «قام القوم إلا محمدًا» عنده «قام القوم إلا أنَّ محمدًا لم يقم»، ولا يخفى ما في هذا التقدير من تمحّل بعيد. وذهب الفرّاء إلى أنّ «إلا» مركبة من إنَّ ولا، وحذفت من إنَّ النون الثانية تخفيفًا، وأدغمت الأولى في لام «لا» بعد شيء من التقديم والتأخير، والأصل: «قام القوم إنْ محمدًا لا قام»، وهذا تمحّل أشدّ من تمحّل أستاذه، ويظهر فساده في الاستثناء المفرّغ في مثل «ما قام إلا محمد»، فإن كلمة محمد مرفوعة بعد إلا وليست منصوبة.

أعلامُ مدْرسَة الكوفة:

(١) الكِسَائي ت ١٨٩هـ:

هو علي بن حمزة[١]، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة، ونشأ بها، وأكبَّ منذ نشأته على حلقات القرّاء. ولزم حلْقة حمزة بن حبيب الزيّات ت ١٥٦هـ حتى حذق

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص١٢٧، ونزهة الألبّاء ص٥٨.

قراءته، ويُقال إنه لقِّب بلقبه الكسائي في مجالسه؛ لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينًا، ويقال: بل لقِّب بذلك لأنه أحرم في كساء. وكان فطنًا ذكيًا، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرؤاسي، ورحل إلى البادية ثم عاد إلى الكوفة، ثم رحل إلى البصرة، ثم رحل إلى البادية مرّة أخرى بعدما جلس إلى الخليل بن أحمد.

ظلَّ الكسائي مدّة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع المتواترة، وأقرأ بها خلقًا كثيرًا. وكان الرشيد يُجلّه ويوقِّره ويفسح له في مجالسه، وكثيرًا ما اتخذه إمامه في صلواته ورفيقه في غزواته ومقامه بالرقّة.

قصد الكسائي الأخفش الأوسط بعد وفاة سيبويه وأخذ عنه الكتاب، وكان الأخفش يكثر من الخلاف على سيبويه، ووافق ذلك ما في نفس الكسائي فمضى يؤسس مدرسة نحوية جديدة.

إذن فالكسائي هو إمام مدرسة الكوفية النحوية، وواضع أسسها، تلك الأسس التي تقوم على الاتساع في الرواية والقياس والنفوذ إلى أحكام لم تقع في خاطر البصريين، سواء أسندتها الشواهد أو لم تسندها، مع كل ما يمكن من مخالفتهم في توجيه الإعراب في الصيغ والعبارات. وقد فصّلنا القول في ذلك فيما تقدّم.

ومن مؤلفات الكسائي المطبوعة: كتاب (متشابه القرآن)، وكتاب (ما تلحن فيه العامة)، وقد تشكك البعض في نسبة الأخير إليه.

(٢) هشام بن مُعاوية الضَّرير ت ٢٠٩هـ:

هو أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفرّاء، ويظهر أنه كان يتصدّر للتدريس والإملاء على الطلاب. وكان مُعنى بالتصنيف في النحو فألّف فيه ثلاثة كتب هي: الحدود والمختصر والقياس. وله آراء كثيرة في كتب النحو.

(٣) الفَرَّاء ت ٢٠٧هـ:

هو يحيى بن زياد بن عبد الله[١]، من أصل فارسي، ولد بالكوفة ونشأ بها. وهو أنبه تلاميذ الكسائي، وكان معتزليًا، وآثار اعتزاله واضحة في كتاب (معاني القرآن)؛ إذ نراه يتوقّف مرارًا ليردّ على الجبرية. وكان بحرًا في اللغة والنحو والفقه والنجوم والطب وأيام العرب وأخبارها وأشعارها. ووصفه مترجموه بالتفلسف في تصانيفه وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة. والفرّاء في الكوفة يقوم مقام سيبويه في البصرة، فقد مضى في أثر أستاذه الكسائي يتسع بالجوانب التي أرسى بها الكسائي مدرسته.

ومن كتبه المطبوعة: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والأيّام والليالي.

وكتاب (معاني القرآن) أملاه في مجالس عقدها للناس، وهو فيه لا يفسّر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة، وإنما يتخيّر من الآيات على ترتيب السور ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية. وبذلك يحلُّ مشكلها ويوضّح غامضها، مدليا دائمًا بآرائه النحوية، ومعبرًا بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة، ناثرًا من حين لآخر آراء أستاذه الكسائي وآراء النحويين البصريين.

(٤) ثَعلب (٢٠٠ – ٢٩١هـ):

هو أبو العباس أحمد بن يحيى[٢]، وُلد ببغداد. ولما اشتدّ عوده لزم حلقات تلامذة الفرّاء: أبي عبد الله الطُّوَال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم، وعكف على حلقة الأخير، حيث كان يُمْلِي على الطلاب كتب الفرّاء، وكان يؤديها أداء بارعًا، وما إنْ بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كلّ ما للفرّاء من كتب. وهو يطبق آراء الكسائي والفرّاء تطبيقًا واسعًا، لكن لاحظ القدماء أن تعليلاته ضعيفة.

(١) انظر ترجمته في: مراتب النحويين ص١٠٥، ونزهة الألبّاء ص٨١.

(٢) انظر ترجمته: مراتب النحويين ص١١٦، ونزهة الألباء ص١٧٣.

وقد صنّف مصنفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأمثال، سقط معظمها من يد الزمن، ووصل إلينا منها: كتاب (المجالس)، وهو كتاب نفيس لما يشتمل عليه من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والأشعار الغريبة والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة. وكتاب (الفصيح)، وهو كتاب أراد به تقويم ألسنة المبتدئين. ويقول القدماء إنه صنع طائفة من دواوين الشعراء[1].

(٥) أبو بكر بن الأنباري ت ٣٢٨هـ:

هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أكبَّ منذ نشأته على حلقات العلماء في عصره، وخاصة حلقة ثعلب، وكانت له حافظة قوية. وصنّف كتبًا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء. كما صنّف في اللغة والنحو كتاب الأضداد وهو منشور، وكتاب المذكر والمؤنث، وهو منشور أيضًا، وكتاب الكافي والموضح في النحو. ومن أهم آثاره شرحه للمفضّليات[2]، وهو منشور، ويكتظ بمعارفه الواسعة، وله شرح أيضًا للقصائد السبع الطوال، وهو مطبوع أيضًا.

(٦) كوفيون متأخّرون:

كان مما هيّأ لامتداد المدرسة الكوفية بعد أبي بكر بن الأنباري أن المدرسة البغدادية التي خلفتها عُنِي الأوّلون منها لا بالمزج بين آرائها والآراء الكوفية فحسب، بل أيضًا بتوجيه آرائها وفتق العلل التي تؤيدها. ومما أتاح أيضًا لهذه المدرسة أن تعيش في ذاكرة الأجيال التالية أن المتنبي أكبر شعراء العربية عُنِي بالتصنّع للغات

(١) (مجالس ثعلب) مطبوع بتحقيق: عبد السلام هارون، و(الفصيح) مطبوع عدّة طبعات، كما طبع له: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، وشرح ديوان الخنساء، وشرح ديوان الأعشى، وطبع له أيضًا رسالة في قواعد الشعر، وقد تشكّك البعض في نسبتها له؛ لبُعد أسلوبها عن أسلوبه.

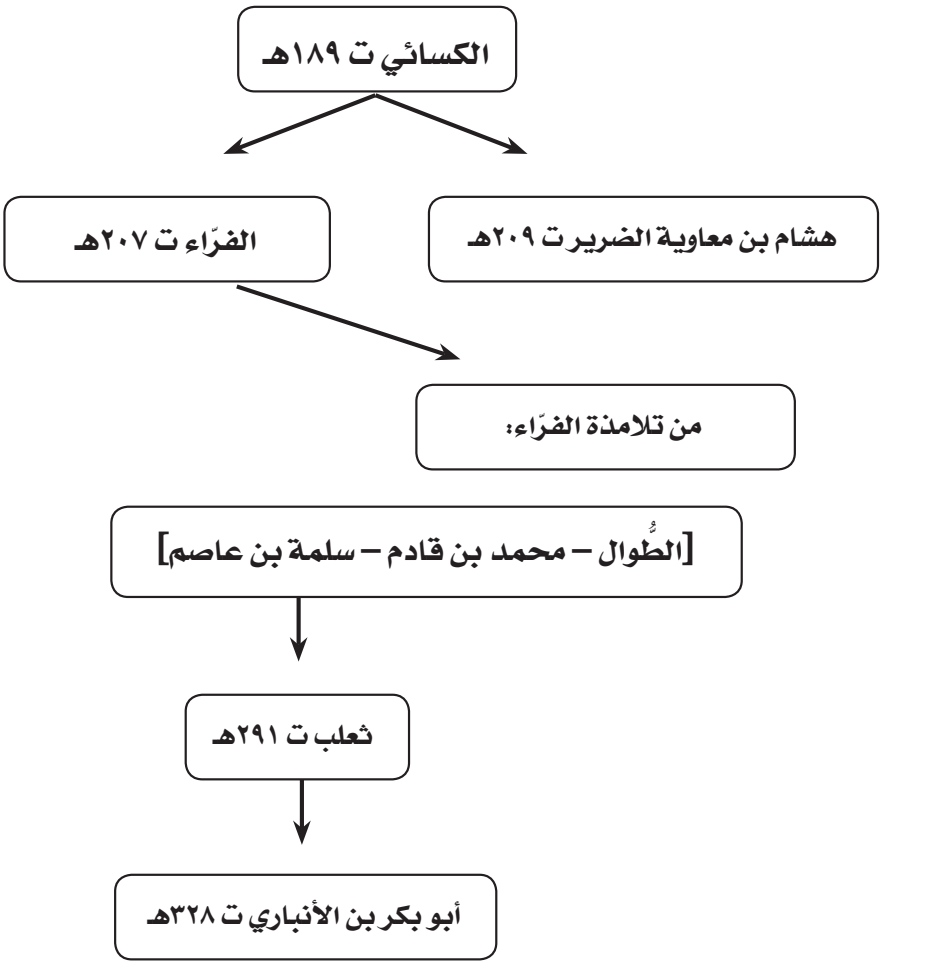
(٢) قال بعضهم: شرح المفضليات لأبيه، وقد رواه عنه.

الشاذة في التراكيب، ممّا جرّه في شعره إلى الاحتذاء على أكثر ما روته المدرسة الكوفية منها، حتى ليقول ابن يعيش: إنه «كان يميل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين».

ومن هؤلاء الكوفيين المتأخرين: **ابن فارس ت ٣٩٥هـ**، وفيه يقول القفطي: «طريقته في النحو طريقة الكوفيين». غير أن أكثر عنايته صبّها على المباحث اللغوية، ومن أشهر كتبه وأنفعها معجم (مقاييس اللغة)، وهو منشور، وفيه يردُّ معاني مفردات المادة اللغوية إلى معنى واحد. وقد جمع كثيرًا من المسائل اللغوية في كتابه (الصاحبي) الذي صنّفه للصاحب بن عبّاد وزير البويهيين في الريّ، وهو مطبوع أيضًا.

ولعلّنا لا نبعد إذا قلنا إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية في مصنّفاتهم **ابن آجُرُّوم الصّنهاجي المغربي ت ٧٢٣هـ**، وهو صاحب المتن المشهور باسم الآجرّومية، وفيه نراه يذهب إلى أن السكون في فعل الأمر سكون جزم لا سكون بناء، بالضبط كما كان يذهب الكوفيون. كما ذهب مذهبهم في عدّه «كيفما» بين أدوات الشرط الجازمة. وجعل-مثلهم- حتى وأو والفاء والواو تنصب المضارع مباشرة دون تقدير أنْ المصدرية كما ذهب إلى ذلك الخليل والبصريون. وتابع الكوفيين أيضًا في بعض المصطلحات مثل النعت وعطف النسق.

(أعلام مدرسة الكوفة)



كوفيُّون متأخِّرون:

ابن فارس ت ٣٩٥هـ.

ابن آجرّوم المغربي ت ٧٢٣هـ.

المَدْرسة البَغْداديَّة

اتبع نحاة بغداد[1] في القرن الرابع الهجري نهجًا جديدًا في دراستهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا، وكان من أهمِّ ما هيّأ لهذا الاتجاه الجديد أنَّ أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرّد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعْنَى بالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة.

واتجهت هذه المدرسة البغدادية اتجاهين: اتجاهًا مبكرًا عند ابن كَيْسان ت٢٩٩هـ وابن شُقَيْر ت ٣١٥هـ وابن الخيّاط ت ٣٢٠هـ، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية، وأكثروا من الاحتجاج لها، وانتزعوا مقاييسها وعللها مع ما أمدّهم به الكوفيون من الكسائي وغيره؛ ولذلك فإنَّ الاحتجاجات التي أوردها صاحب الإنصاف للكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين صحيحة وهي من عمل أوائل البغداديين؛ لأنَّ من يبحث في كتابات الفرّاء وثعلب قلّما يجد لها أصلًا عندهما، ولعلّ ذلك ما جعل ابن جنّي يطلق على أصحاب هذا الجيل أحيانًا الكوفيين وأحيانًا البغداديين. ومع ميل هذا الجيل لآراء الكوفيين ونزوعهم إليها؛ فإنهم فتحوا الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية، وفتحوا باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة.

وأمّا **الاتجاه الثاني**، والذي نراه عند الزجّاجي ت ٣٤٠هـ ثم عند أبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ وابن جنّي ت ٣٩٢هـ، فقد نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية مع فتح الباب لبعض الآراء الكوفية، وكذلك الاجتهاد والنفوذ إلى استنباط

(١) انظر: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف ص٢٤٥ وما بعدها، ونشأة النحو، الشيخ محمد الطنطاوي ص١٨٤ وما بعدها، والموجز في نشأة النحو، دكتور محمد الشاطر ص٨٦ وما بعدها، والوسيط ص١١٣.

آراء جديدة، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد، لا في مدرسة بغداد وحدها كما ترى عند ابن الشجري والزمخشري وأبي البركات بن الأنباري والعكبري وابن يعيش والرَّضي الاستراباذي، وإنما في جميع البيئات التي عرضت للنحو.

ونعرض فيما يلي لأهم أعلام المدرسة البغدادية وأهم مصنفاتهم في النحو والصرف.

(١) الزَّجّاجي ت ٣٤٠هـ:

من مصنفاته:

- حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد.
- الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد.
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك.

(٢) أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ:

من مصنفاته:

- تعليقه على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي.
- الإيضاح للعضدي، تحقيق دكتور حسن الشاذلي. وهو كتاب ميسر في النحو.
- المقصود والممدود، تحقيق حسن هنداوي.

(٣) ابن جِنّيْ ت ٣٩٢هـ:

تلميذ أبي علي الفارسي، لزمه أربعين سنة، وهو ممّن أكثروا التصنيف[١] حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين، ومنها:

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

---

(١) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص٢٤٤، والإنباه ٢/٢٣٥.

– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار. وهو من أهم كتبه، وقد حاول فيه محاولة رائعة لوضع القوانين الكلية للتصريف، وأفاد من ملاحظات أستاذه الفارسي، لكنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسّه الدقيق بأبنيّة اللغة وتصاريفها ما شخّصها وجسّمها تمام التجسيم، وقد مضى يستخلص قوانين أخرى لم يقف عندها أستاذه، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولًا على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم.

– سِرُّ صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدِّي إلى جمال الجرْس.

– اللُّمَع في النحو، تحقيق حسن شاذلي فرهود.

– التصريف المُلوكي، دار المعارف القاهرة. وهو كتاب يتناول علم الصرف بمعناه الدقيق، فيتحدّث عن المجرّد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال، مع تدريبات صرفية كثيرة.

– المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، البابي الحلبي.

– المذكر والمؤنث، تحقيق دكتور طارق نجم عبد الله.

– الفَسْر (الشرح الكبير على ديوان المتنبي)، تحقيق صفاء خلوصي، بغداد.

ومن طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أنّ الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة، يقول في فواتح كتابه الخصائص: «ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات

كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونَزيب (صوت) الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبَّل». وقد مضى في الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذي عمل على تثبيت قانوني الاشتقاق الأكبر والتضمين، والمراد بالاشتقاق الأكبر التقاليب الستة للأصل الثلاثي لأيّ كلمة وبيان أنه يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد. نعم، كان الفارسي يستعين بالاشتقاق الأكبر، لكنه لم يحاول تسميته، ولا تأصيله ولا تطبيقه. ولا ننسى أن الخليل قبلهما قد بنى معجمه على تقليب الأصل الثلاثي للكلمة في صوره الستة، لكنه لم يفكّر في أنها هي واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد.

والتضمين هو أن تُشْرِبَ لفظًا معنى لفظ وإذا كان فعلًا أو مصدرًا أُعطي حُكْمه، وحقًا لاحظ ذلك سيبويه والكسائي في بعض الأمثلة بشهادته، لكنه هو الذي كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة من مثل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ يقول: الرفث يتعدّى بالباء غير أنه ضمّن في الآية معنى الإفضاء، ولذلك يتعدّى بإلى كما يتعدَّى بها الإفضاء.

ومن البغداديِّين المتأخرين:

(٤) الزَّمَخشري ت ٥٣٨هـ:

من مصنفاته: المفصَّل، تحقيق دكتور فخر صالح قدّارة.

وقد جعله في أقسام أربعة، قسم للأسماء تحدّث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة، وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام.

(٥) ابن الشَّجَري (٤٥٠ – ٥٤٢هـ):

(ظلَّ يدرس النحو لطلابه نحو ٧٠ عامًا).

يذكر ابن خلكان من تصانيفه شرح كتابي ابن جني: اللمع والتصريف. وطبع له أماليه في النحو واللغة والأدب بتحقيق: دكتور محمود محمد الطناحي في ثلاثة مجلدات.

(٦) أبو البَركات بن الأنباري (تلميذ ابن الشجري) ت ٥٧٧هـ:

وهو غير ابن الأنباري ت ٣٢٨ صاحب شرح المفضليات، من مصنفاته:

– الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مجلّدان.

– البيان في غريب إعراب القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلّدان.

– نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء.

(٧) أبو البَقاء العُكْبَري النحوي الضَّرير ت ٦١٦هـ:

من مصنفاته:

– اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق دكتور عبد الإله نبهان، مجلّدان.

– التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، مجلّدان.

– إعراب الحديث النبوي، تحقيق دكتور عبد الإله النبهان.

– نُسِب إليه شرح ديوان المتنبي، واتهم دكتور مصطفى جواد هذه النسبة، وكان محقًا؛ لأن شارحه يردّد أنه كوفيّ وعلى مذهب الكوفيين؛ والعكبري بغدادي ينتخب من آراء الكوفيين والبصريين.

(٨) ابن يَعيش (٥٥٦هـ - ٦٤٣هـ):

من أهم مصنفاته:

- شرح التصريف الملوكي، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة.

- شرح المفصَّل، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب في (٦) مجلّدات، وطبعة المنيرية قبل ذلك (١٠) أجزاء. وهذا الشرح أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك مصنّفًا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثّل كلّ ما فيه من آراء تمثّلًا منقطع النظير.

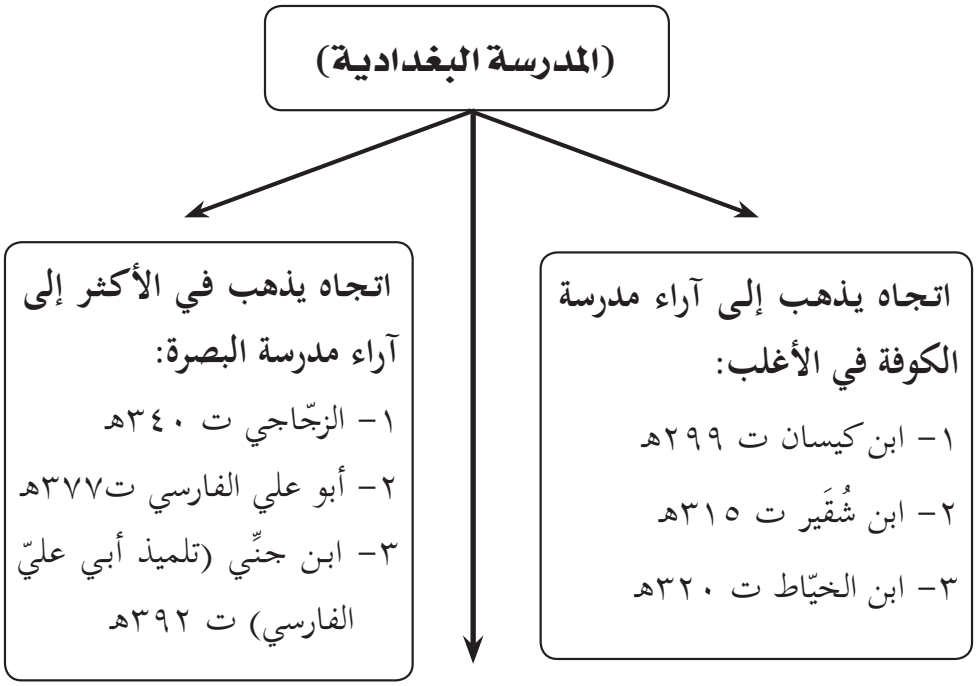
(٩) الرَّضِيّ الإسْترابادي ت ٦٨٦هـ:

ومن مصنفاته:

- شرح كافية ابن الحاجب في النحو، جامعة الإمام محمد بن سعود، أربعة مجلدات.

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهدها لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، أربعة أجزاء.





بغداديون متأخرون يسيرون سَيْرَ أبي علي وابن جنّي :

١- الزمخشري ت ٥٣٨هـ.

٢- ابن الشَّجري (٤٥٠ – ٥٤٢هـ).

٣- أبو بكر بن الأنباري (تلميذ ابن الشجري) ت ٥٧٧هـ.

٤- أبو البقاء العُكْبري النحوي الضرير ت ٦١٦هـ.

٥- ابن يَعِيْش (٥٥٦ – ٦٤٣هـ).

٦- الرَّضِي الإستراباذي ت ٦٨٦هـ.

المَدْرسةُ الأندلسيَّة

اتجهت الأندلس[1] أولًا إلى النحو الكوفي، على نحو ما نرى عند نحويّها الأوّل جوديّ بن عثمان ت ١٩٨هـ. وفي أواخر القرن الثالث الهجري اتجهت إلى النحو البصري على نحو ما نرى عند: الأَفْشْنيق ت ٣٠٧هـ، وأحمد بن يوسف بن حجّاج ت ٣٣٦هـ، ومحمد بن يحيى المُهَلَّبي ت ٣٥٣هـ، وأبي علي القالي البغدادي ت ٣٥٦هـ، وأبي بكر بن القُوطيّة ت ٣٦٧هـ تلميذ القالي، ومحمد بن الحسن الزُّبَيْدي ت ٣٧٩هـ صاحب طبقات النحويين واللغويين تلميذ القالي أيضًا.

ومنذ عصر ابن سِيْده ت ٤٥٨هـ صاحب المخصّص (أكبر معجّم مؤلّف حسب المعاني) سارت الأندلس في اتجاه المدرسة البغدادية، ومن أصحاب هذا الاتجاه: الأعلم الشَّنْتَمريّ ت ٤٧٦هـ، وابن السِّيْد[2] البَطَلْيَوسي ت ٥٢١هـ، وابن الباذِش ت ٥٤٠هـ، وابن الطَرَاوة (تلميذ الأعلم الشنتمري) ت ٥٢٨هـ، والسُّهَيلي (صاحب الروض الأُنُف) ت ٥٨١هـ، وعيسى الجَزُولي المغربي ت ٦٠٧هـ، وابن خَرُوف ت ٦٠٩هـ، وله شرح لكتاب سيبويه يُسَمَّى بـ «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» مطبوع في مجلد واحد.

ومنهم الشَّلَوْبِين ت ٦٤٥هـ، وابن هشام الخَضْراوي ت ٦٤٦هـ، وعبد الرحمن المَكُودي الفاسي المغربي ت ٨٠٧هـ، وله شرح على الألفية مطبوع بتحقيق عبد الحميد هنداوي في مجلّد واحد، وله أيضًا منظومة في التصريف شرحها محمد صالح موسى حسن، وطبعتها مؤسسة الرسالة.

(١) انظر: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف ص٢٨٨ وما بعدها، ونشأة النحو ص٢٩٥

(٢) السِّيْد بكسر السين وتخفيف الياء، وهو من جملة أسماء الذئب، والجمع سِيْدان، وربما يكون الاسم مخففًا من السَّيِّد كما تنطقها العامية الأندلسية.

وابن مَضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ من نحاة الأندلس المشهورين، كان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، وتولّى القضاء. وصل إلينا من آثاره **كتاب الردّ على النحاة**[١]، وفيه يهاجم نظرية العامل في النحو؛ لأنها –بزعمه– عقّدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل تحتها، ويبدو أنه استلهم ثورة الظاهرية على الفقه وأقيسته وعلله، في حملةٍ على النحو والنحاة من حوله.

ودرس باب التنازع والاشتغال ليُبيّن فساد نظرية العامل التي دفعت النحاة أحيانًا إلى رفض بعض أساليب العرب، ووضع بعض الأساليب مكانها. كما هاجم العلل الثواني والثوالث، وثار على الأقيسة النحوية التي يصعب تصوّرها وفهمها، وهاجم أيضًا التمارين غير العملية.

ويعدُّ **ابن عُصفور ت ٦٦٣هـ** حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وهو تلميذ الشَّلَوْبين، وله في النحو والصرف مصنفات مختلفة، منها المقرّب، وهو منشور في مجلّدين، والممتع في التصريف، وهو منشور أيضًا في مجلدين، وشرح الجمل للزجَّاجي، وهو مطبوع في ثلاثة مجلّدات.

وابن مالك ت ٦٧٢هـ هو إمام النحاة واللغويين لعصره[٢]، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه، واستمع إلى الشَّلَوبين، ورحل إلى المشرق، ولقي ابن الحاجب وأخذ عنه واستقرَّ بحلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش، ثم تركها إلى دمشق وبها تُوفي.

ولم يكن أمّة في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضًا في اللغة وأشعار العرب التي يُستشهد بها في النحو، وكذلك كان أمّة في القراءات، ورواية

(١) مطبوع بتحقيق: دكتور شوقي ضيف. وانظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وتجديد النحو لشوقي ضيف.

(٢) انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣ وبغية الوعاة ١٣٠/١.

الحديث الشريف. وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده عدل إلى أشعار العرب. وهو يعدُّ أول من استكثر من رواية الحديث في النحو، وله كتاب مهم هو «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» صنفه وهو ينظر في صحيح البخاري.

وكان نظم الشعر سهلًا عليه، مما جعله يخلّف فيه منظومات مختلفة في النحو والصرف، منها ألفيته المشهورة، وهي في ألف بيت، والكافية الشافية (الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخطّ)، وهي في ٢٧٥٧ بيتًا.

وخلّف في العربية مصنّفات كثيرة، منها شرح الكافية الشافية، وهو منشور في خمسة أجزاء، والتسهيل وشرحه، وهو مطبوع في أربعة أجزاء.

وقال بعض المحققين: التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) هو خير كتب ابن مالك، بل إنه من أعظم الكتب الموضوعة في النحو إنْ لم يكن أعظمها جميعا بعد كتاب سيبويه، ومن الألفية والتسهيل اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك، كالتذييل والتكميل، وهمع الهوامع، وكتب ابن عقيل، وابن هشام، والأزهري، والأشموني والصبَّان.

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها. ويلاحظ أنه في كثير من المسائل التي ينفرد بها الكوفيون يختار رأيهم.

وأبو حَيَّان الأندلسي ت ٧٤٥هـ من أعلام النحو الكبار، أكبَّ على علوم النحو والتفسير والحديث والقراءات والتاريخ حتى أتقن ذلك كلّه وبرع فيه، وطوّف كثيرًا، ثم ألقى عصا ترحاله في القاهرة، وبها تخرّج عليه كثير من النحاة، وبها تُوفي أيضًا. وكان يقول: «خيرُ الكتب النحوية المتقدّمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون: كتاب التسهيل لابن مالك، والممتع في التصريف لابن عصفور».

وكان ظاهري المذهب، وانتقل بأخرة إلى المذهب الشافعيّ، وظلّ المذهب الظاهريّ عالقًا بنفسه، وقد وصل تعلّقه بمذهب الظّاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقًّا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارًا وتكرارًا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية. وكان يعارض الكوفيين في القياس على الشاذ والنادر، ومضى وراء ابن مضاء يقدّم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا. وكان يتعصّب لسيبويه والبصريين، ولذلك كان يردُّ على ابن مالك كثيرًا لمتابعته آراء الكوفيين كثيرًا. ومن جملة ما خالف فيه ابن مالك الاستشهاد بالحديث الشريف.

وخلَّف مصنفات كثيرة نافعة منها: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، وصدر منه حتى الآن (١٥) جزءًا بتحقيق الدكتور حسن هنداوي، وتقريب المقرَّب، وهو منشور، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وهو مطبوع في أربعة مجلدات، وارتشاف الضَرَب[1] من لسان العرب، وهو مطبوع في خمسة مجلدات بتحقيق رجب عثمان محمد، ومختصره، قال السيوطي في البغية: «لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع».

❁❁❁

(١) الضَرَب: العسل الأبيض الغليظ، القطعة منه ضَرَبَة.

المَدْرسَة المِصْريَّة

أهم أعلامها وأهمُّ مصنّفاتهم[1]

(١) أبو جعفر النحّاس ت ٣٣٨هـ:

ومن مصنفاته:

– التفاحة في النحو، تحقيق كوركيس عوّاد.

– شرح أبيات سيبويه، تحقيق أحمد خطاب العمر.

– إعراب القرآن، تحقيق خالد العلي، (١٣٩٠) صفحة.

(٢) يحيى بن مُعْطٍ المغربي ت ٦٢٨هـ:

له الألفية المشهورة، وعليها شروح كثيرة، منها:

– الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق دكتور محمد بن سالم العميري.

– شرح ألفية ابن معطٍ لابن النحوية ت ٧١٨هـ.

– شرح ألفية ابن معطٍ لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق دكتور علي الشوملي.

– شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ت ٧٩٩هـ.

---

(١) انظر: المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف ص٣٢٧ وما بعدها، ونشأة النحو ص ٢٦٨ وما بعدها، وتاريخ النحو، علي النجدي ناصف ص٤٢.

(٣) ابن أمِّ قاسم المُرادي (تلميذ أبي حيّان) ت ٧٤٩هـ:

له مصنفات كثيرة منها:

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ثلاثة مجلدات.

– الجَنَى الداني في حروف المعاني، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.

– شرح التسهيل، تحقيق دكتور ناصر حسين علي، مجلدان، (١٣٥٠) صفحة.

(٤) ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ:

هو أهمُّ نحويٍّ مصري في القرن السابع، كان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي، فغلبت عليه النسبة إلى وظيفته، وله مصنفات كثيرة، من أهمها:

– الكافية، وهي مطبوعة مرارًا بشرح الرضي الإستراباذي.

– الشافية، وهي مطبوعة أيضًا بشرح الرضي.

وقد شرح عبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣هـ شواهد الكافية، وجمع الآراء المختلفة للنحاة المتقدمين والمتأخرين حول الشاهد، وسمَّى هذا الشرح (خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)، وقد طبع بتحقيق: عبد السلام هارون في (١٣) مجلدًا.

(٥) ابن هِشَام ت ٧٦١هـ:

طارت شهرته في العربية منذ حياته[١]، فأقبل عليه الطلاب من كلِّ فجٍّ يُفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة. قال فيه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. وقال أيضًا: إنّ ابن هشام على علم جمّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو،

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٦٨/٢، وانظر: ابن هشام ومذهبه النحوي للدكتور علي فودة ١٤٠٦هـ.

وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموْصل الذين اقتفَوْا أثر ابن جنِّي، واتبعوا مصطلح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء دالٍّ على قوة ملكته واطلاعه.

وربما لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يُجِلُّ سيبويه إجلالًا بعيدًا، كما كان يجلُّ جمهور البصريين، وفي كلّ جانب من كتاباته تراه متحمسًا لهم مدافعًا عن آرائهم، لكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين حين يراها جديرة بالاتباع، مع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة، وأهم من الآراء المبتكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلَّى في الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس من كتابه المغني، وقد بلغت حدًّا رائعًا من الدقة والسداد، ولا تقلُّ عنها أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمّنها الباب الثامن من هذا الكتاب، وهي في جملتها مقتبسة من قواعد علم الأصول.

ولابن هشام مصنّفات كثيرة، منها:

– الإعراب عن قواعد الإعراب، نشرته جامعة الرياض.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مطبوع مع عدّة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، وشَرَحَه الشيخ خالد الأزهري باسم «التصريح على التوضيح».

– قطر الندى وشرحه، وشذور الذهب وشرحه، كلاهما مطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وعبد اللطيف الخطيب وفخر الدين قباوة، وهو أهمّ مصنفاته، وهو موسوعة كبرى لعرض آراء النحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية، وهو ليس عرضًا فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء، وتبيّن الصحيح منها والفاسد، مع كثرة الاستنباطات ومع اشتقاق الآراء المبتكرة

غير المسبوقة. وقد قسَّمه قسمين كبيرين: قسمًا أفرده للحروف والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا، ومضى يوضّح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضًا رائعًا. أمّا القسم الثاني فتحدَّث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية وصور العبارات الغريبة، مع ما لا يكاد ينفد من ملاحظات وقواعد كلية تجسّم أسرار العربية.

وللشيخ محمد الدسوقي ت ١٢٣٠هـ حاشية على المغني مطبوعة في ٣ مجلّدات، وأجود نشرات الكتاب نشرة عبد اللطيف الخطيب الثانية في ٨ مجلدات.

(٦) ابن عَقيل ت ٧٦٩هـ:

من مصنفاته:

– شرح ألفية ابن مالك، مطبوع مرارًا. وللشيخ محمد الخضري حاشية على شرح ابن عقيل مطبوعة مرارًا.

– شرح التسهيل المُسَمَّى (المساعد على تسهيل الفوائد)، تحقيق دكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، أربعة مجلدات.

(٧) الدَّماميني الإسْكندري ت ٨٣٧هـ:

من مصنفاته:

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق دكتور محمد بن عبد الرحمن المفدّى، مجلدان.

– تحفة الغريب في حاشية مُغني اللبيب، تحقيق أحمد عزّو، مجلّدان.

وقد تحامل الدماميني فيه تحاملًا شديدًا على ابن هشام، مما جعل الشُّمُنِّي الإسكندري المتوفّى سنة ٨٧٢هـ يتعقّبه في حاشيته على المُغْني وقد سمّاها (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وهي مطبوعة أيضًا.

(٨) الكافِيَجِي ت ٨٧٩هـ (شيخ السيوطي):

لا يشق غبار الكافيجي في الفلسفة والمنطق والنحو، وأكثر تآليفه مختصرات وأجلّها وأنفعها شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام، وقد حققه الدكتور فخر الدين قباوة بدمشق ١٩٨٨م.

(٩) الشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ:

له تصانيف كثيرة نافعة، منها:

– المقدّمة الأزهرية في علم العربية، وشرح عليها، وهما مطبوعان.

– مُوصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق دكتور عبد الكريم مجاهد. وهو شرح على كتاب ابن هشام (الإعراب عن قواعد الإعراب).

– مُوْصل النبيل إلى نحو التسهيل، أو شرح التسهيل، مطبوع في أربعة أجزاء، وقد حُقِّقت في رسالة دكتوراه مقدّمة من: ثريا عبد السميع إسماعيل.

– شرح التصريح على التوضيح، تحقيق عبد الفتاح بحيري، خمسة مجلدات، وهو شرح على أوضح المسالك لابن هشام.

(١٠) الأُشْموني ت ٩٢٩هـ:

من أهم مصنفاته: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ثلاثة مجلّدات. وقد تمثّل فيه الشروح الكثيرة التي سبقته تمثّلًا منقطع النظير كما تمثّل كتابات النحاة المختلفين وتحوّل ذلك كلّه سيولًا في شرحه. وقد كتب الصبّان ت ١٢٠٦هـ حاشية على هذا الشرح، وهي مطبوعة مرارًا.

(١١) السُّيوطي ت ٩١١هـ:

وهو أغزر العلماء المصريين في عصره تأليفًا في جميع الميادين، ومن مصنّفاته:

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، طبع في مجلّدين. يضمُّ مباحث واسعة في فقه العربية.

– شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، مجلّدان.

– الأشباه والنظائر في النحو، طبع مجمع اللغة بدمشق، ٤ مجلّدات. وفيه يطبّق على العربية المنهج الذي اتخذه الفقهاء في مصنّفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه.

– الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق دكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة.

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، سبعة مجلدات. وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، ومع كلِّ رأي حججه وأدلته، جمعها من نحو مائة مصنّف، لعلَّ أهمها ارتشاف الضَّرب لأبي حيّان، وهو يتعقّب فيه آراء النحاة حتى عصره، مستقصيًا لها استقصاءً دقيقًا، ومن حين لآخر تلقانا آراؤه النحوية، وهي في جمهورها اختيارات من آراء سابقيه، لكن اتجه عنده تعليلها ورآها أكثر سدادًا.

الكُتُب المُصَنَّفة في تراجِم اللُّغويين والنُّحاة:

لقي اللغويون والنحاة من عناية مصنِّفي التراجم ما لقيه الشعراء؛ فأُلِّفت الكتب العديدة في أخبارهم وتعداد آثارهم وبيان مذاهبهم، واتجه المؤلفون في تصنيف تراجم هذه الفئة من العلماء وجهات مختلفة. فمنهم من نهج في تأليفه نهجًا زمنيًا، ومنهم من أخذ بعين الاعتبار المواطن التي نشأ فيها هؤلاء العلماء، ومنهم من ذهب في التأليف مذهبًا معجميًا فرتّب التراجم على حروف المعجم.

وفيما يلي عرض لأهمّ هذه الكتب[1]:

(١) **مراتب النَّحْويين** لأبي الطيّب اللغوي (قُتل ٣٥١هـ)، مطبوع في مجلّد واحد صغير بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

(٢) **أخبار النَّحْويين البصريين** للسيرافي ت ٣٦٨هـ، مطبوع في مجلّد صغير (٩٠) صفحة بتحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي.

(٣) **طبقات النَّحْويين واللغويين** للزُبَيْدي الأندلسي ت ٣٧٩هـ، مطبوع في مجلّد واحد بتحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. وقد استعرض الزبيدي في هذا الكتاب تراجم رجال اللغة والنحو من نشأة هذين العلمين حتى عصره، وصنّف التراجم بحسب مواطن أصحابها، فالكتاب مقسوم إلى خمسة أقسام بحسب الأقاليم الخمسة التالية: البصرة، والكوفة، ومصر، وإفريقية، والأندلس. كما صنّف علماء كل مصر من هذه الأمصار في طبقات يختلف عددها من مصر لآخر، ومفهوم الطبقات في هذا الكتاب زمني، أي أنّ رجال كل طبقة يمثّلون جيلًا من أجيال المشتغلين باللغة والنحو. وفَصَل الزبيدي بين تراجم علماء اللغة وعلماء النحو في البصرة والكوفة فقط، أمّا في باقي الأمصار فقد مزج بين التراجم. والتراجم في هذا الكتاب مختلفة القيمة، فهي أحيانًا ملأى بالأخبار ذات القيمة، وأحيانًا أخرى في غاية الفقر.

(٤) **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء** للأنباري ت ٥٧٧هـ، مطبوع بتحقيق: إبراهيم السامرائي، في ثلاثة أجزاء صغيرة (٣١١ صفحة). ويحتوي الكتاب على تراجم ما يقرب من مائتي عالم من علماء اللغة والنحو، من نشأة علم النحو حتى عصر المؤلِّف. يبدأ الكتاب بمقدمة في نشأة علم النحو في القرن الأوّل، ثم تتوالى فيه تراجم اللغويين والنحاة **مرتبة ترتيبًا زمنيًّا بحسب سني وفاة أصحابها**.

(١) انظر: نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب، ص ١٨٣ وما بعدها، وانظر كذلك: مقدّمات التحقيق لهذه الكتب، فبها تعريف بأصحابها، ومناهجهم في هذه المصنّفات، ومادة هذه الكتب.

ولم يصنِّف الأنباري هؤلاء العلماءَ بحسب مواطنهم أو بحسب أجيالهم كما فعل الزبيدي قبله، وإنما اكتفى بالترتيب الزمني كما فعل ابن قتيبة في الشعر والشعراء، وأغلب الظنّ أنّ الأنباري لم يطّلع على كتاب الزبيدي، فهو لا يترجم له ولا يشير إلى كتابه بين مصادره.

(٥) إنْباه الرُواة على أَنباه النُّحاة للقِفْطي[1] ت ٦٤٦هـ، مطبوع في أربعة مجلّدات بتحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وقد رتَّب القِفطي تراجمه على حروف أسماء أصحابها، وجهد المؤلّف أن يستقصي في كتابه هذا أخبار اللغويين والنحويين الذين عاشوا في مختلف أقاليم العالم الإسلامي من عصر أبي الأسود الدؤلي حتى القرن السابع الهجري، واستعان على تحقيق غايته بكنوز مكتبته. وقد بدأ القفطي كتابه بمقدمة في مبدأ علم النحو. وقد أخذ محقِّق الكتاب على القِفْطي عدم الدقة في ترتيبه، فهو يذكر مثلًا إبراهيم بن عبد الله قبل إبراهيم بن إسحاق. وقد صرّح المؤلّف بأن الترتيب لم يكن من عمله بل من عمل الناسخ. وأخذ عليه محققه أيضًا أنه كرّر بعض التراجم بأسماء مختلفة.

(٦) إشارة التَّعيين في تراجِم النُّحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ت ٧٤٣هـ، تحقيق دكتور عبد المجيد دياب، مجلّد واحد كبير.

قال اليماني في مقدمته: «فإنِّي أحببتُ أن أضع مختصرًا لطيفًا، يُتَرجم عن أحوال النحويين واللغويين، ممّن اشتهر بمصنَّف، مطوّلًا كان أو مختصرًا، على سبيل الإمكان، فيما بلغني علمه؛ ليعلم الناشئ في الصناعة أربابَ هذه البضاعة ومَنْ تقدّمته من أولئك الجماعة، على سبيل الاختصار، متجنّبًا في الإطالة والإكثار، مرتّبًا على حروف المعجم، ليكون أسهل للكشف».

(١) قِفْط: بلدة بالصعيد الأعلى بمديرية قنا، تبعد قليلًا عن الشاطئ الشرقي للنيل، شمالي قوص.

(٧) **بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة** للسيوطي ت ٩١١هـ، مطبوع في مجلّدين بتحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. عكف السيوطي، وهو في العشرين من عمره، على تأليف كتاب يجمع أخبار النحويين، ولم يترك كتابًا من كتب التراجم والأدب والأخبار إلا وقف عليه، وبلغ ما جمعه سبعة مجلّدات، ولمّا نزل مكة عام ٨٩٩هـ أطلع عليها صديقه الحافظ نجم الدين بن فهد، فأشار عليه بأن يُلَخّصها، فلخّصها في هذا الكتاب (بغية الوعاة). وهذا ما يفسّر لنا اختصار التراجم فيه واقتصارها في أغلب الأحيان على ذكر اسم العالم، وتاريخ وفاته، وأسماء تلامذته وأساتذته، وعناوين مصنّفاته. وقد اتّبع السيوطي في ترتيب تراجم كتابه المنهج المعجمي فرتّبها على الحروف، إلا أنه بدأ بذكر المحمّدين والأحمدين قبل البدء بحرف الهمزة إجلالاً للنبي صلى الله عليه وسلم.

❁❁❁

الفصلُ الرابع

رِحْلة التَّأليف في علوم البَلاغة

رِحْلة التَّأليف في علوم البَلاغة

استقرّت البلاغة على أنها علومٌ ثلاثة، المعاني والبيان والبديع[1]. وأنّ المعاني هو العلم الذي يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، وأبوابه ثمانية، هي: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة. وتحت كلِّ باب من هذه الأبواب مباحث كثيرة أفاض فيها علماء البلاغة.

أمّا البيان فهو العلم الذي يُعرف به إيرادُ المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، وأبوابه: التشبيه، والاستعارة، والمجاز المرسل، والكناية، وتحت كلِّ باب مباحث متنوعة خاض فيها البلغاء، بين مُفْرط ومفرِّط ومقتصد.

والبديع هو العلم الذي يُعْرَف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة. والمحسنات إما معنوية وإما لفظية، وفي كثير من هذه المحسنات اختلاف واسع بين أهل البلاغة.

ولم نصل إلى هذه الصورة الواضحة للبلاغة إلا بعد رحلة طويلة، مرّت فيها البلاغة بمراحل أربعة، الأولى: مرحلة النشأة، وكانت عبارة عن ملاحظات ينشرها العرب في الجاهلية، واتسعت في صدر الإسلام، وتعمّقت في العصر العبّاسي حين مسّتها عصا الحضارة، والثانية: مرحلة النمو، حيث نشطت بيئات مختلفة في تنمية مباحث البلاغة، منها المحافظ المسرف في محافظته، وهم اللغويون الذين لا يقيسون العمل الأدبي إلا بالبلاغة الموروثة، والمجدّد المسرف في تجديده حتى

(١) انظر في هذه الرحلة: كتاب: البلاغة تطوّر وتاريخ، دكتور شوقي ضيف، ط. دار المعارف، ط١٤. وانظر أيضًا: البلاغة العربية، للدكتور سعد حمودة، والموجز في تاريخ البلاغة، للدكتور مازن المبارك، وتاريخ البلاغة العربية، للدكتور عبد العزيز عتيق، والمختصر في تاريخ البلاغة، للدكتور عبد القادر حسين.

ليحاولُ أن يخضعها لمقاييس البلاغة اليونانية، على نحو ما رأينا في بيئة المتفلسفة، أمّا المتكلّمة فكانوا وسطًا بين هؤلاء وهؤلاء؛ فقد أفسحوا للجديد بشرط الملاءمة للبلاغة الموروثة.

ويمثّل عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ مرحلة الازدهار، إذ استطاع بعبقريته الفذّة أن يضع علمي المعاني والبيان وضعًا دقيقًا. وخلفه الزمخشري ت٥٣٨هـ يطبّق قواعد العلمين جميعًا في تفسيره لآيات الذكر الحكيم، مضيفًا إليهما من لفتاته الذهنية البارعة ونظراته التامة النافذة ما جعلهما يبلغان حدّ الكمال.

ولا نكاد نصل إلى الفخر الرازي ت ٦٠٦هـ حتى ندخل في مرحلة الجمود والتعقيد، مرحلة الملخصات والشروح، بدأها الرازي ومن ورائه السكّاكي ت ٦٢٦هـ والقزويني ت ٧٣٩هـ، وقد اختنقت فيها البلاغة اختناقًا بما دخل إليها من فلسفة ومنطق وكلام وأصول ونحو ومناقشات لفظية. تِلْكُم هي المراحل الأربعة مجملة، ويحسن بنا أن نُوَسِّع فيها دائرة القول حتى تتضح الرؤية أكثر.

النَّشْـأة[1]:

في العَصْرين الجَاهليّ والإسلاميّ:

كان العرب في **الجاهلية** على درجة عالية من البلاغة والبيان، وينطق أدبُهم بذلك، وكانوا ينقّحون ويجوّدون ويجيلون الفكرة ويعاودون النظر في أعمالهم حتى تستقيم قناتها لهم، حتى قادهم ذلك إلى بَصَرٍ محكم يميّزون به المعاني والألفاظ بعضها من بعض. ورأيناهم يلقّبون قصائدهم بالحوليات والمقلَّدات والمنقَّحات والمُحْكمات، كما رأينا ألقاباً لشعرائهم، مثل: المهلهل والمُرَقّش والمثقّب، وكلُّ ذلك يدلُّ على ذائقة أدبية عالية لدى هؤلاء.

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٩ وما بعدها، والموجز في تاريخ البلاغة ص١٥ وما بعدها.

وكانت لهم أسواق أدبية يبدون فيها الملاحظات على معاني الشعراء وأساليبهم، ولا ريب في أن هذه الملاحظات هي أصل الملاحظات البيانية في بلاغتنا العربية.

وأخذت تنمو هذه الملاحظات بعد **ظهور الإسلام** بفضل ما نهج القرآن ورسوله الكريم من طرق الفصاحة والبلاغة، كما كان الخلفاء الراشدون على درجة كبيرة من البلاغة والبيان. وإذا تحوّلنا إلى **عصر بني أمية** وجدنا الخطابة بجميع ألوانها من سياسية وحفلية ووعظية تزدهر ازدهارًا عظيمًا، ووجدنا الناس يبدون ملاحظاتهم على الخطباء، واشتدّ التهاجي بين الشعراء كما هو واضح في فنّ النقائض، مما دفع الشعراء إلى أن ينقد بعضهم بعضًا، هذا بالإضافة إلى ملاحظات الناس في سوق المِرْبَد في البصرة، وسوق الكُناسة في الكوفة. ولا شكّ أن هذه الملاحظات البلاغية في الجاهلية والإسلام لم تغب عن أذهان البلاغيين حين أصّلوا قواعد البلاغة.

في العَصْر العبَّاسي الأوّل:

اتسعت الملاحظات البلاغية في العصر العباسي الأوّل؛ ولا عَجَبَ في ذلك فقد تطوّر النثر والشعر تطورًا كبيرًا؛ حيث اصطبغ الفكر العربي بثقافات أجنبية كثيرة، وأخذت أوعية لغته تحمل كلّ التراث الحضاري القديم، وهيّأ ذلك لظهور **الأسلوب المولّد**، وهو أسلوب يمتاز بالنصاعة والدقة في اختيار الألفاظ ووضعها في أماكنها الصحيحة، وبثّ المعاني المستحدثة فيها دون عوج أو تعقيد، وفي طليعة من ثبّتوا هذا الأسلوب يأتي ابن المقفّع ت ١٤٣هـ، وجعفر بن يحيى البرمكي (قُتِل ١٨٧هـ)، وأحمد بن يوسف ت ٢١٣هـ، وعمرو بن مسعدة ت ٢١٧هـ، ومحمد بن عبد الملك الزيّات ت ٢٣٣هـ، ومن الشعراء: بشار بن بُرْد ت ١٦٨هـ، وأبو نواس ت ١٩٩هـ، وأبو العتاهية ت ٢١١هـ، ومسلم بن الوليد ت٢٠٨هـ، وأبو تمّام ت ٢٣١هـ.

مضى هؤلاء **الشعراء والكُتّاب** يدرسون وجوه البيان والبلاغة في فنِّهم، لكنهم لم يكونوا وَحْدَهم، وإنما كان يشركهم في ذلك طائفتان من المعلِّمين، وهما **طائفة المتكلّمين وطائفة اللغويين**.

أمّا **طائفة اللغويين** فقد احترفوا تعليم اللغة ومقاييسها في الاشتقاق والإعراب، وأضافوا إلى ذلك رواية الشعر القديم وشرحه وتبيّن خصائصه الأسلوبية والتعبيرية، وحقًّا كانت عنايتهم تنصبُّ على استنباط أصول العربية من الوجهتين الاشتقاقية والنحوية، غير أنهم مع ذلك كانوا يُعْنَون بتلقين الناشئة شيئًا من الخصائص البيانية، فمن حين إلى حين تلتقي بإشارات بيانية في كتاباتهم.

ويأتي **الفَرّاء ت ٢٠٧هـ** في مقدمة هؤلاء اللغويين، وتكثر الإشارات البيانية عنده في كتاب «**معاني القرآن**»، وكان يعاصره أبو عبيدة معمر بن المُثَنَّى ت٢٠٨هـ، وكتابه «**مجاز القرآن**» مشهور معروف، والمجاز عنده ليس قسيم الحقيقة، وإنما هو ما يُعَبّر به عن الآية، أو بعبارة أخرى هو تفسيرُ الآية وتأويلها. يختار أبوعبيدة الآيات التي تصوِّر طرقاً مختلفة في الصياغة والدلالة، ويتمثل بما يشبهها من أشعار العرب وأساليبهم، ويشرح ما تتضمنه من لفظ غريب، ويعرض لما في الآيات من استعارة وتشبيه وكناية وتقديم وتأخير وحذف وإضمار وتكرار، وقد تنبّه في ثنايا ذلك إلى الصورة العامة للالتفات، وإن لم يقترح لها اسمه الاصطلاحيّ.

ولم يترك **الأصمعي ت ٢١١هـ** كتابًا في صيغ التعبير القرآني والأدبي، لكنّ من جاؤوا بعده أشاروا إلى أنّه ألّف في «التجنيس» كتابًا. ويظهر أنه أوّل من أفاض في الحديث عن «المطابقة» بمعناها الاصطلاحي، ولعلّه أوّل من اقترح «للالتفات» اسمه الاصطلاحي في البلاغة. وتنبّه أيضًا إلى اللون البديعي المعروف باسم «الإيغال» وإنْ لم يقترح له اسمه.

وكان يقابل طائفة المعلِّمين من النحاة واللغويين طائفة ثانية من **معلِّمي المتكلمين**، وكانوا يُعْنَون بمسائل البيان والبلاغة، لاتصالها بما كانوا ينهضون به من الخطابة والمناظرة، ولعلّ أقدم تعريف دقيق للبلاغة تعريف **عمرو بن عُبَيْد المعتزلي** ت ١٤٤هـ، فقد عرّفها بأنها: تخيُّر اللفظ في حسن الإفهام، وأيضًا فإنّ خَيْرَ ما أُثر عن المعتزلة في البلاغة حتى أوائل القرن الثالث صحيفة **بشر بن المعتمر المعتزليّ** ت ٢١٠هـ. وقد استوعب المعتزلة آراء اليونان وغيرهم في البلاغة وأفسحوا لها لكن بشرط الملاءمة للبلاغة العربية الموروثة.

الجَاحظ ت ٢٥٥هـ:

لا نكاد نتقدّم بعد الربع الأوّل من القرن الثالث الهجريّ حتى يتجرّد معتزليٌّ كبير –هو الجاحظ– لدرس شئون البلاغة والبيان[1]، فيؤلف كتابه «البيان والتبيين» في أربعة مجلدات كبار جامعًا فيه ملاحظات العرب البيانية وبعض ملاحظات الأجانب مع حشد كبير للنصوص، وسجّل كثيرًا من ملاحظات معاصريه وخاصة المعتزلة، وقد أطال الوقوف عند ما أثاره بشر بن المعتمر من صفات الألفاظ والمعاني ووجوب مطابقة الكلام لسامعيه.

ولاحظ ملاحظة دقيقة هي أن الذكر الحكيم حين يتجه بخطابه إلى العرب الفصحاء يعمد إلى الإيجاز والاقتضاب فإذا عمد إلى مخاطبة اليهود أطال وأطنب في الكلام لنقص فصاحتهم. كما لاحظ أن لكلِّ أديب ناثرًا كان أو شاعرًا معجمه الخاص الذي يردده في كلامه، وأكثر في بيانه من الحديث عن جزالة الألفاظ وفخامتها ورقتها وعذوبتها وخفتها وسهولتها، وتنبّه في دقّة إلى مواقع الألفاظ في

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٤٦ وما بعدها، والموجز في تاريخ البلاغة ص٥٣ وما بعدها، وانظر: الجاحظ حياته وآثاره، للدكتور طه الحاجري.

الذكر الحكيم، وكيف أن الكلمة المرادفة لأخرى لا يصح أن تستخدم مكانها. ومن أطرف ما تنبّه إليه إنكارُه أن تكون دلالة الألفاظ المترادفة واحدة، فلكلّ لفظة منها داخل سلكها دلالتها الخاصّة.

وأنكر مرارًا وتكرارًا التكلّف في القول، وفرّق بينه وبين التنقيح، فالتنقيح إنما يعني تخيّر اللفظ الجيّد، أمّا التكلّف فيعني اغتصاب الألفاظ وقهرها. وحمل حملات شعواء على غرابة الألفاظ ومن يتشبّهون بالبدو الجفاة في استخدام الآبد الوحشي، وهو يؤثر اللفظ على المعنى، وربما كان يعني الأسلوب بمعنى أوسع من رصف الألفاظ، ويرى أن إعجاز القرآن في نظمه، على أنه لم يسقط المعاني جملة، بل كان يرى كالعتّابي أنها تحلُّ من الألفاظ محلّ الروح من البدن.

وتحدّث عن السجع والازدواج وجودة التقسيم، ووقف عند طائفة من اللغز في الجواب، وأدرج فيها ما سُمِّي فيما بعد باسم الأسلوب الحكيم، وتنبّه لما سمّاه البلاغيون بعده باسم الاحتراس، وقد سمّاه إصابة المقدار، وأشار في غير موضع إلى الاعتراض والتعريض والكناية، وتحدّث عن الاستعارة، ولعلّ وقوفه مع بعض الأبيات محلّلاً لها هو ما جعل البلاغيين ينتبهون إلى الاستعارة التصريحية التبعية.

وحديث الجاحظ عن الصور البيانية في كتابه **الحيوان** أغنى وأغزر من حديثه عنها في البيان والتبيين، وقد توقّف مرارًا في حيوانه وخاصة في جزأيه الرابع والخامس يكشف عن الدلالات الدقيقة للآيات، مشيرًا في ثنايا ذلك لما فيها من استعارات وتمثيلات وتشبيهات، وكذلك صنع في تعليقه على بعض الأشعار، وقد أكثر من ذكر التشبيه بمعناه الاصطلاحي نفسه، وكذلك صنع بالاستعارة وهي عنده من باب المجاز، ونراه يدخل الاستعارة التمثيلية أيضاً في المجاز.

واستعماله لكلمتي الحقيقة والمجاز في الحيوان يدخل في استعمال البلاغيين المتأخرين، فقد استعملهما بمعناهما الدقيق.

ولعلّ الجاحظ لم يكن جادًّا كلّ الجدّ حين خصّ العرب بالبديع؛ لأن كلّ أدب لا يخلو من تشبيه واستعارة وغير ذلك من فنون البديع، إلا أن إكثار معاصريه هو الذي دفعه لمثل هذا الحكم. ولعلّ ذكره للراعي بين أصحاب البديع وهو شاعر أمويّ هو الذي أوحى إلى ابن المعتز بفكرته التي دعا لها في كتابه «البديع»، وهي أن المحدثين قد سبقوا في البديع من قديم، سبقهم إليه الإسلاميون من أمثال الراعي، بل أيضًا الجاهليون، وما من شكٍّ في أن كثيرًا من فنون البديع عند ابن المعتز التقطها التقاطًا من كتابات الجاحظ.

وقد نَعجب حين نرى كثيرين من أصحاب البحث البلاغي يُعنون بمسألة السرقات الشعرية، ولكنّ عجبنا سرعان ما يزول حين نرى الجاحظ مهّد للحديث في ذلك في حيوانه في الجزء الثالث.

وبعد هذا العرض لكثير من ملاحظات الجاحظ البلاغية في كتابيه «البيان والتبيين» و«الحيوان» لعلّنا لا نبالغ إذا قلنا: إنَّ الجاحظ يُعَدُّ بلا منازع مؤسس البلاغة العربية، وهو حقًّا لم يكن يُعْنَى بوضع ملاحظاته في شكل قوانين محدّدة بالتعريفات الدقيقة، ولكنّه صوّرها في أمثلة متعدّدة بحيث تمثّلها من خلفوه تمثّلاً واضحًا.

لُغويُّون مختلفون[1]:

شارك بعض اللغويين في العصر العباسي الأوّل في الملاحظات البلاغية في ثنايا تعليقاتهم على نصوص الشعر وآي الذكر الحكيم، ومن هؤلاء: **ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ**، وقد نثر جملة من ملاحظاته البلاغية في كتابه «**تأويل مشكل القرآن**»، وكان يستمد من الجاحظ في حيوانه إزاء بعض الآيات القرآنية وردّه على مطاعن الملاحدة على الرغم من كونه سنيًّا محافظًا، فهو يتفق معه في الاتجاه وإنْ اختلف معه في التطبيق.

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٥٨ وما بعدها، والموجز في تاريخ البلاغة ص٥٠.

وتأثّر ابن قتيبة أيضًا بأبي عبيدة في مجازه، وكأنّ كلمة المجاز عنده لا تزال تستخدم بمعناها الواسع الذي استخدمها فيه أبو عبيدة، وهو لم يُصنف شيئًا ذا بال بالقياس إلى أبي عبيدة إلا ما عُرِف به من دقّة التبويب وبعض الإشارات هنا وهناك.

وللمُبرِّد ت ٢٨٥هـ معاصر ابن قتيبة ملاحظات بيانية تتخلّل كتابه «**الكامل**» من حين إلى حين، وهو فيه يعرض نماذج أدبية شعرية ونثرية كثيرة، متبعًا لها بالشرح اللغوي، ومشيرًا أحيانًا إلى ما في الكلام من استعارة أو التفات أو إيجاز أو إطناب أو تقديم وتأخير، ويذكر أحيانًا المجاز ولكن بالمعنى اللغوي، وقد وقف عند الكناية، وفصّل الحديث في التشبيه تفصيلاً لعلّه لم يُسبق إليه، وربّما كان أهم ما خلّفه للبلاغيين من بعده ملاحظته تنوع أضرب الخبر والمعنى واحد.

وصنّف **ثعلب ت ٢٩١هـ** كُتَيِّبًا صغيرًا سمّاه «**قواعد الشعر**»، وعرض فيه لبعض وجوه البلاغة، فتحدّث عن المبالغة وسمّاها «الإفراط في الإغراق»، كما تحدَّث عن الكناية وسمّاها «لطافة المعنى»، وأيضًا فإنه تحدّث عن حسن الخروج من فنٍّ إلى فنّ. وسمّي الطباق «مجاورة الأضداد»، كما سمّي الجناس «المطابق»، واقتدى به قدامة في هذه التسمية، والحقُّ أنه لا يضيف شيئًا إلى البحث البلاغي يمكن الوقوف عنده.

دراساتٌ مَنْهجية[1]:

كتابُ البَديع لابن المُعتزّ ت ٢٩٦هـ:

صنّف عبد الله بن المعتز كتابه «البديع» ليدلَّ دلالة قاطعة على أن ما يُكثر منه المحدثون مما يُسَمَّى بديعًا موجود من قديم في القرآن والحديث وكلام الجاهليين والإسلاميين، ولعلّه كان من الجيّد للّغويين أن تجرّد ابن المعتز لتأليف كتابه هذا حاملاً عنهم عبء الدفاع عن حصونهم إزاء هجمات المتفلسفين المتكررة.

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٦٢ وما بعدها، والموجز في تاريخ البلاغة ص٦٨ وما بعدها.

وجعل ابن المعتز فنون البديع الرئيسة التي بنى عليها كتابه خمسة، هي: الاستعارة والتجنيس والمطابقة أو الطباق وردّ الأعجاز على ما تقدّمها والمذهب الكلامي، وتحدَّث بعقبها عمّا سمّاه محاسن الكلام، وقال: إنها أكثر من أن يحاط بها، وفصَّل الحديث في ثلاثة عشر منها، هي: الالتفات، والاعتراض، والرجوع، والخروج من معنى إلى معنى، وتأكيد المدح بما يشبه الذمّ، وتجاهل العارف، والهزل يُراد به الجِدّ، وحسن التضمين، والتعريض والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، وإعنات الشاعر نفسه في القوافي وتكلّفه من ذلك ما ليس له، وحسن الابتداءات.

وقد حرص ابن المعتز في كلِّ هذه المحسنات وما سبقها من فنون البديع أن يستشهد عليها من كلام القدماء والمحدثين، ومن الجدير بالذكر أن ابن المعتز لم يكن من ذوق اللغويين المتعصّبين للقدماء ضدّ المحدثين، وإنما كان معتدلاً في نظرته وحكمه على شاكلة الجاحظ وغيره من المتكلّمين.

دراساتٌ لبعض المُتفَلْسِفة[1]:

١- كتاب نَقد الشِّعر لقُدامة بن جعفر ت ٣٣٧هـ:

ألّف قدامة كتابه هذا ردًّا على ابن المعتز وانتصارًا للفلاسفة؛ فهو يرى أنه لابد من إخضاع البلاغة العربية لمقاييس البلاغة اليونانية، وأنّ هؤلاء اللغويين تخبّطوا وضلّوا الطريق لأنهم فقدوا الدليل الهادي من كتابات أرسطو، وقد جعل كتابه فصولاً ثلاثة، أمّا الفصل الأوّل فبدأه بتعريف الشعر، وببعض مقدّمات ضرورية، ثم ببيان أجزائه، وأمّا الفصل الثاني فتحدّث فيه عن نعوت الجودة في الشعر، والفصل الثالث خصّه بعيوب الشعر ونعوت رداءته.

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٧٥ وما بعدها، والبلاغة العربية للدكتور سعد حمودة ص٩٧ وما بعدها.

والحقُّ أن قُدّامة بذل جهدًا عقليًا كبيرًا في تطبيق ما فهمه من مقاييس البلاغة اليونانية عند أرسطو على البلاغة العربية، مضيفًا إلى ذلك ما تمثّله من تلك المقاييس عند الجاحظ وابن المعتز والأصمعي وثعلب وغيرهم ممّن سبقوه إلى النظر في وجوه البيان العربي واستنباط محاسن الكلام فيه، واستطاع أن يصل الثمانية عشر محسّنًا التي ذكرها ابن المعتز بثلاثة عشر محسنًا أخرى.

ومما لا ريب فيه أن قدامة وُفِّق في هذا الكتاب توفيقًا منقطع النظير، توفيقًا جعل من يكتبون في البديع بعده يلهجون باسمه وفي مقدّمتهم أبو هلال العسكري صاحب الصناعتين، وكذلك من كتبوا في عيوب الشعر ووجوه رداءته وفي مقدّمتهم المرزباني صاحب الموشح.

٢- كتاب نَقْد النَّثْر أو البرهان في وجوه البيان لابن وهب (معاصرٌ لقدامة):

نشر طه حسين وعبد الحميد العبّادي في سنة ١٩٣٢م رسالة بعنوان «نقد النثر» منسوبة لقدامة، وقد تشكّك طه حسين في نسبتها لقدامة، وذهب العبّادي إلى أن الرسالة صحيحة النسبة له، حتى جاء علي حسن عبد القادر ونشر مقالًا في سنة ١٩٤٨م قال فيه: إنّ هذا الكتاب الذي طبع باسم «نقد النثر» ونُسِبَ خطأ إلى قدامة إنما هو جزء من كتاب «البرهان في وجوه البيان» لابن وهب.

ويبدو أن ابن وهب ألّف كتابه هذا معارضة لكتاب الجاحظ المُسَمَّى بالبيان والتبيين، وقد وصفه بأن مسائل البيان فيه تختلط بالنماذج الأدبية اختلاطًا يجعلها غير واضحة، بل قال إنّ الكتاب يخلو من وصف البيان ومن تمييز أقسامه، وكأنه يُريدُ أن يقول إنّ البحث في البيان ليس من شأن المتكلمين أمثال الجاحظ، وإنما هو من شأن المتفلسفين أمثالي.

وأخذ المؤلِّف في كتابه عن أرسطو كثيرًا، ومزج ذلك مزجًا واسعًا بعقيدته الشيعية ومباحث المتكلّمين ومسائل الفقهاء، وهو مزجٌ بدا الجفاف فيه واضحًا، وبدا كأن البيان العربي عند ابن وهب يريد أن يستعجم، ويظهر أن البلاغيين ضاقوا به ضيقًا شديدًا، وآية ذلك أننا لا نجدُ له أيّ ذكر في كتاباتهم.

دراساتٌ لبعض المتكلّمين[1]:

١- النُّكَتُ في إعجاز القرآن للرُّمَّاني ت ٣٨٦هـ:

إذا كان اللغويون قد خمد نشاطهم البلاغي فإنَّ المتكلّمين ظلَّ لهم نشاطهم وظلَّ يؤتي ثماره، وذلك أنهم بحثوا مباحث واسعة في إعجاز القرآن من حيث بيانُه وبلاغته، ويأتي في طليعة هؤلاء الرُّمّاني المعتزلي.

كتب علي بن عيسى الرُّمَّاني رسالته هذه جوابًا عن سؤال شخص طلب إليه تفسير تلك النكت في إجمال وبدون تطويل في الحجاج، واستهلَّها بردّ هذه النكت إلى سبع جهات، هي: ترك المعارضة مع توافر الداعي وشدّة الحاجة، والتحدّي للكافّة، والصَّرْفة، والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياس القرآن بكلِّ معجزة.

ويُهمّنا من الرسالة حديثه عن البلاغة، وهو يبتدئ حديثه فيها بأنها على ثلاث طبقات: عُلْيا ووسطى ودنيا، والعليا هي بلاغة القرآن، والوسطى والدنيا بلاغة البلغاء حسب تفاوتهم في البلاغة، ويقول: إنّ البلاغة على عشرة أقسام، هي: الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان. ويفصِّل الحديث في كلِّ قسم من هذه الأقسام مبتدئًا بتعريفه،

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص١٠٢ وما بعدها، والبلاغة العربية للدكتور سعد حمودة ص٤٤ وما بعدها.

ثمّ مصورًا شعبه، وممثّلاً لها بآي الذكر الحكيم. وقد أضاف في حديثه عن البلاغة إضافات جديدة إلى من سبقوه، وانتفع بها من جاء بعده، فعلى سبيل المثال كلّ ما قاله في الاستعارة انتفع به عبد القاهر وغيره انتفاعًا واسعًا، وأيضًا فإنه قد صوّر مبحث الإيجاز تصويرًا نهائيًّا بحيث لم يُضف إليه البلاغيون التالون شيئًا.

٢- إعجاز القرآن للباقلّاني ت ٤٠٣هـ:

الباقلاني من الأشاعرة، وله مصنّفات كثيرة منها إعجاز القرآن، ويرى فيه أنّ إعجاز القرآن يكمن في نظمه كما نوّه الجاحظ من قبل، ونفى أن يكون مدار إعجازه البديع، ولذلك عقد فصلاً تحدّث فيه عن وجوه البديع، ليرى هل يمكن تعليل الإعجاز القرآني بها أو لا يمكن، وافتتحه بالحديث عن الاستعارة. كما نفى أن يكون إعجازه في وجوه البلاغة التي ذكرها الرُّمَّاني. وهو إذ ذكر أن إعجاز القرآن في نظمه فقد وجّه للبحث عن أسرارٍ في نظم القرآن من شأنها حين توضّح توضيحًا دقيقًا أن تقف الناس على إعجازه، وإنْ كنّا نلاحظ -في الوقت نفسه- أنه لم يستطع أن يصوّر شيئًا من هذه الأسرار، إذ ظلّت الفكرة عنده غامضة، وظلّت مستورة في ضباب كثيف.

٣- إعجازُ القرآن لعبد الجبّار ت ٤١٥هـ:

عبد الجبّار قاضي قضاة الدولة البويهية بإيران، أكبر أعلام المعتزلة في عصره، وله مصنّفات كثيرة ربّما كان أهمها كتاب «المُغْنِي في أبواب التوحيد والعدل»، وهو في أجزاء، ويختصّ الجزء السادس عشر بإعجاز القرآن، وقد عقد فيه للبلاغة فصلين قصيرين، عرض في أوّلهما رأي أستاذه الجُبَّائي في الفصاحة التي يفضل بها بعض الكلام على بعض، معقّبًا عليه، أمّا الثاني فعرض فيه رأيه الخاص في الوجه الذي يقع له التفاضل في فصاحة الكلام.

ويرى عبد الجبار أن الفصاحة تكمن في الأداء وخواصّ التركيب وما يجري فيه من نسب نحوية، أي تجري في (النظم)؛ فالكلمة لا تعدُّ فصيحة في نفسها، إذ لابد من ملاحظة صفات مختلفة لها، لابد من ملاحظة أبدالها ونظائرها، ولابد من ملاحظة حركاتها في الإعراب، ولابد من ملاحظة موقعها في التقديم والتأخير، وبذلك يقترب اقترابًا من عبد القاهر في تفسيره للنظم بكتابه دلائل الإعجاز.

والمتأمّل يرى أن كتاب دلائل الإعجاز تفسيرٌ مفصَّل لرأي عبد الجبار في الفصاحة، لكنّ العجيب أن عبد القاهر حمل عليه حملات مختلفة في كتابه دون أن يُقرّ له بالفضل والسَّبْق، وكان يكفيه أن يدع له أصل النظرية ويحوز فضيلة تفسيرها تفسيرًا دقيقًا.

دراساتٌ نقدية على أُسس بَلاغية[1]:

١- عِيار الشَّعر لابن طَبَاطَبا ت ٣٢٢هـ:

تكوّن في القرن الثالث الهجري مذهبان واضحان في الشعر: مذهب أبي تمّام الذي كان يُعْنَى بالتعمّق في معانيه، وذلك بسبب تأثير الفلسفة وغيرها من ضروب الثقافة، كما كان يُعنَى بمحسنات البديع حتى ليسرف فيها إسرافًا شديدًا، ومذهب البحتري الذي لم يكن يأخذ نفسه بفلسفة ولا ثقافة، حتى كاد يلحق بالأوائل، وهو مع ذلك كان يستخدم محسنات البديع لكن دون إسراف أو إفراط، وقامت الدراسات النقدية حول هذين الشاعرين، أو إنْ شئتَ فقل حول هذين المذهبين، كما اضطرم البحث في السرقات وأفردت له كتب مستقلة، وأخذت أبحاث النقد تُعْنَى بالبحث في معاني الشعراء وصورهم البيانية والبديعية تريد أن تردّها إلى أصولها الموروثة، وبذلك اختلطت أبحاث النقد بالبلاغة، وحقًّا قد تضيف إلى ذلك أخبارًا عن الشاعر على نحو ما هو معروف عن كتاب أخبار أبي تمام للصولي ت ٣٣٥هـ،

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص١٢٠ وما بعدها، والموجز ص٧٩، والبلاغة العربية ص٦٤ وما بعدها.

ولكنها تُعنى دائمًا ببيان دقائق الشاعر المعنوية ومحاسنه التصويرية واللفظية. وأحيانًا يكون الكتاب عامًّا مثل «عيار الشعر» لابن طباطبا، ولكن حين نقرؤه نجده لا يكاد يتجاوز مشكلة اللفظ والمعنى وبعض مسائل بيانية وبلاغية.

وابن طَباطبا كان من شعراء عصره ونقّاده، وتُحِسُّ في كتابه صلته بالبيان والتبيين للجاحظ، إذ يردّد كثيرًا من ألفاظه، وتأثّر أيضًا بابن قتيبة في مقدّمته لكتاب الشعر والشعراء، إذ قسّم الشعر إلى ما حَسُن لفظه وجاد معناه وما حسن لفظه دون معناه أو معناه دون لفظه وما تأخّر لفظه ومعناه، ويكاد الكتاب كلّه منذ أن بدأ ابن طباطبا يتحدَّث عن المعاني والألفاظ إلى نهايته يكون تفسيرًا لفكرة ابن قتيبة، وهو تفسير يستمد فيه من كتابات الجاحظ وما جدّ بعده من أفكار في حُسن البيان، ومن ملاحظاته الخاصة في بعض محاسن القول.

وتحدَّث ابن طباطبا عن وجوه التشبيه، ومبحثه فيه أهم مبحث في كتابه يتصل بالبلاغة، كما تحدَّث عن ضروب من الكناية يسميها التعريض، وتنبّه في دقّة إلى ما سمّاه النقاد في العصر الحديث الوحدة العضوية في القصيدة.

٢- المُوازنة بين أبي تمام والبُحْتريّ للآمدي ت ٣٧١هـ:

نوّه الآمدي في موازنته بالبحتري، وحاول بوسائل كثيرة أن يقدّمه على أبي تمام، ولا نبالغ إذا قلنا إنّ الكتاب تحوّل إلى دراسة تطبيقية للاستعارات والمحسّنات البديعية في شعر الشاعرين.

٣- الوَساطة بين المتنبيّ وخصومه لعلي بن عبد العزيز الجُرْجاني ت ٣٩٢هـ:

أوسع عبد العزيز الجرجاني دائرة القول في وساطته في البديع وفنونه، وخاصة الاستعارة والجناس والتشبيه البليغ، وصوّر المعاني المشتركة والمتداولة مبيّنًا أن

المتنازعين في هذه المعاني قد ينفرد أحدهم فيها بلفظ يستعذب أو ترتيب يُسْتَحْسَن أو زيادة يُهتدى إليها فيصبح المشترَك المبتذَل في صورة المبتدَع المخترع، وتحدّث عن السرقة الممدوحة، ومدى تفنّن الشعراء فيها، واعتذر لمعاصريه عن كثرة سرقاتهم.

دراساتٌ لبعض المُتأدّبين[1]:

١- كتاب الصِّناعتين لأبي هِلال العسكري ت ٣٩٥هـ:

يقصد أبو هلال بالصناعتين صناعتي الكتابة والشعر، وقد افتتح كتابه بمقدّمة نوّه فيها بمعرفة علم البلاغة وأنه ضروري لفهم إعجاز القرآن الكريم وللتمييز بين جيّد الكلام ورديئه، وحتى يقف الشاعر والكاتب على ما ينبغي استخدامه من أساليب اللغة وألفاظها الجيّدة البليغة، ويُثني على كتاب البيان والتبيين لكنه يرى أن حدود البلاغة والفصاحة مبثوثة في تضاعيفه ولا توجد إلا بالتأمّل، ولذلك ألّف كتابه ليسدّ به نقص كتاب الجاحظ، ويذكر أنه لم يؤلّف كتابه على طريقة المتكلّمين، وإنما جعله على طريقة صُنَّاع الكلام من الشعراء والكتّاب، ولعلّه يريد كثرة ما ساقه من الأمثلة والشواهد، على طريقة ابن المعتز.

وجعل الكتاب عشرة أبواب: باب لموضوع البلاغة وحدودها وما جاء فيها من أقوال السابقين، وباب ثانٍ لتمييز جيّده من رديئه، وهو في البابين جميعًا يستمدُّ من الجاحظ، وباب ثالث في معرفة صنعة الكلام وترتيب الألفاظ، وباب رابع تحدّث فيه عن حُسن النظم وجودة الرَّصْف، مستضيئًا بما نثره الجاحظ في بيانه، وباب خامس للإيجاز والإطناب استضاء فيه بالرُّمَّاني، وباب سادس جعله للسرقات الشعرية، وباب سابع للتشبيه استمدّ فيه بوضوح من الرُّمَّاني، وجعل الباب الثامن للسجع

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص١٣٩ وما بعدها، والموجز ص٨٣، والبلاغة العربية ص٩٣، وص١٣٤ وما بعدهما.

والازدواج، أمّا الباب التاسع فجعله لفنون البديع، وجعل منه الاستعارة، وفنون البديع عنده خمسة وثلاثون فنًّا، وخرج العسكريّ إلى الباب العاشر، فتحدَّث فيه عن حُسن المبادئ والمقاطع وجودة القوافي ودقة الخروج من النسيب إلى المديح.

٢- كتاب العُمدة لابن رَشيق ت ٤٦٣هـ:

وزّع ابن رشيق كتابه (العمدة في معرفة صناعة الشعر) على نحو مائة باب حاول فيها أن يجمع ما كتب عن صناعة الشعر ومسائله البيانية والبديعية عند المصنّفين منْ قبله، والكتابُ في جزأين. وقد أفرد فيه للبديع ٣٥ بابًا مثل أبي هلال، وغايره في بعض الأسماء والمصطلحات، وواضح أنّ فنون البديع في عصره كانت تضمُّ الصور البيانية. وأهمية دراسته عن البديع لا ترجع إلى الفنون القليلة التي أضافها منوّهًا بها، وإنما ترجع إلى أنه استوفى قراءة أكثر ما سبقه من مصنّفات، ونصَّ في مواطن كثيرة على المصنّفين الذين استمدَّ منهم، وقارن بين آرائهم وأشار إلى اختلافهم أحيانًا في ألقاب بعض المصطلحات.

٣- كتاب سِرّ الفصاحة لابن سِنان الخَفاجي ت ٤٦٦هـ:

عُنِي ابن سنان في كتابه بتفسير الفصاحة، وعالج فنون البلاغة والبديع في ثنايا حديثه عنها، إذ هي عنده تشمل حُسن اللفظ وحسن المعنى بالضبط كما أطلقها من قبله أبو هاشم الجُبَّائي، وقد نقل عنه مرارًا في حديثه عنْ الأصوات والحروف وفي بعض صور الكلام مما يدلُّ على أنه هو الذي ألهمه اسم كتابه، وقد جمع فيه كلَّ محاسن الكلام في رأيه مع تحليلات لبعض الأبيات ومناقشات دقيقة لمن سبقوه في عرض بعض وجوه البديع.

وضْع عبد القاهر الجُرجاني ت ٤٧١هـ لنظريتيْ: المعاني، والبيان[1]:

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٦٠ وما بعدها، والبلاغة العربية ص١٥٩ وما بعدها. وعبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، للدكتور أحمد مطلوب، ومدخل إلى كتابي عبد القاهر للدكتور محمد محمد أبو موسى.

استطاع عبد القاهر أن يَضَع نظريتي علمي المعاني والبيان وضعًا دقيقًا، أمّا النظرية الأولى فخصّ بعرضها وتفصيلها كتابه «دلائل الإعجاز»، وأمّا النظرية الثانية فخصَّ بعرضها وتفصيلها كتابه «أسرار البلاغة»، وينبغي أن نلاحظ أن قسمة البلاغة إلى علوم ثلاثة هي: المعاني والبيان والبديع لم تكن قد استقرّت حتى عصر عبد القاهر، ومن يرجع إلى مطالع كلامه في دلائل الإعجاز يجده يُسَمِّي مباحثه فيه مباحث بيانية، وصحيح أنه عرض فيه للمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه، ولكنه إنما جاء بها في ثنايا تفسيره لنظرية النظم، لا لغرض بحثها بحثًا مفصَّلًا، وإنما لإثبات أنه يطبَّق عليها في النظم ومعانيه الإضافية ما يطبَّق على العبارات الحقيقية، وكذلك يقول في فواتح أسرار البلاغة: «وأمّا التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع»، وكأنه يعدُّ الاستعارة مقتديًا بابن المعتز من مباحث البديع، وجدير بالذكر أنه خصَّ كتابه «أسرار البلاغة» بمباحث البيان ولونين من البديع اللفظي هما الجناس والسجع.

وواضح من ذلك أن عبد القاهر كان يرى أن علوم البلاغة علم واحدٌ، تتشعّب مباحثه. وسمَّى في الدلائل علم المعاني باسم (النظم)، وهو اصطلاح كان يشيع في بيئة الأشاعرة، وحقًّا إن الجاحظ أوّل من وضع هذا الاصطلاح وعلّل به الإعجاز القرآني، لكن يبدو أن الأشاعرة كانوا يتمسكون به، بينما مضى المعتزلة منذ الجبّائي يضعون مكانه الفصاحة، وقد ردّها إلى حُسْن اللفظ وحسن المعنى، لكنّ عبد الجبار مضى يفسّرها تفسيرًا أدق؛ إذ نفى أن يكون مرجع الفصاحة التي يفسَّرُ بها الإعجاز القرآني والتي يتفاضل فيها البلغاء إلى اللفظ أو إلى المعنى أو إلى الصور البيانية، وإنما مرجعها إلى الأسلوب والأداء والصياغة النحوية للتعبير، وكان ذلك شعاعًا مضيئًا ألهم عبد القاهر تفسيره للنظم.

فسَّر عبد القاهر نظرية النظم تفسيرًا واسعًا في الدلائل، ردّها فيه إلى المعاني الثانية أو المعاني الإضافية التي تُلْتَمس في ترتيب الكلام حَسَبَ مضامينه ودلالاته في النفس، وهي معانٍ ترجع إلى الإسناد وخصائص مختلفة في المسند إليه والمسند

وفي أضرب الخبر وفي متعلّقات الفعل من مفعولات وأحوال، وفي الفصل بين الجملة والوصل وفي القصر والإيجاز والإطناب، وهي نفسها الأبواب التي ألّف منها مَنْ خلفوه علم المعاني، وإن كان قد فاته فرعٌ أو شعبة كبعض شعب باب الإنشاء فبحكم أنه كان مبتدئًا في وضع نظريته.

أمَّا كتاب «أسرار البلاغة» فبدأه بالجناس والسجع مثبتًا أنَّ الجمال فيهما لا يُرَدُّ إلى الألفاظ والجرس الصوتي، وإنما يُرَدُّ إلى ترتيب المعاني في الذهن ترتيبًا يؤثّر في النفس. ومضى إلى الاستعارة فعرض أقسامها من أصلية وتبعية في الفعل، ومن تصريحية ومكنية، ثم حلّل ضروب التشبيه تحليلًا بارعًا، وأطال الوقوف عند التمثيل كاشفًا عن مزاياه الجمالية والنفسية، واستطرد إلى السرقات الشعرية متحدّثًا عن المعاني العقلية والتخييلية، وعاد إلى البحث في الحقيقة والمجاز اللغوي بقسميه من الاستعارة والمجاز المرسل، واتسع بالكلام في المجاز العقلي وما سمّاه البلاغيون بمجاز الحذف والزيادة، وحقًّا لم يتوسّع في بحث الاستعارة التمثيلية والمثل؛ إذ رآهما صورتين من صور التمثيل، وأيضًا فقد أهمل الحديث في الكناية، وكأنه اكتفى بما تحدَّث به عنها في الدلائل. وقد تلاحظ بعض شعب هنا أو هناك لم يُسْتقص فيها الحديث، ولكن من الحق أنه وضع قوانين البيان لأوّل مرّة في العربية وضعًا دقيقًا، كما وضع المعاني لأوّل مرّة. ولا ننسى أبدًا نظراته النفسية والذوقية الرائعة، وتحليلاته الفنية الرائقة للنماذج، والتي من شأنها أن تورث من يعايشها حسًّا مرهفًا وملكة قوية.

الزَّمَخْشري (ت ٥٣٨هـ) وكتابه الكَشَّاف[1]:

الزمخشريُّ عالم كبير، وله مصنّفات جليلة بجانب الكشّاف، من أهمها «المفصّل» في النحو، وقد عُنِي به من جاؤوا بعده فشرحوه مرارًا، ومن أهمِّ شروحه

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٢١٩ وما بعدها، والبلاغة العربية ص٢٠٩ وما بعدها. والموجز ص١٠٥، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، للدكتور محمد محمد أبو موسى.

شرح ابن يعيش. وله أيضًا كتاب «الفائق في غريب الحديث»، ومعجمه «أساس البلاغة» مشهور. وكان كاتبًا شاعرًا، وكتابه «أطواق الذهب» معروف، وهو صورة تقترب من المقامات.

نال الزمخشريّ شهرة مدوية في العالم الإسلامي بسبب تفسيره «الكشاف»، إذ استطاع أن يقدّم فيه صورة رائعة لتفسير القرآن، حتى لنرى أهل السُّنَّة يُشيدون به وبتفسيره، على الرغم من اعتزاله، وقد تعقّبه ابن المنيِّر ت ٦٨٣هـ قاضي الإسكندرية المالكي يردُّ عليه ما أقحمه في التفسير من مسائل الاعتزال وشعبه[1]، وقد اعتنى بالكشّاف غير ابن المنيّر أناسٌ كثيرون، فمن مختصر له، ومن مُحَشٍّ عليه، ومن محذّر منه ناقد له، ومن منتصر له، ومن محاكم بينه وبين غيره، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» عددًا كثيرًا منهم.

جعل الزمخشريّ في كشّافه علمي المعاني والبيان أهمّ عُدّة لمن يريدُ أن يفسّر التنزيل، وهذه هي أوّل مرّة يلقانا هذا التمييز بين العلمين، وكان عبد القاهر يُسَمِّي الأوّل كما أسلفنا علم النظم أو الأسلوب، وكأنّ الزمخشري المعتزلي رأى أن يعدل عن هذا الاصطلاح. وقد نقل عنه السيد الجرجاني أنه لم يكن يعدُّ البديع علمًا مستقلًا، بل كان يراه ذيلًا لعلمي المعاني والبيان، وكأنه هو الذي ميّز لأوّل مرّة بين علوم البلاغة الثلاثة، وإن كنّا سنجد بينها شيئًا من التداخل يلقانا في الحين بعد الحين.

إذن كانت علوم البلاغة -على هذا النحو- واضحة تمام الوضوح في ذهن الزمخشريّ، ومضى يطبقها على آي الذكر الحكيم مهتمًا خاصة بعلمي المعاني والبيان، ولا نغلو إذا قلنا إنّ عنايته بالعلم الأوّل كانت أتّم وأوسع، ولا عجب في

(١) طبعت حاشية الانتصاف لابن المنيِّر ت ٦٨٣هـ مع تفسير الكشاف، وألّف الزيلعي ت ٧٧٢هـ رسالة في تخريج أحاديث الكشّاف، وقد لخّصها ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

ذلك فإنَّ عبد القاهر وعبد الجبّار جميعًا علّلا به الإعجاز القرآني، فهو مدار الحجّة القاطعة والدلالة الساطعة.

استوعب الزمخشريّ كلَّ ما كتبه عبد القاهر في «الأسرار» و«الدلائل»، ومضى يطبّقه تطبيقًا دقيقًا على آي الذكر الحكيم، وكأنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة من آراء عبد القاهر إلا ساق عليها الأمثلة النيّرة من القرآن الكريم، ولم يقف عند ذلك، فقد مضى يستتمُّ هذه الآراء مضيفًا إليها من حسّه المرهف وعقله الثاقب.

وهكذا أعدَّ الزمخشريّ لاكتمال الشعب والفروع المختلفة لشجرة نظرية المعاني، وأضاف أيضًا في نظرية البيان إضافات جديدة كثيرة، فقد استكمل صور الكناية والاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقلي، وأحكم وضع قواعدها إحكامًا دقيقًا، بحيث يمكن أن يقال إنَّ قواعد علم البيان قد كملت عنده كما كملت قواعد علم المعاني.

وأمّا البديع فقد كان يعرض لبعض أنواعه المعنوية في تفسيره دون عناية ببسط الكلام فيها وتفصيله، لأنه كان يرى أنها تأتي على هامش المباحث في علمي المعاني الإضافية والبيان، وتابعه السكّاكي في ذلك فجعل المعاني والبيان علمين مستقلّين، وألحق بهما ألوان البديع ومحسناته ذيلًا لهما لا يستقلُّ بنفسه.

الجُمود والتَّعقيد[1]:

دخلت البلاغة بعد الزمخشري مرحلة جديدة، هي مرحلة الجمود والعقم، وممّا هيّأ لجمودها **ما سرى بالأدب من جمود**؛ فقد استقرَّ في نفوس الأدباء أنَّ من سبقوهم استنفدوا معاني الشعر والنثر، ولم يَعُدْ لهم إلا أن يعيدوها، مدخلين عليها صورًا من التكلّف والتعقيد، بحيث نُحِسُّ أنَّ العقول عقمت، وانتقل هذا الجمود

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٢٧١، والموجز ص١٠٨.

إلى البلاغة، فإذا أصحابها لا يأتون بجديد في مباحثهم البلاغية، وإذا هم يقصرون عملهم على تلخيص ما كتب عبد القاهر والزمخشري، وقد لا يوسِّع المختصر منهم ثقافته بقراءة كشّاف الزمخشري، فيكتفي بتلخيص عبد القاهر، وهم سواء لخصوه وحده، أو لخصوا معه الزمخشريّ قلّما أضافوا جديدًا إلا تعقيدات شتّى مما قرءوه في الفلسفة والمنطق.

وممّا **عجّل بعقم البلاغة استقلال مباحثها عن الأدب**، فإذا هي تصبح مجموعة من القواعد الجافّة كقواعد النحو والصرف، فالأساتذة يدرسونها تلاميذهم، وقد يؤلّفون فيها، دون عناية بالنصوص إلا ما يجلبونه من لدن عبد القاهر والزمخشري.

كتاب نِهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفَخْر الرازي ت ٦٠٦هـ:

يميل الرازي إلى مذهب الأشاعرة، ولعلّ ذلك ما جعله يصطدم بالحنابلة. وهو يمتاز في مؤلفاته بدقة التفكير وحدّة المنطق والقدرة على تشعيب المسائل وتفريعها وحصر أقسامها حصرًا يحيط به إحاطة تامة، واتجه بهذه الطريقة في التأليف إلى البلاغة بوصفها مدار الإعجاز القرآني، فألّف فيها مصنّفه «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز».

وقد بنى كتابه على مقدّمة وجملتين، وقسَّم المقدّمة إلى فصلين، تحدَّث في الأول عن السرِّ في إعجاز القرآن، وعرض في ذلك أربعة مذاهب، نقضها جميعًا، والمذهب الصحيح في رأيه هو تعليل إعجازه بفصاحته، وهي عنده كما عند عبد القاهر، وعقد لها الفصل الثاني في مقدّمته.

ومضى يقول: إنها إمّا أن تكون راجعة إلى مفردات الكلام، وإمّا أن تكون راجعة إلى تأليفه وتركيبه، ومن أجل ذلك رتّب كتابه على جملتين: جملة خاصة

بالمفردات، وجملة خاصة بالنظم أو التأليف، وبحث في الجملة الأولى طائفة من المحسنات اللفظية بالإضافة إلى الصور البيانية، وبحث في الجملة الثانية مجموعة من القواعد الخاصة بالنظم كما صوّره عبد القاهر في دلائل الإعجاز، مع العناية بطائفة من المحسنات المعنوية.

وواضح أنه لخّص فيه كتابي عبد القاهر: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» كما ذكر في فاتحته، وأيضًا لخَّص فيه كثيرًا من أبواب كتاب الوطواط ت ٥٧٣هـ: «حدائق السحر في دقائق الشعر»، واستضاء ببعض ما كتبه الزمخشري في «الكشّاف» وما كتبه الرمّاني في «النكت في إعجاز القرآن»، وببعض كتاباته الأخرى. ومن المؤكّد أنَّ ما جلبه من كتاب الوطواط في هذا التلخيص من فنون البديع أحدث عنده ضربًا من الاختلاط والاضطراب. وقد أخلى الرازي كتابه من روعة التحليل للنصوص الأدبية، وبذلك جعل الكتاب قواعد جافّة، وفي أحيان كثيرة يمضي دون استشهاد أو تمثيل، وقد ملأه بالأقسام، وفرّع من الأقسام فروعًا، ثمّ شعّب من الفروع أغصانًا، وبذلك تكاثرت عنده التقسيمات، وفي تضاعيف ذلك مدّ الحدود والتعريفات، وبذلك صارت البلاغة علمًا جافًّا، **وخرجت عن وظيفتها الأصلية من تربية الذوق وإحكام الملكة الأدبية**، وكأنها لم تعد فنًّا من فنون الجمال، وإنما صارت علمًا من علوم اللغة مع ما بداخلها من التفلسف والمنطق وأقيسته الصارمة الحادّة.

القِسْم الثالثُ من كتاب المِفْتاح للسَّكّاكي ت ٦٢٦هـ[1]:

كتاب المفتاح هو غرّة مصنّفات السكّاكي، وقد قسّمه إلى ثلاثة أقسام أساسية، تحدّث في القسم الأوّل عن علم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل القسم الثاني لعلم النحو، أمّا القسم الثالث فخصَّ به علم المعاني

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٢٨٦.

وعلم البيان، وألحق بهما نظرة في الفصاحة والبلاغة ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية. ووجد أنّ علم المعاني يحتاج من ينظر فيه إلى الوقوف على الحد والاستدلال أو بعبارة أخرى إلى الوقوف على علم المنطق، ففتح له مبحثًا أحاط فيه بمسائله، ووجد أيضًا أن من يتدرّب على علمي المعاني والبيان يحتاج إلى الوقوف على علمي العروض والقوافي، فأفرد لهما المبحث الأخير في الكتاب، وبذلك اشتمل الكتاب على علوم الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والعروض والقوافي.

وشهرة السكاكي إنما دوّت بالقسم الثالث من الكتاب الخاصِّ بعلمي المعاني والبيان ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، فقد أعطى لهذا كلِّه الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده، يتدارسونها ويشرحونها مرارًا، إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخّص دقيق لما نثره أصحابها من آراء وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار، وصاغ ذلك كلَّه صياغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب وفي التجريد والتحديد والتقسيم والتفريع والتشعيب، وكان عمدته في النهوض بذلك تلخيص الفخر الرازي وكتابي عبد القاهر: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ثمَّ الكشاف للزمخشري فإنه استوعبه استيعابًا دقيقًا، ومن الحق أن تلخيصه أدق من تلخيص الفخر الرازي.

نعم، استطاع السكّاكي تلخيص علمي البلاغة: المعاني والبيان وما ألحقه بهما من الفصاحة المعنوية واللفظية وما يتبعها من المحسنات البديعية، لكنه تلخيص أشاع فيه كثيرًا من العُسر والالتواء، بسبب ما عمد إليه من وضع الحدود والأقسام المتشعّبة، فإذا المباحث البلاغية تشبه غابة بل دَغَلًا ملتفًا لا يمكن سلوكه إلا بمصابيح من المنطق ومباحث المتكلمين والفلاسفة. وحقًّا نجح في أن يسوِّي من نظرات عبد القاهر والزمخشري علمي المعاني والبيان، ولكن بعد أن أخلاهما من

تحليلاتهما الممتعة البارعة للنصوص الأدبية، وبعد أن سوّى قواعدهما تسوية منطقية عويصة، حتى ليصبح المنطق والفلسفة جزءًا منهما لا يتجزأ، وحتى ليحتاج كتابه في هذا القسم إلى الشرح تلو الشرح، وبالفعل تكثر عليه الشروح، وكلُّ شارح يضيف من أصباغ المنطق والفلسفة وعلم الكلام ما تُمِدُّه به ثقافته.

دراساتٌ جانبيّة:

إنما نسميها جانبية لأن مصنّفيها إمّا انحرفوا عن طريقة السكّاكي، وإمّا ساروا فيها دون ترسّمها ترسّمًا دقيقًا، وقد يترسمونها ولكن كتابتهم فيها لا تعدو تلخيصات مبسّطة دون عناية واسعة بعبد القاهر والزمخشري، وفيما يلي عرضٌ لأهم هذه الدراسات.

١- «التِّبْيان في علم البيان» للزّمْلَكاني الدمشقي ت ٦٥١هـ:

وهو تلخيص كتاب «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر مع فرائد سمح بها الخاطر وزوائد نقلت من الكتب والدفاتر، وكأنه لم يسمع بكتاب «أسرار البلاغة»، ومع ذلك فإنه لم يحسن تلخيص الدلائل وخلطه بكثير من مسائل البديع والنحو، وهو يطلق البيان على كل علوم البلاغة، وكذلك صنع ابن الأثير والتنوخي.وقد طبع «التبيان» في مجلد واحد .

٢- «المِصباح في علوم المعاني والبيان والبديع» لبَدْر الدين بن مالك الأندلسي (ابن الناظم) ت ٦٨٦هـ:

لخّص بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (وأبوه ابن مالك النحويّ المشهور صاحب الألفيّة) لخّص في كتابه القسمَ الثالث من المفتاح دون أيّ التفات أو اهتمام بمصادره الأولى، التي استُقي منها، وهو مختصر أخلاه من التعقيدات المنطقية والكلامية والفلسفية التي أودعها السكاكي مقدّماتٍ للفصول، وأجرى فيه

بعض التعديلات، من ذلك: أنه نقل مبحث البلاغة والفصاحة من ذيل البيان إلى فاتحة المختصر، وظلَّ على رأي السكاكي في أنّ علمي المعاني والبيان هما مرجع البلاغة وأن مرجع المحسنات البديعية الفصاحة إلا أنه مع اعترافه بأنها توابع للبلاغة أو بعبارة أخرى لعلمي المعاني والبيان جعلها علمًا مستقلًا بنفسه سمّاه «علم البديع»، وبذلك هيّأ لأن تصبح البلاغة متضمّنة ثلاثة علوم. وربما كان أهم شيء أضافه إلى مختصره بالقياس إلى أصله من كتاب المفتاح هو أنه توسّع في ذكر المحسنات البديعية، إذ ذكر منها أربعة وخمسين لونًا، بينما ذكر السكّاكي منها ستة وعشرين فقط. وقد طبع «المصباح» في أربعة أجزاء.

٣- «الأقصى القريب في علم البيان» للتَّنُوخي:

هذا الكتاب ينحرف عن السكّاكي والزمخشري وعبد القاهر جميعًا، ويتضح ذلك في عنوانه، إذ أطلق على مباحث البلاغة اسمَ البيان، متابعًا في ذلك ابن الأثير ومن لَفَّ لَفَّهُ كابن الزّمْلكاني، والكتاب مليء بأبحاث المنطق، وهو يوغل في مباحث النحو، وترى تأثره بابن الأثير وابن سنان. وقد طبع الكتاب في مجلد واحد بتحقيق محمد عبد الرحمن الكردي (رسالة ماجستير بالأزهر).

٤- «كتاب الطِّراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز» ليَحيى بن حمزة العَلَويّ ت ٧٠٥هـ:

مطبوع في ثلاثة أجزاء، وهو عبارة عن مزاوجة بين مباحث ابن الأثير ومدرسة الفخر الرازي والسكّاكي، وهي مزاوجة تنقصها الدقة والنظرة الفاحصة، حتى ليتحول الكتاب إلى خليط من الاتجاهات والآراء. وهو خليط صُبِغ بصبغة علم أصول الفقه لا بما أدخله في بعض جوانبه من مباحث الأصوليين فحسب بل أيضًا بما أردف فصوله من تنبيهات وإشارات ودقائق، وبما دار فيه من كلمة أحكام وكأننا بإزاء أحكام فقهية.

٥- المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر لابن الأثير ت ٦٣٧هـ[١]:

يعدُّ هذا الكاتب خير الدراسات الجانبية التي انتحت منحى مخالفًا لمدرسة عبد القاهر، وابن الأثير يعتدُّ فيه بنفسه اعتدادًا كبيرًا، وهو اعتداد يتضاعف في الكتاب حتى ليؤذي من يقرؤه لا بشدّة اعتداده فحسب، بل أيضًا بتوهينه من سبقوه من أصحاب البلاغة ومن الكتّاب والشعراء، وقد بنى كتابه على مقدّمة ومقالتين، أمّا المقدّمة فتشتمل على أصول علم البيان، وأمّا المقالتان فتشتملان على فروعه في الصناعة اللفظية والصناعة المعنوية.

والبيان عند ابن الأثير يتسع ليشمل مباحث المعاني والبديع، وقد تأثّر ابن الأثير في كتابه بابن سنان ونقل عنه كثيرًا في باب الفصاحة، بل يمكنك أن تقول: إنَّ كتابه بصفة عامة محاولة لتنظيم ما كتبه ابن سنان في «سِرّ الفصاحة» مع بعض التفريعات والنظرات الجديدة ومع العناية بفنّ الرسائل.

وواضح من الاطلاع على الكتاب أنَّ ابن الأثير لم يكن مثقفًا ثقافة دقيقة بكتابات البلاغيين قبله، وفاته أن يطلع على كتابات عبد القاهر والزمخشري والفخر الرازي، على أنه يذكر الزمخشري أحيانًا، ولكن ليردّ عليه بعض آرائه، ومن المؤكد أنه لم يحط بما كتبه في الكشّاف، وظلّ يضطرب اضطرابًا شديدًا في تصوّر المسائل البيانية الخالصة ونقصد التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية، وأيضًا فإنه اضطرب بإزاء ما كتبه من مسائل علم المعاني كالتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والفصل والوصل، وكأنه لم يُفِد مما سجّله عبد القاهر والزمخشري والرازي. و«المثل السائر» مطبوع في أربعة أجزاء .

---

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ٣٢٣.

تلخيصُ الخَطِيب القَزْوينيّ (ت ٧٣٩هـ) وشروحه[١]:

لخّص القزويني الجزء الثالث من المفتاح، فعمد إلى كلِّ ما في المفتاح من تعقيد فأخلى تلخيصه منه إلا قليلًا، وناقش السّكّاكي في غير موضع، وطرح بعض تعريفاته الملتوية، ووضع مكانها تعريفات أكثر دقة ووضوحًا، ولم يكتف بذلك فقد عكف على كتابي عبد القاهر: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» وكتاب الكشاف للزمخشريّ مستنيرًا بها جميعًا في تصنيف تلخيصه، وأدلى ببعض الآراء.

شروح التَّلْخيص:

١- «الإيضاح لتلخيص المِفْتاح» للقَزْويني نفسه:

لم يكد الخطيب يفرغ من تلخيصه للمفتاح حتى أحسّ الحاجة إلى كتاب ثانٍ يبسط فيه بعض قضاياه ويفسِّر بعض جمله وعباراته، غير أنه لم يعمد إلى الطريقة المألوفة في عصره، وهي صنع الشروح على التلخيصات والمتون بل عمد إلى عرض موضوعاته ثانية في كتاب مفصّل، يفصّل فيه بعض ما أجمله في هذا التلخيص، مضيفًا إليه زوائد من المفتاح ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة والكشّاف ومستكثرًا من الأمثلة والشواهد، وسمّاه الإيضاح، وجدير بالذكر أن الخطيب كان يعترض أحيانًا على عبد القاهر أو الزمخشري وحينئذ كثيرًا ما يخطئه التوفيق. وقد وضع عبد المتعال الصعيدي شرحا جيّدا علي الإيضاح طبع بهامشه سمّاه «بغية الإيضاح» .

٢- «عَـروسُ الأفـراح في شـرح تلخيص المِفتاح» لأحمد بن علي بن عبدالكافي السُّبكي المصري ت ٧٧٣هـ:

وهذا الشرح يستظهر أطرافًا من المنطق ومن علم الكلام والفلسفة الرياضية والطبيعية، وكلّ هذه أشياء لم تفد منها البلاغة إلا العناء، وقد مزج بها مباحث نحوية

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ٣٣٥. واقرأ مقدمة بغية الإيضاح لعبد المتعال الصعيدي.

كثيرة مما يتصل بعلم المعاني، وربما كان مزجه لقواعد علم الأصول في القواعد البلاغية أقوى من مزج القواعد النحوية الخالصة، وقد ذكر في مقدّمته أنه استعان على شرحه بنحو ثلاثمائة مصنّف. وقد طبع «عروس الأفراح» في مجلدين .

٣- «المطوّل» و«المختصر» لسعد الدين التَّفْتَازاني ت ٧٩١هـ:

أما المطوّل فقد عدّه القدماء خير شرح للتلخيص، وهو أفصح بيانًا من شرح السُّبكي، إذ لم يوزعه بين مباحث مختلفة ولا بين آراء متباعدة، وجعل وُكْده الرجوع إلى كتابي عبد القاهر وكشاف الزمخشري ومفتاح السكّاكي، مقابلًا بين آرائهم، ورادًّا على الخطيب في كلِّ ما اعترض به عليهم، واتهمه في غير موضع بقصوره في تحرير كلامهم وخاصة كلام عبد القاهر، وينبغي أن لا يفهم أن التفتازاني انتحى بشرحه بعيدًا عن دوائر علم الكلام والفلسفة والمنطق، وقد عُنِي كثيرون بوضع الحواشي عليه، ومنها:

أ- حاشية الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ، وهو تلميذ التَّفْتازاني.

ب- حاشية الفَناري الأناضولي ت ٨٣٤هـ.

ج- حاشية السَّيَالْكُوتي الهندي ت ١٠٦٧هـ.

وقد عمد التَّفتازاني إلى وضع مختصر لشرحه المطوّل، وللشيخ محمد الدسوقي المصري ت ١٢٣٠هـ حاشية مطوّلة عليه. و«المطوّل» و«المختصر» مطبوعان، وحواشيهما مطبوعة.

٤- «**الأطول**» للإسْفِراييني توفي حوالي منتصف القرن العاشر. وهو مطبوع في مجلدين.

٥- «**مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**» لابن يعقوب المغربي ت ١١١٠هـ. وهو مطبوع أيضا في مجلدين.

٦- **منظومة «عقود الجُمان»** للسيوطي ت ٩١١هـ، وهو فيها يستقي من معين الشروح والحواشي السابقة. وهي مطبوعة متداولة.

البَديع والبَديعيَّات[1]:

مرَّ بنا أنّ أوّل من ألّف في البديع ابن المعتز ت ٢٩٦هـ، وأحصى في كتابه **ثمانية عشر نوعًا**، ويُدخل فيها الاستعارة والتشبيه والكناية، ثم جاء قدامة ت ٣٣٧هـ ونفذ إلى زيادة **ثلاثة عشر** محسنًا، ثم تلاهما أبو هلال العسكري ت ٣٩٥هـ فعدّ من المحسنات **خمسة وثلاثين**، وكذلك صنع ابن رشيق ت ٤٦٣هـ في كتابه العمدة.

وفي القرن السادس وضع أسامة بن منقذ ت ٥٨٤هـ كتابًا سمّاه «البديع في نقد الشعر» وزّعه على **خمسة وتسعين** بابًا، أحصى فيها كثيرًا من محسنات البديع، وكذلك صنع الوطواط ت ٥٧٣هـ في كتابه «حدائق السحر في دقائق الشعر»، وخلفه السكاكي ت ٦٢٦هـ فذكر ستة وعشرين محسّنًا، وسرعان ما يظهر التيفاشي المغربي ت ٦٥١هـ فيؤلف في البديع كتابًا أحصى فيه **سبعين محسّنًا**، ويضع معاصره ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) كتابين، هما «تحرير التحبير» و«بديع القرآن»، أمّا التحرير فقد أحصى فيه من المحسنات **مائة واثنين وعشرين**، وصنّف بعده «بديع القرآن» عرض فيه لما في الذكر الحكيم من محسنات بديعية بلغ بها **مائة مُحَسِّن وثمانية**، ومن أهم ما يلاحظ عنده دخول بعض أبواب المعاني في البديع، ومعنى ذلك أن البديع منذ ابن أبي الإصبع -بل لعلّ ذلك حدث قبله- أخذ يشتمل لا على الصور البيانية فحسب، كما كان الشأن منذ ابن المعتز، بل أيضًا على كثير من صور علم المعاني.

---

(١) انظر: البلاغة تطوّر وتاريخ ص٣٥٨.

والبديعيَّات قصائد تُنْظَمُ غالبًا في مَدْح الرسول صلّى الله عليه وسلم، والمديح ليس الغرض الأساسي، وإنما الغرض أن تشتمل القصيدة على جميع أنواع البديع بشكل متشابك، أو قلْ إنَّ الغرض هو التعليم والإحاطة بفنون البديع، ومن أجل ذلك يومئ كلُّ بيت فيها إلى فنٍّ من تلك الفنون، وهو إيماء يحتاج إلى بسط وتفصيل حتى يفهم الفنّ على وجهه.

وهذا ذكرٌ لأهم مَنْ نظم البديعيّات:

(١) صفي الدين الحلي ت ٧٥٢هـ، وامتدت قصيدته إلى ١٤٥ بيتًا من بحر البسيط، وألّف عليها شرحًا.

(٢) ابن جابر الأندلسي ت ٧٨٠هـ، وبديعيته تقع في ١٢٧ بيتًا.

(٣) عز الدين الموصلي ت ٧٨٩هـ، وقد نظم بديعية في ١٤٥ بيتًا.

(٤) ابن حِجّة الحَمَوي ت ٨٣٧هـ، وقد جعلها في ١٤٢ بيتًا، وصنّف عليها شرحًا مطوّلًا سمّاه «خزانة الأدب».

(٥) السيوطي ت ٩١١هـ، وقد سمَّى بديعيته «نظم البديع في مدح خير شفيع»، وله عليها شرح.

(٦) عائشة الباعونية الدمشقية ت ٩٢٢هـ، وقد نالت بديعيتها شهرة كبيرة، وقد جعلتها في ١٣٠ بيتًا.

إذن كثرت هذه البديعيات وكثرت الشروح عليها، وكلّ ذلك يعني أنَّ البلاغة صارت إلى تعقيد وجمود: تلخيص إلى حدّ الإلغاز، ثم إطالة في غير جدوى حقيقية.

وإلى هنا تصلُ رحلة التأليف في البلاغة إلى نهايتها.

الفصلُ الخامس

رحلةُ التَّأليف في الأَدَب العَرَبيّ

رحلة التأليف في الأدب العربي
التأليف الأدبي غير المتخصص
كتب الأمالي
الاختيارات الشعرية والحماسات
التراث الأدبي الأندلسي
مصادر النثر
التأليف الأدبي المنهجي
طبقات الشعراء
كتب التراجم
الموسوعات العربية
مؤرخو الأدب

رحلةُ التَّأليف في الأَدَب العَرَبيّ

تختلف طبيعة الأدب عن غيره من الفنون، ولذا لن نسير فيه بمنهاج زمنيٍّ كما سرنا في غيره، بل سنقسمه مجموعاتٍ وحُقولًا نحاول بها معالجة مسيرة التأليف فيه، وهو تأليف متشعِّبٌ ومترامي الأطراف:

أولًا- رُوَّاد التَّأليف الأدبيّ غير المُتْخصِّص[1]:

بدأ التأليف في الأدب في زمن مبكّر كل التبكير. وفي بداية كلّ قضية جديدة تكون –عادة– عناصرها متشابكة ومناهجها متداخلة، وهذا الأمر قد حدث للتأليف الأدبي في أوّل العهد به. فلقد انبثق هذا النوع من التأليف مشتبكًا مع التأليف في علوم اللغة بفروعها وغيرها: نحو وصرف ورواية وأخبار وأنساب وشعر ونوادر.

غير أنّ ذلك لم يمنع من ظهور التأليف الأدبي الدقيق اعتبارًا من النصف الثاني من القرن الثاني حينما بدأ عالم العربية الكبير أبو عثمان الجاحظ ت٢٥٥هـ يطرق موضوعات الأدب طرقًا واضحًا ومباشرًا في أكثر ما كتب من كتب ورسائل. وتتكرر الظاهرة نفسها مع معاصره العظيم ابن قتيبة الدِّينوري ت ٢٧٦هـ. ولا يلبث المعنون بالأدب من حيث هو أدب بمفهومه الحديث، أن يثروا المكتبة العربية بمؤلفاتهم القيمة الثمينة من أمثال: المبرّد ت ٢٨٥هـ، وابن طيفور ت ٢٨٠هـ، وثعلب ت ٢٩١هـ، وأبي بكر الصولي ت ٣٣٥هـ وأحمد بن عبد ربِّه ت ٣٢٨هـ، وأبي الفرج الأصفهاني ت ٣٥٦هـ، وأبي منصور الثعالبي ت ٤٢٩هـ.

ولكنه من العدل أن نعرض لأولئك الذين أسهموا في التأليف في الأدب في نطاق مفهومه القديم ومفهومهم أنفسهم آنذاك، ومن أهمهم: المفضّل الضبيّ

(١) انظر: مناهج التأليف عند العلماء العرب (قسم الأدب)، دكتور الشكعة، ص ١٠١ وما بعدها.

ت ١٧٥هـ، والنَّضْرُ بن شُميل ت ٢٠٤هـ، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي ت ٢٠٤هـ، وأبو عبيدة معمر بن المثنَّى ت ٢٠٩هـ، والأصمعي ت ٢١٦هـ، والهيثم بن عديّ ت ٢٠٧هـ، والمدائني ت ٢٢٥هـ.

ونبدأ **بالمفضَّل الضَّبِّي ت حوالي ١٧٥هـ**، وهو من الروّاد الأوائل لرواية الشعر والأدب وأيّام العرب، بل هو أوثق من روى شعر الأوائل. وله مجموعة من الكتب أشهرها بطبيعة الحال كتابه «المفضّليات» الذي جمعه للمهدي، وسنتكلم عليه في المجموعات الشعرية. وأما كتبه الأخرى فهي: «الأمثال» وهو مطبوع أيضًا، وكتاب «معاني الشعر»، وكتاب «الألفاظ»، وكتاب «العروض».

ونثنِّي **بالنَّضْر بن شُمَيل التميميّ المازني ت ٢٠٤هـ**، قال فيه صاحب الوفيات: «كان عالمًا بفنون من العلم، صدوقًا ثقة، صاحب غريب وفقه وشعر ومعرفة بأيّام العرب ورواية حديث». ويذكر ابن خلّكان أنه ألّف كتبًا كثيرة. لكن مع الأسف ضاعت هذه الكتب، ولم يصل إلينا منها إلا رسالة في الحروف العربية.

ونُثلِّث **بهشام بن محمد بن السَّائب الكلبي ت ٢٠٤هـ**، وهو من أشهر النسّابين على الإطلاق وأكثر المؤلفين الأوائل عدد كتب وتنوّع موضوعات، وإنْ كانت شهرته في التأليف قد ارتبطت بالأنساب؛ لأنه كتب فيها أكثر من كتاب. وكان ابن الكلبي سريع الحفظ سريع النسيان. ويذكر ياقوت أنّ الإمام أحمد بن حنبل قال عنه: كان صاحب سِيَر ونسب وما ظننتُ أن أحدًا يحدِّث عنه. وقد وصل إلينا من مؤلفاته الكثيرة التي أوصلها بعضهم إلى ١٣٩ مؤلّفًا: جمهرة النسب، ونسب مَعَدٍّ واليمن الكبير، وأسواق العرب، والأصنام، وأنساب الخيل في الجاهلية والإسلام، ومثالب العرب.

والرابع **أبو عُبيدة مَعْمر بن المُثنَّى ت ٢٠٩هـ**، وكان أعجميًّا لا يستقيم له نُطْقُ بيت شعر، وكان يخطئ في القرآن الكريم إذا قرأه، وكان شعوبيًّا يكره العرب ويتعصّب عليهم ويطعن في أنسابهم وله كتاب في فضائل الفرس. وعلى الرغم من كثرة علمه فإنه لمّا مات لم يحضر جنازته أحد، لأنه لم يَسْلم منه شريف ولا غيرُ شريف. وكان خارجيّ المذهب، ولكنه برغم ذلك كان ديوانُ العرب في بيته. ويذكر ابن خَلِّكان أنه ترك مائتي كتاب، وهي متعدّدة الموضوعات متشعبة الجوانب ما يدلُّ على أن الرجل كان وافر الثقافة فيّاض المعرفة. والمطبوع من كتبه هو: مجاز القرآن، والديباج، وأيام العرب، وشرح نقائض جرير والفرزدق، والخيل، والعققة والبررة، وتسمية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأولاده.

والخامس **الأصمعي عبد الملك بن قُرَيب ت ٢١٦هـ**، واحد من ألمع علماء العربية وأدبائها ومن أشهرهم في الأسماع، وأكثرهم ذكرًا في الكتب وجريًا على الألسنة لعلمه وفضله وأدبه ونوادره وظرفه وآثاره وكتبه. وقد تواترت الأقوال عن استقامة عقيدته وصحّة دينه. والأصمعي صاحب منهج فريد في كتابة كتبه وتأليفها، فقد كان يجوب البوادي بنفسه ويعايش الأعراب ويأخذ عنهم أخذًا مباشرًا، ثم يروي ذلك أو يضمّنه صفحة كتاب. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى كان يعرف على الطبيعة كلّ ما يكتب، يعرفه حسًّا ويفقهه معنى. ومؤلفاته كثيرة، المطبوع منها: الأصمعيات، وكتاب الفَرْق، وما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، وكتاب الأضداد، وكتاب الاشتقاق (اشتقاق الأسماء)، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب فحولة الشعراء، وكتاب الدارات، وكتاب الخيل، وكتاب الإبل، وكتاب الشَّاء، وكتاب الوحوش، وكتاب النبات والشجر، وكتاب السلاح، وكتاب الاختيار، وشرح ديوان العجّاج، وشرح ديوان طُفيل الغَنَوي، وجزيرة العرب.

وسادسهم **الهيثم بن عَديّ ت ٢٠٧هـ**، كان معاصرًا لابن الكلبي ومن وزنه

وطبقته علمًا وفضلًا وروايةً وحفظًا لشعر العرب وأخبارهم وأنسابهم. وهو من الذين تركوا عددًا كبيرًا من الكتب النفيسة التي لا تخرج في مجمل موضوعاتها عن تلك التي ألّفها ابن الكلبي، فقد كانت موضوعات القبائل والأنساب والأخبار والأشعار والرواية والبلدان وعلوم اللغة مما يهتم له المتأدبون والمثقفون. وقد سُجِن ابن عدي عددًا من السنين لأنه ذكر العباس بن عبد المطلب بشيء لا يليق بمقامه، وربما كان السبب الأصلي في سجنه أنه كان يرى رأي الخوارج، ولعلّ ذلك أيضًا من الأسباب التي جعلت كلًّا من البخاري والنسائي وأبي داود لا يثقون بروايته في الحديث ويتهمونه بالكذب. وأمَّا مؤلفات الهيثم فتتسم بالكثرة وإنْ لم تصل إلى كتب ابن الكلبي من حيث العدد، فقد روى النديم له واحدًا وخمسين كتابًا (رسالة) فقط، أكثرها في التاريخ، وعدد آخر في الطبقات، والباقي في صنوف المعرفة المختلفة والآداب. ولم يُرَ شيء من كتبه.

وسابعهم والأخير **المدائني أبو الحسن علي بن محمد ت ٢٢٥هـ**، كان ذا علم وفير، وكان ثقةً في روايته ومحلًا لتقدير العلماء، وينسب الخطيب البغدادي إلى المرزباني قوله: من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني. وقد لزم المدائني جانب الفضل والدين. وأما كتبه فقد أحصاها بعضهم في كتاب الفهرست فوجدها مائتين وثلاثة وثلاثين كتابًا، وطبع من هذا العدد الضخم كتابان فقط، هما: التعازي، والمردفات من قريش.

ثانيًا- التَّأليف الأدبي المَنْهجيّ:

(١) الجاحظ ت ٢٥٥هـ[١]:

يعدُّ الجاحظ زعيم البيان العربي في قوّته وأسره، وفي دقَّته وصحّته، وحلاوته وجماله وفنّه. وهو كذلك أحد زعماء المكتبة العربية، التي كانت في الصدر المقدّم

(١) انظر: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مقدّمة المحقق.

من مكتبات الدنيا، فيما أسْدَت للإنسانية والفكر العربي واللسان العربي من خير، وما بسطته على ظلام المدنيات المتهافتة من نور.

حدَّث أبو هفَّان قال: «لم أر قطُّ ولا سمعت من أحبَّ الكتب والعلوم أكثر من الجاحظ، فإنه لم يقع بيده كتاب قطّ، إلا استوفى قراءته، كائنًا ما كان، حتى إنه كان يكتري دكاكين الورّاقين، ويبيت فيها للنظر». والعجب أنّ تلك الأسفار التي عُنِي بها صاحبنا، لم تبرَّ به ولم تبادله الوفاء، فغدرت به، وكان موته بسقوطها عليه.

نعم، كان الجاحظ أعجوبة الدنيا؛ قيل لأبي العيناء: ليت شعري، أيّ شيء كان الجاحظ يحسن؟ فقال: ليت شعري، أيّ شيء كان الجاحظ لا يُحسن؟!

مؤلَّفاته:

خرج الجاحظ عن **زُهاء ثلاثمائة وستين مؤلفًا** في ألوان شتى من المعرفة، ذلك أقصى تقدير وصلت إليه كتب الجاحظ، الذي يقول فيه المسعودي ت ٣٤٨هـ: «ولا يُعلم أحد من الرواة وأهل العلم أكثر كتبًا منه». على أن أدنى ما تنزلُ إليه في التقدير، أن تكون مائة ونيّفًا وسبعين كتابًا. قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في لسان الميزان: «وسرد ابن النديم كتبه، وهي مائة ونيّف وسبعون كتابًا». والعجب **أنَّ الناظر في فهرس النديم يكاد لا يرى فيه شيئًا عن الجاحظ**، ولا يفسِّر ذلك إلا أن تكون النسخة المطبوعة من الفهرست مبتورة، وقد ذهب إلى ذلك أحمد زكي باشا في تحقيقه لكتاب «التاج» ووافقه عبد السلام هارون في تحقيقه لكتاب الحيوان.

وقد نحا الجاحظ في مؤلفاته منحًى مختلفًا؛ فلم يكن همُّه همَّ غيره من المؤلفين في الجمع والرواية والحفظ، وإنما كان وُكْدُه أن يبتكر وأن يُطرف، وأن يَخْلُق للناس بديعًا، يمسح على جميعها بالدعابة والهزل، ويشيع الفكاهة في أثناء الكلام. فجمع بذلك قلوب القارئين إليه، واستولى منهم بذلك على شتَّى ميولهم إلى

ما يكتب فَصَبَوْا إليه وأُغْرَموا به غرامًا. وطَرَقَ الجاحظ في كتابته أبوابًا عجيبة، وتقرّب إلى العامة وحَرَص أشدَّ الحرص على استرضائهم. ولم ينس في ذلك أن يستميل إعجاب الخاصة في المعارف العالية، والسياسات الرفيعة. وكتب الجاحظ تعلِّم العقل أولًا، والأدب ثانيًا، تجلو صدأ الأذهان، وتكشف واضح البرهان.

والمطبوع من كتب الجاحظ هو: البيان والتبيين، والحيوان، والبخلاء، والتاج في أخلاق الملوك (المنسوب إليه)، والعثمانية، والبرصان والعرجان والعميان والحولان، والتبصرة بالتجارة، والقول في البغال، والمختار في الردِّ على النصارى، والتربيع والتدوير، والقيان، وكتاب في الأخبار وكيف تصحُّ، والمحاسن والأضداد والعجائب والغرائب، والمسائل والجوابات في المعرفة، ومفاخرة الجواري والغلمان، والعبر والاعتبار، ومناقب الترك، والحنين إلى الأوطان، وسلوة الحريف بمناظرة الربيع والخريف، وصناعة القوّاد. وقد جُمعت تحت عناوين: رسائل الجاحظ، والرسائل الأدبية، والرسائل السياسية.

الحَيَـوان[1]:

سبق اليونانيون أسلافنا العرب إلى التأليف في علم الحيوان. ونستطيع أن نقول: إنّ الجاحظ أوّلُ واضع لكتاب عربيٍّ جامع في علم الحيوان. وقد كان قبله وفي عصره محاولات شتى لطائفة من العلماء يتحدّثون فيها عن الحيوان، لكنها صَبَّتْ اهتمامها على مباحث اللغة.

مصَادر الجاحظ في تأليف الحَيَوان:

أولها: الينبوع الذي لا ينضب من القرآن، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر: الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مقدّمة التحقيق، ومناهج التأليف عند العلماء العرب (قسم الأدب)، دكتور الشكعة، ص ١٦٣ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب (اللغة والأدب)، دكتور أمجد الطرابلسي، ص ١١٩ وما بعدها. والحيوان مطبوع في ثمانية أجزاء بتحقيق عبد السلام هارون.

والثاني (وعليه كان أكثر اعتماده): الشعر العربي؛ فالشعر العربي وبخاصة البدوي منه قد تحدَّث عن الحيوان حديثًا طويلًا.

والمادة الثالثة من مواد الكتاب، هي (كتاب الحَيوان لأرسطو)، وقد نقل عنه الجاحظ نصوصًا ليست من الكثرة بمكان، ولكنها من القيمة والنفاسة بمكان عظيم. والجاحظ لم يكن يقبل النصوص بعلّاتها، بل يطرحها على الممتحَن، ولا يطأطئ بفكره لها، وإنما يُصعّد به عاليًا ليرى وجه الحق فيها، وقلّما ترك واحدًا منها إلا تكلَّم فيه، وعرضه على الحجَّة.

والمادة الرابعة من مواد الكتاب، هي تلك المحاولة، وذلك الكلام الذي ولّده المعتزلة. وقد دفع بهم ذلك التيار العام إلى مواطن شتّى من نواحي الجدل والحجاج. والكتاب مَعْرِض طريف لهذه المنازعات الكلامية.

والمادة الخامسة من مواد الكتاب هي تلك الخبرة الشخصية، وذلك الولوع الذي كان يدفع بصاحبنا إلى السؤال ممن يتوسَّم فيه العلم.

متى أُلِّف كتاب الحيوان؟

ألّف الجاحظ هذه المعلمة الخالدة وأتمَّ حوكها وهو في سن عالية مفلوج. ومَرَضُ الجاحظ كان قبل سنة ٢٣٣هـ، سنة وفاة ابن الزيّات، واستمرَّ هذا المرض بالفالج أكثر من اثنتين وعشرين سنة.

قِيمةُ كتاب الحَيوان:

قال عبد السلام هارون: وقد يوهم اسمه أنّه قد خُصِّص بالحيوان وما يمتُّ إليه بسبب. ولكنَّ الحق أنّ الكتاب معلمة واسعة، وصورة ظاهرة لثقافة العصر العباسي المتشعبة الأطراف. فقد حوى الكتاب طائفة صالحة من المعارف الطبيعية والمسائل الفلسفية، كما تحدَّث في سياسة الأقوام والأفراد، وكما تكلّم في نزاع أهل الكلام وسائر الطوائف الدينية.

تحدَّث الكتاب في كثير من المسائل الجغرافية، وفي خصائص كثير من البلدان، وفي تأثير البيئة في الحيوان والإنسان والشجر، كما تناول الحديث في الأجناس البشرية وتبايُنها، وكما عرض لبعض قضايا التاريخ. وفيه كذلك حديث عن الطبّ والأمراض: أمراض الحيوان والإنسان وبيان كثير من المفردات الطبية، نباتيّها وحيوانيّها ومعدنيّها.

تحدَّث فيه الجاحظ عن العرب والأعراب، وأحوالهم وعادهم ومزاعمهم وعلومهم. كما أفاض القول في آي الكتاب العربي، وحديث الرسول العربي، وكما فصّل بعض مسائل الفقه والدين. والكتاب كذلك ديوان جمع الصفوة المختارة من حرِّ الشعر العربي ونادره. وناهيك باختيار أبي عثمان! وإنْ أردت الأمثال فهو قد جمع لك منها القدر الكبير، أو أحببت الحديث في البيان ونقد الشعر وجدت ما ترتاح إليه نفسك وتطمئن.

أمّا فكاهة الجاحظ فقد نثرت في الكتاب نثرًا، وإنها لتطالعك بين الفينة والأخرى، متمثلة فيما يروي من نادرة، أو يحكي من قصة. وأمّا المجون فلا عليك أن تمرّ به لتظهر لك ناحية من النواحي التي غلبت على كثير من متأدبي عصر الجاحظ، التي لم يكن فيها حرج حينئذ ولا خشية.

البَيان والتَّبْيين[1]:

البيان والتبيين -لا جرم- أَسْيَرُ كتب أبي عثمان، وأكثرها تداولًا، وأعظمها نفعًا وفائدة؛ فبه تخرَّج كثير من الأدباء، واستقامت ألسنتهم على الطريقة المثلى. وقد أثنى

(١) انظر: كتاب (البيان والتبيين)، تحقيق عبد السلام هارون، مقدّمة التحقيق، ونظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب، ص ١٢٩ وما بعدها، ومناهج التأليف عند العلماء العرب ص ١٧١ وما بعدها. وكتاب (البيان والتبيين) مطبوع في أربعة مجلدات.

عليه علماء كثير من أمثال أبي هلال العسكري ت ٣٩٥هـ، وابن رشيق القيرواني، بل عدَّه ابن خلدون ت ٨٠٨هـ في أعمدة الأدب الأربعة. وقد ألّفه الجاحظ في أخريات حياته **بعد كتاب الحَيوان**.

ودَأْبُ الجاحظ في تأليفه أن يرسل نفسه على سجيّتها، فهو لا يتقيّد بنظام محكم يترسّمه، ولا يلتزم نهجًا مستقيمًا يحذوه، ولذلك تراه يبدأ الكلام في قضية من القضايا، ثم يدعها في أثناء ذلك ليدخل في قضية أخرى، ثم يعود إلى ما أسلف من قبل. وقد كانت هذه سبيلَ كثير من علماء دهره، كما أنّ علوَّ سنِّه وجدّة التأليف في تلك الأبحاث التي طرقها، كلُّ أولئك كان شفيعًا له في هذا الاسترسال والانطلاق.

وأمّا مباحث الكتاب فنحن نستطيع أن نردّها إلى الضروب التالية:

(١) البيان والبلاغة (٢) القواعد البلاغية (٣) القول في مذهب الوسط (٤) الخطابة (٥) الشعر (٦) الأسجاع (٧) نماذج من الوصايا الرسائل (٨) طائفة من كلام النسّاك والقصاص وأخبارهم (٩) عَرْضٌ لبعض كلام النوكى والحمقى ونوادرهم (١٠) ضروب من الاختيارات البلاغية.

وقد ترك هذا الكتاب أثرًا عظيمًا، ويمكننا أن نقول في ثقة: إنه ليس يوجد أديب نابه في العربية لم يسمع بهذا الكتاب أو لم يُفد منه. وقلّما تجد أديبًا من المحدَثين لم يتمرَّس بما فيه من أدب. كما كان من هذا الكتاب مادة غزيرة استمدّها كبار المؤلفين القدماء في مؤلفاتهم كابن قتيبة ت ٢٧٦هـ في عُيون الأخبار، والمبرد ت ٢٨٥هـ في الكامل، وابن عبد ربّه ت ٣٢٨هـ في العِقد، والعسكري ت ٣٩٥هـ في الصناعتين، والحُصْري ت ٤٥٣هـ في زهر الآداب، وابن رشيق ت ٤٦٣هـ في العمدة، وعبد القاهر ت ٤٧١هـ في كتابيه، وأسامة بن منقذ ت ٥٨٤هـ في لباب الآداب.

(٢) ابن قُتَيبة ت ٢٧٦هـ[١]:

يُذكر ابن قتيبة إذا ذكر الجاحظ؛ لأن الجاحظ كان مفكّر المعتزلة وخطيبهم، وابن قتيبة خطيب أهل السنة ومفكّرهم. ومن هنا قيل: إنَّ ابن قتيبة لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة. وابن قتيبة لم يعمّر طويلًا كما عمّر الجاحظ، وإنما كانت حياته ثلاثًا وستين سنة مليئة بالعلم والمعرفة والإنتاج. وإذا كان الجاحظ قد ألّف خلال القرن الذي عاشه ثلاثمائة وستين كتابًا، فإنّ ابن قتيبة قد ألَّف ثلاثمائة كتاب أكثرها من المستوى الرفيع الذي تزدان به المكتبة العربية ويتشرّف به الفكر الإسلامي.

ومن الأمور التي تدعو إلى الإعجاب أن ابن قتيبة على كثرة ما ألّف ونفاسة ما كتب، لم يكن متفرّغًا للكتابة والتأليف كلّ الوقت، بل إنه اشتغل بالقضاء فترة من حياته في مدينة دِينور وهو من أجل ذلك قد لصق به لقب الدينوري.

المَطْبوع من مؤلَّفات ابن قُتيبة:

غريب القرآن، وتأويل مُشْكِل القرآن، وتأويل مختلف الحديث، وغريب الحديث، وإصلاح غلط أبي عبيدة في الحديث، والمسائل والأجوبة في الحديث واللغة، وتعبير الرؤيا، وعيون الأخبار، والشعر والشعراء، وأدب الكاتب، وكتاب المعاني الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب المعارف، وكتاب الأنواء في مواسم العرب، وكتاب المَيْسر والقداح، وكتاب الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهمية والمشبِّهة، وكتاب الجراثيم، وكتاب فضل العرب والتنبيه على علومها، وكتاب غريب ألفاظ الأحكام. وأمّا كتاب الإمامة والسياسة فليس صحيح النسبة إليه.

---

(١) مناهج التأليف، دكتور الشكعة، ص ١٨٥ وما بعدها.

عُيون الأخبار[1]:

أوضح ابن قتيبة **غرضه من تأليف الكتاب** فقال: إنِّي كنت تكلّفت لمُغْفل التأدُّب من الكتاب كتابًا في المعرفة وفي تقويم اللسان واليد، وشرطت عليه مع تعلّم ذلك تحفّظ عيون الحديث ليدخلها في تضاعيف سطوره متمثلًا إذا كاتب، ويستعين بما فيها من معنى لطيف ولفظ خفيف حسن إذا حاور. ولمّا تقلّدت له القيام ببعض آلته، دعتني الهمة إلى كفايته وخشيت إنْ وكلته فيما بقي إلى نفسه، وعوّلت له على اختياره أن تستمرَّ مريرته على التهاون... فأكملت له ما ابتدأت.

وبيَّنَ كيف جمع مادة الكتاب بقوله: «واعلم أنّا لم نزل نتلقّط هذه الأحاديث في الحداثة وفي الاكتهال عمّن هو فوقنا في السنّ والمعرفة، وعن جلسائنا وإخواننا، ومن كُتب الأعاجم وسيرهم، وبلاغات الكتاب في فصول من كتبهم، وعمَّن هو دوننا، غير مستنكفين أن نأخذ عن الحديث سنًّا لحداثته، ولا عن الصغير قدرًا لخساسته، ولا عن الأمَة الوكعاء لجهلها فضلًا عن غيرها؛ فإنَّ العلم ضالّة المؤمن، من حيث أخذه نفعه».

ولمّا تجمّع لابن قتيبة من هذه المادة شيء عظيم شرع في تصنيفها أبوابًا، فجمع في كلٍّ منها الأخبار المتماثلة والأشعار المتشاكلة، فصارت في أربعة عشر كتابًا، فأفرد منها أربعة أخرج كلًّا منها في كتاب مستقل، وهي: كتاب الشعر والشعراء، وكتاب المعارف، وكتاب الشراب، وكتاب تأويل الرؤيا، ثم جمع عشرة الكتب الباقية في هذا الكتاب الضخم الذي سمّاه عيون الأخبار. وهذه الأبواب العشرة التي يتألّف منها الكتاب هي كتب: السلطان، والحرب، والسؤدد، والطبائع والأخلاق، والعلم، والزهد،

(١) انظر: نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب، ص ١٤٠ وما بعدها، ومناهج التأليف، دكتور الشكعة، ص ١٨٨ وما بعدها، ومقدّمة الجزء الرابع والأخير من كتاب عيون الأخبار، طبعة دار الكتاب العربي المصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية (١٩٢٥م).

والإخوان، والحوائج والطعام والنساء. وقلّما نجد لابن قتيبة في أحد هذه الأبواب فكرة خاصة أو بحثًا شخصيًا. وقد نسج ابن عبد ربِّه العقد الفريد على منوال عيون الأخبار.

أَدَبُ الكَاتب(١):

أَدَب الكاتب هو أحد أعمدة الأدب الأربعة التي ذكرها ابن خلدون وقد قسّمه ابن قتيبة بعد المقدمة الرائعة إلى أربعة أقسام: كتاب المعرفة، وهو أشبه ما يكون بموسوعة صغيرة تضمُّ أشتاتًا من المعارف اللغوية، وقوائم بالألفاظ موزعة بحسب المجالات الدلالية، ثم كتاب تقويم اليد وهو يُعنى بإقامة الهجاء وطريقة الكتابة، وبعد ذلك تقويم اللسان، وفيه يعمد إلى تصحيح الأخطاء الشائعة بين العامة، أو إلى إجلاء أمور تلتبس على الناس حينما يتلفظون بالكلام. والقسم الرابع والأخير هو كتاب الأبنية ويكاد يكون كلّه مفردًا للمباحث الصرفية، وهو موزع على مبحثين كبيرين: أبنية الأفعال وأبنية الأسماء.

وقد اهتمَّ الناس بعد ابن قتيبة بهذا الكتاب اهتمامًا كبيرًا، ووضعوا عليه شروحًا كثيرة، طُبع منها:

١- شرح أدب الكتّاب للجواليقي ت ٥٣٩هـ.

٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب للبَطَلْيَوْسي ت ٥٢١هـ.

٣- الانتخاب في شرح أدب الكتّاب للجُذَامي ت ٥٩٨هـ.

وقد لقيت المقدّمة على وجه الخصوص عناية الشارحين، وممّن شرحها الزجّاجي ت ٣٥٠هـ، وشرحه مطبوع.

وقد أثّر ابن قتيبة فيمن ألّف بعده في هذا الباب تأثيرًا كبيرًا.

(١) طبع هذا الكتاب عدّة طبعات، أحسنها: طبعة الأستاذ محمد الدالي، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣) أحمد بن طَيْفور ت ٢٨٠هـ[١]:

ابن طيفور واحد ممّن أثْرَوا المكتبة العربية بالعديد من الكتب النفيسة والمؤلفات القيمة في بكرة نشأتها الفنية المباركة. وتغلب عليه صفة الأدب وتاريخه والتأليف فيهما، وبخاصة أخبار الشعراء، مع إسهام في التأليف التاريخي والأخبار والنوادر والملح والرواية.

عدّ له ياقوت ٥١ كتابًا، وعدّ له النديم من قبله حوالي ٦٠ كتابًا يقع بعضها في بضعة عشر جزءًا. ومع الأسف ضاعت هذه المصنّفات، ولم يصل إلينا منها إلا: كتاب بغداد، وبلاغات النساء، والمنثور والمنظوم (القصائد المفردات التي لا مثيل لها).

(٤) أبو العباس المُبرِّد ت ٢٨٦هـ[٢]:

أبو العبّاس المبرّد عالم جليل في الأدب والأخبار واللغة والنحو، مولده في البصرة، وحياته ووفاته في بغداد. ولقد ارتبط اسم المبرّد بكتابه «الكامل» ارتباط الجاحظ بالبيان والتبيين والحيوان، وارتباط ابن قتيبة بأدب الكاتب وعيون الأخبار. وكان أبو العباس لفرط علمه يلقب بشيخ أهل النحو وحافظ علم العربية، وهو بهذا اللقب جدير. وكان يوصف بالفضل والثقة في الرواية وحسن المحاضرة والأخبار المليحة والنوادر الكثيرة.

ولقد ترك المبرّد عددًا غير قليل من المؤلفات، طبع منها: الفاضل، والبلاغة، والقوافي، والمذكر والمؤنث، وشرح لامية العرب، ورسالة في أعجاز أبيات تُغني في التمثيل عن صدورها، والتعزية والمراثي، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، والمقتضب (في النحو)، والكامل، وهو أشهر كتبه.

---

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٠٧ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ١٣٦ وما بعدها.

الكَامل[1]:

ذكر ابن خلدون أنَّ أعمدة الأدب العربي أربعة هي: الكَامل، وأدب الكاتب، والبيان والتبيين، والأمالي.

يشبه الكامل البيان والتبيين من نواحٍ كثيرة، ويختلف عنه أيضًا في نواحٍ عديدة، وهذا التشابه أو ذاك التباين لا ينالان من قدر الكتاب، وإنما هو المنهج المبكّر الذي لم يكن يعتمد على الخطة والتبويب والالتزام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب فضلًا عن الاستطراد ثم العودة إلى الموضوع مرة ثانية، كل ذلك كان سمة واضحة اتسم بها كلّ من البيان والتبيين والكامل.

ويضمُّ الكتاب ألوانًا من الثقافة العربية الأدبية والأخبارية والتاريخية واللغوية والنحوية والقرآنية، والمبرّد نفسه يلخّص منهج كتابه وهدفه ومحتواه في هذه الكلمات المختصرة، يقول: «هذا كتابٌ ألّفناه يجمع ضروبًا من الآداب، ما بين كلام منثور، وشعر مرصوف، ومثل سائر، وموعظة بالغة، واختيار من خطبة شريفة، ورسالة بليغة. والنية فيه أن نفسِّر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنىً مُستغلق، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحًا وافيًا، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفيًا، وعن أن يرجع إلى أحدٍ في تفسيره مستغنيًا».

ومعنى هذا أن (الكامل) كتاب لغة ونحو وصرف، قد بُثَّ بحنكة وبمقادير مرسومة في تضاعيف مجموعة من النماذج الأدبية الجميلة. وبعبارة ثانية هو كتاب تعليميّ يرمي إلى تزويد قارئه بثقافة أدبيّة عربية متينة، وإطلاعه على أسرار العربية وقواعدها الدقيقة من خلال النصوص المختارة، وهي بلا ريب طريقة مُثْلى في دراسة الأدب واللغة معًا.

(١) طبع الكامل طبعات عديدة، منها: طبعة زكي مبارك وأحمد محمد شاكر (٤) مجلدات، وطبعة محمد أبو الفضل إبراهيم (٤) مجلدات، وطبعة دكتور محمد الدالي، وهي أحسنها.

(٥) أبو العبّاس ثَعْلب ت ٢٩١هـ[١]:

ثعلب هو إمام مدرسة الكوفيين في زمانه في مجال علوم النحو واللغة، وكان معاصرًا للمبرّد إمام مدرسة البصرة، وكانا كفرسي رهان. هذا، والأخبار تذهب إلى أن ثعلبًا كان أوفر أمانة وأكثر ثقة في علمه من المبرّد، وكان لا يتحرَّج من قول «لا أدري» إذا ما ووجه بمسألة لا يعرف جوابها، على عكس المبرّد الذي كان يخجل من أن يعترف بجهله إذا سُئِل عن مسألة غريبة عليه.

فأمّا كتب ثعلب ومؤلفاته فهي عديدة، نفيسة القدر جليلة الفائدة، وهي صورة صادقة لعلم الرجل وغزارة مادته وفيض عطائه. لقد أحصى له المترجمون أربعة وعشرين كتابًا، طبع منها: المجالس، ولعلّه أهمها، والفصيح، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، وشرح ديوان الخنساء، وشرح ديوان الأعشى، وقواعد الشعر، وقد تشكّك البعض في نسبة الأخير إليه وقال: «لا أرى صحة نسبته لثعلب؛ فأسلوبه بعيد عن أسلوبه».

و«الفَصيح» هو أكثر كتبه إثارة وأشهرها بين جمهرة العلماء والدارسين، ونال اهتمامًا خاصًّا بين نقد وتجريح وإطراء وتمجيد منذ أن ظهر حتى اليوم. ولقد توفّر عليه صفوة علماء القرون درسًا وشرحًا وتعليقًا وتذييلًا.

قال ثَعلب في مقدّمة كتابه «الفصيح»: «هذا كتابُ اختيار فصيح الكلام، ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهنّ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما، وألّفناه أبوابًا».

وأمّا كتاب «المجالس» فسيأتي الحديث عنه في كتب «الأمالي».

(١) مناهج التأليف، دكتور الشكعة، ص ٢٢١ وما بعدها.

(٦) ابن عبد ربِّه الأندلسي ت ٣٢٨هـ[١]:

ابن عبد ربّه عالم كبير، وشاعر رائع، واشتهر بمؤلَّفه: العِقْد الفريد[٢].

ألّف ابن عبد ربِّه كتابه في الأندلس بعد ظهور كتاب عيون الأخبار في المشرق بنصف قرن أو أكثر. والقارئ للكتابين لا يستطيع إلا أن يخرج بالفكرة التالية، وهي أنّ ابن عبد ربّه قد قرأ عيون الأخبار وأُعجب به وبطريقه، وأراد أن يصنع كتابًا للأندلسيين على مثاله أوفى بالحاجة وأحسن تنظيمًا وتبويبًا.

وطريقة ابن عبد ربّه هي طريقة ابن قتيبة ذاتها، من حيث جمع الأخبار وتلقّطها من هنا وهناك، ثم تصنيفها في أبواب بحسب معانيها العامة، قال ابن عبد ربّه في مقدمة العقد الفريد: «وقد ألّفت هذا الكتاب، وتخيّرت جواهره من متخيّر جواهر الآداب، ومحصول جوامع البيان، فكان جوهر الجوهر، ولباب اللباب، وإنما لي فيه تأليف الاختيار، وحسن الاختصار، وفرش لدور كل كتاب. وما سواه فمأخوذ من أفواه العلماء، ومأثور عن الحكماء والأدباء... فتطلبت نظائر الكلام، وأشكال المعاني، وجواهر الحكم، وضروب الأدب، ونوادر الأمثال. ثم قرنت كل جنس منها إلى جنسه فجعلته بابًا على حدته؛ ليستدل الطالب للخبر على موضعه من الكتاب، ونظيره من كل باب».

صنّف ابن عبد ربّه كتابه في خمسة وعشرين بابًا، بينها وبين أبواب عيون الأخبار العشرة شبه كبير. فهنالك سبعة أبواب مشتركة بين الكتابين هي: السلطان، والحروب، والعلم والأدب، والمواعظ والزهد، والطبائع، والطعام، والنساء. كما أن عددًا من أبواب

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٨٩ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ١٤٥ وما بعدها.
(٢) طُبع العقد طبعتين: إحداهما طبعة أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري في (٧) أجزاء، والأخرى وهي الفضلى: طبعة محمد سعيد العريان في (٨) أجزاء.

العقد نجده مفرّقًا في تضاعيف بعض أبواب عيون الأخبار. فكتاب الأجوبة وكتاب الخطب –وهما الكتابان الثاني عشر والثالث عشر من العقد– كلاهما من موضوعات كتاب العلم في عيون الأخبار. وكتاب مخاطبة الملوك –وهو الكتاب الخامس من العقد– فرع من فروع كتاب السلطان في عيون الأخبار. وكتاب أخبار زياد والحجّاج والطالبيين والبرامكة –وهو الكتاب السادس عشر من العقد– معنى من معاني كتاب الحروب في عيون الأخبار. وأخبار البخلاء والطفيليين –التي تؤلف الكتاب الثاني والعشرين من العقد– نجد ما يماثلها في كتاب الطعام من عيون الأخبار.

ومن ابتكارات ابن عبد ربِّه في كتابه أنّه سمَّى كل باب من الأبواب الاثني عشر الأولى في كتابه باسم جوهرة من الجواهر الكريمة، فهو يقول مثلًا: كتاب اللؤلؤة في السلطان، وكتاب الفريدة في الحروب، وكتاب الزبرجدة في الأجواد والأصفاد، وكتاب الجُمانة في الوفود .. إلخ. وسمَّى الأبواب الباقية من الباب الرابع عشر حتى الباب الخامس والعشرين باسم الجواهر نفسها مكررة. فهو يقول: كتاب اللؤلؤة الثانية في الفكاهات والملح، وكتاب الفريدة الثانية في الطعام والشراب، وكتاب الزبرجدة الثانية في طبائع الإنسان وسائر الحيوان... إلخ. من هنا عنوان الكتاب العقد الفريد؛ إذ إنَّ أبواب الكتاب تؤلف بمجموعها عقدًا متناظرًا تتوسطه الواسطة، وتتقابل فيه الجواهر الكريمة من الطرفين.

وكتاب العِقد الفريد وإن ظهر في الأندلس فإنه لا يختلف في ألوانه الثقافية عن كتب الأدب المشرقية. ولولا شعر ابن عبد ربّه الكثير المبثوث فيه وبعض الأخبار الأندلسية التي نلقاها عرَضًا في الكتاب لقلنا إنه بجملته صورة من أدب المشرق. وهذا يفسِّر لنا ما رُوي عن الصاحب ابن عباد من أنه سمع بكتاب العِقْد فحرص عليه حتى وقع في يده، فلما تأمّله قال: هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا، ظننتُ أن الكتاب

يشتمل على شيء من أخبار بلادهم، وإنما هو مشتمل على أخبار بلادنا، لا حاجة لنا فيه، وردّه.

(٧) أبو بكر الصُّولي ت ٣٣٥هـ[١]:

أبو بكر الصولي الشطرنجي واحد من أولئك الأعلام الكبار الذين توفروا على الأدب العربي وأدبائه -وبخاصة الشعراء منهم- توفرًا مجيدًا منتجًا مثمرًا بحيث بلغت آثاره حسبما أوردها المترجمون له خمسة وثلاثين مؤلفًا ثمينًا شملت بالإضافة إلى الأدب التاريخ واللغة وعلوم القرآن.

والمطبوع من مؤلفاته ما يلي: أدب الكُتَّاب، والأوراق في أخبار الخلفاء والشعراء، وأخبار أبي تمام، وأخبار البحتري.

(٨) أبو الفَرَج الأصفهاني ت ٣٥٦هـ[٢]:

أحصى المترجمون لأبي الفرج ٢٥ كتابًا بالإضافة إلى كتاب الأغاني الذي أنفق من عمره خمسين عامًا في تأليفه. وطبع من هذه المؤلفات: مَقاتل الطالبيِّين، والإماء الشواعر، والدِّيارات. وطبع الأغاني طبعات عديدة، أحسنها طبعة دار الكتب في (٢٤) مجلدًا.

طارت شهرة الأصفهاني بسببه كتابه «الأغاني»، وهو في الحقيقة من أغنى الموسوعات الأدبية القديمة التي تعتزُّ بها المكتبة العربية. وهذا الكتاب على غزارة مادته وتنوّع موضوعاته هو أوسع مصدر نملكه في تراجم شعراء العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

---

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر: مناهج التأليف، ص ٣١٩ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ١٦٨ وما بعدها.

وغرضُ المؤلف الأوّل من كتابه إنما هو تثبيت أشهر أغاني عصره بكلماتها وألحانها، وكلها من الشعر العربي القديم حتى عصره. ولكن قيمة الكتاب الموسيقية لا تكاد في الحقيقة تذكر إلى جانب ما انطوى عليه من ثروة أدبية كبيرة؛ ذلك أنّ أبا الفرج كان إذ ذكر صوتًا من الأصوات أسهب في ترجمة الشاعر الذي اختير هذا الصوت من شعره كما أسهب في ترجمة المُغنِّي الذي وضع لحنه. وقد يتفق أن يكون الشعر منسوبًا لأكثر من شاعر واحد، أو أن يكون قد وضع له أكثر من لحن واحد، فلا يتردد أبو الفرج في ذكر تراجم كلّ الشعراء الذين يُنسب إليهم هذا الشعر وكل المغنّين الذين تُعزى إليهم تلك الألحان.

كما أن الكلام على صوت من الأصوات وعلى مُلحّنه كثيرًا ما يستدعي ذكر أصوات أخرى عُرف بها هذا اللحن، فلا يتردّد المؤلف في ذكر الشعراء الذين تنسب إليهم تلك الأصوات. وهكذا غدا الكتاب سجلًّا ضخمًا لتراجم أعلام الشعر والغناء في عصر أبي الفرج والعصور التي سبقته، كما غدا سجلًا للحضارة العربية والإسلامية في كثير من مظاهرها.

وفي هذا الكتاب ما يقرب من خمسمائة ترجمة لخمسمائة شاعر وشاعرة عاشوا في الجاهلية وصدر الإسلام والعصر العبّاسي الأوّل. وجلُّ هذه التراجم شديدة التفصيل غزيرة المادة تحتوي على قسط وافر من أخبار الشعراء والمترجم لهم ومن آثارهم، بل إنّ بين هذه التراجم ما لو أفرد عن الكتاب لجاء كتابًا مستقلًّا بنفسه.

وينبغي لمن يتعامل مع أخبار الأغاني أن يكون على حذر مما يرد فيه من الروايات، لاسيّما وأن الأصفهاني كان شيعيًّا، وقد تكلّم فيه القدماء، قال الخطيب البغدادي: كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس، كان يشتري شيئًا كثيرًا من الصحف، ثم تكون كلّ روايته منها. وقال ابن الجوزي: ومن تأمّل كتاب الأغاني رأى كلّ قبيح ومنكر.

وقال الذهبي: رأيت شيخنا تقي الدين بن تيمية يضعفه، ويتهمه في نقله، ويستهول ما يأتي به. وقد قام الشاعر العراقي وليد الأعظمي بنقد واسع للكتاب وتبيين ما فيه من أخبار وحكايات مكذوبة ومزاعم باطلة في كتابه «السيف اليماني في نحر الأصفهاني»، ولكنه يبقى مع ذلك ذخيرة عظمى من ذخائر الشعر العربي.

(٩) محمد بن عِمران المَرْزُباني ت ٣٨٤هـ[١]:

المَرْزُباني واحد من ألمع العلماء الأدباء الذين أثروا المكتبة العربية بكل جليل نفيس من فيض العقل العربي؛ فقد ألّف في الأدب والتاريخ والنوادر والثقافة بصفة عامة، والشعر بصفة خاصة، ووُضع على قدم المساواة مع كلٍّ من العالمين الكبيرين الجليلين الجاحظ وابن قتيبة، بل إنّ بعض العلماء قال: إنه أحسنُ تصنيفًا من الجاحظ. وكان أبو علي الفارسي يقول: إنَّ أبا عبيد الله المرزباني من محاسن الدنيا.

وكان المَرْزُباني صاحب منهج دقيق يلتزمه حين يُقبل على تأليف أحد كتبه، فقد كان يجمع المادة العلمية للكتاب كما نفعل في عصرنا، ومن هذه المادة ينتقي ما يصلح لأن يضمّه بين دفَّتي كتاب. وقد ذكر أنه سوّد ذات مرة عشرة آلاف ورقة صحّ له منها ثلاثة آلاف.

هذا، وكان المرزباني يجمع بين التشيّع والاعتزال وشرب النبيذ، فأمّا الاعتزال والتشيّع فأمر منطقي مقبول لارتباط التشيّع بالاعتزال للأسباب التي يعرفها المهتمون بالمذاهب. وأما الجمع بين التشيع والاعتزال وشرب النبيذ فأمر غريب، وقد تواترت الأخبار بأنَّ المرزباني كان يضع المحبرة وقِنِّيْنة النبيذ بين يديه فلا يزال يكتب ويشرب.

وطبع من مؤلفاته: **الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، وهو من الكتب المهمَّة في بابه، ومعجم الشعراء، وأشعار النساء، وأخبار السَّيْد الحِمْيَريّ.

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٦٩ وما بعدها.

(١٠) أبو منصور الثَّعالبي ت ٤٢٩هـ[١]:

الثعالبي واحد من الثلاثة الكبار الذين أهدوا إلى المكتبة العربية أكبر قدر من الكتب الأدبية الخالصة بمعناها المعاصر، أي قدّموا الأدب بمفهوم الشعر والنثر والاختيارات دون ما مزجٍ بعلوم اللغة والأخبار والنوادر، وأما الكاتبان الآخران فهما أبو بكر الصُّولي وأبو عبدٍ الله المرزباني.

وإذا ما عمدنا إلى الحديث عن كتب الثعالبي فسوف نلاحظ أنها من الكثرة بمكان، وأنها أيضًا من النفع والقيمة والخصوبة بمكان. ولعلّ أشهرها وأكبرها كتاب «يتيمة الدهر» الذي سنتحدّث عنه في كتب طبقات الشعراء، وأما بقيّة كتبه فبعضها مطبوع، وبعض آخر لا يزال مخطوطًا، وهي في الشعر والنثر والطرائف الأدبية وفقه اللغة والبلاغة والتاريخ والتراجم الأدبية.

فأما كتبه المطبوعة فهي –فضلًا عن اليتيمة– فيما **يتناول الأدب بفروعه:** خاص الخاصّ، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب، وسحر البلاغة وسر البراعة، ومن غاب عنه المطرب، ولطائف المعارف، ونثر النظم وحل العقد، وسرّ الأدب، والمؤنس الوحيد، وأحسن ما سمعت. ويعدُّ كتاب «من غاب عنه المُطرب» ذيلًا لهذا الكتاب. واللطائف والظرائف، ويواقيت المواقيت، والمنتحل، والمبهج، وبرد الأكباد في الأعداد، والعقد النفيس ونزهة الجليس.

وأمّا كتبه المطبوعة **في فقه اللغة والبلاغة** فهي: فقه اللغة، والإعجاز والإيجاز، والكناية والتعريض ويُسَمَّى أيضًا النهاية في الكناية، والأمثال ويُسَمَّى أيضًا الفرائد والقلائد، وقد شكّك محرر مادة الثعالبي في دائرة المعارف الإسلامية في نسبة هذا الكتاب إلى الثعالبي وذهب إلى أنّ مؤلفه الأهوازي المولود سنة ٤٤٥هـ.

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٢٧٩ وما بعدها.

وأمّا كتبه **في التَّاريخ** فأهمها «غُرَر السِّيَر»، ويشكك محرر مادة الثعالبي في دائرة المعارف الإسلامية أيضًا في نسبة هذا الكتاب إلى الثعالبي، ويذهب إلى أنّ مؤلفه هو أبو منصور الحسين بن محمد بن المرغني الثعالبي.

وللثَّعالبي أكثر من كتاب في **الأدب الأخلاقي**: المطبوع منها: مرآة المروءات وأعمال الحسنات، ومكارم الأخلاق.

وأمّا كتب الثعالبي المخطوطة أو على الأقل تلك التي نعلم بوجودها فهي: التجنيس، وغرر البلاغة وطرف البراعة، والغلمان، وتحفة الوزراء، والشكوى والعتاب، والمقصور والممدود، والمتشابه، والتمثيل والمحاضرة، وطبقات الملوك.

كتاب ثِمار القلوب:

كتاب ثمار القلوب في المضاف والمنسوب بناه الثعالبي على ذكر أشياء مضافة ومنسوبة إلى أشياء مختلفة يُتمثل بها، ويكثر في النثر والنظم وعلى ألسنة الخاصّة استعمالها، كقولهم: غراب نوح، ونار إبراهيم، وذئب يوسف، وعصا موسى، وخاتم سليمان، وحمار عزير ... إلخ. وضمّنه واحدًا وستين بابًا. يذكر موضوعات كلِّ باب، ثم ينتقل بعد ذلك مباشرة إلى الحديث عن كلّ قضية أو معنى من القضايا والمعاني التي أوردها بالشرح والإبانة وذكر المناسبة الخاصة بها مع استشهادٍ بالشعر إذا لزم الأمر.

كتاب خاصّ الخاصّ:

الكتاب عبارة عن منتخبات شعرية نثرية، جميعها من بدائع النثر وطرائف الشعر. ويقع في ثمانية أبواب، على ما يلي:

الأول: فيما يقارب الإعجاز من إيجاز البلغاء وسحرة الكتّاب.

الثاني: في أمثال العرب والعجم.

الثالث: فيما جاء من الأمثال على وزن «أفعل من كذا».
الرابع: في لطائف الظرفاء.
الخامس: في «كلمات» لأصحاب الصناعات والمهن والحرف.
السادس: في التوقيعات عن الملوك والوزراء والكبراء.
السابع: في عجائب الشعر والشعراء.
الثامن: نماذج من شعر المؤلِّف يزعم أنه لم يُسبق إليها في معانيها.

(١١) منصور بن الحسين الآبّي ت ٤٢١هـ:

له كتاب نثر الدُّرّ في المحاضرات، وهذا الكتاب من أمهات كتب الاختيارات؛ إذ يضمُّ كثيرًا من المأثورات الأدبية والإشارات التاريخية، والأخبار والنوادر والتراجم، وألوان الجِدّ والهزل، والخطب والرسائل والحكم والأمثال، وقد رتّب الآبّي موضوعاته وفق تسلسل زمني محكم امتدّ حتى أواخر العصر العباسي. وأراد الآبّي أن يخلو كتابه من الخطب والقصائد الطوال، وأن يكون مجموعة أقوال بليغة وطريفة وغير مترابطة بحيث يصدق عليها عنوان «نثر الدرّ». وقد طبع الكتاب في مصر لأول مرّة عام ١٩٨٨م في سبعة مجلدات ضخمة.

ثالثًا: كُتُب الأَمالي[1]:

ذهب بعض العلماء في مناهج تأليفهم إلى إملاء الموضوعات التي يريدون طرحها على أسماع تلاميذهم، فمثلًا كتاب «مجالس ثعلب» أطلق عليه أيضًا «أمالي ثعلب» وليس في ذلك كبير مبالغة. فالكتاب مجموعة من الأمالي التي تضمُّ ألوانًا من الأدب والتاريخ واللغة وإنْ كان للغة فيه النصيب الأوفى. يُقَيِّد الطلبة ما يمليه الأساتذة بدقة وعناية، ثم تُجمع هذه الأمالي لكي تصدر في شكل كتاب، وإمّا أن

(١) انظر مناهج التأليف، ص ٣٤١ وما بعدها.

تعرض على الأستاذ نفسه، أو يقوم على مراجعتها بعض النابهين من تلامذته الذين يروونها منسوبة إليه. وكتب الأمالي في ميدان الدراسات العربية والإسلامية من الكثرة بمكان، وتشمل بعض الموضوعات المتخصصة كالتفسير حينًا والحديث حينًا آخر والنحو حينًا ثالثًا وهكذا. غير أنَّ الذي يعنينا في هذا المقام هي «الأمالي» في نطاق الأدب.

أشْهر كُتُب الأمالي في الأَدب:

(١) مجالس ثَعلب ت ٢٩١هـ:

المجالس كتاب فريد في نوعه لأنه تسجيل دقيق للدروس التي كان يُلقيها ثعلب على تلاميذه، والتي تشتمل على شرح آيات قرآنية شريفة وتخريج مفرداتها، أو حديث نبوي شريف أو التمثّل بالشعر من خلال نصوص جيدة أحسن العالم الجليل اختيارها لخدمة تلاميذه، وأكثرها لشعراء ثقات مجيدين وإنْ لم يكونوا جميعًا مشهورين، أو أرجوزة أو حديث أعرابي أو أعرابية. والكتاب صورة واضحة لمدرسة الكوفة النحوية.

هذا، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنّ عددًا من الأخبار متشابه في كامل المبرّد ومجالس ثعلب والمنثور والمنظوم لابن طيفور. وقد طُبع كتاب المجالس في جزأين بتحقيق عبد السلام محمد هارون.

(٢) أمالي اليَزيديّ ت ٣١٠هـ:

يغلب على الكتاب عنصر الشعر؛ فإنَّ عددًا متتاليًا من صفحاته يبدو بين الحين والحين مشحونًا بعدد من القصائد أو مجموعات من المقطوعات. كما يضم الكتاب نصوصًا غير قليلة من الرجز لرجّاز معروفين مثل العجّاج ورؤبة وأبي نخيلة ودُكين

والمرار، وكثيرًا من كلام الأعراب ومتشابهه وغريبه وحُوشيّه وأخبارهم ونوادرهم في الجاهلية والإسلام، وكان اليزيدي يأتي بشواهد شعرية ويشرح غريبها، ويُكثر من ذكر الأخبار والأحداث التاريخية. وكان يزيّن صفحات كتابه بين الحين والحين بحديث شريف يرويه ويذكر مناسبته ويشرحه. وقد طبع الكتاب في الهند في جزء واحد.

(٣) أمالي أبي عليّ القَالي ت ٣٥٦هـ[١]:

الأمالي للقالي أحد أعمدة الأدب الأربعة التي سمّاها ابن خلدون، وهو يضمُّ الكثير من الأخبار الأدبية ومختارات الأشعار، ومن الطريف أنّ كل ما حوى من أخبار وأشعار كان من آداب المشارقة، على الرغم من أن الكتاب أُملي في الأندلس، ولكنّه أراد أن يعلّم الأندلسيين آداب المشارقة التي كانوا يهتمون بها كلّ الاهتمام. كان أبو علي يجلس يوم الخميس من كلِّ أسبوع بقرطبة وفي المسجد الجامع بالزهراء المباركة ليملي على تلاميذه دروسه.

يقدّم المؤلف منهج كتابه وأهم ما احتفل به من موضوعات فيقول: «وأودعته فنونًا من الأخبار وضروبًا من الأشعار، وأنواعًا من الأمثال، وغرائب من اللغات، على أنّي لم أذكر فيه بابًا من اللغة إلا أشبعته، ولا ضربًا من الشعر إلا اخترته، ولا فنًّا من الخبر إلا انتخلته، ولا نوعًا من المعاني والمثل إلا استجدته، ثم لم أخله من غريب القرآن، وحديث الرسول صلّى الله عليه وسلم؛ على أنّي أوردت فيه من الإبدال ما لم يورده أحد، وفسّرت فيه من الإتباع ما لم يفسّره بشر».

والحقيقة أنَّ الكتاب يقف من القارئ موقف المعلّم، فما يكاد يرد فيه نصّ شعرًا كان أو نثرًا إلا أتبعه المؤلف بشرح مستفيض، وكان أبو علي يتعمّد الإتيان بالنصوص الصعبة من شعر ونثر لكي يقوم على شرح مفرداتها وما استغلق فهمه من

(١) انظر: نظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ١٥١ وما بعدها.

معانيها. وجدير بالذكر أنَّ القالي كان لا يذكر نصًّا إلا ويصل إسناده إلى صاحبه عن طريق الرواية الدقيقة. وقد نقل كثيرًا عن «الكامل» و«مجالس ثعلب» و«بلاغات النساء».

طبع كتاب «الأمالي» في جزأين في مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٢٦م ثم أعيد طبعه في القاهرة أيضًا سنة ١٩٥٥م. وأُلحق به جزء ثالث يتضمّن «ذيل الأمالي» و«النوادر» للمؤلّف نفسه، وجزء رابع يتضمّن كتاب «التنبيه على أوهام أبي علي القالي في «أماليه» لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ت ٤٨٧هـ. هذا، ولأبي عُبيد البكري نفسه كتاب آخر في شرح «الأمالي» ونقدها أوسع من «التنبيه» سمّاه «اللآلي في شرح أمالي القالي»، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي في مصر ١٩٣٦م بعنوان «سمط اللآلي» وألحق به المحقق ذيلًا عقّب فيه على «ذيل الأمالي»، كما ألحق به تصحيحات لطبعة الأمالي، أفاد منها ناشروه عندما أعادوا طبعه . وقد صنع له المحقق فهارس قيّمة على غرار مبتكر تُسهِّل الإفادة منه.

(٤) أمالي الشَّريف المُرْتَضَى ت ٤٣٦هـ:

أمالي المرتضى من أرفع كتب الأمالي قيمة وأنفسها محتوى وأكثرها شهرة، ويطلق عليها «غرر الفوائد ودرر القلائد» ويُختصر فيقال: «الغرر والدرر» وتشمل الأمالي ثمانين مجلسًا، كان الشريف يُلقي خلالها أماليه التي لم يكن يتحرَّى يومًا بعينه لإملائها، وإنما كانت تخضع للمناسبة، وكلّما كان مستعدًّا لذلك. وقد اهتم في أماليه بشرح بعض الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، كما اهتم بالشعراء وأخبارهم وأشعارهم، وعالج موضوعات بلاغية، وحشد كثيرًا من أخبار الخطباء.

هذا، ويَنسب بعض المؤرخين إلى المرتضى أنه جمع «نهج البلاغة» وأنه وضع الكثير مما فيه من الخطب ونسبها إلى عليٍّ رضي الله عنه، وهناك مؤرخون آخرون نسبوا هذا الأمر إلى شقيقه الشاعر الشريف الرضي ت ٤٠٦هـ. وينبغي ألا ننسى أنَّ الأخوين من الشيعة الإمامية.

(٥) أمالي ابن الشَّجَري ت ٥٤٢هـ:

ابن الشجري أوحد زمانه وفردُ أوانه في علم العربية، ومعرفة اللغة وأشعار العرب. ذكر بعض المؤرخين أنه كان متشيّعًا، وأنه تولَّى نقابة الطالبيين بالكَرْخ. وكتابه «الأمالي» أنفس كتبه، وهو من الكتب الممتعة، أملاه في ٨٤ مجلسًا، وطرق فيه موضوعات القرآن والحديث والأخبار والشعر والنثر وأخبار الشعراء والخطباء، وطرّزه بكثير من الحكم والطُّرف والمُلَح، وتبدو في موضوعات الكتاب سمة الأديب حينًا وسمة اللغوي النحوي حينًا، وقد كان ابن الشجري مبرّزًا في الميدانين، على أن قوسه في اللغة أوسط، وسهمه في النحو أوفر. وقد طُبعت أمالي ابن الشَّجري بتحقيق الدكتور الطناحي في ٣ مجلّدات.

رابعًا- طَبَقات الشُّعراء:

(١) طبقات فُحُول الشُّعراء لابن سَلّام ت ٢٣٤هـ[١]:

يعدُّ كتاب الطبقات من أقدم الدراسات التي أُلِّفت في النقد وسارت على منهج معيّن واضح. بدأ ابن سلّام كتابه بمقدمة طويلة عرض فيها مقاييس النقد المختلفة في عصره، كما بيّن اتجاهه في نقد الشعر وفي تصنيف كتابه وترتيب طبقاته. ثم أخذ في الحديث عن الشعر العربي القديم وضرورة تخليصه من المنحول الموضوع، وعرض لأسباب انتحال الشعر.

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٤٠٧ وما بعدها، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب، للدكتور السعيد الورقي، ص ٦٥ وما بعدها. وقد طبع كتاب «طبقات فحول الشعراء» في مجلدين بتحقيق: محمود محمد شاكر.

قسَّم ابن سلّام طبقاته إلى قسمين كبيرين، هما شعراء الجاهلية وشعراء الإسلام. ثم قسَّم شعراء الجاهلية إلى عشر طبقات، وشعراء الإسلام إلى عشر طبقات، يذكر في كل طبقة في البداية أسماء الشعراء جملة، ثم يأخذ في تفصيلها على الترتيب، فيأتي بترجمة لكل شاعر وبعض أخباره وما دار حول شعره من نقد، وهو في هذا يحشد ما كان يدور على ألسنة الرواة. أمّا مقياس تصنيف الشعراء إلى طبقات عند ابن سلّام فهو في الغالب المقدرة الفنية والشاعرية من حيث الجودة والكثرة.

وإلى جانب هذا التقسيم الكيفي للشعراء نرى عند ابن سلّام تقسيمات أخرى تعتمد على البيئة وأثرها في فنون الشعر، فقد جعل طبقة لشعراء القرى العربية، وجعل شعراء المدينة في المقدّمة تليها مكة فالطائف فاليمامة فالبحرين.

وجدير بالذكر أنه جعل طبقة لشعراء اليهود، وأخرى لشعراء المراثي. أي أنّ ابن سلّام عمد إلى جمع شعراء الجاهلية والإسلام وترتيبهم في طبقات وفق مقدرتهم الشعرية، أو وفق المدينة التي ينتمون إليها، أو الديانة التي يدينون بها، أو الموضوع الذي قالوا فيه.

(٢) الشِّعر والشُّعراء لابن قُتيبة ت ٢٧٦هـ[١]:

كتاب الشعر والشعراء من أهم الدراسات النقدية والإخبارية؛ وذلك لما تضمّنه من عرض لأهم القضايا النقدية التي شغلت الحياة الأدبية في القرن الثالث الهجري، إضافة إلى ما أبداه ابن قتيبة من ملاحظات نقدية ذكية بلورت هذه القضايا.

جاء كتاب ابن قتيبة في قسمين: الأوّل في الشعر، وتحدَّث فيه عن الشعر وقضاياه وأقسامه وعيوبه، والثاني في الشعراء، وترجم فيه لعدد كبير من شعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي والعصر العبّاسي الأول حتى منتصف القرن الثالث الهجري. يذكر الشاعر ونتفًا من أخباره وشيئًا ليس بالقليل من شعره معقّبًا بالشرح والتعليق.

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٤١٧ وما بعدها، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص ٦٨ وما بعدها.

وتناول ابن قتيبة في مقدّمته عددًا من القضايا المهمة؛ فتحدَّث عن قضية اللفظ والمعنى (الشكل والمضمون)، والتقاليد الأدبية وأثرها في بناء القصيدة العربية، والفرق بين الصنعة والطبع، ومفهوم القديم والحديث والنظر إلى الشعر في ضوئه، والعيوب المتصلة بالشعر، وقد طُبع «الشعر والشعراء» في مجلدين كبيرين بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

(٣) طبقات الشُّعراء لابن المعتزّ ت ٢٩٦هـ[١]:

قال ابن المعتز في مقدّمته: «خطَر عليّ الخاطر في بعض الأفكار أن أذكر في نسخة ما وصفته الشعراء من الأشعار في مدح الخلفاء والوزراء والأمراء من بني العبّاس، ليكون مذكورًا عند الناس، متابعًا لما ألّفه «ابن نجيم» قبلي بكتابه المسمَّى «بطبقات الشعراء الثقات» مستعينًا بالله المسهِّل الحاجات وسمّيته طبقات الشعراء المتكلمين من الأدباء المحدثين».

واضحٌ من كلام ابن المعتز أن الكتاب تخصّص في عصر بعينه فذكر شعراءه، وهم الشعراء الذين مدحوا بني العبّاس واتصلوا بهم بما في ذلك الشعراء من مخضرمي الدولتين. وابن المعتزّ لا يهتم بكلِّ شعر الشعراء وأخبارهم، وإنما يقدّم من الشعر ما ليس موجودًا إلا عند الخواص، وهو بذلك يقدّم من هذا الشعر غير المعروف للجمهرة قصائد أو مقطوعات.

ويبدي ابن المعتز رأيه في القصائد أو المقطعات طبقًا لمعايير نقدية صالحة مقبولة، وهو حَسَنُ الاختيار جيِّد الانتقاء. كما يؤرّخ للأحداث بعامة والمرتبطة بقصائد بعينها بخاصة. ويذكر بعض القصص والأخبار بأسلوب مترسّل لطيف، ويصف ألوانًا

(١) مناهج التأليف، ص ٤٢٩ وما بعدها.

من الحياة الاجتماعية في زمانه، ويعمد إلى ذكر أطراف من المساجلات الشعرية التي كانت تحدث بين سابقيه، اللهم إلا ما ذكروه من نقائض، والمساجلات لون أرقى من النقائض وأرقّ.

ويذكر ابن المعتز بين الحين والحين طرفًا أدبية وملحًا اجتماعية ونكات تدفع الابتسامات إلى الشفاه دفعًا. وأمّا المآخذ التي يمكن أن تسجل على كتاب طبقات ابن المعتز فلعلَّ أهمها أنه كان به شيء من الأنانية وقليل من البعد عن الموضوعية، فهو يهمل ذكر عدد من الشعراء عن عمد مع أن بعضهم مدحوا قومه وهم من الشعراء الأعلام وفي مقدّمتهم ابن الرومي وديك الجنّ ويحيى بن زياد الحارثي، ولعلّ لابن المعتز عذرا في ترك هؤلاء. بقي بعد ذلك أنّ ابن المعتز لم يكن يذكر سنوات وفاة شعرائه إلا نادرًا، ولعلّه رأى ذلك غير ضروريّ لضيق الفترة التي يترجم فيها لهؤلاء الشعراء.

(٤) معجم الشُّعراء للمَرْزباني ت ٣٨٤هـ[1]:

والمُؤْتلِف والمُختلف للآمِديّ ت ٣٧٠هـ:

ذكرنا هذين الكتابين معًا وإنْ اختلف مؤلفاهما لأنهما قد نُشِرا معًا في مجلّد واحد. أما معجم الشعراء فهو –كما يفهم من عنوانه– معجم رُتبت فيه أعلام الشعراء على الحروف الهجائية، مع مراعاة أوائل الأسماء وصرف النظر عن الألقاب والكنى، وهذا مما يُصعّب الوصول إلى موضع الشاعر، وهو عيبٌ كبير. وقد حاول المرزباني في هذا المعجم الأول من نوعه بين كتب تراجم الشعراء أن يستقصي ذكر الشعراء قاطبة، مشهورهم ومغمورهم، مكثرهم ومقلّهم، حتى ضمّنه ما لا يقلُّ عن خمسة آلاف اسم كما يذكر النديم. ولكن الذي يُؤسف عليه أن هذا المعجم لم يصل

(١) انظر: مناهج التأليف، ص ٤٤٣ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ١٧٢ وما بعدها.

إلينا بتمامه، إذ لم يعثر الباحثون إلا على قسمه الأخير الذي يتضمن أسماء الشعراء من حرف العين –مادة عمرو– حتى آخر الحروف الهجائية، ولو أن الكتاب وصل بتمامه لكان أوفى سجل للشعراء من أقدم العصور حتى عصر المؤلِّف.

وأمّا المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم فهو أيضًا معجم لأعلام الشعراء مرتب على الحروف الهجائية؛ غير أن الآمدي جمع فيه أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم في زُمَر يسهل معها بيان ما كان منها مؤتلفًا، أو مختلفًا، أو متقاربًا في اللفظ، أو متشابهًا في الاسم؛ فالاسم الواحد كثيرًا ما يؤلّف بين عدد من الشعراء، فما أكثر من يُسمَّى بامرئ القيس أو بالشمّاخ، وما أكثر من يلقّب منهم بالأعشى أو النابغة. وقد جهد الآمدي أن يعرف كلًّا من هؤلاء الشعراء الذين ائتلفت أسماؤهم حتى لا يختلط أمرهم على الباحث.

كما أن هناك كثيرًا من الأسماء أو الألقاب التي تتقارب في اللفظ أو في الخط فلا يفرّق بينها إلا الشكل أو النقط، كما ترى في : يزيد وبريد، والأشعر والأسعر، وسهم وشهم، وجرير وحريز، والبعيث والنعيت، وخباب وجناب، والأغرّ والأعزّ ... ولا شك أن مثل هذه الأسماء والألقاب المتقاربة في حاجة إلى تمييز وإيضاح حتى لا تلتبس على الباحث أو القارئ، إذ إنها أكثر تعرّضًا من سواها لخطر التصحيف. وقد جمع الآمدي في كتابه هذا كلّ اسم أو لقب مشهور مع ما يشابهه لفظًا أو رسمًا من الأسماء والألقاب، ثمَّ ميّز بين أصحاب هذه الأسماء ذاكرًا نسب كلٍّ منهم وطرفًا من أخباره وشعره. وجدير بالذكر أنّ التراجم في هذين الكتابين مقتضبة جدًّا لا تنقع الغلّة؛ لكنْ هذه طبيعة المعاجم.

(٥) بقيّةُ كتب الطبقات[١]:

– يَتيمة الدَّهْر في مَحَاسن أهل العصر للثَّعالبي ت ٤٢٩هـ:

قارب هذا الكتاب حدّ الشمول في ترجمته لشعراء القرن الرابع، جاعلًا لكلّ مصر من الأمصار الإسلامية قسمًا منه، مبتدئًا من بلاد الجبل وما وراء النهر شرقًا، مارًّا بالعراق العجمي والعراق العربي والشام والجزيرة ومصر وإفريقية والأندلس، مطيلًا مسهبًا عند من ينبغي الوقوف والإطالة عندهم مثل: المتنبي وابن العميد والصاحب بن عباد وأبي إسحاق الصابي وأبي فراس وغيرهم من صفوة شعراء العربية في القرن الرابع. غير أنه يختصر في بعض الأحيان ويغفل بعض الأعيان، كما فعل حين لم يشر إلى الصَّنَوْبري شاعر الطبيعة الأول. وأتبع الثعالبي اليتيمة بذيل لها سمّاه «تتمّة اليتيمة» وزّع فيه الشعراء على الأقسام نفسها التي ذكرها في اليتيمة، وبينما تقع اليتيمة في أربعة مجلدات كبار تقع التتمة في جزأين.

– دُمْيَة القَصْر وعُصْرة أهل العَصْر للبَاخَرْزيّ ت ٤٦٧هـ:

ونلاحظ أن التسمية جاءت على وزن يتيمة الدهر ما يوحي بأن مؤلفها قد جعلها ذيلًا أو امتدادًا لليتيمة، وقد أرّخ فيها الباخرزي لشعراء زمنه، ويجري على نظام اليتيمة نفسه، فيؤرّخ لشعراء العالم العربي، ويُعنى خاصة بشعراء إيران وأقاليمها كما عُني الثعالبي. وقد طبع الكتاب في ثلاثة مجلدات.

– خَريدة القَصْر وجَريدة العَصْر للعِماد الأصفهاني ت ٥٩٧هـ:

وهو من أوسع الكتب في بابه، ترجم فيه الأصفهاني لشعراء الأقطار العربية (مصر والشام والعراق والمغرب والأندلس وإيران) لعصره، أي في القرن السادس الهجري، حتى نحو سنة ٥٧٠هـ، وتراجمه أوسع، غير أنها تصطبغ بصبغة اليتيمة، وقد طُبع الكتاب

(١) مناهج التأليف، ص ٤٥٣ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص١٧٤وما بعدها.

في فترات متباعدة من جهات مختلفة؛ حيث اعتنى كلٌّ من المصريين والشاميين والعراقيين والإيرانيين بإخراج القسم المخصص لشعراء بلدانهم من كتاب الخريدة. فنُشر القسم المصري في جزأين بعناية أحمد أمين والدكتور شوقي ضيف والدكتور إحسان عباس، ونشر القسم العراقي بعناية محمد بهجة الأثري في ستة أو سبعة أجزاء عدا الجزء المتعلّق بشعراء نجد والذي صدر مؤخرًا في جزء مستقل في بغداد. كما نشر القسم الشامي بتحقيق الدكتور شكري فيصل في أربعة أجزاء. أمّا قسم المغرب والأندلس فقد طبع بعناية المرزوقي والعروسي والجيلاتي في ثلاثة أجزاء. وآخر ما نشر قسم شعراء فارس في ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور عدنان محمد آل طعمة.

– رَيْحانة الألبَّا وزهرةُ الحياة الدُّنيا للخَفاجي المصري ت ١٠٦٩هـ:

قدَّم فيه شهاب الدين الخفاجي نماذج مختارة، مع التعريف بشعراء الشام ومصر والمغرب وجزيرة العرب لزمانه. والكتاب مطبوع في مجلّدين. لكنّ عملَ الخفاجي لم يكن من الاتساع بمكان فجاء من بعده المحبِّي وابن معصوم فأتمّا عمله.

– نَفْحة الرَّيْحانة ورَشْحة طِلاء الحانة للمُحبِّي الدِّمشقي ١١١١هـ:

هذا الكتاب حلقة من حلقات كتب طبقات الشعراء المتممة لكتاب الخفاجي الذي مرّ ذكره «ريحانة الألبّا»، وقد اتسع المحبِّي في «نفحته» اتساعًا فيه عمق وشمول. والكتاب مطبوع في ستة مجلّدات. والمحبِّي نصَّ في مقدّمته أنه وجد بعض النقص في كتاب الخفاجي وربّما بعض الإغفال فكان ذلك السبب في تأليفه هذا الكتاب. وجدير بالذكر أن المحبِّي هو صاحب الكتاب الشهير: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، وهو مطبوع في أربعة مجلدات.

– سُلافة العَصْر في محاسن الشعراء بكل مِصر لابن معصوم الشيرازي ت ١١١٩هـ:

أخذ ابن معصوم على الخفاجي إهماله جماعة من مجيدي الشعراء ومفيدي البلغاء على حدِّ تعبيره، لكنه في الوقت نفسه يلتمس له العذر لبعد دياره عن ديارهم

وأنَّ الليالي لم تأته بأسمائهم. ومن ثمَّ قام بهذا الاستدراك وضمّنه كتاب «سلافة العصر»، وهو في سلافته ينتهج نهجًا مشابهًا للمحبِّي. وقد طبعت السلافة في جزء واحد. ومن الملاحظ أنَّ ابن معصوم كان من أعلام الشيعة في زمانه، وله في مذهبه مشاركة ودراسة. ومعنى السلافة من الشيء: خالصه.

– مَنْ اسمه عَمرٌو من الشعراء، لابن الجرَّاح ت ٢٩٦هـ:

حققه الدكتور عبد العزيز المانع، وترجم فيه ابن الجراح لأكثر من ٢٠٠ شاعر من الجاهلية إلى العصر العباسي، ممن اسمه عمرو. ورتبه على أسماء القبائل من مضر فربيعة فاليمن. ومن مزاياه أنه ترجم لجمع من الشعراء المغمورين.

– المحمَّدون من الشُّعراء وأشعارُهم، للقِفْطيّ ت ٦٤٦هـ:

حقق بإشراف الشيخ حمد الجاسر، وفيه ترجمة ٣٢٨ شاعرًا على الترتيب الهجائي بعد اسم (محمد). والموجود من الكتاب حتى اسم «محمد بن سعيد البغدادي»؛ فهو لم يكتمل، إما من قبل صاحبه، أو أنه ضاع بقيَّتُه.

خامسًا- الاخْتيارات الشِّعرية والحَمَاسات[1]:

أولًا: الاختيارات الشعرية:

(١) المعلَّقات:

جمع المعلّقاتِ راويةُ الكوفة المشهور: حمّادُ الراوية (ت نحو ١٥٦هـ)، وهي قصائد جاهلية مشهورة تمتاز بطول نفسها الشعري، وجزالة الألفاظ وثراء المعاني. سمِّيت بالمعلقات أو السموط، وهناك اختلاف في عددها وأصحابها، وهل هي خمس أو سبع أو عشر. غير أن الروايات اتفقت على خمس منها، هي معلقات

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: ١/٦٧–٨٦، والعصر الجاهلي، دكتور شوقي ضيف، ص ١٧٦ وما بعدها، ومناهج التأليف، دكتور الشكعة، ص ٤٦٩ وما بعدها، ونظرة تاريخية في حركة التأليف، ص ٩٠ وما بعدها، والشعر الجاهلي (تاريخ وقراءات)، دكتور محمد شمس عُقاب، ص ٣٤ وما بعدها.

امرئ القيس، وطرفة، ولبيد، وزهير، وعمرو بن كلثوم، والمعلّقتان الأخريان المختلف عليهما هما قصيدتا عنترة والحارث بن حلّزة، أو قصيدتا النابغة الذبياني والأعشى.

ولقد لقيت المعلقات من عناية الدارسين والشارحين ما لم تنله أية مجموعة أو ديوان من دواوين الشعراء ربما باستثناء ديوان المتنبي، وهي أحيانًا تذكر بالمعلقات العشر أو القصائد العشر بإضافة قصيدة عبيد بن الأبرص إلى القصائد التسع التي مرّ ذكرها. على أنَّ أهم الشروح التي كُتبت على هذه القصائد هي شروح: الزوزني ت ٤٨٦هـ، وابن الأنباري ت ٣٢٧هـ المطبوع بتحقيق عبد السلام هارون، والتبريزي ت ٥٠٢هـ.

(٢) المُفَضَّليات:

المفضليات هي مجموعة القصائد التي جمعها المفضَّل الضَّبّي ت ١٦٨هـ ليثقِّف بها المهدي. وهناك اختلاف في عدد هذه القصائد ومن جمعها، قال النديم: «وهي مائة وثمانية وعشرون قصيدة، وقد تزيد وتنقص، وتتقدّم الرواية وتتأخّر بحسب الرواية عنه».

وللمفضليات منزلة كبرى في الأدب العربي، وذلك لما تمتاز به من مزايا كبيرة، منها أنها لا تضمُّ من الأشعار إلا ما كان قديمًا، فهي تحتوي على (١٣٠) قصيدة لستة وستين شاعرًا جلّهم عاشوا وماتوا في الجاهلية، وليس بينهم إلا عدد قليل من المخضرمين والإسلاميين الأوّلين. ومنها أن القصائد المجموعة قد أثبتت بتمامها، ولم يعمد المفضَّل إلى الاختيار والتفضيل بين أبيات القصيدة الواحدة. ومنها أن مؤلّفها كان موضع الاحترام، فلم يطعن عليه أحد. وقد لقيت المفضليات عناية واسعة وشرحها كثيرون، أهمهم: ابن الأنباري ت ٣٢٧هـ، والمرزوقي ت ٤٢١هـ، والتبريزي ت ٥٠٢هـ.

(٣) الأَصْمعيَّات:

تسمّى الأصمعيات نسبة إلى مصنِّفها وجامعها الأصمعي ت ٢١٦هـ. ويُلاحظ أنَّ هناك تمازجًا وتداخلًا بين قصائد الأصمعيات والمفضليات. وتحتوي الأصمعيات على اثنتين وتسعين قصيدة بينها عدد من المقطوعات القصيرة. وشعراء هذه المجموعة كشعراء المفضليات جلّهم من الجاهليين القدماء. وتعدُّ الأصمعيات خَيْرَ متمّم لمجموعة المفضليات من حيث تصوير واقع الشعر العربي القديم، وإنْ كانت المفضليات تفضلها لقدمها، ولأنّ الأصمعي قد حُمِل عليه في روايته ما لم يُحمل مثله على المفضَّل. وقد طبعت المفضليات والأصمعيات بتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.

(٤) جَمْهرة أشْعار العرب:

يُنسب هذا الكتاب لراوية مغمور، لا يُعرف عنه شيء، ولا تُوجد له ترجمة في كتب الأدب، هو أبو زيد محمد بن أبي الخطّاب القُرَشي. لكن ورد ذكرُه في كلٍّ من خزانة الأدب للبغدادي، والمزهر للسيوطي، والعمدة لابن رشيق. ولم يُجمع الناس على نسبة الجمهرة لأبي زيد، بل نسبها بعضهم لغيره. وهذه الخلافات لا تؤثّر على ما حوته المجموعة من مادة أدبية جيّدة. وقد طُبعت الجمهرة عدّة طبعات أقدمها وأشهرها طبعة بولاق.

تحتوي هذه المجموعة الشعرية الشهيرة على تسع وأربعين قصيدة مطوّلة من عيون شعر الجاهلية وصدر الإسلام، وقد وزّعها المؤلّف في سبع فئات متكافئة كل فئة منها تضم سبع قصائد وتحمل اسمًا خاصًا. وهذه هي أسماء الفئات السبع: المعلقات، والمجمهرات، والمنتقيات، وعيون المراثي، والمذهَّبات، والمشوبات، والملْحَمات. ومن الممكن أن نجد لبعض هذه الأسماء تفسيرًا مقنعًا كالمعلقات

والمراثي والمشوبات (للمخضرمين الذين شابهم الكفر والإسلام)، أمّا الأسماء الأخرى فمجرّد مصطلحات تصلح لتمييز بعض هذه القصائد من بعض. والمجموعة بعدُ خير متمم -في نظر العلماء- لمجموعتي المفضّل والأصمعي.

(٥) منتهى الطَّلَب من أشعار العرب لابن مَيمون البغدادي ت ٥٩٧هـ:

(منتهى الطلب) أكبر مجموع للشعر العربي، جمع فيه مؤلِّفه أكثر من ألف قصيدة اختارها من أشعار العرب الذين يُستشهد بشعرهم، أي الشعراء الجاهليين والإسلاميين والمخضرمين، وقسّمها عشرة أجزاء، وضمّن كل جزء منها مائة قصيدة، وكتب بعض غريبها في جانب الأوراق، وأدخل فيها قصائد المفضّليات، وقصائد الأصمعي، ونقائض جرير والفرزدق، والقصائد التي ذكرها ابن دريد في كتاب له سمّاه: الشوارد، وخير قصائد هذيل، والذين ذكرهم ابن سلّام الجُمحي في الطبقات. وترجع أهمية المنتهى إلى ما احتواه من قصائد مطوّلة وكثيرة من عيون الشعر الجاهلي والإسلامي مما خلت منها دواوين الشعراء المطبوعة، كما ترجع إلى ذكر العديد من الشعراء المغمورين، إضافة إلى اختلاف الروايات المتعددة فيما وصل إلينا من الشعر؛ وبذلك حفظ لنا المؤلف كثيرًا من الشعر العربي من الضياع.

ومؤلّف المنتهى من المشغوفين بالأدب والشعر، والباحثين عنه في مظانّه، المنقّبين عنه في كل مكتبة وخزانة، فلم يترك ديوانًا عرفه أو خزانة كتب إلا اطلع عليها ونقل منها، والقارئ المتأني لهذا الكتاب يرى أن الرجل كان ذا بصر وعلم بالشعر، وله ذوق ناقد في اختياراته، وأيضا يتحرّى الدقة والضبط؛ فيختار الروايات الصحيحة الجيّدة، ويذكر سندًا لكثير من قصائده التي قرأها على شيوخه. وقد طُبع الكتاب في تسعة مجلدات بتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي.

(٦) شِعر القَبَائل:

اهتم الرواة بجمع شعر القبائل، يجوسون خلال ديارهم، يسمعون أخبارهم ويروون أشعارهم، ومن أشهر هؤلاء الرواة: الأصمعي، وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، وقيل: إنّ أبا عمرو هذا جمع وحده شعر نيّف وثمانين قبيلة.

لكن مما يؤسف عليه أنه لم يصلنا من شعر القبائل إلا ديوان الهذليين. وهو مطبوع في مجلّدين مع شرح أبي سعيد الحسن السكري ت ٢٧٥هـ في دار الكتب المصرية، ثم أخرجه عبد الستار فراج في دار العروبة بمراجعة محمود شاكر في نشرة أجود. ويضمُّ المجلد الأول من ديوان شعر الهذليين شعر أحد عشر شاعرًا أشهرهم أبو ذؤيب. ويضمُّ المجلّد الثاني من الديوان قصائد لاثنين وخمسين شاعرًا وشاعرة واحدة. ويبدو أنَّ أكثر شعر الهذليين في الجاهلية قد فُقد وضاع لأنَّ ما بين دفّتي الديوان أكثره للإسلاميين منهم وأقلّه للجاهليين.

(٧) دَواوين الأَفراد:

يُقصد بها تلك الكتب التي يشتمل كلٌّ منها على شعر شاعر خاص، وقد كان لكثير من هذه الدواوين حظُّ البقاء إلى عصرنا هذا، وبعضها طبع عدّة مرّات، وبعضها لم يطبع إلا مرّة واحدة، وبعضها لا يزال مخطوطًا، كما أنّ منها ما حظي بالشرح الواسع أو المختصر، ومنها ما لم تمسّه يدٌ بعد، وهذه الدواوين ممتدة من الشعر الجاهلي إلى عصرنا الحاضر والمجال لا يسع لحصرها هنا، فلتُراجَع في مظانِّها.

ثانيًا– كتب الحَمَاسات:

الحماسات فئة ثانية من المجموعات الشعرية، تختلف عن المجموعات التي سبقت الإشارة إليها بكونها لا تُثبت القصائد المختارة تامة، وإنما تُعْنَى أكثر ما تعنى بالمقطوعات والأبيات القليلة تختارها من المطولات. وهي تختلف أيضًا عن تلك المجموعات بكونها مبوّبة حسب المعاني الشعرية المشهورة، وتُسمّى هذه الفئة من كتب المختارات الشعرية بالحماسات لغلبة هذا الاسم عليها، وإنْ سُمّي بعض هذه الكتب باسم آخر.

(١) حَماسة أبي تمّام ت ٢٣١هـ:

تعدُّ حماسة أبي تمام أشهر كتب الحماسة، جمعها الشاعر الطائي الكبير أبو تمّام، ولعلّ أبا تمّام أجدر أدباء عصره بتصنيف مجموعة مختارة من الشعر القديم؛ فهو أحد الشعراء العباقرة وأمير شعراء طبقته بلا منازع؛ ولذا جاء كتابه تحفة فنيّة رائعة، وكنزاً من الشعر باقيًا على الدهر، فطارت شهرته قديمًا وحديثًا وكثر الثناء عليه، حتى قال بعض المعجبين: «أبو تمّام في حماسته أشعر منه في شعره».

صنّف أبو تمّام حماسته على عشرة أبواب، هي: باب الحماسة، وباب المراثي، وباب الأدب، وباب النسيب، وباب الهجاء، وباب الأضياف والمديح، وباب الصفات، وباب السير والنعاس، وباب الملح، وباب مذمّة النساء. والباب الأول (الحماسة) أكبر أبواب الكتاب، وبه سُمِّي.

وقد تصدَّى لشرح هذه الحماسة كثير من العلماء والأدباء، وقلّ أنْ تجد في المكتبة العربية كتابًا من كتب الأدب لقي من عناية الشرّاح والدارسين ما لقيه هذا الكتاب. أما شعراء الحماسة فليس بينهم من المحدثين إلا نفر قلائل كمسلم بن الوليد ودعبل وأبي العتاهية، والباقون -وهم الأغلبية العظمى- من قدامى الجاهليين والإسلاميين. كما أن في الحماسة أشعارًا كثيرة جميلة لعدد من الشعراء المغمورين أو المجهولين. وما أكثر ما تنطوي عليه الحماسة من روائع شعرية لا نجدها في الدواوين التي بين أيدينا أو في المجموعات الشعرية التي أُلّفت قبلها.

وقد طُبعت الحماسة وحدها عدّة مرّات، كما طبعت مع شرح التبريزي عليها بعناية الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعت أيضًا مع شرح المرزوقي بتحقيق الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون.

(٢) حَماسة البُحتري ت ٢٨٤هـ:

حماسة البحتري من أشهر الحماسات بعد حماسة أبي تمام، ويقال: إنَّ البحتري ألّف هذا الكتابم معارضًا به كتاب أبي تمّام نزولًا عند رغبة أحد كبار ممدوحيه، الفتح بن خاقان وزير الخليفة العبّاسي المتوكّل. ولا شكَّ في أن البحتري شاعر كبير، مرهف الذوق، يعرف كيف يميّز الغثّ من السمين، وقد جمع في حماسته مختارات جميلة لأكثر من ستمائة شاعر جلّهم من الجاهلية وصدر الإسلام.

وإذا كان ثمَّ من فارق واضح بين الحماستين فإنما هو في توزيع أبواب كلٍّ منهما؛ فأبو تمّام صنّف مختاراته في عشرة أبواب كبيرة، أمّا البحتري فقد صنّف مختاراته في مائة وأربعة وسبعين بابًا مقتضبًا؛ وذلك لأنه عُني بالمعاني الجزئية أكثر مما عُني بأغراض الشعر الرئيسة. وقد سمَّى البحتري كتابه (حماسة) حبًّا بمعارضة أبي تمام، ولكننا لا نجد في مجموعته بابًا واحدًا بهذا الاسم، ومع ذلك فالأبواب السبعة والعشرون الأولى من كتابه إنما تفصِّل المعاني الحماسية التي أجملها أبو تمام في باب واحد، كما أن في الكتاب عشرين بابًا كل منها يتضمّن معنى من معاني الصداقة... وهكذا دواليك. وخلاصة القول –إن جاز لنا أن نقول– إنَّ حماسة أبي تمّام هي كتاب في فنون الشعر، وحماسة البحتري كتابٌ في معاني الشعر. هذا، ولم تلق حماسة البحتري من الذيوع والشهرة مثل ما كان لحماسة أبي تمام.

(٣) حَماسة الخالديَّيْن:

وهي مجموعة للأخوين: أبي عثمان سعيد ت ٣٥٠هـ، وأبي بكر محمد ت ٣٨٠هـ وهما ابنا هاشم الخالدي. وتسمَّى أيضًا «بالأشباه والنظائر»، وتضمُّ موضوعات ومختارات من الشعر العربي، وهي مجموعة جيّدة لكن ينقصها بعض الأمور المنهجية. وقد طبعت في مجلّد واحد.

(٤) حَماسة ابن الشَّجري، ومُختاراته ت ٥٤٢هـ:

حماسة ابن الشجري من أشهر الحماسات بعد كتابي أبي تمّام والبحتري، وهذا الكتاب يشبه أن يكون وسطًا بين تينك الحماستين؛ فهو مؤلّف من ستة عشر بابًا أساسيًا بينها عدد من أبواب حماسة أبي تمام ذاتها، مثل أبواب الحماسة والمراثي والهجاء والمديح والأدب والنسيب والملح. ولكن أحد أبواب هذا الكتاب، وهو باب صفات النساء والتشبيهات قد قُسّم إلى عدد من الفصول ينطوي كلٌّ منها على معنىً جزئي من أبواب المعنى الأصلي. والكتاب بعد ذلك شبيه بحماستي البحتري وأبي تمام من حيث كثرة عدد شعرائه وكونهم ينتمون إلى مختلف العصور الأدبية، غير أنَّ نصيب هذا الكتاب من الشعر المحدث يفوق نصيب سابقيه.

ولابن الشجري مختارات شعرية أخرى تعرف بمختارات ابن الشجري أو ديوان مختارات شعر العرب، والمؤلف في هذا الكتاب يُعنى بالشعر القديم وحده دون المحدث، وبالقصائد التامة دون المقطعات، ولذا جاء كتابه أشبه بالمفضليات والأصمعيات منه بالحماسة. وتضم المختارات ما يقرب من خمسين قصيدة لأربعة عشر شاعرًا كلّهم من الجاهليين إلا مخضرمًا واحدًا هو الحطيئة، ولم تصنّف هذه القصائد بحسب موضوعاتها أو معانيها كما في الحماسات. وقد طبعت حماسة ابن الشجري في مجلّدين، بينما طبعت مختاراته في جزء واحد.

(٥) الحَمَاسة البَصْريَّة:

هذه الحماسة هي آخر الحماسات التي وصَلَت إلينا كاملة حتى الآن، جمعها صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ت ٦٥٦هـ، وأهداها إلى أمير حلب سنة ٦٤٧هـ، وهذه الحماسة من أكبر دواوين الحماسة عدد مقطوعات وقصائد، وأوفرها عدد أبيات وأكثرها احتواء للشعراء، ومع ذلك لا نرى فيها جديدًا إلا القليل.

إنها تضمُّ ألفًا وستمائة وثماني وأربعين حماسية بين مقطوعة وقصيدة، وعدد أبياتها يزيدُ على ستة آلاف بيت، ومجموع الشعراء الذين روت لهم يناهزون خمسمائة شاعر، ولكنها مع ذلك صورة مهتزة لحماسة أبي تمام وعالة على الحماسات الأخرى وكتب الاختيارات. وقد طبعت في أربعة أجزاء بتحقيق عادل سليمان جمال.

سادسًا- كُتُب التَّراجِم[1]:

حين اتسع نطاق المعرفة، وكثر عدد الأعيان الذين كانت لهم أدوار مهمة في تاريخ الحياة العربية والمعرفة الإسلامية والفنون الأدبية، كان من الطبيعيّ أن تتجه مناهج المؤلفين إلى الكتابة عن هؤلاء جميعًا. فكان أن نشأت أنماط من الكتب التي تتولى الترجمة لأعيان العلماء وعظماء الشخصيات، وكان أهم تلك الكتب جميعًا كتب الطبقات، وكتب التراجم.

أما كتب الطبقات فإنّها تترجم لجماعة من الأعيان اتحدت في الغالب مشاربهم، وتلاقت ثقافاتهم، وتوحّدت تخصصاتهم، فهناك طبقات الشعراء، وطبقات الأدباء، وطبقات المفسّرين، وطبقات المحدِّثين، إلى غير ذلك من كتب الطبقات، وقد خصّصنا طبقات الأدباء بباب منفرد مرَّ قبل قليل.

وأمَّا كتبُ التراجم فإنّها في الأغلب لا تختص بفئة واحدة معينة متفقة المشارب، مشتركة أسباب المعرفة، وإنما تترجم لكلِّ الأعيان من ملوك وسلاطين، ووزراء وقوّاد، وعلماء، وفلاسفة، وشعراء وأدباء، وفقهاء، وظرفاء إلى غير ذلك ممّن تنطبق على الواحد منهم صفة عين من أعيان الزمان، وذلك باستثناء كتابين شهيرين هما كتاب «الفهرست»، وكتاب «معجم الأدباء»، وسيأتي ذكرهما بعد قليل. ونستطيع في ضوء ذلك أن نقسّم كتب التراجم **خمسة أقسام** على النحو التالي:

(١) مناهج التأليف، ص ٥٣٧ وما بعدها، ونظرة تارخية في حركة التأليف عند العرب، ص ١٥٨ وما بعدها.

القسم الأول: وله **صفة الشمول**، بمعنى أنه يترجم للمادة العلمية نفسها ويعرّف بأعيان علمائها والمؤلفين في ميدانها ويذكر أسماء الكتب التي ألّفها هؤلاء العلماء كلٌّ في ميدانه، ويأتي على رأس هذا القسم كتاب «الفهرست».

القسم الثاني: هو ما يتعلّق بتراجم أعيان **بلد بذاته** بكل ما تعنيه كلمة «عين» من معنى، أي الرؤساء والوزراء والقضاة والفقهاء والمحدّثين والأدباء والشعراء والفلاسفة والمتصوّفة والزهاد والنحاة والقوّاد ومن إليهم، ومن هذا النوع «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، وسيأتي ذكره بعد قليل، وتاريخ دمشق لابن عساكر ت ٥٧١هـ، و«درّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب» لابن الحنبلي ت ٩٧١هـ، وهو مطبوع في جزأين كبيرين (أربعة أقسام — ٢٢٤٥ صفحة).

القسم الثالث: عمد فيه المؤلفون إلى التخصّص في الترجمة لأعيان **فئة بذاتها**، هي جماعة العلماء من لغويين أو أدباء أو إخباريين أو فلاسفة أو غيرهم من أصحاب المؤلفات، ومن هذا النوع «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ، وسيأتي ذكره بعد قليل.

القسم الرابع: تحرّر مؤلفوه من التخصص العلمي ومن المحدودية بالترجمة لأعيان بلد بذاته؛ فانطلقوا يترجمون **لجميع الأعيان** منذ أن وُجد الأعيان العرب والأعلام المسلمون إلى زمان المؤلف نفسه، ومن هذا القسم «وفيات الأعيان» لابن خلّكان ت ٦٨١هـ، و«الوافي بالوفيات» للصفدي ت ٧٦٤هـ، و«فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي ت ٧٦٤هـ. وسيأتي الحديث عن هذه المؤلفات جميعًا.

القسم الخامس: رأى فيه مؤلفوه أن يحددوا أعيانهم **بقرن بذاته** من حيثُ الزمن، ولكنهم يطلقون لأنفسهم العِنان من حيث المكان، فينساحون في الأرض من الصين شرقًا إلى الأندلس غربًا، ملتزمين جميعًا الترتيب الهجائي عند عرض هؤلاء الذين تناولوا

سيرتهم بالترجمة والتعريف، ويدخل في هذا القسم «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر ت ٨٥٢هـ، و«الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» للسخاوي ت ٩٠٢هـ، و«الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة» للغَزّي ت ١٠٦١هـ، و«خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحبِّي ت ١١١هـ، وهذا الكتاب أقرب هذا الصنف من الكتب اتصالًا بالأدب واحتفالًا بالشعر وابتهاجًا بالأدباء وتمثّلًا للشعراء.

(١) الفِهْرست للنَّديم ت بعد ٤٠٠هـ:

يعدُّ كتاب «الفِهرست»[١] المحاولة الأولى في فنّ التراجم في التراث العربي والإسلامي، وهو مع بكورته زمنًا وأوليته من حيث المحاولة خرج إلى دنيا المعرفة شامخًا ثريًّا خصيبًا. وهو ليس المحاولة الأولى في التراجم وحسب بل إنه المحاولة الأولى في الببلوجرافيا العربية وبالتالي الببلوجرافيا العالمية من حيث الممارسة؛ لأنَّ العرب كانوا أسبق من غيرهم في هذا الميدان.

إنّ شهرة النديم من حيث كونه مؤلف أوّل كتاب عربي في التراجم والببلوجرافيا واسعة عريضة، ولكنّ شخصه وسيرته لم تكن موضع عناية أحد من كتّاب التراجم الذين جاؤوا بعده وإنْ استعانوا جميعًا بكتابه، ولا ندري ما السبب؛ ربّما بسبب اتهامه بالتشيّع ثم بالاعتزال ثم بالرافضية. أمّا مهنة النديم فكانت الوراقة، والوراقة كانت مهنة كثير من الأدباء والعلماء.

أوضح النديم غرضه من التأليف ومنهجه في كتابه في مقدّمته بقوله: «هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم الموجود منها بلغة العرب وقلمها في أصناف العلوم وأخبار مصنّفيها وطبقات مؤلفيها وأنسابهم وتاريخ مواليدهم ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم وأماكن بلدانهم ومناقبهم ومثالبهم منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا، وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة».

(١) انظر أيضًا ما مرَّ من الحديث عن الفهرست في فصل الببليوجرافيا.

وقسَّم كتابه إلى عشر مقالات أو بالحريّ عشرة أبواب كبار، كل باب يضمُّ عددًا من الفصول، ويدلُّ هذا التقسيم على عقلية مرتبة وفكر منظم وخطّة منسقة؛ ذلك لأن المؤلف يتدرّج في عرض موضوعاته تدرجًا منطقيًا.

جعل المؤلف **المقالة الأولى** لفنون ثلاثة، هي: وصف لغات الأمم من العرب والعجم ونعوت أقلامها وأنواع خطوطها وأشكال كتاباتها، والشرائع والمذاهب الإسلامية وكتبها، وعلوم القرآن الكريم وأسماء الكتب المؤلفة في علومه وأخبار القرّاء وأسماء الرواة. **والمقالة الثانية** في النحو والنحويين من بصريين وكوفيين وأخبارهم وأسماء كتبهم. **والمقالة الثالثة** للأخبار والآداب والسير، مضمّنًا إياها أخبار الإخباريين والوراة والنسابين وأصحاب السير والأحداث وأسماء كتبهم، وأخبار الملوك والكتّاب والمترسّلين وعمّال الخراج وأصحاب الدواوين وأسماء كتبهم، وأخبار القدماء والجلساء والمضحكين وأسماء كتبهم.

والمقالة الرابعة في الشعر والشعراء. **والخامسة** في الكلام والمتكلّمين، أما **السّادسة** ففي الفقه والفقهاء والمحدّثين. وجاءت **السابعة** في الفلسفة والعلوم القديمة، وتناولت **الثامنة** الأسماء والخرافات والعزائم والسحر والشعوذة، وتحدّثت **التاسعة** في المذاهب والاعتقادات، واحتوت **العاشرة** على أخبار الكيميائيين والصنعويين من الفلاسفة القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم.

(٢) تاريخ بغداد للخَطيب البَغدادي ت ٤٦٣هـ:

تاريخ بغداد واحد من أشهر كتب التراجم في ميدان الثقافة العربية والإسلامية، وهو بالإضافة إلى شهرته قمّة شامخة الذروة من كتب التراجم صدق رواية وحسن عرض وثقة أخبار، وهو في الوقت نفسه رأس المدرسة التي تنهج الترجمة لأعيان مدينة بعينها. وصاحبه الخطيب بَحْرُ علم، ومؤلّف مُكْثِر، ذكر له ابن خلّكان مائة كتاب في مختلف الفنون.

لخّص الخطيب منهجه في كتابه الطويل في عبارات قليلة فقال: «هذا كتاب تاريخ مدينة السلام وخبر بنائها، وذكر كبراء نزّالها، وذكر وارديها، وتسمية علمائها. ذكرت من ذلك ما بلغني علمه وانتهت إليَّ معرفته، مستعينًا على ما يعرض من جميع الأمور بالله الكريم، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم». هذا هو منهج الخطيب في تأليفه الكبير: تاريخ المدينة وفضلها وخبر ساكنيها والوافدين عليها من العلماء في منهج من أدقّ المناهج، وهو منهج أهل الحديث في تحقيق الأخبار قبل روايتها، والمؤلِّف كان كبير محدِّثي عصره، وكان حجّة في التمييز بين الصحيح والمردود من الأخبار.

وقد رتّب البغدادي تراجمه على نسق المعجم، لكنه بدأ بمن اسمه محمد لاسم النبي صلّى الله عليه وسلم، ثم أتبعه بذكر من ابتدأ اسمه حرف الألف، ثم الباء، وهكذا. واحتوى الكتاب على (٧٨٣١) ترجمة. والمؤلِّف بحكم شهرته بالرواية ومعرفته بالشعر وتبحّره بالأدب يرصِّع تراجمه بالخبر الأدبي الطريف والنصّ الشعري الأنيق، والعبارة البارعة والصوغ الأنيق الذي جعل الكتاب لازمًا لكلِّ متأدب، ضروريًا لكلِّ مؤرخ. وقد طبع الكتاب في سبعة عشر مجلدًا بتحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف، كما طُبع «ذيل تاريخ بغداد» لابن النّجار ت ٦٤٣هـ في خمسة مجلدات، وطبع «المستفاد من ذيل بغداد» لابن الدمياطي ت ٧٤٩هـ في مجلد واحد.

(٣) مُعجم الأدباء لِيَاقوت الحَمَويّ ت ٦٢٦هـ:

معجم الأدباء كتاب متخصص في تراجم الأدباء وبخاصة ذوي التأليف منهم، ومؤلفه ياقوت رومي المولد، حموي المولى، بغدادي الدار. ويُسمَّى معجم الأدباء أيضًا «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب».

بيّن ياقوت منهجه في كتابه فقال: «وجمعت في هذا الكتاب ما وقع إليّ من أخبار النحويين واللغويين والنسَّابين، والقرّاء المشهورين، والإخباريين والمؤرخين والورّاقين المعروفين، والكتّاب المشهورين، وأصحاب الرسائل المدونة وأرباب الخطوط المنسوبة والمعيّنة، وكلّ مَن صنّف في الأدب تصنيفًا، أو جمع في فنِّه تأليفًا، مع إيثار الاختصار والأعجاز في نهاية الإيجاز، ولم آل جهدًا في إثبات الوفيات، وتبيين المواليد والأوقات، وذكر تصانيفهم، ومستحسن أخبارهم، والأخبار بأنسابهم، وشيء من أشعارهم، فأمّا من لقيته أو لقيتُ من لقيه، فأورد لك من أخباره وحقائق أموره ما لا أترك بعده تشوّفًا إلى شيء من خبره، وأمّا من تقدم زمانه، وبعد أوانه، فأورد من خبره ما أدّت الاستطاعة إليه».

وقد حذف ياقوت الأسانيد للاختصار، كما كان يذكر الكتب التي ينقل عنها، واهتم اهتمامًا خاصًا بالترجمة لأولئك الذين اشتهروا بالتأليف، وقل شعرهم، وكثر نثرهم؛ لأنهم لم يلقوا من العناية ما لقيه الشعراء المشهورون. ورتّب ياقوت تراجمه على حروف المعجم. ولم يقتصر كتابه على أدباء قطر معين، ولا علماء عصر بعينه، وإنما ترجم للأدباء على اختلاف بُلدانهم وتفاوت أزمانهم. وبلغت تراجم الكتاب (١٠٦٥) ترجمة، وتطول التراجم أحيانًا وتقصر. وقد طبع الكتاب في سبعة مجلّدات بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس؛ ونشره من قبله المستشرق مرجليوث.

(٤) وَفَيَاتُ الأعيان وأنْبَاء أبْناءِ الزَّمان لابن خَلِّكان ت ٦٨١هـ:

يترجم الكتاب للنابهين من الناس في المحيط الإسلامي والعربي، أيّا كانت صفاتهم أو أمكنتهم أو عصورهم، وليس لطائفة واحدة أو بلدة بعينها كما هي الحال في نسق آخر من كتب التراجم، إنه يترجم للجميع من ملوك ووزراء وأئمة ومحدّثين وفقهاء وفلاسفة ومتصوّفة وأطباء وولاة وقادة وكتّاب وشعراء وندماء وظرفاء وشهيرات النساء وكلّ من يقع السؤال عنه.

ويضم الكتاب (٨٥٥) ترجمة مرتبة على الحروف الهجائية في الاسم الأول فقط دون الثاني. وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلّدات.

(٥) فَوَاتُ الوَفَيَات لابن شَاكر الكُتُبي الدمشقي ت ٧٦٤هـ:

ذكر ابن شاكر الكتبي سبب تأليفه لكتابه فقال: «فلما وقفت على كتاب «وفيات الأعيان» لقاضي القضاة ابن خلكان، قدّس الله روحه! وجدتُه من أحسنها وضعًا لما اشتمل عليه من الفوائد الغزيرة، والمحاسن الكثيرة، غير أنه لم يذكر أحدًا من الخلفاء، ورأيته قد أخلّ بتراجم فضلاء زمانه، وجماعة ممّن تقدّم على أوانه، ولم أعلم أذلك ذهول عنهم، أو لم يقع له ترجمة أحدٍ منهم؟!

فأحببت أن أجمع كتابًا يتضمّن ذكر من لم يذكره من الأئمة الخلفاء، والسادة الفضلاء، من وفاته إلى الآن».

إذن، ترجم الكتاب لمن فات ابن خلّكان أن يترجم لهم، فضلًا عن أنه مضى في الترجمة لمشاهير الأعيان حتى عام ٧٥٣هـ. وقد رتّب تراجمه على حروف المعجم، لكنه لا يهتم بسنوات وفاة أعيانه، ولا يضبط الأسماء والألقاب والكنى والبلاد، وينقل كثيرًا من الوافي ومعجم الأدباء. وقد طبع الكتاب في خمسة أجزاء.

(٦) الوافي بالوفَيَات للصَّفَدي الدِّمشقي ت ٧٦٤هـ:

الصفدي عالم أديب شاعر مؤرّخ رسّام خطّاط فنّان، وقلمه حين يكتب يترسّم أسلوب زمانه الممعن في السجع والزينات البديعية، ومؤلفاته نحو مائتي كتاب.

أما كتابه «الوافي» فثروة عظيمة في تراجم الرجال والتاريخ، ويقع في تسعة وعشرين مجلّدًا، وبه أكثر من (١٢٠٠٠) ترجمة للأعيان، من الخلفاء الراشدين، والصحابة والتابعين والملوك والأمراء، والقضاة والعمّال والوزراء، والقرّاء والمحدّثين،

والفقهاء والمشايخ والصلحاء، وأرباب العرفان والأولياء، والنحاة والأدباء، والكتاب والشعراء، والأطباء والحكماء والأولياء، والعقلاء وأصحاب النحل والبدع والآراء، وأعيان كلِّ فن اشتهر ممَّن أتقنه الفضلاء. وقد رتّبه صاحبه على حروف المعجم غير أنه قدم المحمّدين من الأعيان. وتطول الترجمة وتقصر حسب أهمية العين أو حسب المادة المتاحة حوله لدى المؤلِّف وطُبع ضمن المنشورات الإسلامية بألمانيا وقام على إخراجه طائفة من العرب والمستشرقين.

(٧) بقيّةٌ من كُتُب التَّراجِم:

– «المنهل الصافي والمستوفَى بعد الوافي» لابن تغري بردي ت ٨٧٣هـ، ويعدُّ تتمة لكتاب الوافي بالوفيات للصفدي، وقد طبع في ثلاثة عشر مجلدًا.

– «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر ت ٨٥٢هـ، والكتاب مطبوع في أربعة مجلّدات.

– «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» للسخاوي ت ٩٠٢هـ، وهو مطبوع في عشرة مجلّدات.

– «الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة» للغزّي ت ١٠٦١هـ، وهو مطبوع في ثلاثة مجلّدات.

– «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحبّي ت ١١١١هـ، والكتاب مطبوع في أربعة مجلّدات.

***سابعًا- التُّراثُ الأدبي الأندلُسي*[1]:**

تنقسم الكتب التي قدّمت لنا الأدب الأندلسي إلى قسمين: قسم أدبي بحت، انصرفت كل اهتمامات المؤلف فيه إلى الأدب والأدباء من شعر ونثر وأخبار، وما تضمنته هذه الكتب في غير هذا النطاق فإنما هو من قبيل الفروع والاستطرادات.

(١) مناهج التأليف، ص ٦٠٧ وما بعدها.

وقسم ثانٍ يندرج تحت موضوعات التاريخ والتراجم، لكنَّ هذه الكتب جميعها -باستثناء القليل منها- مليئة بالنصوص الشعرية وأخبار الشعراء مترعة بالنماذج النثرية وأخبار الكتّاب.

القِسْمُ الأدبيُّ البَحْت:

(١) كتاب قلائد العِقْيان ومَحاسن الأعيان، وكتاب مَطْمح الأنفس، كلاهما للفتح بن خاقان ت ٥٣٣هـ:

يضمّ قلائد العقيان نصوصًا شعرية ونماذج نثرية لعدد وفير من **معاصري** الفتح بن خاقان الأدباء والشعراء والوزراء والرؤساء والأمراء الذين يبلغ عددهم **ثمانية وخمسين عينًا**، وهو مطبوع في مجلّدين. وينبغي أن نتعامل مع تراجم الكتاب بحذر؛ فالفتح يرسل لسانه في مدح من أغدق عليه، كما يرسله أيضًا في هجاء من يتغافل عن وصله وبرِّه. لكنّ نصوص الكتاب من الإمتاع بمكان؛ ذلك أنها انتقاء أصحابها، واختيار منشئيها.

وأمّا «مطمح الأنفس ومسرح التأنّس في ملح أهل الأندلس» فقد حاول الفتح أن يجعله ذيلًا للقلائد، فترجم فيه تراجم مقتضبة لعدد من الشعراء النابهين وعددهم **ستة وتسعون شاعرًا** من شعراء الأندلس، عاشوا على أرضها على مختلف العصور وليس في فترة زمنية محدّدة، على عكس القلائد الذي يختص بزمن معيّن. والمطمح مطبوع في مجلّد واحد.

هذا، وكلٌّ من «قلائد العقيان» و«المطمح» من المصادر الأصيلة لكلِّ من كتب أو ألّف أو ترجم في نطاق الأدب الأندلسي ابتداء من أبناء سعيد في (المُغرب) وانتهاء بلسان الدين بن الخطيب في كتبه.

(٢) الذَّخيرة في مَحَاسن أهل الجزيرة لابن بَسَّام الشَّنْتَريني ت ٥٤٢هـ:

يعالج هذا الكتاب أدب القرن الخامس الهجري وحده من شعر ونثر، وهذا القرن أزهى عصور الأندلس في الأدب والعلم والثقافة. ويحمل الكتاب مسحة تاريخية على جانب كبير من الفائدة. وقد عمد ابن بسّام في كتابه إلى إظهار فضل الأندلسيين في الأدب شعرًا ونثرًا مع تحمّس شديد لهم. غير أنه حاول أن ينال من المشارقة برفق، والعجيب أنه مع تحامله على المشارقة لا يستغني عن مناهجهم؛ إنه –في كتابه– من حيث المنهج صورة دقيقة للثعالبي في كتابه اليتيمة؛ فقد قسّم كتابه أربعة أقسام. ولم يكن ابن بسّام متعصّبًا للأندلسيين على المشارقة وحدهم، وإنّما كان متعصّبًا للكتّاب على الشعراء؛ ولا عجب في ذلك فابن بسّام ينتسب إلى الكتّاب أكثر من انتسابه للشعراء، ذلك أن نثره عذبٌ على ما فيه من صناعة، وترسّله أنيق على ما فيه من إسراف في البديع. وقد طبع الكتاب في أربعة أجزاء.

(٣) المُغْرب في حُلَى المَغرب:

هذا الكتاب ثلاثة أقسام، قسم لمصر، وقسم لبلاد المغرب، وقسم للأندلس. والذي نهتم له هنا هو القسم الخاص بالأندلس. ومن الطرائف حول هذا الكتاب أنه **أُلِّف في مائة وخمس عشرة سنة**، ولم يؤلفه رجلٌ واحد، وإنما قام بذلك **ستة رجال**، أربعة منهم وزراء، الواحد منهم بعد الآخر، أولهم شاعر عالم هو أبو محمد عبد الله الحجازي وبقيتهم خمسة من آل سعيد.

وقد عمد مؤلفًا الكتاب في صورته الأخيرة علي بن موسى ت ٦٨٥هـ وأبوه إلى تصنيف الكتاب في نطاق منهج بادي الغرابة؛ ونعني بذلك القسم الخاص بالأندلس، فقد قسّماه إلى ثمانية عشر كتابًا كل كتاب منها أسمياه «مملكة»، مثل

كتاب «الحلة المذهبة في حُلى مملكة قرطبة»، ولم يكتف المنهج بذلك؛ بل قسم كل مملكة إلى عديد من الكور.

ولا يكتفي المؤلفان بذلك، بل يقسّمان كل كتاب خاص بكورة إلى عدد من الكتب الأصغر حجمًا باعتبار البلدان المهمة في الكورة. وهذا التفريع الزائد يدفع بالدارس إلى التيه، غير أن محتوى الكتاب يشفع لهذا التعقيد، ويشهد له بالفضل والنفاسة.

يضم الكتاب ما يناهز ستمائة وسبعة وأربعين شاعرًا من شعراء الأندلس على مسيرة تاريخه منذ دخول عبد الرحمن الداخل حتى زمان علي بن موسى آخر المؤلِّفين، هذا من الناحية الزمانية. أما من الناحية المكانية فلقد أتى المؤلفون بنماذج شعرية أو نثرية لأعيان كلّ بقعة من بقاع الأندلس وأدبائها وشعرائها، واهتموا بالمناطق التي أنجبت كبار الشعراء. كما أتوا بنماذج عديدة للفنون المستحدثة كالموشحات والزجل، وتناولوا الأحداث التاريخية والتطوّرات السياسية. وقد طبع هذا القسم الخاص بالأندلس في جزأين بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

(٤) رايات المُبَرَّزين، والغُصون اليانعة، كلاهما لعلي بن موسى ت ٦٨٥هـ:

كتاب «رايات المبرَّزين وغايات المميزين» في حقيقة أمره مجموعة مختارات من الكتاب الكبير «المُغْرِب في حُلَى المَغرب»، وهو على صغر حجمه يضمُّ أرقى وأنضر ما أنشأه شعراء بلاد المغرب والأندلس وجزيرة صقلية، وقد طبع في مجلّد واحد.

وأمّا كتاب «الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة» فإنه يترجم لشعراء المائة السابعة، لكن ليس في الأندلس وحدها، وإنما في كل الأقطار، وقد طبع في مجلد واحد.

كتب التراجم في الأندلس:

تشكل كتب التراجم مصدرًا مهمًا من مصادر التاريخ والأدب على مسيرة فكرنا وأدبنا مشرقًا ومغربًا، قديمًا ووسيطًا وحديثًا.

وأوّل كتاب يقابلنا هو كتاب «**تاريخ علماء الأندلس**» لابن الفرضي ت ٤٠٣هـ، والتزم ابن الفرضي في كتابه نهج الترجمة المختصرة لفقهاء الأندلس وعلمائها ورواتها، مرتبًا إياهم على حروف المعجم، وإذا كان عنوان الكتاب يشير إلى العلماء بمعنى الفقهاء ورواة الحديث فإنه لم يهمل الترجمة لعدد غير قليل من الأدباء والشعراء. والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات.

ويأتي ابن بشكوال ت ٥٧٨هـ ليكمل ما بدأه ابن الفرضي، ويؤلف كتابه «**الصِّلة**»، وينهج نهج أستاذه من حيث تبويبُ الأسماء على حروف المعجم كل اسم في باب، وذكْرُ ميلاد المترجم له ووفاته وإقامته وشيوخه ورحلاته، وهو أكثر اهتمامًا بالأدباء والشعراء من ابن الفرضي؛ فلا يكاد يذكر شاعرًا إلا ويورد له مختارات من شعره. وقد طُبع الصلة في ثلاثة أجزاء.

وتمضي السلسلة التي بدأت حلقتها بابن الفرضي وتلاه ابن بشكوال قُدمًا حين يجيء عالم آخر هو ابن الأبّار ت ٦٥٨هـ ليؤلّف ذيلًا لكتاب الصلة يسمّيه «**التكملة لكتاب الصلة**»، ويسير على نهج سابقيه من حيث الترجمة للملوك والعلماء والأدباء الأندلسيين مرتبًا أسماءهم على حروف المعجم. وقد طبع التكملة في مجلد واحد.

ولابن الأبّار كتاب آخر نفيس هو «**الحُلَّةُ السِّيراء**»، يحوي أخبار التاريخ وفنون الكتابة وروائع الشعر، وهو مطبوع في مجلّدين.

وكتاب «**المُطْرب في أشعار أهل المَغرب**» لابن دحية ت ٦٣٣هـ مصدر من مصادر الأدب الأندلسيّ، وله سمعة طيبة ومكانة حسنة عند جمهرة المتخصصين والدارسين، وهو أشبه بكراسة أو بكُنّاشة منه إلى كتاب واضح المنهج، إنه يضمُّ مختارات لطائفة من شعراء الأندلس وإفريقية وصقلية وجزر البليار، ابتداء من القرن الثاني حتى أوائل القرن السابع الذي عاش فيه المؤلّف. وهو مطبوع في مجلد واحد.

وكتاب «**الكَتيبة الكامنة في من لَقِيناه بالأندلس من شُعراء المائة الثامنة**» واحد من الآثار الأدبية الجليلة التي أهداها لسان الدين بن الخطيب ت ٧٧٦هـ إلى المعرفة الإنسانية والتي تناهز الستين كتابًا. ترجم فيه ابن الخطيب لمائة شاعر وثلاثة، كلّ ذلك في مجلّد واحد، وقد جرى في سردها على السجع محاكاة للفتح بن خاقان في «القلائد»، وقسَّم المترجمين بحسب ما غلب على كلٍّ واحد منهم فجاؤوا في طبقات، هي: طبقات الخطباء والصوفية، وطبقات المقرئين والمدرسين، وطبقات القضاة، وطبقات مَنْ خدم أبواب الأمراء من الكتاب والشعراء. وما أورده المؤلف في تراجم هؤلاء الناس كان أكثره من الشعر.

كُتُب تاريخيَّة في خِدْمة الأدب الأندلسي:

التاريخ الإسلامي والأدب العربي فرعان من فروع المعرفة الإسلامية وكلاهما مرتبط بالآخر ملتحم به؛ ذلك أنَّ الأدب يخدم التاريخ ويحدد بعض وقائعه ويُوثّق كثيرًا من أخباره بما يرتبط بالحادثة من شعر أو نثر. ومن ناحية أخرى فإن التاريخ يخدم الأدب بالقدر نفسه والسبيل نفسها التي يخدم به الأدب التاريخ. وكتب التاريخ حافلة بالأخبار الأدبية مليئة بالنصوص الشعرية والنثرية، وهي أحيانًا تكون المصدر الوحيد لموضوع من موضوعات الشعر العربي. وكتب التاريخ الأندلسي -لاشكّ- حافلة بالنصوص الأدبية، ومن هذه الكتب:

– تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية ت ٣٦٧هـ، مطبوع في مجلد واحد.

– نقط العروس في أخبار بني أمية بالأندلس لابن حزم ت ٤٥٦هـ، مطبوع في أربعة مجلدات.

– المقتبس في أخبار الأندلس لأبي مروان بن حيان القرطبي ت ٤٦٩هـ، مطبوع في مجلد واحد.

– تاريخ المنّ بالإمامة لابن صاحب الصلاة ت ٥٧٨هـ، مطبوع في مجلد واحد.

– المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المرّاكُشي ت ٦٤٧هـ، مطبوع في مجلد واحد.

– الحُلة السِّيَراء، لابن الأبّار ت ٦٥٨هـ، مطبوع في مجلّدين.

– البيان المُغرب في أخبار المغرب لابن عذارى المرّاكشي ت ٧٦٢هـ، مطبوع في أربعة مجلّدات.

– الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن عبد الله المراكشي ت٧٠٣هـ، مطبوع في ستة أجزاء. والكتاب قاموس عام لرجال الأندلس ومن رحل إليها، وهو مرتب على حروف المعجم، ويبدو أنه ذيل للسلسلة التي بدأها ابن الفرضي وابن بشكوال.

– تاريخ ابن خلدون ت ٨٠٨هـ، مطبوع في ثمانية مجلدات. ومقدّمته، مطبوعة في خمسة مجلدات.

نَفْحُ الطِّيب للمقَّري ت ١٠٤١هـ[1]:

ألّف المقري كتابًا في لسان الدين بن الخطيب وسمَّاه «عَرْف الطيب في التعريف بالوزير ابن الخطيب»، ثم عنَّ له أن يعزم «على زيادة ذكر الأندلس جملة،

(١) نسبة إلى مقّر بلد أجداده، وهي قرية من قرى تلمسان في شمال إفريقية، فيها وُلد ونشأ وحفظ القرآن.

ومن كان يعضد به الإسلام وينصر، وبعض مفاخرها الباسقة، ومآثر أهلها المتناسقة؛ لأن كلّ ذلك لا يستوفيه القلم ولا يحصر». فلمّا أخذ الكتاب سِمته الجديدة بهذه الإضافة رأى المؤلف أن يعيد النظر في عنوانه فجعله «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب».

جعل المَقَّري كتابه في قسمين، وجعل كلّ قسم في ثمانية أبواب، وخصّ القسم الأوّل بأبوابه الثمانية بالأندلس وما يتعلق بها من وصف لأرضها ومحاسنها ومآثرها وطبيعتها وكورها وفتحها، وقوة الإسلام فيها، والخلافة الأموية، وقرطبة العاصمة وجامعها، والزهراء الناصرية، والزهراء العامرية، والبساتين والمصانع، وإيراد القرائح والأفكار. وقد ضمّن المقّري هذا القسم أيضًا تعريفًا ببعض الشخصيات الأندلسية التي رحلت إلى المشرق، كما ضمّنه الوافدين على الأندلس من أهل المشرق.

وأمّا القسم الثاني بأبوابه الثمانية فجاء في ابن الخطيب. والكتاب في جملته مكتوب بأسلوب مشرق جذّاب، وإنْ كان يضمُّ الكثير من الصنعة والعديد من الأسجاع، ولعلّه في ذلك يتشبّه بأسلوب لسان الدين بن الخطيب. وينبغي الإشارة إلى أنّ المقّري عاب كتابه بالاستطرادات الكثيرة، كما عابه بالتكرار. وقد طبع الكتاب في ثمانية مجلّدات.

ثامنًا- الموسُوعات العَربيَّة[1]:

إذا كان لكل عمل علمي سمة يُوسم بها أو ميدان يختصُّ به من لغة أو أدب أو تاريخ أو سياسة أو آثار أو بلدان، فإن عددًا غير قليل من الكتب العربية يمكن أن يوسم بكل هذه الموضوعات مختصًا بها اختصاصًا جزئيًا، مسهمًا في ميدان كلٍّ منها بنصيب وافر، وهذا الصنف من الكتب الكبيرة الضافية الشمول هو ما يمكن أن نضعه تحت اسم «الموسوعات».

(١) مناهج التأليف، ص ٧٣١ وما بعدها. ومنهم من رأى تسميتها: الموسِعات، وهو الدكتور عمر فرُّوخ.

ولا يوجد عصرٌ عُرف بالموسوعات العلمية مثل **العصر المملوكي**، ولذلك أطلق عليه عدد غير قليل من الدارسين «عصر الموسوعات العلمية» وهو حكم صحيح إلى حدٍّ كبير. ونحن نعرض فيما يلي لأهم موسوعات هذا العصر، بحسبان أن الأدب جزءٌ من الأجزاء المكوِّنة لها.

(١) لِسَان العرب لابن مَنْظور ت ٧١١هـ:

لقد توفّر ابن منظور على إنجاز أكبر معجم عرفته اللغة العربية حتى الآن وأغناه، ضمّنه **ثمانين ألف مادة** ضمّها **عشرون مجلّدًا**، ولا يزال هذا القاموس الجليل في مقدّمة ما يردُ على الذهن من مراجع لغوية إذا احتاج المرء إلى الكشف عن كلمة غمضت عليه أو استبهم أمرها واستعصى فهمها. وإنّ الشمول الذي يتصف به ابن منظور في «لسان العرب»، والصواب الذي يلازمه في كلّ مواده، والفيض الذي يترع دفتيه ليس وليد فراغ، وإنما هو حصاد عمل موصول وثمرة كدٍّ لا يعرف الملل، ذلك أن الرجل ما ترك مصدرًا سابقًا إلا استشاره، ولا كتاب لغة ثبت الأصول إلا رجع إليه، وفي مقدّمة ذلك «تهذيب اللغة» للأزهري، و«الصحاح» للجوهري، وكتابا ابن سِيده «المحكم» و«المخصّص».

(٢) نِهاية الأَرَب في فُنون الأدَب للنُّويري المِصري ت ٧٣٣هـ:

«نهاية الأرب» موسوعة ضخمة طُبعت في **ثلاثة وثلاثين مجلّدًا**، وهي تشف عن عمق فكر صاحبها وسعة اطلاعه، لما حوت من موضوعات متعددة قد تبدو أحيانًا متباعدة، ولكنه يربط بينها في براعة ويسر، ويقدّمها على صفحات كتابه فيّاضة متواكبة، فبينما يتحدَّث عن الموسيقى والغناء والزندقة والخمر نراه يتحدّث عن الزهد والتعبّد، وبينما يتحدّث عن الشعر والنثر في مكان يتحدّث عن الجيش وأسلوب الحكم والحرب بحرًا وبرًّا في مكان آخر، وهكذا ...

إنّ موسوعة النويري –شأن كلّ موسوعة– تضمُّ ألوانًا من المعرفة، وأشتاتًا من الأخبار، وموضوعات من الأدب، وقضايا من التاريخ، ونماذج من أنظمة الحكم، وظواهر من الكون، كل ذلك في نطاق العلوم المتعارف عليها. غير أنه يبدو واضحًا أنّ النويري في منهجه وكثرة استطراده وطريقة عرض شواهده متأثر كل التأثر بمنهج الجاحظ في كتاب الحيوان وابن قتيبة في عيون الأخبار، ولعلّ منهج الجاحظ عنده أبين وأوضح.

(٣) مَسَالك الأبصار في مَمَالك الأمصار لابن فَضْل الله العُمَري ت ٧٤٩هـ:

«مسالك الأبصار» أجلُّ أعمال العمري، موسوعة ضخمة تقع في **سبعة وعشرين مجلّدًا**، موسوعة طابعها العام التخصص غير المقيّد بحدود، وهو تعبير قد يبدو غريبًا بعض الشيء، ولكن منهج العمري الجغرافي لم يمنعه من أن يستطرد في حدود المنطق والمنهج إلى التاريخ والأدب والعمارة والآثار والمساجد والكنائس والمعابد والديارات والحانات والأجناس. إنَّ ابن فضل الله العمري في موسوعته ينتقل بقارئه في غير ما ملل ولا سأم من واحة أدبية إلى جنة فكرية إلى باحة تاريخية إلى عمائر أثرية وهو في ذلك أدبيّ السرد جغرافيّ المنهاج.

والعمري يشرح بنفسه منهجه في كتابه رابطًا بين المنهج والعنوان حيث يقول: إنه قسمان «أولهما في الأرض وثانيهما في سكان الأرض، والقسم الأوّل منهما –أي الأرض– على نوعين: أولهما المسالك وثانيهما الممالك»، ويمضي العالم الجليل يقدّم موسوعته القيمة في تفصيل منطقي وتقسيم منهجي.

(٤) البداية والنهاية لابن كَثير ت ٧٧٤هـ:

البداية والنهاية موسوعة ضخمة مطبوعة في **عشرين مجلدًا**، وهي من أمهات كتب التاريخ والتراجم التي تقوم عليها المكتبة التاريخية الإسلامية والعربية، وابن كثير

عالم من علماء الحديث والتفسير والتاريخ، وقد عرض في موسوعته بدء الخليقة، وقصص الأنبياء والأمم الماضية على ما جاء في القرآن الكريم والأخبار الصحيحة، وبيّن الغرائب والمناكير والإسرائيليات، ثمَّ حقق السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي إلى زمنه، ثم انتقل إلى الفتن وأشراط الساعة والملاحم وأحوال الآخرة، فكان هذا الكتاب بحق كتابًا موسوعيًا في التاريخ الإسلامي.

(٥) صُبْحُ الأعشى للقَلْقَشْندي ت ٨٢١هـ[١]:

يعرف الجميع أهمية موسوعة «صبح الأعشى» من الناحية الأدبية والتاريخية والثقافية والأثرية والجغرافية وغير ذلك من النواحي، يقول دكتور محمد يونس عبد العال: «أمَّا صبح الأعشى فهو أشمل ما كُتب عن الكتّاب وثقافاتهم، والمكاتبات وأنواعها ورسومها، سواء في مشرق الدول الإسلامية أو مغربها منذ ظهور الإسلام حتى عصر المؤلف».

وقال الدكتور محمود المقداد: «وقد بُني على الحديث عن الرسائل وصناعتها بما في ذلك الكلام المفصَّل على الدواوين والكتّاب وأنواع والعلوم والمعارف اللازمة للكاتب في هذا المجال، مع الاستشهاد على كلِّ ذلك بنماذج من نصوص الرسائل من العصور الأدبية المختلفة فجاء هذا الكتاب موسوعة في بابه».

وقد طبعت دار الكتب المصرية «صبح الأعشى» في أربعة عشر جزءًا، وأعادت طبعه سلسلة الذخائر مصوّرًا عن طبعة دار الكتب المصرية، وأضافت إليه المجلدين الخامس عشر والسادس عشر في مصطلحات الصبح وفهارسه للأستاذ محمد قنديل البقلي.

(١) انظر: الرسالة الأدبية في كتاب صبح الأعشى، دكتور هشام أبو خشبة.

(٦) الخُطَط للمَقْريزيّ ت ٨٤٥هـ:

موسوعة «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» كما نرى من عنوانها موسوعةُ تاريخ، وكتاب قائم على التخصص في موضوع بذاته. ومن هنا، فقد **حدثت النقلة الكبيرة في مناهج التأليف الموسوعي من نطاق التعدد والشمول لموضوعات شتى إلى نطاق الشمول لموضوع بعينه.**

وخطط المقريزي من الدقة والتفصيل والإفاضة والوقوف عند منحنيات التاريخ ومنعطفاته ما رقَّ منها وما عظم أمرٌ مسلّم به، ولكنّ الأمر الذي ينبغي أن نسلط عليه الضوء هنا هو أن موسوعة المقريزي على تخصصها التاريخي قد أفسحت من صفحاتها العديدة للمعرفة مكانًا رحيبًا، فكتابات المقريزي التاريخية –على ما يقول علماء الجغرافيا– مصدر له وزنه في دراسة الجغرافيا لمصر، فضلًا عن أن خطط المقريزي تقدّم صفحات طويلة عن جغرافيا مصر الاقتصادية والمحصولات الزراعية. وقد طبعت الخطط بتحقيق الدكتور أيمن فؤاد السيد في ستة مجلدات. ولا ننسى أن نذكر القارئ بأن المقريزي صاحب ثروة هائلة من التأليف في فنون شتى، وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع أنه قرأ بخطّ المقريزي أنَّ تصانيفه زادت على مائتي مجلد كبار.

(٧) ابن حَجَر العَسْقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢هـ) ومؤلفاته:

ابن حجر حافظ الإسلام وشيخه على عصره، وقد بلغ شهرة أكبر من شهرة معاصره المقريزي ونالت كتبه حظوة أكبر من حظوة مؤلفات المقريزي رغم أنّ فضل كلٍّ منهما كبير وإنتاجهما غزير. وبالرغم من مشاركة ابن حجر العسقلاني في الحياة العامة بتولّيه القضاء عدّة مرات فإنه قدّم للفكر الإسلامي عدّة موسوعات متخصصة،

وعديدًا من الكتب المتنوعة متصلة بأسباب الأدب والتاريخ والحديث الشريف. على أنّ أشهر موسوعات ابن حجر هي «تهذيب التهذيب» في رجال الحديث وتقع في اثني عشر مجلّدًا، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» وهي خمسة مجلدات، و«لسان الميزان» في التراجم أيضًا ويقع في ستة مجلّدات، ولابن حجر كتاباه المشهوران «الإصابة في تمييز الصحابة» ويقع في ثمانية مجلدات، و«فتح الباري في شرح صحيح البخاري» ويقع في **١٥ مجلّدًا**.

و«**صحيح البخاري**» أصحُّ كتاب بعد كتاب الله. قال أبو الهيثم الكشْمَيْهَنِيّ سمعت الفربري يقول سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصلّيت ركعتين. وعن البخاري قال صنّفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ١٦ سنة وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله. وأمّا عددُ أحاديثه فقد قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح فيما روي عنه في علوم الحديث: عدد أحاديث صحيح البخاري ٧٢٧٥ بالأحاديث المكررة قال وقيل: إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف.

وأمّا «**فتح الباري**» فهو أفضل شرح لصحيح البخاري، وهو أهم كتب ابن حجر، أخذ في جمعه وتأليفه وإملائه وتنقيحه أكثر من **٢٥ سنة**؛ حيث ابتدأه في أوائل سنة ٨١٧هـ وعمره آنذاك أربعة وأربعون عامًا، وفرغ منه في غرّة رجب سنة ٨٤٢هـ، فجمع فيه شروح من قبله على صحيح البخاري، باسطًا فيه إيضاح الصحيح وبيان مشكلاته، وحكاية مسائل الإجماع، وبسط الخلاف في الفقه، والتصحيح والتضعيف، واللغة والقراءات مع العناية بضبط صحيح البخاري ورواياته والتنويه على الفروق فيها، وقد اعتمد الحافظ في شرحه على مئات المصادر في شتى الفنون، وقد أحصى الدكتور بشّار عوّاد معروف هذه المصادر في كتابه «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» فبلغت (١٤٣٠) كتابًا.

(٨) ابن تَغْري بَرْدي ت ٨٧٤هـ ومؤلفاته:

ابن تغري بردي القاهري المَوْلد والوفاة، واحد من تلاميذ المقريزي العظام. والاسم الذي عُرِفَ به مؤلفنا واشتهر –ابن تغري بردي– كلمة تترية معناها «عطاء الله»؛ ذلك أنّ تغري بردي كان أحد مماليك السلطان برقوق، ومن أمراء جيشه المتقدّمين، وحين مات ٨١٥هـ، اعتنى قاضي القضاة جلال الدين البلقيني بولده، وعَهِد به إلى من لقّنه الأدب والحديث والتاريخ وسائر العلوم.

ولابن تغري كتب شهيرة، وموسوعات رائعة، أهمها: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، وسرد فيها تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي حتى قبيل عصره، وهي مطبوعة في ستة عشرًا مجلّدًا. و«حوادث الدهور في مدى الأيّام والشهور»، وهو ذيل لكتاب «السلوك» للمقريزي، وطبع في مجلّدين. و«مورد اللطافة فيمن ورد السلطنة والخلافة»، وقد طبع في مجلدين. و«المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» المطبوع في ثلاثة عشر مجلّدًا.

(٩) السَّخَاوي ت ٩٠٢هـ وكتبه:

السخاوي تلميذ ابن حجر، وقد ألّف في شيخه كتابًا سمّاه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر». وقد ترك من التآليف ما يناهز المائتي مصنّف، والذي يعنينا هنا موسوعته «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، وقد تقدّم الحديث عنها في كتب التراجم.

الموسُوعات قبل العَصر المَمْلوكي:

من الخطأ أن يقال: إنَّ الموسوعات كانت مقصورة على العصر المملوكي؛ فقد عُرِفت قبل ذلك بوقت طويل، ونذكر فيما يلي أمثلة لبعضها:

تاريخ الرسل والملوك للطبري ت ٣١٠هـ أو ما يُسَمَّى بتاريخ الطبري (أحد عشر مجلدًا)، والعقد الفريد لابن عبد ربِّه ت ٣٢٨هـ (ثمانية أجزاء)، والأغاني للأصفهاني ت ٣٥٦هـ (أربعة وعشرون جزءًا)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ (ستة عشر جزءًا)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ت ٥٧١هـ (**في ثمانين مجلدًا**)، وهو كتابٌ عظيم القدر، يحوي طائفةً كبيرةً من تراجم أهل العربية من الشعراء واللغوين والأدباء، وتتَّسم تراجمه بالإحاطة والطول، وهو كتابٌ يغفل عنه كثير من الناس، على أنه محتاج إلى نشرة علمية جيدة. والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ (سبعة عشر جزءًا)، والكامل في التاريخ لابن الأثير ت ٦٣٠هـ (أحد عشر مجلّدًا)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة له أيضًا (سبعة مجلّدات)، ومعجم البلدان (خمسة مجلدات، وهو أثقل كتب الجغرافيا الأدبية وزنًا وأعلاها قيمة) ومعجم الأدباء (سبعة أجزاء)، كلاهما لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ.

ومن فضل الله علينا أن كلّ هذه الموسوعات المذكورة مطبوعة ومتداولة بين الناس.

تاسعًا- مَصَادر النَّثر العَرَبي[1]:

مصادر النثر من الكثرة والتنوّع ومن التخصص والشمول بحيث ينبغي أن نصنِّفها تحت أكثر من نوع على النحو التالي:

أولًا: رسائل الكُتّاب المَرموقين، وهذه قد وُجد بعضها متكاملًا بين دفّتي كتاب أو بالأحرى بين دفّتي ديوان، فقد كان الكتّاب يجمعون رسائلهم أو يجمعها لهم غيرهم في دواوين تمامًا كما كان يُفعل بشعر الشعراء. ورسائل الكتّاب التي وجدت طريقها مجموعة إلينا ثم مطبوعة هي: رسائل الجاحظ ت ٢٥٥هـ، ورسائل

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب (قسم الأدب)، دكتور مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، ص ٩١.

ابن العميد ت ٣٦٧هـ، ورسائل الصاحب بن عبّاد ت ٣٨٥هـ، ورسائل أبي بكر الخوارزمي ت ٣٨٣هـ، ورسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني ت ٣٩٨هـ، ورسائل قابوس بن وشمكير ت ٤٠٣هـ، ورسائل أبي إسحاق الصابي ت ٣٨٤هـ، والشريف الرضي ت ٤٠٦هـ، ورسائل إخوان الصفا، ورسائل أبي العلاء المعرّي ت٤٤٩هـ، والفصول والغايات لأبي العلاء المعرّي ت ٤٤٩هـ. وأمّا رسائل بعض كبار الكتّاب مثل عبد الحميد ت ١٣٢هـ، وابن عبدكان (القرن الثالث الهجري)، والنجيرمي ت ٤٢٣هـ، وعمرو بن مسعدة، وعبد العزيز بن يوسف[1] ت ٣٨٨هـ، وأبناء البرامكة، وأبناء وهب، والقاضي الفاضل ت ٥٩٦هـ، ومن إليهم، فقد وصل إلينا أكثرها منتشرًا في كتب الأدب الكبيرة التي سنعرض لها بعد قليل.

ثانيًا: القَصص أو ما كان في حكمها مثل المقامات والروايات، وقد وصل إلينا بعضها كاملًا ثم مطبوعًا، والبعض الآخر مفرّقًا في ثنايا كتب الأدب الكبيرة، فأمّا الذي بين أيدينا من هذا الكامل فهو مقامات بديع الزمان الهمذاني ت ٣٩٨هـ، ومقامات الحريري ت ٥١٦هـ، ورسالة الغفران للمعرّي ت ٤٤٩هـ، وقصة الإنسان والحيوان أمام محكمة الجن، وقصّة حي بن يقظان لابن طفيل ت ٥٨١هـ.

ثالثًا: رسائل الكتّاب التي ألمعنا إليها في الفقرة «أولًا» والخطب وألوان الحوار البليغ والمناظرات الممتعة والنوادر الفكهة والأمثال، كلُّ ذلك يقع موزعًا بين ازدحام وتفرّق في كتب الأدب الكبيرة التي أشهرها وأهمها ما يلي:

١- صُبح الأعشى للقلقشندي ت ٨٢١هـ.

٢- الوزراء والكتاب للجهشياري ت ٣٣١هـ.

٣- البيان والتبيين للجاحظ ت ٢٥٥هـ.

(١) رسائل عبد العزيز بن يوسف جمعها: دكتور محمد يونس عبد العال، وطبعتها الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤- عيون الأخبار لابن قتيبة ت ٢٧٦هـ.
٥- يتيمة الدهر للثعالبي ت ٤٢٩هـ، يجمع بين شعر الشعراء ونثر الكتّاب.
٦- العقد الفريد لابن عبد ربِّه ت ٣٢٨هـ.
٧- زهر الآداب للحصري القيرواني ت ٤٥٣هـ، يجمع روائع الشعر وبدائع النثر.
٨- الأمالي لأبي علي القالي ت ٣٥٦هـ.
٩- نهاية الأرب في فنون الأدب للنُويري ت ٧٣٣هـ.
١٠-مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله العمري ت ٧٤٩هـ.
١١-الإمتاع والمؤانسة لأبي حيّان التوحيدي ت٤١٤هـ.
١٢-البخلاء للجاحظ ت ٢٥٥هـ.
١٣-المحاسن والمساوئ للبيهقي ت ٣٢٠هـ.
١٤-طبقات الشعراء لابن المعتز ت ٢٩٦هـ، وهو يُورد نماذج عديدة من نثر الأعلام الذين يجمعون بين الشعر والنثر.
١٥-الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ت ٣٥٦هـ، يورد نماذج عديدة من نثر أعلام الكتاب والشعراء.

رابعًا: كل **كتب التراجم** على وجه التقريب مليئة بنماذج نثرية مختارة من كتابة وخطابة للمترجَم لهم إذا كانوا كتّابًا أو خطباء أو مفكّرين، وأهم هذه المصادر هي:
١- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ.
٢- تاريخ دمشق لابن عساكر ت ٥٧١هـ.
٣- معجم الأدباء لياقوت الحموي الرومي ت ٦٢٦هـ.
٤- وفيات الأعيان لابن خلِّكان ت ٦٨١هـ.
٥- الوافي بالوفيات للصفدي ت ٧٦٤هـ.
٦- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ت ٧٦٤هـ.

خامسًا: كتب التاريخ والأنساب -وبخاصة التي أُلِّفت في وقت مُبَكِّر- تحتوي جميعها على نماذج عديدة من الخطب والرسائل والمكاتبات والمحاورات والمناظرات، وأهمها ما يلي:

١- السيرة النبوية لابن هشام ت ٢١٨هـ.

٢- كتب الردَّة، مثل: الردَّة لوثيمة بن موسى، وهو مفقود، لكن نقل ابن حجر كثيرًا منه في (الإصابة)، والردَّة المنسوب للواقدي.

٣- تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري ت ٣١٠هـ.

٤- أنساب الأشراف للبَلاذُري. ٥- مروج الذهب للمسعودي ت ٣٤٦هـ.

٦- فتوح البلدان للبلاذري ت ٢٧٩هـ. ٧- تجارب الأمم لابن مَسْكويه ت ٤٢١هـ.

٨- المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ.

٩- الكامل في التاريخ لابن الأثير ت ٦٣٠هـ.

١٠- كتب الصحابة، وأهمُّها: الإصابة لابن حجر ٨٥٢هـ.

سادسًا: المَصَادر التي تحوي نَثْر كتّاب الأندلس، وبعضها لمؤلفين أندلسيين وبعضها الآخر لكتّاب مشارقة، وأهم الكتب الأندلسية في هذه السبيل هي:

١- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسّام ت ٥٤٢هـ.

٢- نفح الطيب للمقّري ت ١٠٤١هـ. ٣- قلائد العقيان للفتح بن خاقان ت ٥٢٩هـ.

٤- مطمح الأنفس للفتح بن خاقان ت ٥٢٩هـ.

٥- أعمال الأعلام للسان الدين بن الخطيب ت ٧٧٦هـ.

٦- المُغرب في حُلى المغرب للحجاري وابن سعيد ت ٦٨٥هـ.

٧- البيان المُغرب لابن عذاري المرَّاكشي ت نحو ٦٩٦هـ.

٨- الكتيبة الكامنة للسان الدين بن الخطيب ت ٧٧٦هـ.

٩- الحُلَّةُ السِّيَراء لابن الأبّار القُضاعي ت ٦٥٨هـ.

والمصادر المشرقية التي اهتمت بالنثر الأندلسي أكثرها من كتب الطبقات التي مرّ ذكر بعضها، وأهمها:

١- يتيمة الدهر للثعالبي ت ٤٢٩هـ.

٢- وفيات الأعيان لابن خلّكان ت ٦٨١هـ.

٣- الوافي بالوفيات للصفدي ت ٧٦٤هـ.

٤- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ت ٧٦٤هـ.

٥- معجم الأدباء لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ.

٦- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون للصفدي ت٧٦٤هـ.

٧- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لابن نُباتة المصري ت ٧٦٨هـ.

٨- صبح الأعشى للقلقشندي ت ٨٢١هـ.

سابعًا: كتب الأمثال، وأهمُّها:

(١) أمثال العرب للضبّي ت١٦٨ هـ، تحقيق إحسان عباس، مجلّد واحد.

(٢) كتاب الأمثال للأصمعي ت٢١٦هـ، مطبوع في مجلد واحد.

(٣) الأمثال لابن سلّام ت ٢٢٤هـ، ت د.عبد المجيد قطامش، مجلد واحد.

(٤) جمهرة أمثال العرب، لأبي هلال العسكري ت٣٩٥هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، مجلّدان.

(٥) الأمثال والحكم، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي ت٤٥٠هـ، طُبع في مجلد واحد.

(٦) مجمع الأمثال، للميداني ت ٥١٨هـ، طبعته مكتبة الآداب في (١٠٠٧) صفحة. وهو أحسن كتب الأمثال وأوسعها؛ إذ يشتمل على (٤٧٦٥) مثلًا، و(١٣٢) يومًا

من أيام الجاهلية، و(٩٣) يومًا من أيام الإسلام، ونُبَذٍ من كلام النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه رضي الله عنهم.

(٧) المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ت ٥٣٨هـ، مطبوع في (٤) مجلدات.

(٨) الأمثال والحكم لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت ٦٦٦هـ، مطبوع في مجلد واحد.

(٩) زهر الأَكَم في الأمثال والحكم، للحسن اليُوسي المغربي ت ١١٠٢هـ، مطبوع في ثلاثة مجلدات.

ثامنًا: وبالمكتبة العربية المعاصرة جهد طيّب بذله الأستاذ أحمد زكي صفوت في جمع حشد كبير من الرسائل والخطب العربية وضمّن جهده هذين الكتابين:

١- جمهرة رسائل العرب، أربعة أجزاء.

٢- جمهرة خطب العرب، ثلاثة أجزاء.

وفي الكتابين غناء كبير لمن كانت كتب الأصول التي ذكرناها بعيدة عن متناول يده، وإلا فإنّ الاعتماد على الأصل خير من الاستعانة بالفرع، وعلى الدارس المجدّ والباحث المحقق أن يعتمد أولًا على الأصول، ولا بأس من أن تكون الفروع مكملة له أو سدًّا لذريعة[١].

عاشرًا- مؤرِّخو الأدب[٢]:

أرّخ لأدبنا العربي عدد كبير من العرب والمستشرقين، ونحن نذكر فيما يلي أهم هؤلاء المؤرِّخين:

(١) يُنظر في دراسات النثر الشاملة مثلًا: نثر الصحابة: أغراضه وخصائصه، للدكتور محمد شمس عُقاب، مكتبة الأمل بالإسكندرية ٢٠١٦م.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان: ٣٢/١ وما بعدها، وفي تاريخ الأدب (مفاهيم ومناهج)، دكتور حسين الواد، والكتاب دراسة عن كتب تاريخ الأدب العربي عند العرب والمستشرقين.

أولاً– مؤرّخو الأدب العَرَب:

١– أحمد حسن الزيّات، في كتابه «تاريخ الأدب العربي».

٢– مصطفى صادق الرافعي في كتابه «تاريخ آداب العرب».

٣– عمر فرّوخ في كتابه «تاريخ الأدب العربي».

٤– الدكتور علي الجندي في كتابه «تاريخ الأدب الجاهلي».

٥– أحمد أمين في كتبه: فجر الإسلام، وضحى الإسلام، وظهر الإسلام.

٦– دكتور عمر موسى باشا في كتابيه: تاريخ الأدب العربي (العصر المملوكي)، وتاريخ الأدب العربي (العصر العثماني).

٧– دكتور مصطفى الشكعة في كتابيه: الأدب في موكب الحضارة (كتاب الشعر)، والأدب في موكب الحضارة الإسلامية (كتاب النثر).

٨– الدكتور شوقي ضيف في موسوعته الرائعة «تاريخ الأدب العربي»، وهي من أفضل ما كتبه العرب في هذا الباب، وتتكون من عشرة أجزاء، هي: العصر الجاهلي، والعصر الإسلامي، والعصر العبّاسي الأوّل، والعصر العباسي الثاني، وعصر الدول والإمارات (الجزيرة العربية — العراق — إيران)، وعصر الدول والإمارات (مصر)، وعصر الدول والإمارات (الشام)، وعصر الدول والإمارات (الأندلس)، وعصر الدول والإمارات (الجزائر– المغرب الأقصى — موريتانيا — السودان)، وعصر الدول والإمارات (ليبيا– تونس — صقلّيّة).

ثانيًا– مؤرّخو الأدب المُسْتشرقون:

١– بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي»، بالكتاب أجزاء تؤرّخ للأدب في كلّ عصر[١].

(١) انظر ما كتبناه عنه في فصل: ببليوجرافيا الكتب التراثية، من هذا الكتاب.

٢- كـارل نالِّينو في كتابه «تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية». وهو نصُّ المحاضرات التي ألقاها بالجامعة الأهلية المصرية (١٩١٠-١٩١١م).

٣- بلاشير في كتابه «تاريخ الأدب العربي».

٤- فؤاد سزكين، في «تاريخ التراث العربي»، الأجزاء الخاصة بالأدب[1].

٥- نيكلسون في كتابه «تاريخ العرب الأدبي»، وكتابه «تاريخ الأدب العبّاسي».

٦- دائرة المعارف الإسلامية.

٧- موسوعة «تاريخ الأدب العربي» التي صدرت عن جامعة كامبردج، والتي رأت أن كتب تاريخ الأدب قديمة وتحتاج إلى إعادة صياغة، ولذلك أخرجوا هذه الموسوعة، وهي تضم مقالات لعدد من المستشرقين والعرب. وقد ترجم المركز القومي للترجمة من هذه الموسوعة: من الأدب الجاهلي إلى العبّاسي.

تنبيـه:

ينبغي لمن يتعامل مع كتب المستشرقين أن يكون على حذر؛ ففيها الصالح، وفيها ما فيه دَخَن كثير، والمستشرقون لا يُؤمنُ جانبُهم في كل ما يُقال، وفيهم بعض المنصفين مع ذلك. والتعامل مع كتبهم ومنشوراتهم يحتاج إلى سؤال طويل، وخبرة في التعامل، ولكنه من الخطأ رفض نتاجهم وكتبهم بإطلاق؛ فالمؤمن عَدْلٌ ومُنْصف.

❁❁❁

(١) انظر ما كتبناه عنه في فصل: ببليوجرافيا الكتب التراثية، من هذا الكتاب.

الفصلُ السادس

رحلةُ التَّأليف في التَّفسِير

رحلةُ التَّأليفِ في التَّفْسِير

تَمْهيـد:

ما من شكّ في أنَّ النصّ القرآني هو سبب النهضة الثقافية والفكرية التي أحدثها المسلمون على مرِّ عصورهم؛ فالقرآن أصل«العلوم ومنبعُها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع الله سبحانه وتعالى فيه عِلْمَ كلِّ شيء وأبان فيه كلَّ هَدْي وغَيٍّ، فترى كلّ ذي فنٍّ منه يستمدُّ وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه، والبيانيّ يهتدي به إلى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة في صوغ الكلام. وفيه من القصص والأخبار ما يذكّر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلى غير ذلك من علوم لا يقدّر قدرها إلا من علم حصرها. هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب، تُبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علّام الغيوب»[1].

ولذلك كان الاهتمامُ بالنصِّ القرآني وتفسيره وبيانه منذ قديم حتى قبل عصر التدوين، فلما ابتدأ ظفر التفسير كغيره من العلوم بالتدوين، فأُلِّفت فيه كتبٌ اختلفت في منهجها، حسب اختلاف مشارب مؤلّفيها، فمنهم من يهتمُّ بالأثر وجمع كلّ ما جاء في الآية من أحاديث وأقوال للصحابة والتابعين، ومنهم من يفسِّر برأيه، أي باجتهاده، بعد معرفته لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر. ومنهم من يجمع بين الأثر والرأي،

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ط. دار الحديث: ١/٣١، ٣٢.

وتحت هاتين المظلّتين الكبيرتين (الأثر والرأي) تجد كلّ مفسِّر يصبُّ اهتمامه تجاه ما برع فيه وأتقنه، ومَلَك عليه فؤاده ولُبَّه؛ فالنحوي يهتم بالمعرب والمبني وبيان وجوه الإعراب المختلفة في الآية، والبلاغي يهتم بالمعاني والبيان والبديع، والفقيه يهتم بالأحكام الفقهية التي تُستَنبطُ من النصِّ ... إلخ.

وفيما يلي عرضٌ لأهم كتب التفسير ومناهج أصحابها فيها منذ عصر التدوين إلى عصرنا هذا، وقبل العرض تعريف بالخطوات التي تدرّج فيها التفسير منذ عصر النبي عليه الصلاة والسلام إلى عصرنا هذا، وتوضيح لمعنى التفسير بالأثر والتفسير بالرأي.

مقدّمة بين يَدي كتب التفسير[1]:

التَّفسير في عَهْد النَّبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه:

نزل القرآن الكريم على نبي أمّي وقوم أمّيين، وكان كلامهم مشتملًا على الحقيقة والمجاز، والتصريح والكناية، والإيجاز والإطناب، وجريًا على سنة الله عز وجل في إرسال الرسل، نزل القرآن الكريم بلغة العرب وعلى أساليبهم في كلامهم ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ (إبراهيم:٤).

وكان طبيعيًّا أن يفهم النبي صلى الله عليه وسلم القرآن جملة وتفصيلًا، بعد أن تكفّل الله له بالحفظ والبيان، قال تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾، كما كان طبيعيًا أن يفهم أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلم القرآن في جملته، أي بالنسبة لظاهره وأحكامه، وأمّا فهمه تفصيلًا، فهذا غير ميسور لهم بمجرد معرفتهم للغة القرآن، بل لابد لهم من البحث والنظر، والرجوع إلى

(١) انظر: التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، والتفسير ورجاله للشيخ محمد الفاضل بن عاشور.

النبي صلى الله عليه وسلم فيما يشكل عليهم فهمه؛ وذلك لأن القرآن فيه المجمل والمشكِل والمتشابه، وغير ذلك مما لابد في معرفته من أمور أخرى يرجع إليها.

ولم يكن الصحابة في درجة واحدة بالنسبة لفهم معاني القرآن، بل تفاوتت مراتبهم، وأشكل على بعضهم ما ظهر لبعض آخر منهم؛ وهذا يرجع إلى تفاوتهم في ملازمة النبي صلّى الله عليه وسلم، وتفاوتهم في القوة العقلية، وتفاوتهم في معرفة ما أحاط بالقرآن من أسباب للنزول وظروف وملابسات.

اعتمد الصحابة في هذا العصر في تفسيرهم للقرآن على القرآن الكريم، فكان لابد لمن يتعرّض لتفسير كتاب الله أن ينظر في القرآن أولًا، فيجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ويقابل الآيات بعضها ببعض، فما جاء موجزًا في مكان جاء مسهبًا في مكان آخر، وما جاء مجملًا في موضع، فُصِّل في موضع آخر، وما أُطلق في مكان قُيّد في آخر. وكذلك كان الواحد من الصحابة إذا أشكلت عليه آية من كتاب الله رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسيرها، فيبيّن له ما خفي عليه؛ لأن وظيفته البيان، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل:٤٤)، غير أنّ القُصّاص والوضّاعين زادوا في هذا النوع من التفسير كثيرًا، ونسبوا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلم ما لم يقله.

واختلف العلماء في **المقدار الذي بيّنه النبي صلّى الله عليه وسلم لأصحابه** من القرآن، فمنهم من ذهب إلى القول بأن النبي صلّى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه كلّ معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، ومنهم من ذهب إلى القول بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيّن لأصحابه من معاني القرآن إلا القليل، وعلى رأس هؤلاء الخوبي والسيوطي، وقد استدلّ كل فريق على ما ذهب إليه بأدلته، وتوسّط أناس فقالوا: إنّ الرسول صلّى الله عليه وسلم بيّن الكثير من معاني القرآن لأصحابه،

كما تشهد بذلك كتب الصحاح، ولم يبيّن كلّ معاني القرآن.

والسنة تبيّن المجمل في القرآن، وتوضّح المشكِل، وتخصّص العام، وتقيّد المطلق، وتبيّن معنى لفظ أو متعلّقه، كما أنها تضيف أحكامًا زائدة على ما جاء في القرآن الكريم، وتبيّن النسخ الذي يقع فيه، وأيضًا فهي تؤكد أحكام القرآن الكريم.

وكان الصحابة رضي الله عنهم إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله تعالى، ولم يتيسر لهم أخذه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم رجعوا في ذلك إلى **اجتهادهم وإعمال رأيهم**، وهذا فيما يحتاج إلى نظر واجتهاد، أما ما يمكن فهمه بمجرّد اللغة العربية فكانوا لا يحتاجون في فهمه إلى إعمال النظر؛ فإنهم من خلّص العرب، يعرفون كلام العرب ومنازعهم في القول.

وقد عدّ السيوطي رحمه الله في الإتقان **من اشتُهر بالتفسير من الصحابة** وسمّاهم، وهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عبّاس، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين. وهناك من تكلّم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء، غير أنّ ما نقل عنهم في التفسير قليل جدًّا. كما أنَّ العشرة الذين اشتهروا بالتفسير تفاوتوا قلّة وكثرة.

التَّفسيرُ في عَصْر التابعين:

تبدأ المرحلة الثانية للتفسير من عصر التابعين الذين تتلمذوا للصحابة فتلقّوا غالب علومهم منهم، وقد اعتمد هؤلاء المفسرون في فهمهم لكتاب الله على:

١- ما جاء في القرآن نفسه.

٢- ما رووه عن الصحابة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم.

٣- ما رووه عن الصحابة من تفسيرهم.

٤- الاجتهاد والنظر في كتاب الله عز وجلّ.

أشْهر مدارس التَّفسير في عصر التابعين:

(١) مدرسة التفسير بمكة:

وقامت على ابن عبّاس رضي الله عنهما، فكان يجلس لأصحابه من التابعين، يفسِّر لهم كتاب الله تعالى، وقد اشتُهر من تلامذته: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عبّاس، وطاووس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح، وهؤلاء كلّهم كانوا من الموالي.

(٢) مدرسة التفسير بالمدينة:

وقامت هذه المدرسة على أُبَيّ بن كعب، فأَبُيّ يعدُّ -بحقّ- أشهر من تتلمذ له مفسّرو التابعين بالمدينة، وأشهر رجال هذه المدرسة من التابعين ثلاثة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي، وهؤلاء منهم من أخذ عن أُبيّ مباشرة، ومنهم من أخذ عنه بالواسطة.

(٣) مدرسة التَّفسير بالعراق:

قامت هذه المدرسة على ابن مسعود رضي الله عنه، ومن أشهر رجالها: علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، ومُرّة الهمداني، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السَّدوسي.

ويمتاز أهل العراق بأنهم أهل الرأي، وهذه ظاهرة تجدها بكثرة في مسائل الخلاف، ويقول العلماء: إنّ ابن مسعود هو الذي وضع الأساس لهذه الطريقة في الاستدلال، ثم توارثها عنه علماء العراق، ومن الطبيعيّ أن تؤثر هذه الطريقة في مدرسة التفسير، فيكثر تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد.

هذا، وقد ذهب أكثر المفسّرين إلى أنه يؤخذ بقول التابعي في التفسير؛ لأن التابعين تلقَّوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة.

التَّفسير في عصر التَّدوين:

تبدأ المرحلة الثالثة من مبدأ ظهور التدوين، وذلك في أواخر عهد بني أميّة، وأوّل عهد العبّاسيين.

تدرّج التفسير في خطوات، هي:

(١) الرِّواية:

كان التفسير في عهد الصحابة والتابعين يُتناقل بطريق الرواية؛ فالصحابة يروون عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم، كما يروي بعضهم عن بعض، والتابعون يروون عن الصحابة، كما يروي بعضهم عن بعض.

(٢) التَّدوين مع الحديث:

حين ابتدأ التدوين لحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم كانت أبوابه متنوعة، وكان التفسير بابًا من هذه الأبواب التي اشتمل عليها الحديث، فلم يُفرد له تأليف خاص يفسّر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه.

(٣) الانفصال عن الحديث:

انفصل التفسير عن الحديث، فأصبح علمًا قائمًا بنفسه، ووضع التفسير لكل آية من القرآن، ورتّب ذلك على حسب ترتيب المصحف، وتمَّ ذلك على أيدي طائفة من العلماء، منهم: ابن ماجه ت ٢٧٣هـ، وابن جرير ت ٣١٠هـ، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري ت ٣١٨هـ. وكلُّ هذه التفاسير مروية بالإسناد إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلم وإلى الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وليس فيها شيء من التفسير أكثر من التفسير المأثور، اللهم إلا ابن جرير الطبري فإنه ذكر الأقوال ثم وجّهها، ورجّح بعضها على بعض، وزاد على ذلك الإعراب إنْ دعت إليه الحاجة، واستنبط الأحكام التي تؤخذ من الآيات القرآنية.

وظلَّ المحدِّثون بعد هذه الخطوة الثالثة، يسيرون على نمط الخطوة الثانية، من رواية المنقول من التفسير في باب خاص من أبواب الحديث، مقتصرين في ذلك على ما ورد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة أو عن التابعين.

وليس سهلا معرفة أوّل من دوَّن تفسير القرآن كلّه مرتبًا؛ لأنه لم يصلنا شيء من التفاسير التي كانت قبل عهد التدوين كتفسير مجاهد، أو بُعَيْده في مبتدأ عصر التدوين. ولو أنه وصل إلينا كل ما كتب من التفسير من مبدأ عهد التدوين لأمكننا أن نعيّن المفسِّر الأوّل الذي دوّن التفسير على هذا النمط.

(٤) تَجَاوز الإسْناد:

ثمَّ صنّف في التفسير خَلْقٌ كثير، اختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال المأثورة عن المفسرين من أسلافهم دون أن ينسبوها إلى قائليها، فدخل الوضع في التفسير، والتبس الصحيح بالعليل، وأصبح الناظر في هذه الكتب يظنُّ أن كلّ ما فيها صحيح، فنقله كثير من المتأخرين في تفاسيرهم، ونقلوا ما جاء في هذه الكتب من إسرائيليات على أنها حقائق ثابتة.

(٥) اختلاط التفسير بالفَهم العقليّ:

وهذه هي الخطوة الأخيرة، وهي أوسع الخُطى وأفسحها، امتدت من العصر العبّاسي إلى يومنا هذا، فبعد أن كان التفسير مقصورًا على رواية ما نقل عن سلف هذه الأمّة، تجاوز بهذه الخطوة الواسعة إلى تدوين تفسير اختلط فيه الفهم العقلي بالتفسير النقلي، وكان ذلك على تدرج ملحوظ في ذلك.

بدأ ذلك أولًا على هيئة محاولات فهم شخصي، وترجيح لبعض الأقوال على بعض، وكان ذلك أمرًا مقبولًا مادام يرجع الجانب العقلي منه إلى حدود اللغة ودلالة الكلمات. ثم ظلّت محاولات هذا الفهم الشخصي تزداد وتتضخّم، متأثرة بالمعارف

المختلفة، والعلوم المتنوعة، والآراء المتشعبة، والعقائد المتباينة، حتى وُجد من كتب التفسير ما يجمع أشياء كثيرة، لا تكاد تتصل بالتفسير إلا عن بعد عظيم.

ومع هذا الطغيان العقلي العلمي وُجد من العلماء في عصور مختلفة من فسّر القرآن تفسيرًا نقليًا بحتًا على توسّع منهم في النقل وعدم تفرقة بين ما صحّ وما لم يصح، كما فعل السيوطي في كتابه الدر المنثور. وكذلك وُجد من العلماء من ضيّق دائرة البحث في التفسير؛ فتكلّم على ناحية واحدة من نواحيه المتشعّبة المتعدّدة، يجمعون ما تفرّق منها، ويفردونها بالدرس والبحث.

ثم إنا نجد متقدمي المفسّرين قد توسعوا في التفسير إلى حدٍّ كبير، جعل من جاء بعدهم من المفسرين لا يلقون عنتًا ولا يجدون مشقة في محاولاتهم لفهم كتاب الله، وتدوين ما دونوا من كتب التفسير، فمنهم من أخذ كلام غيره وزاد عليه، ومنهم من اختصر، ومنهم من علّق الحواشي وتتبع كلام من سبقه، تارة بالكشف عن المراد، وأخرى بالتفنيد والاعتراض، ومع ذلك فاتجاهات التفسير، وعدد طرائقه وألوانه، لم تزل على ما كانت عليه متشعبة متكاثرة.

وفي عصرنا الحاضر غلب اللون الأدبي الاجتماعي على التفسير، ووجدت بعض محاولات علمية، في كثير منها تكلّف ظاهر وغلو كبير، أما اللون المذهبي فقد بقي سنة إلى يومنا هذا بمقدار ما بقي من المذاهب الإسلامية.

التَّفسير بالمأثور:

ما التفسير بالمأثور؟[1]

يشمل التفسير بالمأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول صلّى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم،

(١) انظر: التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي: ١/١١٢ وما بعدها.

وما نُقِل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم. وإنما أدرجنا في التفسير المأثور ما رُوِي عن التابعين –وإنْ كان فيه خلاف هل هو من قبيل المأثور أو من قبيل الرأي– لأننا وجدنا كتب التفسير بالمأثور، كتفسير ابن جرير وغيره، لم تقتصر على ذكر ما رُوي عن النبي صلّى الله عليه وسلم وما روي عن أصحابه، بل ضمّت إلى ذلك ما نُقِل عن التابعين في التفسير.

الضَّعفُ في رواية التَّفسير بالمأثور وأسبابه:

عرفنا مما تقدّم أن التفسير بالمأثور يشمل ما كان تفسيرًا للقرآن بالقرآن، وما كان تفسيرًا للقرآن بالسنّة، وما كان تفسيرًا للقرآن بالموقوف عن الصحابة أو المروي عن التابعين. فأمّا تفسير القرآن بالقرآن أو بما ثبت من السنة الصحيحة، فذلك مما لا خلاف في قبوله، لأنه لا يتطرّق إليه الضعف، ولا يجدُ الشكُّ إليه سبيلًا.

وأمّا ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف في سنده أو متنه فذلك مردود غير مقبول، مادام لم تصح نسبته إليه صلّى الله عليه وسلم. وأما تفسير القرآن بما يُرْوَى عن الصحابة أو التابعين، فقد تسرّب إليه الخلل وتطرّق إليه الضعف، إلى حدٍّ كاد يفقدنا الثقة بكثير مما روي من ذلك، لولا أنّ الله قيّض لهذا التراث العظيم من أزاح عنه هذه الشكوك فسلمت لنا كمية كبيرة، وإنْ كان صحيحها وسقيمها لا يزالُ خليطًا في كثير من الكتب التي عُني أصحابها بجمع شتات الأقوال.

ونستطيع إرجاع أسباب الضعف في رواياته إلى أمور ثلاثة، هي:

١– كثرة الوضع في التفسير؛ بسبب التعصّب المذهبي، أو السياسة، أو الكيد لأهل الإسلام، أو غير ذلك.

٢– دخول الإسرائيليات فيه، ولفظ الإسرائيليات يعمُّ ما تأثّر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية، وقد دخلت لأسباب كثيرة، وهي على ثلاثة أقسام:

الأول ما وافق شرع الإسلام وهذا مقبول، والثاني ما يخالف شرع الإسلام وهذا مردود، والثالث مسكوت عنه، وهذا لا نؤمن به ولا نُكذّبه وتجوز حكايته.

٣- حذف الأسانيد.

التَّفسير بالرَّأي:

التفسير بالرأي: هو تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسّر لشروط التفسير.

وقد اشترط العلماء في المفسّر الذي يتصدر لتفسير القرآن والاجتهاد فيه جملة أدوات تُبعد عنه الزلل في التفسير، أهمها:

١- علم اللغة: بفنونها من نحو وصرف وأسلوب، وغيرها، قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب.

٢- علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع: فعلم المعاني: يعرف به خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى. وعلم البيان: يعرف به خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها. وعلم البديع: يعرف به وجوه تحسين الكلام.

٣- علم القراءات: وبه يمكن ترجيح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

٤- علم أصول الدين: وبه يستطيع المفسّر أن يوضّح أمور العقيدة.

٥- علم أصول الفقه: وبه يستطيع المفسّر أن يستنبط الأحكام من الآيات ويستدل عليها.

٦- علم أسباب النزول: لأنه يعين على فهم المراد من الآية.

٧- علم القصص: لأن معرفة القصة تفصيلًا يعين على توضيح ما أُجمل منها في القرآن.

٨- علم الناسخ والمنسوخ: لئلا يُفتي بحكم منسوخ فيقع في الضلال والإضلال.

٩- الأحاديث المبينة لتفسير المبهم والمجمل: وغير ذلك من وجوه البيان؛ ليستعين بها على ما يشكل عليه.

مَصَادر التفسير:

١- القرآن الكريم.

٢- السنة النبوية الصحيحة، وأقوال الصحابة والتابعين.

٣- الأخذ بالمشهور من اللغة.

٤- التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوّة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي صلّى الله عليه وسلم لابن عبّاس حيث قال: «**اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل**».

كُتُب التَّفسير:

(١) جامع البَيان في تفسير القرآن للطَّبري ت ٣١٠هـ[1]:

مؤلفه: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الإمام الجليل المجتهد، صاحب التصانيف المشهورة، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره، عُدَّ أبًا للتفسير كما عُدَّ أبًا للتاريخ

(١) انظر التفسير والمفسرون: ١/ ١٤٧ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص ٥١٩ وما بعدها.

الإسلامي، وهو على مذهب أهل السنة والجماعة. وكتابه (جامع البيان) أجلُّ التفاسير وأعظمها، قال عنه النووي: «أجمعت الأمّة على أنه لم يصنّف مثل تفسير الطبريّ».

طريقة ابن جَرير في تفسيره:

(١) إذا أراد أن يفسِّر الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»، ثم يفسِّر الآية، ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة والتابعين من التفسير بالمأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر فإنه يتعرّض لكل ما قيل فيها، ويستشهد على كلِّ قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرّد الرواية، بل نجده يتعرّض لتوجيه الأقوال، ويرجّح بعضها على بعض، كما نجده يتعرّض لناحية الإعراب إذا دعت الحاجة، كما أنه يستنبط الأحكام التي يُمكن أن تؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار، ويتعرّض للقراءات بقدر ما يحتاج إليه تفسير الآية.

(٢) ينكر على من يفسِّر بمجرد بالرأي ويستقلُّ في التفكير، ولا يزال يشدِّدُ في ضرورة الرجوع إلى العلم الراجع إلى الصحابة أو التابعين، والمنقول عنهم نقلًا صحيحًا مستفيضًا، ويرى أنّ ذلك وحده هو علامة التفسير الصحيح.

(٣) ثمَّ إنّ ابن جرير وإنْ التزم في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها، فإنه في الأعمّ الأغلب لا يتعقّب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف، لأنه كان يرى —كما هو مقررٌ في أصول الحديث– أنّ من أسند لك فقد حمّلك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة، ومع ذلك فابن جرير يقف من السند أحيانًا موقف الناقد البصير، فيعدّل من يعدّل من رجال الإسناد، ويجرّح من يجرّح منهم، ويردُّ الرواية التي لا يثق بصحتها، ويصرّح برأيه فيها بما يناسبها.

(٤) يقدِّر ابن جرير في تفسيره إجماع الأمّة، ويعطيه سلطانًا كبيرًا في اختيار ما يذهب إليه من التفسير.

(٥) يُعْنَى ابن جرير بذكر القراءات، وينزلها على المعاني المختلفة، وكثيرًا ما يردُّ القراءات التي لا تعتمد على الأئمة الذين يُعدّون عنده وعند علماء القراءات حجّة، والتي تقوم على أصول مضطربة، مما يكون فيه تغيير وتبديل لكتاب الله، ثم يتبع ذلك برأيه في آخر الأمر مع توجيه رأيه بالأسباب. ولقد يرجع السبب في عناية ابن جرير بالقراءات وتوجيهها إلى أنه كان من علماء القراءات المشهورين.

(٦) يكثر ابن جرير من رواية الإسرائيليات، ولعلّ هذا راجع إلى ما تأثّر به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة، وإذا كان يتعقّب كثيرًا من هذه الروايات بالنقد فتفسيره لا يزال يحتاج إلى النقد الفاحص الشامل، على أنه –كما تقدّم– قد ذكر السند بتمامه في كلِّ رواية يرويها، وبذلك يكون قد خرج من العهدة، وعلينا نحن أن ننظر في السند ونتفقّد الروايات.

(٧) ينصرف ابن جرير عما لا فائدة فيه من الأمور، كنوع الطعام الذي نزلت به المائدة مثلًا، ويقول: وغير نافع العلم به، ولا ضار الجهل به، إذا أقرّ تالي الآية بظاهر ما احتمله التنزيل.

(٨) يَعُدُّ ابن جرير الاستعمالات اللغوية –بجانب النقول المأثورة – مرجعًا موثوقًا عند تفسيره للعبارات المشكوك فيها، وترجيح بعض الأقوال على بعض. وهناك فرق بين كلام العرب وبين المعروف من كلام العرب، وفي التفسير يُحتكم إلى المعروف من كلامهم، وهو الأغلب الأشهر عندهم.

(٩) ويهتم بالمذاهب النحوية، ويتعرّض لها كثيرًا، ويوجّه الأقوال تارة على المذهب البصري، وأخرى على المذهب الكوفي، ويرجع إلى الشعر القديم في تفسيره.

(١٠) نجد في تفسيره آثارًا للأحكام القفهية، يعالج فيها ابن جرير أقوال العلماء ومذاهبهم، ويخلص من ذلك كلِّه برأي يختاره، ويوجهه.

(١١) ابن جرير في جدله الكلامي وتطبيقه ومناقشته موافق لأهل السنة في آرائهم، ويظهر ذلك جليًا في ردّه على القدرية في ادعائهم أنّ الإنسان يخلق أفعال نفسه.

(١٢) لما أراد ابن جرير أن يُملي تفسيره قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا ممّا تفنى فيه الأعمار قبل تمامه! فاختصره لهم في ثلاثة آلاف ورقة. فكان هذا الاختصار سببًا في تركه البيان عمّا نجتهد نحن في بيانه عند كلّ آية. وهذا الاختصار بيّن جدًّا لمن يتتبع هذا التفسير من أوّله إلى آخره.

ونحن نجد كتاب الدُّر المنثور للسيوطي وفتح القدير للشوكاني يكثران النقل عن تفسير أبي جعفر الطبري. وابن كثير لم يقتصر على نقل الآثار وإنما نقل بعض كلام أبي جعفر بنصّه في مواضع متفرّقة، وكذلك نقل أبو حيّان والقرطبي في مواضع قليلة من تفسيريهما. وجدير بالذكر أنَّ كثيرًا ممّن نقل عن الطبري ربّما أخطأ في فهم مراده فاعترض عليه؛ لمّا استغلق عليه بعض عباراته[1].

(١) تفسير الطبري مطبوع بتحقيق الشيخين: أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، بدار المعارف أولًا ثم بمكتبة ابن تيمية، في (١٦) مجلدًا لكنّه غير كامل، إلى الآية (٢٧) من سورة إبراهيم، الأجزاء [١–١٣] بتحقيق الشيخين: أحمد شاكر ومحمود شاكر، وتوفي الشيخ أحمد شاكر عام ١٣٧٧هـ فصدرت الأجزاء [١٤، ١٥، ١٦] بتحقيق الشيخ محمود وحده. وطبع كاملًا بتحقيق: دكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر، في (ستة وعشرين) مجلدًا. وطبعته أيضًا كاملًا دارُ السلام في (عشرة) مجلدات كبار، بتحقيق مجموعة من الباحثين، وهي طبعة جيّدة.

(٢) بحرُ العُلوم للسَّمَرْقندي ت ٣٧٥هـ[١]:

المؤلف: الإمام الفقيه الزاهد أبو الليث نصر بن محمّد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي الأشعري.

منهجه في التفسير:

(١) يفسّر القرآن بالمأثور عن السلف، فيسوق الروايات عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في التفسير، ولكنه لا يذكر إسناده إلى من يروي عنهم إلا نادرًا .

(٢) إذا ذكر الأقوال والروايات المختلفة لا يعقّب عليها ولا يرجّح، اللهم إلا في حالات نادرة أيضًا، ويعرض للقراءات ولكن بقدر.

(٣) يحتكم إلى اللغة أحيانًا، ويشرح القرآن بالقرآن إنْ وجد من الآيات القرآنية ما يوضّح معنى آية أخرى، كما أنه يروي من القصص الإسرائيلي، ولكن على قلة وبدون تعقيب منه.

(٤) كثيرًا ما يقول: قال بعضهم كذا، وقال بعضهم كذا، ولا يعيّن هذا البعض، وهو يروي أحيانًا عن الضعفاء ممّن تُكلّم فيهم، ويعرض لموهم الاختلاف والتناقض في القرآن ويزيل هذا الإيهام.

(٥) لم يبدأ السمرقندي في تفسيره بخطبة أو مقدّمة في بيان منهجه، أو مقدّمات مباحث التفسير، بل فتح بابًا في الحثّ على طلب التفسير، والنهي عن التفسير بالرأي.

(٦) السمرقندي في تفسيره يذهب مذهب الأشاعرة ويؤول آيات الصفات.

---

(١) التفسير والمفسرون: ١٦١/١ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص ٧٨٣ وما بعدها. وتفسيره مطبوع في ثلاثة مجلّدات بتحقيق: الشيخ علي محمد معوّض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ودكتور زكريا عبد المجيد النوتي.

(٣) الكَشْف والبَيان عن تفسير القرآن للثَّعْلبي ٤٢٧هـ[١]:

المؤلف: أحمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الثعلبي، كان على علم كبير بالقراءة والعلوم العربية، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خيرٌ ودين. وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع، والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية، لكن هو أبعد عن السلامة واتباع السلف، والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة».

منهجُه في تفسيره:

(١) ألقى مؤلف هذا التفسير ضوءًا عليه في مقدّمته، وأفصح فيها عن منهجه وطريقته التي سلكها فيه. فذكر أنه استخرجه من زهاء مائة كتاب، وما التقطه من التعليقات من ثلاثمائة شيخ. ثم قال: وخرّجت فيه الكلام على أربعة عشر نحوًا: البسائط والمقدّمات، والعدد والتنزلات، والقصص والنزولات، والوجوه والقراءات، والعلل والاحتجاجات، والعربية واللغات، والإعراب والموازنات، والتفسير والتأويلات، والمعاني، والجهات، والغوامض والمشكلات، والأحكام والفقهيات، والحكم والإشارات، والفضل والكرامات، والأخبار والمتعلقات، أدرجتها في أثناء الكتاب بحذف الأبواب.

(٢) ثم ذكر في أول الكتاب أسانيده إلى من يروي عنهم التفسير من علماء السلف، واكتفى بذلك عن ذكرها في أثناء الكتاب.

---

(١) انظر: التفسير والمفسّرن: ١٦٣/١ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص ٧٩٩ وما بعدها. والتفسير مطبوع بتحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث، ١٠ مجلدات.

(٣) يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسّع ظاهر، كما يعرض لشرح الكلمات اللغوية وأصولها وتصاريفها، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي.

(٤) يتوسَّع في الكلام عن الأحكام الفقهية عندما يتناول آية من آيات الأحكام، فتراه يذكر الأقوال والخلافات والأدلة ويعرض للمسألة من جميع نواحيها، إلى درجة أنه يخرج عما يُراد من الآية.

(٥) يتوسع الثعلبي إلى حدٍّ كبير في ذكر الإسرائيليات بدون أن يتعقّب شيئًا من ذلك، أو ينبّه على ما فيه رغم استبعاده وغرابته. وكذلك لم يتحرَّ الصحة في كلّ ما ينقل من تفاسير السلف، بل نجده مغترًا بالأحاديث الموضوعة في فضائل السور سورة سورة، واغترّ أيضًا بكثير من الأحاديث الموضوعة على ألسنة الشيعة، دون أن يشير إلى وضعها؛ والحقُّ أن الثعلبي رجلٌ قليل البضاعة في الحديث، ويمكن أن تقول: إنه لا يميّز الحديث الموضوع من غير الموضوع.

(٦) والثعلبي تراه في آيات الصفات مؤولًا على مذهب الأشاعرة، وقد يذكر مذهب السلف، ولكن على طريقة العرض، لا على طريقة التبني والترجيح وبيان المذهب الحق.

(٤) النُّكَت والعيون للمَاوَرْدي ت ٤٥٠هـ[1]:

المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي. له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، وكان حافظًا للمذهب.

وقال فيه ابن الصلاح: «هو متهم بالاعتزال وكنت أتأوّل له، وأعتذر عنه حتى وجدته يختار في بعض الأوقات أقوالهم، قال في تفسيره: لا يشاء عبادة الأوثان.

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات، ص ٨١٠ وما بعدها.
والكتاب مطبوع في (٦) مجلدات بتحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية.

وقال في: ﴿جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ معناه: حكمنا بأنهم أعداء، أو تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها، فتفسيره عظيمُ الضرر ويوافقهم في القدر، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ أي بحكم سابق، وكان لا يرى صحة الرواية بالإجازة».

التعريف بتفسيره:

بيّن الماوردي منهجه في مقدّمة كتابه فقال: «جعلت كتابي هذا مقصورًا على تأويل ما خفي علمه وتفسير ما غمض تصوره وفهمه، وجعلته جامعًا بين أقاويل السلف والخلف، وموضحًا عن المؤتلف والمختلف، وذاكرًا ما سنح به الخاطر من معنى يحتمل، عبرت عنه بأنه محتمل، ليتميّز ما قيل مما قلته، ويعلم ما استخرج مما استخرجته، وعدلت عمّا ظهر معناه من فحواه اكتفاء بفهم قارئه وتصوّر تاليه، ليكون أقرب مأخذًا وأسهل مطلبًا».

(٥) البَسيط للواحِدي ت ٤٦٨هـ[1]:

المؤلف: الإمام العلامة، صاحب التفسير، كان طويل الباع في العربية، تصدّر للتدريس مدّة وعظم شأنه. وهو شافعيٌّ أشعري بغير خلاف بين مترجميه. وهو تلميذ الثعلبيّ ت ٤٢٧هـ.

ووجّهت إلى الواحدي انتقادات في ثلاث قضايا:

الأولى: عدم السلامة من البدع، ذكرها شيخ الإسلام. والناظر في كتاب الواحدي يجد أنه على مذهب الأشاعرة في الاعتقاد.

الثانية: ضعف البضاعة في علم الحديث، ذكرها ابن الجوزي وشيخ الإسلام ابن تيمية والكتّاني، وأشار إليها ابن الصلاح.

(١) انظر: المفسّرون بين التأويل والإثبات، ص ٨٢٣. ومقدّمة الجزء الأوّل من تفسير البسيط الذي طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود في (٢٥) مجلدًا، وهو عبارة عن رسالات دكتوراه لمجموعة من الباحثين.

الثالثة: غمز الأئمة المتقدّمين، ذكرها تلميذه عبد الغافر الفارسي، وأبو سعد السمعاني.

وتبيّن بعد البحث والمناقشة صحّة النقد في الأوليين دون الثالثة.

تفسيره:

يغلب على تفسيره الجانب اللغويّ، فقد ضمّنه كثيرًا من النقول عن أهل اللغة والنحو والمعاني كالخليل بن أحمد وسيبويه والفرّاء وابن كيسان والزجّاج وابن الأنباريّ وغيرهم، ويورد أحيانًا ما اختلف فيه البصريون والكوفيون من المسائل النحوية ويرجح حسب ما يظهر له، كما أنه يستشهد بشواهد شعرية أحيانًا.

وفيما يخصُّ جانب الحديث فالواحدي إمام مسند روى بإسناده جملة كبيرة من الأحاديث في تفسيره. كما أنه عزّز تفسيره بجملة وافرة من أقوال الصحابة ومَنْ بعدهم من التابعين.

واعتنى الواحدي في تفسيره بالقراءات وبيان أوجهها وعللها، وذكر أسباب النزول، واستنباط ما تدلُّ عليه الآيات من أحكام. وتصدَّى الواحدي في تفسيره للفرق الضالة، فتراه يردُّ على القدرية كلما سنحت له الفرصة، ويبيّن بُعد منهجهم عن الصواب. كما أنه يتصف بدقة البحث للمسائل وتحريرها وحُسْن ترجيحها؛ مما جعل كثيرًا من المفسّرين يتبنّى آراءه ويستشهد بها في مواطن الخلاف.

وبالجملة فتفسير البسيط من كتب التفسير الجامعة لمختلف العلوم.

(٦) تفسير السَّمْعاني ت ٤٨٩هـ[١]:

المؤلف: منصور بن محمد أبو المظفّر السمعاني ينتهي نسبه إلى قبيلة تميم. قال الذهبي: «تعصّب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكًا في أعين المخالفين، وحجّة لأهل السنة».

إذن فعقيدته هي عقيدة السلف الصالح، ويدلُّ على ذلك كتابه التفسير من خلال دراسة موقفه من آيات الصفات. وقال ابن كثير في البداية: «وسئل عن أخبار الصفات فقال: عليكم بدين العجائز وصبيان الكتاتيب». وكان السمعاني وحيد عصره فضلًا وطريقة وزهدًا وورعًا، من بيت العلم والزهد، ومن يطالع تصانيفه يعرف محلّه من العلم.

تفسيره:

(١) تفسير السمعاني من التفاسير القليلة التي اهتمت ببيان عقيدة أهل السنة والجماعة، والردّ على أهل البدع والأهواء ودحض شبهاتهم وأباطيلهم، فما من آية من القرآن اتخذها أهل البدع والأهواء دليلًا لنصرة مذهبهم، أو حرّفوها عن ظاهرها وأوّلوها، إلا رأيته متصدّيًا لهم، مبطلًا لبدعهم، ومنتصرًا لمذهب أهل السنة.

(٢) جمع بين التفسير بالرواية والتفسير بالدراية، إلا أنه غلّب فيه الجانب النقلي، فهو من التفسير بالمأثور. وابتعد فيه عما ولع به كثير من المفسّرين من المصطلحات المنطقية والفلسفية والنكت البلاغية التي لا تتعلّق بالتفسير، وابتعد عن التكرار والتطويل.

---

(١) انظر: المفسّرون بين التأويل والإثبات، ص٥٧٠ وما بعدها، ومقدّمة التحقيق لتفسير السمعاني، وقد طبعته دار الوطن بالرياض في (٦) مجلدات، بتحقيق ياسر بن إبراهيم أبو تميم وغنيم بن عبّاس، و«الإمام أبو المظفر السمعاني ومنهجه في التفسير»، لفايز صالح الخطيب.

(٣) اعتنى السمعاني بالقراءات وتوجيهها عناية كبيرة، كما اعتنى بالجوانب اللغوية، ويستشهد بالأشعار على المعنى الذي يذكره كثيرًا.

(٤) يحاول السمعاني أن يوفّق بين الأقوال، ويفترض اعتراضات ويجيب عنها، كأن يقول: (فإن قيل) ... (قلنا) ... ونلاحظ اهتمامه بمباحث علوم القرآن كالترتيب وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

(٥) على الرغم من أن السمعاني كان متبحّرًا في علوم الفقه فإنه لم يكن يناقش آيات الأحكام إلا قليلًا، وإذا ناقش رجّح رأي الشافعيّ.

(٦) يذكر الإسرائيليات، والحقّ أنها قليلة إذا ما قورنت بكتب التفاسير الأخرى.

(٧) مَعالم التَّنزيل، للبَغَويّ ت ٥١٠هـ[1]:

المؤلّف: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمّد المعروف بالفرّاء البغوي، كان إمامًا في التفسير والحديث.

تفسيره:

(١) قال ابن تيمية في فتاواه، وقد سُئِل: أيُّ التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة: الزمخشري أو القرطبي أو البغويّ أو غير هؤلاء؟ فأجاب: وأمّا التفاسير الثلاثة المسؤول عنها، فأسلمها من الأحاديث الضعيفة والبدعة البغوي، لكنّه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك.

(٢) البغوي ينقل عن السلف ما جاء في تفسير الآية، وذلك بدون أن يذكر السند، والسرُّ في هذا أنه ذكر في مقدمة تفسيره إسناده إلى كلِّ من يروي عنهم، وبيّن أنّ له طُرقًا سواها تركها اختصارًا، ثم إنه إذا روى عمّن ذكر أسانيده إليهم بإسناد

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/ ١٦٨ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص ٥٨٧ وما بعدها، ومعالم التنزيل مطبوع بدار طيبة في (٨) مجلدات.

آخر غير الذي ذكره في مقدّمة تفسيره، فإنه يذكره عند الرواية، كما يذكر إسناده إذا روى عن غير من ذكر أسانيده إليهم من الصحابة والتابعين، وأمّا ما يرويه من أحاديث فقد قال في مقدمته للتفسير: وما ذكرت من أحاديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم في أثناء الكتاب على وفاق آية أو بيان حكم فإنَّ الكتاب يطلب بيانه من السنة، وعليها مدار الشرع وأمور الدين، فهي من الكتب المسموعة للحفّاظ وأئمة الحديث، وأعرضت عن ذكر المناكير وما لا يليق بحال التفسير.

(٣) يروي البغوي في تفسيره عن الكلبي وغيره من الضعفاء، ويتعرّض للقراءات، ولكن بدون إسراف منه في ذلك. كما أنّه يتحاشى ما ولع به كثيرٌ من المفسّرين من مباحث الإعراب ونكت البلاغة والاستطراد إلى علوم أخرى لا صلة لها بعلم التفسير، وإنْ كان أحيانًا يتعرّض للصناعة النحوية.

(٤) يذكر البغوي أحيانًا بعض الإسرائيليات ولا يعقّب عليها، ويورد بعض إشكالات على ظاهر النظم ويجيب عنها، وينقل الخلاف عن السلف في التفسير، ولا يرجّح رواية على رواية، ولا يضعّف رواية ويصحّح أخرى.

(٥) الغالب على تفسير البغوي إثبات الصفات لله، وقد أوّل في بعضها تبعًا للثعلبي وسكت عن البعض، وأجمل في البعض كما هو مبيّن في صفاته التي أثبتها.

(٨) المُحَرَّرُ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عَطية ت ٥٤٦هـ[1]:

المؤلف: أبو محمد عبد الحقّ بن عطية الأندلسي الغرناطي، من مشاهير علماء القرن السادس في الأندلس، اشتهر بفصاحته ودقة عباراته، له خبرة بعلم الكلام

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/١٧٠ وما بعدها، المفسرون بين التأويل والإثبات، ص٨٦٠ وما بعدها، والمحرر الوجيز مطبوع في (٦) مجلدات، بتحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

وفنيّته، نقل المتأخرون من تفسيره كثيرا، وقد ضمّ معظم تفسيره أبو عبد الله القرطبي كما سيأتي الكلام عليه، بل كثيرًا ما ينقل عبارته ولا ينسبها إليه.

تفسيره:

(١) قال ابن تيمية في فتاويه: وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري وهو من أجلّ التفاسير وأعظمها قدرًا، ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قرّرت به المعتزلة أصولهم، وإنْ كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حقٍّ حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

(٢) لخّص ابن عطية مؤلَّفه من كتب التفاسير كلها -أي تفاسير المنقول- وتحرَّى ما هو أقرب إلى الصحة منها.

(٣) يذكر ابن عطية الآية ثم يفسِّرها بعبارة عذبة سهلة، ويوردُ من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيرًا، ويناقش المنقول عنه أحيانًا، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويردُّ عليه.

(٤) يستشهد كثيرًا بالشعر، ويحتكم إلى العربية عندما يوجّه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالنحو، كما أنه يتعرّض كثيرًا للقراءات وينزل عليها المعاني المختلفة.

(٥) ابن عطية في تفسيره لآيات الصفات يدافع عن التأويل الأشعري بما يراه ويسمّيه التحقيق. وتفسيره قد اختصره الثعالبي الجزائري.

(٩) مفاتيح الغَيْب للفَخْر الرازي ت ٦٠٦هـ[١]:

المؤلف: قال فيه الذهبي في الميزان: «الفخر بن الخطيب صاحب التصانيف رأس في الذكاء والعقليات لكنه عارٍ من الآثار وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة نسأل الله أن يثبّت الإيمان في قلوبنا».

وقال الذهبي في السِّير: «قيل: وكان يميل إلى الاعتزال وفي تواليفه ما يدلُّ على ذلك في رؤية الله وغيرها نسأل الله السلامة».

وقيل: تبرّأ الرازي من المذاهب الكلامية ورجع إلى عقيدة السلف قبل موته.

تفسيره:

(١) هل الرازي كتب تفسيره كاملًا؟ الذي يظهر من الجمع بين كلام المترجمين أن الرازي كتب تفسيره إلى سورة الأنبياء، فأتى بعده شهاب الدين الخوبي الدمشقي ت ٦٣٩هـ فشرع في تكميله ولكنه لم يتمّه، ثم أتى بعده نجم الدين القمولي المصري ت ٧٢٧هـ، فأكمل ما بقي منه، كما يجوز أن يكون الخوبي أكمله إلى النهاية، والقمولي كتب تكملة غير التي كتبها الخوبي، وهذا هو الظاهر من عبارة صاحب كشف الظنون.

(٢) يحظى تفسير الرازي بشهرة واسعة بين العلماء؛ لأنه يمتاز بالأبحاث الفيّاضة الواسعة في شتى نواحي العلم، ولهذا يصفه ابن خلِّكان فيقول: «إنه –أي الفخر الرازي– جمع فيه كلّ غريب وغريبة».

(٣) يهتم الرازي بذكر المناسبات بين الآيات بعضها مع بعض، وبين السور بعضها مع بعض، وهو لا يكتفي بذكر مناسبة واحدة بل يذكر أكثر من مناسبة.

---

(١) التفسير والمفسرون: ١/٢٠٦ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص٩١١ وما بعدها. و(مفاتيح الغيب) مطبوع في (٣٢) مجلدًا.

(٤) يكثر من الاستطراد إلى العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها من العلوم الحادثة في الملة، كالهيئة الفلكية وغيرها، كما أنه يعرض كثيرًا لأقوال الفلاسفة بالردّ والتفنيد.

(٥) لا يكاد يمرُّ بآية من آيات الأحكام إلا ويذكر مذاهب الفقهاء فيها، مع ترويجه لمذهب الشافعي -الذي يقلّده- بالأدلة والبراهين. كذلك نجده يستطرد إلى ذكر المسائل الأصولية، والنحوية والبلاغية، وإن كان لا يتوسّع في ذلك توسّعه في مسائل العلوم الكونية والرياضية.

(٦) تفسير الرازي يعدُّ مرجعًا كبيرًا في علم الكلام عمومًا، وفي العقيدة الأشعرية خصوصًا، واعتمد في تأويل الصفات على الزمخشري المعتزلي.

(١٠) أنوار التَّنْزيل للبَيْضاويّ ت ٦٨٥هـ[1]:

المؤلف: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، اشتهر بالبيضاوي، كان فحلًا من فحول أهل الأصول، له تآليف جيّدة، أثنى عليها العلماء.

تفسيره:

(١) اختصر البيضاوي تفسيره من الكشّاف للزمخشري، ولكنه ترك ما فيه من اعتزالات، وإن كان أحيانًا يذهب إلى ما ذهب إليه صاحب الكشاف. كما أننا نجد البيضاوي قد وقع فيما وقع فيه الكشاف، من ذكره في نهاية كل سورة حديثًا في فضلها، وقد عرفنا قيمة هذه الأحاديث، وقلنا إنها في الغالب موضوعة باتفاق أهل الحديث.

(٢) كذلك استمدّ البيضاوي تفسيره من مفاتيح الغيب للفخر الرازي، ومن تفسير الراغب الأصفهاني، وضمّ لذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين،

(١) التفسير والمفسرون: ١/٢١١ وما بعدها، والمفسرون بين الإثبات والتأويل، ص٦٨٥، و(أنوار التنزيل) مطبوع في (٥) مجلّدات.

كما أنه أعمل فيه عقله، فضمَّنه استنباطات دقيقة، وهو يهتم بذكر القراءات، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها فيذكر الشاذ.

(٣) يعرض البيضاوي للصناعة النحوية، ولكن دون توسّع واستفاضة، كما أنه يتعرّض عند آيات الأحكام لبعض الأحكام الفقهية دون توسّع منه في ذلك.

(٤) البيضاوي مقلٌّ جدًّا من ذكر الروايات الإسرائيلية، ويصدّر الرواية بقوله: «روي» أو «قيل» إشعارًا بضعفها. ثم إنه إذا عرض للآيات الكونية، فإنه يخوض في مباحث الكون والطبيعة، ولعلَّ هذه الظاهرة سرت إليه من طريق التفسير الكبير للفخر الرازي.

(٥) البيضاوي في تفسيره للأسماء والصفات مؤول كبير، على مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات إلا في الاستواء فقد حكى فيه الخلاف، والرؤية والمعية.

(٦) رُزق هذا الكتاب القبول عند جمهور الأفاضل والفحول، فعكفوا عليه بالدرس والتحشية، وعُدَّ من هذه الحواشي ما يزيدُ على الأربعين.

(١١) مَدارك التَّنزيل وحدائق التأويل للنَّسَفي ت ٧١٠هـ[1] وقيل ٧٠١هـ:

المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي، أحد الزهّاد المتأخرين، كان إمامًا، ورأسًا في الفقه والأصول والحديث ومعانيه، بصيرًا بكتاب الله تعالى، وهو صاحب التصانيف المفيدة. ودفن ببلدة أيذج[2].

تفسيره:

(١) اختصر النسفي تفسيره من تفسير البيضاوي ومن الكشاف للزمخشري، غير أنه ترك ما في الكشاف من الاعتزاليات. وكذلك لم يقع فيما وقع فيه صاحب الكشاف من ذكره للأحاديث الموضوعة في فضائل السور.

(١) انظر: التفسير والمفسّرون: ١/٢١٦ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٠٤٤ وما بعدها. ومدارك التنزيل، مطبوع في (٣) مجلدات.
(٢) أيذج كأحمر: بلد بكردستان.

(٢) لا يستطرد كثيرًا في المسائل النحوية. ويلتزم بالقراءات السبع المتواترة مع نسبة كل قراءة إلى قارئها، كما أنه يعرض للمذاهب الفقهية، ويوجّه الأقوال ولكن دون توسُّع، وهو ينتصر لمذهبه الحنفي في كثير من الأحيان.

(٣) النسفي مقلٌّ جدًّا من ذكر الإسرائيليات في تفسيره، وما يذكره من ذلك يمرُّ عليه دون أن يتعقّبه، وأحيانًا يتعقّبه ولا يرتضيه.

(٤) النسفي من غلاة الأشعرية المؤولة؛ أوّل جميع الصفات دون استثناء، بل هو متعصّب في التأويل، يتمحّل لمذهبه قدر ما يستطيع.

(١٢) التَّسْهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَيّ الكلبي ت ٧٤١هـ[1]:

المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد بن جُزَي الكلبي الغَرْناطي، عكف على العلم، واشتغل بالنظر والتقييد في فنون كثيرة من عربية وفقه وأصول وأدب وحديث وتفسير.

تفسيره:

(١) يمتاز تفسيره بالسهولة، وفيه من الإيجاز ما يفي بالحاجة، كما يمتاز بالصدق والأمانة في النقل والرواية، وهو مزيج من الرواية والدراية.

(٢) يفسّر ابن جُزي القرآن بالقرآن، لكنّه مقتصد في هذا المجال ولعلّه أراد أن يضع كل ما رآه حسنًا من العلوم، ولذلك ضاق المكان خاصة وأنه أراده تفسيرًا موجزًا. كما اعتمد على الحديث الشريف في تفسيره مبيّنًا معنى آية أو مرجحًا قولًا على آخر. كذلك اعتمد على كلام الصحابة، أما التابعون فلا ينقل عنهم إلا قليلًا، وكأنه مع الذين قالوا: إنه لا يؤخذ بتفسير التابعي على أنه حجة.

---

(١) انظر: المفسِّرون بين التأويل والإثبات، ص ٨٩٥ وما بعدها، ومقال للدكتور عبد السلام حمدان اللوح بعنوان (منهج ابن جزي الكلبي في تفسيره)، الجامعة الإسلامية بغزة، موقع: مركز تفسير للدراسات القرآنية، وكتاب التسهيل لعلوم التنزيل مطبوع في دار الضياء في ثلاثة مجلدات بتحقيق: دكتور محمد بن سيدي محمد مولاي.

(٣) ذكر ابن جزيّ في مقدّمته أنه اطلع على ما صنّف العلماء في تفسير القرآن من التصانيف المختلفة الأوصاف المتباينة الأصناف، ولا شك أنه أفاد من ذلك كلِّه.

(٤) الناظر في تفسيره يرى أن الغالب عليه هو الجانب النحوي والبياني، ويذكر المجاز كثيرًا ويتبنّاه. أمّا ما يتعلّق بالنحو والإعراب فإنه يذكر كثيرًا من وجوه النحو، ويحاول تفسير الآية تفسيرًا يوافق كلّ وجه من هذه الوجوه التي يذكرها، وإذا كان فيها وجه لا يوافق تفسير الآية يُضعّفه.

(٥) يمتاز تفسيره بحسن الترتيب مع التنقيح، وقد يذكر فوائد بعض الآية مرتبة، وربما وسّع في مسألة معينة كما فعل في الشكر في تفسير الفاتحة وما بينه وبين الحمد.

(١٣) لُباب التأويل في معاني التَّنْزيل للخازن ت ٧٣١هـ[1]:

المؤلف: هو علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن خليل الشافعي البغدادي الصوفي. اشتُهر بالخازن لأنه كان خازن كتب خانقاه السميساطية بدمشق. كان من أهل العلم، تُوفي بحلب.

تفسيره:

(١) يقول المؤلف: «أحببت أنْ أنتخب من غرر فوائد تفسير البغوي ودرر فوائده، مختصرًا جامعًا لمعاني التفسير. حاويًا لخلاصة منقوله، متضمنًا لنكته وأصوله، مع فوائد نقلتها، وفرائد لخّصتها من كتب التفسير المصنّفة، في سائر علومه المؤلفة، ولم أجعل لنفسي تصرفًا سوى النقل والانتخاب، مجتنبًا حدّ التطويل والإسهاب، وحذفت منه الأسانيد لأنه أقرب إلى تحصيل المراد، فما أوردت فيه من الأحاديث

(١) التفسير والمفسرون: ١/٢٢٠ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٠٦٠ وما بعدها، و(لباب التأويل) مطبوع في (٤) مجلدات.

النبوية والأخبار المصطفوية عزوته إلى مخرجه، وبيّنت اسم ناقله، وجعلت عوض كل اسم حرفًا يعرف به: البخاري (خ) ومسلم (م) والمتفق عليه (ق). وما كان من كتب السنن، كسنن أبي داود والترمذي والنسائي فإني أذكر اسمه بغير علامة. وما لم أجده في هذه الكتب ووجدت البغوي قد أخرجه بسند له انفرد به. قلت: روى البغوي بسنده، وما رواه البغوي بإسناد الثعلبي قلت: روى البغوي بإسناد الثعلبي. وما كان فيه من أحاديث زائدة وألفاظ متغيّرة فأعتمده فإنّي اجتهدت في تصحيح ما أخرجته من الكتب المعتبرة عند العلماء». وقدّم الخازن لتفسيره ببعض مباحث علوم القرآن ثم ابتدأ بعد ذلك في التفسير.

(٢) توسّع الخازن في ذكر الإسرائيليات، وكثيرًا ما ينقل ما جاء من ذلك عن بعض التفاسير التي تعنى بهذه الناحية كتفسير الثعلبي وغيره، وهو في الغالب لا يعقّب على ما يذكر من القصص الإسرائيلي إلا نادرًا.

(٣) يفيض الخازن في ذكر الغزوات التي كانت على عهد النبي صلّى الله عليه وسلم وأشار إليها القرآن. وكان يُعنى بالناحية الفقهية جدًّا؛ فإذا تكلّم عن آية من آيات الأحكام استطرد إلى مذاهب الفقهاء وأدلتهم، وأقحم في التفسير فروعًا فقهية كثيرة، ربما لا تهم المفسّر. كما كان يعتني كثيرًا بالمواعظ والرقائق، ويسوق أحاديث الترغيب والترهيب عند المناسبات، ولعلّ سبب ذلك نزعته الصوفية. وهو مؤول في كثير من الصفات، ومثبت في قليلها مثل الإتيان والمجيء، ويذكر في بعض الصفات مذهب السلف والخلف دون ترجيح.

(١٤) تفسير ابن كَثير ت ٧٧٤هـ[1]:

المؤلف: الإمام الحافظ إسماعيل بن كثير عماد الدين أبو الفداء، أجمع

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٧٣/١ وما بعدها، والمفسّرون بين التأويل والإثبات، ص٦٠٥ وما بعدها. وتفسير ابن كثير مطبوع مشهور.

المؤرخون له على حفظه واطلاعه وسعة باعه في العلوم الشرعية عامة، وفي الحديث والتفسير خاصة، وهو خِرّيج مدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية، وحامل لوائها.

تفسيره:

(١) تفسير ابن كثير من أشهر ما دُوِّن في التفسير بالمأثور، ويعدُّ في هذه الناحية الكتاب الثاني بعد كتاب ابن جرير.

(٢) يذكر ابن كثير الآية ثم يفسّرها بعبارة سهلة موجزة، وإن أمكن توضيح الآية بأخرى ذكرها، وهو شديد العناية بهذا النوع الذي يسمّونه تفسير القرآن بالقرآن.

(٣) ثم بعد أن يفرغ من هذا كله يشرع في ذكر الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بالآية، ويبيّن ما يحتجُّ به وما لا يحتجُّ به منها، ثم يردف بأقوال الصحابة والتابعين ومن يليهم من علماء السلف. ونجد ابن كثير يرجّح بعض الأقوال على بعض، ويُضعّف بعض الروايات، ويصحح بعضًا آخر منها، ويُعدّل بعض الرواة ويجرّح بعضًا آخر، وهذا يرجع إلى ما كان عليه من المعرفة بفنون الحديث وأحوال الرجال.

(٤) كثيرًا ما نجد ابن كثير ينقل من تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وتفسير ابن عطية، وغيرهم ممّن تقدمه. ومما يمتاز به ابن كثير أنه ينبِّه على ما في التفسير بالمأثور من منكرات الإسرائيليات.

(٥) يدخل ابن كثير في المناقشات الفقهية، ويذكر أقوال العلماء وأدلتهم على ما ذهبوا إليه، لكنه مع هذا مقتصد مقلّ لا يُسرف كما أسرف غيره من فقهاء المفسّرين.

(٦) بالجملة، فإن هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور، وقد قال السيوطي في ذيل تذكرة الحفّاظ، والزرقاني في شرح المواهب: إنه لم يؤلّف على نمطه مثله.

(١٥) الجواهر الحِسَان في تفسير القرآن للثعالبي ت ٨٧٦هـ[١]:

المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، الجزائري المغربي المالكي. قال ابن سلامة البكري: كان شيخنا الثعالبي رجلًا صالحًا، زاهدًا عالمًا، عارفًا. وبالجملة فقد اتفق الناس على صلاحه وإمامته.

تفسيره:

(١) قال الثعالبي في مقدّمته: قد ضمنته بحمد الله المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية، وزدته فوائد جمّة من غيره من كتب الأئمة، وثقات أعلام هذه الأمة، حسبما رأيته أو رويته عن الأثبات وذلك قريب من مائة تأليف، ولم أنقل شيئًا من ذلك بالمعنى خوف الوقوع في الزلل، وإنما هي عبارات وألفاظ لمن أعزوها إليه.

(٢) إذن، فتفسير الثعالبي عبارة عن مختصر لتفسير ابن عطية، وفوائد أخرى من كتب الأئمة، وليس له بعد الجمع والترتيب إلا عمل قليل، وأثر فكري ضئيل.

(٣) يتعرّض الثعالبي في تفيسره للقراءات أحيانًا، ويدخل في الصناعة النحوية ناقلًا عمّن ذكره ومن عند نفسه، ويستشهد في بعض المواضع بالشعر العربي على المعنى الذي يذكره.

(٤) يذكر الروايات المأثورة في التفسير دون أن يذكر سنده إلى ما يروي عنه، ويذكر بعض الروايات الإسرائيلية، ولكنه يتعقّب ما يذكره بما يفيد عدم صحته، أو على الأقل بما يفيد عدم القطع بصحته.

(٥) أما عقيدته في الأسماء والصفات في تفسيره فإنه ينقل عبارات ابن عطية ويقرّها، وعلى كل حال فهو مؤول أشعري في جميع الصفات، يرى أن المذهب الحق

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/١٧٧ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات ص١١٥٦ وما بعدها، وتفسير الثعالبي مطبوع بدار إحياء التراث العربي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، (٥) مجلدات.

هو مذهب المؤولة من المتكلّمين.

(٦) وجملة القول: إن الكتاب مفيد، جامع لخلاصات كتب مفيدة، وليس فيه ما في غيره من الحشو المخلّ، والاستطراد المملّ.

(١٦) الدرُّ المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ت ٩١١هـ[1]:

المؤلف: هو الحافظ جلال الدين السيوطي الشافعي، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، عدّها بعضهم فزادت على الخمسمائة مؤلف، وشهرة هذه المؤلفات تُغني عن ذكرها. وكان السيوطي -رحمه الله- آية في سرعة التأليف، حتى قال تلميذه الراوي: عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفًا وتحريرًا.

تفسيره:

(١) عرّف السيوطي بهذا التفسير في كتابه الإتقان فقال: «وقد جمعت كتابًا مسندًا فيه تفاسيرُ النبي صلّى الله عليه وسلم، فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، وقد تمَّ والحمد لله في أربعة مجلدات، وسمّيته (ترجمان القرآن)». وقال في مقدّمة الدر المنثور: «وبعد، فلمّا ألفت كتاب ترجمان القرآن ... فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرجة منها واردات (أي طرق كثيرة)، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخّصت منه هذا المختصر، مقتصرًا فيه على متن الأثر، مصدَّرًا بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر، وسمّيته بالدر المنثور في التفسير بالمأثور».

ومن هاتين العبارتين يتبيّن لنا أن السيوطي اختصر تفسيره: الدر المنثور، من كتابه: ترجمان القرآن، وحذف الأسانيد مخافة الملل، مع عزوه كل رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه.

(١) انظر: التفسير والمفسّرون: ١/١٨٠ وما بعدها، والدر المنثور مطبوع في (٨) مجلدات.

(٢) يظهر للمطلع على تفسير الدر المنثور، أنّ كل ما سرد من الروايات عن السلف في التفسير لم يعقّب عليها، فلا يعدّل ولا يجرّح، ولا يضعّف ولا يصحح، فهو كتاب جامع فقط لما يروى عن السلف في التفسير، أخذه السيوطي من البخاري، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأحمد، وغيرهم ممّن تقدّمه ودوّن التفسير.

(٣) لا يفوتنا هنا أن نُنبه على أنّ كتاب الدر المنثور، هو التفسير الوحيد الذي اقتصر على التفسير بالمأثور من بين هذه الكتب التي تكلمنا عنها، فلم يخلط بالروايات التي نقلها شيئًا من عمل الرأي كما فعل غيره.

(١٧) تفسير الجلالين (المَحَلِّي ت ٨٤٦هـ والسُّيوطي ت ٩١١هـ)[1]:

المؤلفان: سبق التعريف بالسيوطي. أما جلال الدين المحلّي فهو مصريّ شافعيّ. اشتغل وبرع في الفنون فقهًا، وكلامًا، وأصولًا، ونحوًا، ومنطقًا، وغيرذلك. وكان يقول عن نفسه: إنّ فهمه لا يقبل الخطأ، وكان لا يقدر على الحفظ. وكان على مبلغ عظيم من الورع. وقد ألّف كتبًا كثيرة غاية في الاختصار، لكنها عظيمة الفائدة.

التفسير:

(١) اشترك في هذا التفسير -كما ذُكر- الإمامان الجليلان، جلال الدين المحلّي، وجلال الدين السيوطي. أمّا جلال الدين المحلّي فقد ابتدأ تفسيره من أوّل سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، ثم ابتدأ بتفسير سورة الفاتحة، وبعد أن أتمّها اخترمته المنية فلم يفسّر ما بعدها. وأمّا جلال الدين السيوطي، فقد جاء بعد جلال الدين المحلِّي فكمّل تفسيره، فابتدأ بتفسير سورة البقرة، وانتهى إلى آخر سورة الإسراء، ووضع تفسير الفاتحة في آخر تفسير الجلال المحلّي لتكون مُلْحقة به.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٢٣٧/١ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١١٦٦ وما بعدها. وتفسير (الجلالين) مطبوع بهامش المصحف.

(٢) نهج السيوطي في تفسيره منهج المحلِّي من ذكر ما يفهم من كلام الله تعالى، والاعتماد على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه، وتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف، وتعبير وجيز، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية، وأعاريب محلها كتب العربية، ولم يخالف منهج المحلّي إلا في مواضع قليلة لا تبلغ العشرة كما قيل.

(٣) السيوطي في تفسير الجلالين أشعري، ما ترك صفة إلا أوّلها، إلا صفة الاستواء فإنه أثبتها على ضعف في ذلك، والرؤية، وما قلناه في السيوطي في التأويل يقال في صديقه الجلال المحلّي، فكلاهما مؤول للصفات على مذهب الأشاعرة.

(٤) ظفر هذا التفسير بكثير من تعاليق العلماء وحواشيهم عليه، ومن أهم هذه الحواشي: حاشية الجمل، وحاشية الصاوي، وهما متداولتان بين أهل العلم.

(١٨) السِّراج المنير للخَطيب الشِّربيني ت ٩٧٧هـ[1]:

المؤلف: العلامة شمس الدين، محمد بن أحمد الشربيني، القاهري الشافعي الخطيب. أجمع أهل مصر على وصفه بالعلم والعمل والعبادة. له تآليف كثيرة، من أهمها: شرحه لكتاب المنهاج، وكتاب التنبيه.

تفسيره:

(١) قال الشربيني في خاتمة الكتاب: فدونك تفسيرًا جمع من التفاسير معظمها، ومن القراءات متواترها، ومن الأقاويل أظهرها، ومن الأحاديث صحيحها وحسنها، محرّر الدلائل في هذا الفن، مظهرًا لدقائق استعملنا فيها الفكر إذا الليل جنّ.

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/٢٤٠ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٢١٧ وما بعدها، و(السراج المنير) مطبوع في أربعة مجلدات.

(٢) تفسير الشربيني سهل المأخذ، ممتع العبارة، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخلّ، نقل فيه صاحبه بعض تفسيرات مأثورة عن السلف، كما أنه يذكر أحيانًا أقوال من سبقه من المفسّرين، كالزمخشري والبيضاوي والبغوي، **وأكثر اعتماده على الرازي ويُكثر من النقول عنه**، وقد يُوجّه ما يذكره من هذه الأقوال ويرتضيه، وقد يُناقشه ويردُّ عليه.

(٣) وفّى الشربيني بما وعد، فلم يذكر من القراءات إلا المتواتر، ولم يقحم نفسه فيما لا يعني المفسّر من ذكر الأعاريب التي لا تمتُّ إلى التفسير بسبب، كما أنه وفَّى بما التزمه من أنه لا يذكر فيه إلا حديثًا صحيحًا أو حسنًا.

(٤) يهتم بذكر النكت التفسيرية، وبعض الإشكالات والإجابة عنها، تارة بقوله: تنبيه، وتارة بقوله: فإن قيل كذا أجيب بكذا. كما أنه شديد العناية بذكر المناسبات بين آي القرآن الكريم.

(٥) يستطرد إلى ذكر الأحكام الفقهية، ومذاهب العلماء وأدلتهم، وإنْ كان مقلًّا في هذه الناحية، فلا يتوسّع ولا يكثر من ذكر الفروع. ولم يخلُ تفسيره من ذكر بعض القصص الإسرائيلي الغريب، وذلك دون أن يتعقّبه بتصحيح أو تضعيف، إلا حينما يمسُّ مقام النبوة فنراه يفنّده ويذكر ما يليق في حقّ الأنبياء. ويُلاحظ على هذا التفسير غلبة الجانب القصصي مقارنةً بغيره من جوانب التفسير الأخرى.

(٦) الشربيني أوّل معظم الصفات، وأثبت صفة الاستواء على ضعف في ذلك. وقد يذكر مذهب السلف في بعض بحوثه، ولكنه عنده كفلتات اللسان.

(١٩) فتح القدير، للشَّوكاني ت ١٢٥٠هـ[١]:

المؤلف: الإمام محمد بن علي الشوكاني اليمني منشأ وولادة، من العلماء الأفاضل ومن المصلحين الأخيار، وكتابه نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار نفع الله به أهل المشرق والمغرب، وأبدى فيه النزاهات وعدم التعصّب المذهبي.

وعقيدة الشوكاني عقيدة السلف، من حَمْل صفات الله تعالى الواردة في القرآن والسنة على ظاهرها من غير تأويل [في الغالب] ولا تحريف. وقد ألّف في ذلك رسالة سمّاها: التُّحف بمذهب السلف.

تفسيره:

(١) يعدُّ هذا التفسير أصلًا من أصول التفسير، ومرجعًا مهمًا من مراجعه؛ لأنه جمع بين التفسير بالدراية والتفسير بالرواية، وقد ذكر مؤلفه أنه شرع فيه في ١٢٢٣هـ، وفرغ منه في رجب ١٢٢٩هـ، كما ذكر أنه اعتمد في تفسيره هذا على أبي جعفر النحاس، وابن عطية الدمشقي، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي، والزمخشري وغيرهم.

(٢) يذكر الشوكاني الآيات، ثمّ يفسّرها تفسيرًا معقولًا ومقبولًا، ثم يذكر بعد الفراغ من ذلك الروايات التفسيرية الواردة عن السلف، وهو ينقل كثيرًا عمّن ذكر من أصحاب كتب التفسير. كما يذكر المناسبات بين الآيات. ويحتكم إلى اللغة كثيرًا، وينقل عن أئمتها كالمبرد وأبي عبيدة والفرّاء، كما أنه يتعرّض أحيانًا للقراءات السبع، ولا يفوته أن يعرض لمذاهب العلماء الفقهية في كلّ مناسبة، ويذكر اختلافهم وأدلتهم، ويُدْلي بدلوه بين الدلاء، فيرجّح، ويستظهر، ويستنبط، ويعطي نفسه حرية واسعة في الاستنباط؛ لأنه يرى نفسه مجتهدًا لا يقلُّ عن غيره من المجتهدين.

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٢/٢١١ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٢٧١ وما بعدها، و(فتح القدير) مطبوع في (٥) أجزاء، واختصره: دكتور محمد سليمان الأشقر في (زبدة التفسير).

(٣) يُؤخذ على الشوكاني -بوصفه رجلًا من أهل الحديث- أنه يذكر كثيرًا من الروايات الموضوعة، أو الضعيفة، ويمرُّ عليها دون أن ينبّه عليها.

(٤) يَذمُّ الشوكاني التقليد والمقلّدين، وتراه لا يكاد يمرُّ بآية من القرآن تنعي على المشركين تقليدهم آباءهم، إلا ويطبقها على مقلّدي أئمة المذاهب الفقهية، ويرميهم بأنهم تاركون لكتاب الله، معرضون عن سنة رسوله صلّى الله عليه وسلم، وما كانت تنبغي هذه الشِدّة.

(٢٠) رُوح المَعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للأَلُوسي ت ١٢٧٠هـ[1]:

المؤلّف: أبو الثناء، شهاب الدين، السيد محمود أفندي الألوسي البغدادي. كان شيخ العلماء في العراق، محدّثًا لا يُجارى، مفسّرًا لكتاب الله لا يُبارى، واشتغل بالتدريس والتأليف وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان ذا حافظة عجيبة، وفكرة غريبة، وكثيرًا ما كان يقول: «ما استودعت ذهني شيئًا فخانني، ولا دعوت فكري لمعضلة إلا وأجابني». والألوسي شافعي المذهب مع أنه في كثير من المسائل يقلّد أبا حنيفة، وكان في آخر أمره يميل إلى الاجتهاد. خلّف ثروة علمية كبيرة ونافعة. توفي ١٢٧٠هـ، ودفن في الكَرْخ.

تفسيره:

(١) أفرغ الألوسي في تفسيره وُسْعه، وبذل فيه مجهوده، حتى أخرجه للناس كتابًا جامعًا لآراء السلف رواية ودراية، مشتملًا على أقوال الخلف بكلّ عناية، فإذا نقل عن أبي السعود يقول غالبًا: قال شيخ الإسلام، وإذا نقل عن تفسير الفخر الرازي يقول غالبًا: قال الإمام. وهو إذ ينقل عن هذه التفاسير يُنَصِّبُ نفسه حكمًا بينها، فتراه كثيرًا ما يعترض على ما ينقله عن أبي السعود، أو عن البيضاوي، أو عن أبي حيّان، أو عن الرازي، أو عن غيرهم. وهو ينتصر لمذهب أبي حنيفة.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/٢٥٠ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٢٩١ وما بعدها، و(روح المعاني) مطبوع في ثلاثين مجلّدًا.

(٢) يستطرد الألوسي في الكلام عن الأمور الكونية، ويقر منها ما يرتضيه ويفنّد ما لا يرتضيه. كذلك يستطرد إلى الكلام في الصناعة النحوية، ويتوسّع في ذلك أحيانًا إلى حدٍّ يكاد يخرج به عن كونه مفسّرًا، ولا نحيلُ على نقطة معينة؛ فإنه لا يكاد يخلو موضع من الكتاب من ذلك.

(٣) إذا تكلّم الألوسي عن آيات الأحكام فإنه لا يمرُّ عليها إلا إذا استوفى مذاهب الفقهاء وأدلتهم مع عدم تعصّب منه لمذهب بعينه. ومما نلاحظه على الألوسي أنه شديد النقد للإسرائيليات والروايات المكذوبة التي حشا بها كثيرٌ من المفسّرين تفاسيرهم وظنّوها صحيحة.

(٤) يعرض الألوسي للقراءات، لكنه لا يتقيّد بالمتواتر منها. ويُعنى بإظهار وجه المناسبات بين السور، وبين الآيات. ويذكر أسباب النزول، ويستشهد كثيرًا بأشعار العرب. ولم يفته أن يتكلم عن التفسير الإشاري بعد الفراغ من الكلام على كل ما يتعلق بظاهر الآية؛ ولذا عدّ البعض تفسيره في التفاسير الصوفية.

(٥) أحيانًا يميل إلى مذهب السلف ويقرّره في الصفات، وأحيانًا يذكر المذهب الأشعري وينتصر له، وأحيانًا يظهر عليه نوع من التحفظ وعدم الصراحة الكاملة، وأحيانًا يقرر مذهب السلف والخلف ويرجح مذهب الخلف.

(٢١) فتح البيان في مقاصد القرآن لصدّيق حسن خان ت ١٣٠٧هـ[١]:

المؤلف: الشيخ صدّيق حسن بن علي البخاري القَنُّوجي[٢] له كتب كثيرة تحمل صبغة سلفية. وله تأثّر كبير بالإمام الشوكاني وتلاميذه، وقد أكثر من النقل عنه

(١) انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات، ص٦٢٥ وما بعدها، والقنّوجي وآراؤه التفسيرية، محمد مهدي علي الحسيني، ٢٠١٥م. و(فتح البيان) مطبوع في (١٥) مجلدًا.

(٢) قَنُّوج: موضع في بلاد الهند.

في كتابه فتح البيان وغيره، بل ربما نقل عباراته بلفظها. والقنوجي من كبار الحفّاظ والمفسّرين، وله باع كبير في الفقه والسيرة والتاريخ.

ذاع صيته في بلاد الهند، ووصل نوره إلى الجزيرة العربية، وبلغت مؤلفاته مائتين واثنين وعشرين مؤلفًا، منها ما هو بالعربية ومنها ما هو بالفارسية.

تفسيره:

(١) سار القنّوجي في تفسيره على خطى بعض المفسرين الذين يلتزمون التفسير بالمأثور، بحيث يفسّر القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة والتابعين. وقد نقّى تفسيره من كثير من الإسرائيليات والكلاميات والجدليات التي لا صلة لها بتفسير كتاب الله تعالى، وإنْ كان قد وقع منه شيء من ذلك فإنه قليل جدًّا.

(٢) لم يلتزم صديق حسن خان مذهبًا فقهيًا معينًا في مسائل الفقه التي ناقشها، فهو ينحو مدرسة ابن تيمية والشوكاني، فيذكر الأقوال، ويرجح ما يراه موافقًا للدليل من وجهة نظره. وقد بالغ في النكير على المقلّدة، وشنّع عليهم، وأبطل حجيّة القياس والإجماع متأثّرًا بمدرسة أهل الظاهر، وعلى رأسهم ابن حزم الظاهري.

(٣) ردّ التفسير الفلسفي الذي لا يعتمد على قواعد التفسير المعتبرة عند أهله، وإنْ كان قد وقع منه نقل عن بعض القوم فإنه قليل جدًّا.

(٤) ذكر القراءات في تفسيره، لكنه كثيرًا ما يوردها دون نسبتها وبيان درجتها. كما أنه كان يرى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ونراه يجوّز القول بتناوب الحروف، ويقول بالتضمين، لكن الغالب عليه هو القول بالتناوب.

(٥) اقتفى أثر السلف في الصفات، فأثبت صفات الله على الوجه الذي أثبته أئمة الهدى، وإنْ كان قد وقع في تأويل بعض الصفات في تفسيره، كالوجه والرحمة

والغضب والحياء فإنه في كتابه «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» قد نحا منحى السلف في إثبات جميع الصفات.

(٢٢) مَحَاسن التأويل للقاسمي ت ١٣٣٢هـ[١]:

المؤلف: محمد جمال الدين القاسمي، قال فيه محمد رشيد رضا: هو علامة الشّام ونادرة الأيام والمجدّد لعلوم الإسلام، محيي السنة بالعلم والعمل والتعليم والتهذيب والتأليف، وأحد حلقات الاتصال بين هدي السلف والارتقاء المدني الذي يقتضيه الزمن.

تفسيره:

(١) يحرصُ القاسمي على بيان وجه المناسبات بين الآيات، فهو يبيّن وجه مناسبة الآية لما قبلها ولما بعدها، وقد يعتمد في بيان ذلك النقل عن البقاعي رحمه الله أو غيره، أو يبيّن ذلك ابتداء من عنده.

(٢) يُلاحظ أن القاسمي رحمه الله يذكر بعض العلوم التي لها صلة بالقرآن الكريم، فهو يتحدَّث عن السور القرآنية من حيث هي مكية أو مدنية، ويبيّن عدد آيات السورة، وسبب تسميتها باسمها، ويذكر ما لها من أسماء أخرى. ويتحدّث كذلك عن الناسخ والمنسوخ بشيء من التفصيل، ويذكر كذلك سبب نزول الآيات، لكن دون تعقب لجميع ما ورد في أسباب النزول.

(٣) لا يعرض لجميع القراءات الواردة في كلمات القرآن الكريم، بل يعرض لبعضها ويُغفل البعض الآخر، ولا يلتزم ذكر القراءات المتواترة فقط، بل يجاوز ذلك

(١) انظر: المفسّرون بين التأويل والإثبات ص٦٤٧ وما بعدها، ومنهج القاسمي في تفسيره «محاسن التأويل»، دكتور عبدالرحمن يوسف الجمل، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (١١)، العدد الأول، ٢٠١٣م، ص ٨٧–١٤٦. و(محاسن التأويل)مطبوع في (١٧)مجلدا بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

إلى ذكر الشاذّ، بالإشارة إلى كون القراءة شاذة أو دون أن يشير. ونراه ينسب بعض القراءات إلى قرّائها صحيحة كانت أو شاذة، ويورد بعض القراءات دون نسبتها إلى قارئها وإنما يذكرها بصيغة المبني للمجهول.

(٤) يبيّن القاسمي رحمه الله عند تفسيره للآيات معاني المفردات التي تشتمل عليها الآية ناقلًا تارة ومبيّنًا من عنده أخرى، وقد يستشهد على المعنى الذي يذهب إليه بأشعار العرب وإنْ كان ذلك نادرًا. ويتعرّض لقضايا النحو ذات الصلة بالآيات التي يفسّرها وذلك بإيجاز دون توسّع، وقد يتوسّع أحيانًا في إعراب بعض الألفاظ. كما يتعرّض للنواحي البلاغية معوّلًا على الزمخشري وأبي السعود.ويتعرّض أيضا لإعجاز القرآن ووجوهه. وغالبًا لا يذكر الإسرائيليات لعدم رضاه عنها.

(٥) القاسمي يفسّر القرآن بالقرآن وبما ورد عن الرسول صلّى الله عليه وسلم وبما نقل عن الصحابة والتابعين، ويقرّ مذهب السلف في تفسيره، ويدعو إليه من خلاله. ولا يتوسّع في الأحكام التشريعية بذكر خلافات الفقهاء. وهو كذلك يهتم بالأمور العلمية كنقله عن علماء الفلك وبعض الأطباء. ويكثر من النقول، خاصة عن ابن القيم وابن تيمية. ويستطرد إلى موضوعات كثيرة لا علاقة لها بتفسير الآية.

(٢٣) تفسير المَنَار لمحمد رشيد رضا ت ١٣٥٤هـ[1]:

المؤلف: الشيخ رشيد رضا من المدرسة التي تزعمت الإصلاح، وهو أحد رجالاتها الذين كان لهم الباع الطويل في خدمة منهجها، وقد ذكره أحمد أمين في كتابه زعماء الإصلاح.

(١) انظر: المفسرون بين الإثبات والتأويل، ص٦٦٣ وما بعدها، والتفسير والمفسرون: ٢/ ٤٢٢ وما بعدها، وتفسير المنار مطبوع في (١٢) مجلّدًا؛ لكن لاحظ أن الشيخ رضا وصل إلى قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ وعاجلته المنية، وأكمل الأستاذ بهجت البيطار تفسير سورة يوسف، وبها ينتهي التفسير المطبوع.

تفسير المَنار:

(١) كان الشيخ رضا يستعين ببعض آيات القرآن على فهم بعضها الآخر، وكان يستعين أيضًا بما صحَّ عنده من بيان رسول الله صلّى الله عليه وسلم وبما جرى عليه سلف الأمّة من الصحابة والتابعين، وبأساليب لغة العرب، وبسنن الله في خلقه، ومستعينًا بعد ذلك كلِّه بعقله المتحرّر، ويحدثنا بعض تلاميذه: «أنه كان لا يراجع ما كُتب في التفسير إلا بعد أن يكتب فهمه في الآية، حذرًا من تأثير أقوال المفسّرين على نفسه».

(٢) يقول الشيخ رشيد رضا بعد أن يوجّه اللوم إلى من حشدوا في التفسير من قواعد العلوم، ومسائل الفنون، وموضوعات الحديث، وخرافات الإسرائيليات، ما يصرف الناس عن هداية القرآن، يقول: «إنَّ حاجة الناس صارت شديدة إلى تفسير تتوجه العناية الأولى فيه إلى هداية القرآن على الوجه الذي يتفق مع الآيات الكريمة، المنزّلة في وصفه. وما نزل لأجله، من الإنذار، والتبشير، والهداية، والإصلاح». وقال في موضع آخر: «إنّ قصدنا من التفسير بيان معاني القرآن، وطرق الاهتداء به في هذا الزمان».

(٣) أثبت الشيخ رضا مذهب السلف الصالح في معظم صفات الله ودافع عنه، وإنْ كان قد وقع في التأويل في بعض الصفات فهو من الذين غلبت عليهم الصبغة السلفية.

(٤) وقع في تفسير المنار انحرافات في العقيدة، تَبِعَ فيها الشيخ رضا شيخه، كإنكار نزول المسيح، وخروج الدجّال، وإنكار معجزات الرسول صلّى الله عليه وسلم غير القرآن، كما أن الشيخ رضا كان لا يرى السحر إلا ضربًا من التمويه والخداع،

وليس له حقيقة كما يقول أهل السنة، وكذلك كان يرى أن الجنّ لا تُرى للإنسان أبدًا، وأنَّ شياطين الجنّ لا تسلّطَ لها على الإنسان إلا بالإغواء فقط.

(٢٤) أضواء البيان للشِّنْقيطي ت ١٣٩٣هـ[1]:

المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، ولد ببلاد شنقيط في موريتانيا، وتوفي بمكة المكرمة، له مؤلفات كثيرة رائعة، وقد عُرِف بنصرة عقيدة السلف، وكان آية في العلم والقرآن واللغة وأشعار العرب.

تفسيره:

(١) قال الشنقيطي في مقدمة تفسيره: «واعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمرين:

أحدهما: بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جلَّ وعلا، وقد التزمنا ألا نبين القرآن إلا بقراءة سبعية، ساء كانت قراءة أخرى في الآية المبيّنة نفسها، أو آية أخرى غيرها، ولا نعتمد على البيان بالقراءات الشاذة، وربما ذكرنا القراءة الشاذة استشهادًا للبيان بقراءة سبعية، وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ليست من الشاذ عندنا ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات.

والثاني: بيان الأحكام الفقهية في جميع الآيات المبينة في هذا الكتاب، فإننا نبيّن ما فيها من الأحكام، وأدلتها من السنة، وأقوال العلماء في ذلك من غير تعصّب لمذهب معيّن، ولا لقول قائل معيّن، لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله؛ لأن كلّ

(١) انظر: المفسّرون بين التأويل والإثبات، ص٧٠١ وما بعدها. و(أضواء البيان) مطبوع في (٩) مجلّدات. وصل الشيخ الشنقيطي إلى قوله تعالى في سورة المجادلة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ ووافته المنية، وطبع هذا في (٧) مجلدات، ثم أكمل التفسير تلميذه الشيخ/ عطية محمد سالم في مجلدين.

كلام فيه مقبول ومردود، إلا كلامه صلّى الله عليه وسلم، ومعلوم أنَّ الحق حقٌّ ولو كان قائله حقيرًا ... وقد تضمن هذا الكتاب أمورًا زائدة على ذلك، كتحقيق بعض المسائل اللغوية وما يحتاج إليه من صرف وإعراب، والاستشهاد بشعر العرب وتحقيق ما يحتاج إليه فيه من المسائل الأصولية، والكلام على أسانيد الأحاديث».

(٢) الشنقيطي يحتج بالأحاديث الصحيحة، ويبيّن أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وقد اعتمد في مؤلَّفه هذا على أمهات الكتب في شتى الفنون، ونقل عن أكثر أهل اللغة، وكلُّ ذلك بلا غرابة ولا تطويل.

(٢٥) معارج التفكّر ودقائق التدبُّر لعبد الرحمن حَبَنَّكة الميداني ت ١٤٢٥هـ[1]:

المؤلف: هو الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن مرزوق بن عرابي بن غُنيم بن حبنكة الميداني، ولد في دمشق. له مصنفات في جوانب متعدّدة، في التفسير، واللغة العربية، والفكر وقضايا الأمة، وأصول الدين، والعلوم العقلية، والفقه والأحكام والدعوة والدعاة.

تفسيره:

(١) تفسير «معارج التفكّر ودقائق التدبّر» تفسير لسور القرآن بحسب ترتيب نزولها، فقد أقامه مؤلفه على ترتيب نزول القرآن الكريم، وقد حاول المؤلف تطبيق ما ذكره في كتابه (قواعد التدبر الأمثل للقرآن الكريم) في تفسيره هذا، يقول: «وبعد فقد فتح الله عز وجل عليّ خلال تدبّري الطويل لكتابه المجيد، باستخراج أربعين قاعدة من قواعد التدبّر الأمثل لكتابه، قابلة للزيادة عليها، وهذه القواعد تقدّم للمتدبرين

(١) انظر: منهج عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني في تفسيره، جهاد محمد فيصل النصيرات، و«معارج التفكّر» مطبوع في (١٥) مجلدًا، أنهى فيه المؤلف القرآن المكّي ووصل إلى مقدمات سورة البقرة، ومات ولم يفسّر القرآن المدني.

أصول التفسير الأقوم للقرآن، ولم أجد في المفسّرين من اهتم بالتزام مضمونها، ولا بالتزام كثير منها. وقد رأيت من الواجب عليَّ أن أقدّم ما أستطيع تقديمه من تدبّرٍ لسور هذا الكتاب العزيز المعجز، ملتزمًا مقدار استطاعتي بمضمون القواعد التي فتح الله بها عليّ، مع الاعتراف بأن التزامها التزامًا دقيقًا وشاملًا عسيرٌ جدًّا، بل قد يكون بالنسبة إلى متدبّر واحدٍ متعسرًا».

(٢) بنى الشيخ طريقته في تفسيره على ترتيب نزول القرآن، وهي طريقة لا تحقق لمن قام بها ما يريدُ من أهداف، كما أنها طريقة محتملة غير منضبطة، ولا يوجد بها من الدقة ما يجعلنا نعتمدها في التفسير.

(٣) اعتمد الشيخ على كتب التفسير السابقة، وكذلك كتب العلوم المختلفة. وكان كثير المناقشات لأقوال سابقيه من المفسّرين والنحويين والبلاغيين وكثير الردّ لأقوالهم.

(٤) اعتنى الشيخ كثيرًا بالمناسبات وباللغة في التفسير، لكنه يستفيض أحيانًا في قضايا الأعاريب.

(٥) لا يؤمن الشيخ بالترادف، بل يحاول أن يفرّق بين الألفاظ المتقاربة. ويؤمن بالتفسير العلمي لكن بشروط.

(٦) مع اهتمام الشيخ بالمأثور والمناسبات والوحدة الموضوعية والقراءات المتواترة وغير ذلك، فإنه ضمّن تفسيره إسرائيليات لم يردّها كلّها، وكان يستطرد أحيانًا، كما كان لا يُوثِّق كلام العلماء أحيانًا.

التفاسير التي تَنْزِعُ إلى اللُّغة والإعراب والبَلاغة:

(٢٦) الكشَّاف للزمخشري ت ٥٣٨هـ[١]:

المؤلف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، النحوي اللغوي، كبير المعتزلة، يلقّب بجار الله؛ لأنه جاور بمكة زمانًا.

تفسيره:

(١) قال ابن تيمية في الفتاوى: «وأمّا الزمخشري فتفسيره محشوّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية. والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريدٌ للكائنات وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة. وأصولهم خمسة: يسمونها التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وإنفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وقال الذهبي في الميزان: «صالح لكنه داعية إلى الاعتزال أجارنا الله، فكن حذرًا من كشّافه».

(٢) استطاع الزمخشري أن يكشف لنا عن جمال القرآن وسحر بلاغته؛ لما برع فيه من الإلمام بلغة العرب، والمعرفة بأشعارهم، وما امتاز به من الإحاطة بعلوم البلاغة، والبيان والإعراب، والأدب. هذا، وقد أحسّ الزمخشري بضرورة الإلمام بعلمي المعاني والبيان قبل كلِّ شيء، لمن أراد أن يفسّر كتاب الله عز وجل، وراح يطبق في براعة ما سطّره عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) من قواعد علمي البيان والمعاني على آيات القرآن الكريم، مضيفًا ومتممًا لقواعد العلمين.

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٠٤/١ وما بعدها، والمفسّرون بين التأويل والإثبات، ص٧٢٢ وما بعدها.

والكشاف مطبوع في ستة مجلدات، وحاشية الانتصاف لابن المنيّر ت ٦٨٣هـ عليه مطبوعة أيضًا، وألّف الزيلعي ت ٧٧٢هـ رسالة في تخريج أحاديثه، ولخصها ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ.

(٣) إنّا لنكاد نقطع –إذا استعرضنا كتب التفسير وتأمّلنا مبلغ عنايتها باستخراج ما يحتويه القرآن من ثروة بلاغية في المعاني والبيان– بأنه لا يوجد تفسير أوسع مجالًا في جهوده في هذا الصدد من تفسير الزمخشري. وكلّ من جاء بعده من المفسّرين –حتى من أهل السنة– استفادوا من تفسيره فوائد كثيرة، فأوردوا في تفسيرهم ما ساقه الزمخشري في كشافه، واعتمدوا على ما نبّه عليه من نكات بلاغية، تكشف عما دقَّ من براعة نظم القرآن وحسن أسلوبه.

(٤) يتعرّض الزمخشري دون توسّع للمسائل الفقهية، وهو معتدل لا يتعصّب لمذهبه الحنفي، ولم يغتر بالقصص الإسرائيلي، والأخبار الملفقة المصنوعة. وقد كتب ابن المنيّر حاشية على الكشاف سمّاها (الانتصاف) بيّن ما فيه من اعتزاليات ونقضها.

(٢٧) البَحْر المُحيط لأبي حَيّان الأندلسي ت ٧٤٥هـ[1]:

المؤلف: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، أبو عبد الله الأندلسي الغَرْناطي الحيّاني. برع في علوم العربية وحاز السبق فيها، وله مؤلفات كثيرة جيّدة، وتوفي بمصر.

تفسيره:

(١) يعدُّ البحر المحيط المرجع الأول والأهم لمن يريد أن يقف على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم؛ غير أنه –والحق يقال– قد أكثر من مسائل النحو في كتابه، حتى صار الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ١/٢٢٥ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٠٨٧ وما بعدها، و(البحر المحيط) مطبوع في (١١) مجلدًا.

(٢) قال أبو حيان في مقدّمته: «وترتيبي في هذا الكتاب، أنّي أبتدئ أولًا بالكلام على مفردات الآية التي أفسّرها لفظة لفظة، فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب، ثم أشرع في تفسير الآية ذاكرًا سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها، ومناسبتها، وارتباطها بما قبلها، حاشدًا فيها القراءات شاذها ومستعملها. ذاكرًا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلًا أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، مبديًا ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب من بديع وبيان، ناقلًا أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام، ثم أختتم في جملة من الآيات التي فسرتها إفرادًا وتركيبًا بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع ملخصًا، مع شرح لمضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني».

(٣) ينقل أبو حيّان كثيرًا في تفسيره من تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية، خصوصًا ما كان من مسائل النحو ووجوه الإعراب، كما أنه يتعقّبهما كثيرًا بالردّ والتفنيد لما قالاه في مسائل النحو على وجه الخصوص.

(٤) من يقرأ تفسير آيات الصفات في البحر المحيط لا يشكُّ في أشعرية أبي حيّان ومذهبه في التأويل، وربما تكون له في بعض الأحيان لمسات للمذهب السلفي، لكن لا تكاد تشعر به حتى يرجع إلى أصل تكوينه، وقد اتخذ ابن عطية والزمخشري ومحمد بن عمر الرازي والباقلاني وغيرهم من أئمة الأشاعرة عمدة في هذا الباب.

(٢٨) الدُّرُّ المَصُون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي ت٧٥٦هـ[1]:

المؤلف: هو شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين. نشأ بحلب ثم رحل إلى القاهرة، وأقام فيها بقية حياته، وذاع

(١) الكتاب مطبوع بدار القلم في (١١) مجلدًا، بتحقيق: دكتور أحمد محمد الخرّاط. وانظر: مقدمة التحقيق.

اسمه حيث ناب في الحكم بالقاهرة وولي نظر الأوقاف. قرأ النحو على أبي حيّان، والقراءات على ابن الصائغ.

التفسير:

(١) قال السمين في المقدّمة: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري». وقال صاحب كشف الظنون: «والدرُّ المصون أجلُّ ما صنِّف في هذا الباب».

(٢) اعتمد المؤلف في تفسيره على كتاب البحر المحيط لشيخه أبي حيّان، وكتاب المحرر الوجيز لابن عطية، وكتاب الكشّاف للزمخشريّ، وكتاب العكبري، وكذلك تعرّض لكلام كثير من المفسّرين كالمهدويِّ ومكيّ والنحاس دون غيرهم لأنه كما قال: «أعنى الناس بما قصدته وأغناهم».

(٣) أشار السمين الحلبي في مقدمته إلى ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه، فليس المراد حفظه وسرده من غير تأمّل لمعناه ولا تفهم لمقاصده و«الأولى بالعاقل الأريب والفطن اللبيب أن يربأ بنفسه عن هذه المنزلة الدنية، ويأخذها بالرتبة السنية، فيطلع من علومه على أهمها وآكدها، وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم: «**علمُ الإعراب وعلم التصريف وعلم اللغة وعلم المعاني وعلم البيان**». وهذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، لا يحصل للناظر في بعضها كبيرُ فائدة دون الاطلاع على باقيها. وصرّح السمين بأن هدفه إنما هو جمع أطراف هذه العلوم من كتب القوم.

(٤) لم يكن المؤلف ليتعدّى غرضه إلى العلوم الأخرى غير الخمسة المذكورة، كما صنع أبو حيّان وغيره، فهو لا يهتم مثلًا بعرض أسباب النزول إلا إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتمًا بالتفسير والفقه إلا بالقدر اليسير حيث يكون ثمة ضرورة.

(٢٩) نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسُّوَر للبقاعي ت ٨٨٥هـ[١]:

المؤلف: أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط بن علي البقاعي، ولد في سهل البقاع (في لبنان اليوم وكانت البقاع من سورية يوم وُلد بها). سكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، ثم عاد إلى دمشق وتُوفي بها عام ٨٨٥هـ.

له بالإضافة إلى نظم الدرر كتاب (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور) طبع في ثلاثة مجلدات، وله كتب أخرى ثمينة تتبعها الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي في تحقيقه لكتاب (مصنفات البقاعي). شيخه في الحديث ابن حجر، وفي القراءات ابن الجزري المعروف، وفي الفقه ابن قاضي شهبة.

تفسيره:

(١) يعدُّ كتاب نظم الدرر من الكتب الجليلة، وضع فيه مصنّفه علمًا لم يسبقه إليه أحد، ذكر فيه مناسبات ترتيب السور والآيات، وأطال التدبر وأنعم التفكّر في آيات القرآن.

(٢) يمتاز الكتاب بالكشف عن التناسب المعنوي بين السور القرآنية من جهة، وبين الآيات داخل السور من جهة أخرى، مع اهتمامه بمسائل علم المعاني وعنايته بإدراك الوجوه البلاغية، حتى إنَّ كتاب نظم الدرر يعدُّ دراسة تطبيقية لعلم المعاني في القرآن الكريم. يقول الشوكاني: وكثيرًا ما يشكل عليّ شيء في الكتاب العزيز، فأرجع إلى مطوّلات التفاسير ومختصراتها، فلا أجد ما يشفي، وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد في الغالب. وقد استفاد منه من جاؤوا بعده، وعوّلوا عليه في باب المناسبات.

---

(١) الكتاب مطبوع في (٢٢) مجلدًا.

(٣) بدأ البقاعي في تأليفه نظم الدرر عام ٨٦١هـ، وانتهى منه عام ٨٧٥هـ، أي أنه أمضى في تأليفه أربع عشرة سنة.

(٤) يؤخذ على هذا التفسير:

– إبعاده أحيانًا في إدراك المعاني إلى أغوار بعيدة، تشتط به عن المعنى الأصلي المراد، وتوصله إلى حدّ الغموض.

– وقع منه تكلّف في بعض المواضع في استخراج المناسبة.

– النقل من التوراة والإنجيل، مما أثار عليه علماء عصره.

(٣٠) إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السُّعود ت٩٨٢هـ[1]:

المؤلف: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي. ولد بقرية قريبة من القسطنطينية (إستانبول) في بيت علم وفضل، ودرّس في كثير من المدارس التركية، وتولّى مناصب القضاء والفتوى، وجمع بين العلم والأدب، تراه مجوّدًا فيما كتبه وألفه من كتب العلم، ومبدعًا غاية الإبداع فيما أثر عنه من منثور ومنظوم. توفي بالقسطنطينية، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري –رضي الله عنه–.

تفسيره:

(١) أثنى أبو السعود في مقدّمته كثيرًا على تفسير الكشّاف، وأنوار التنزيل للبيضاوي، وذكر أنه اعتمد عليهما في تفسيره، وقال: ولقد كان في سوابق الأيام، أوان اشتغالي بمطالعتهما ومدارستهما، يدور في خلدي باستمرار أن أنظم درر فوائدهما في سمط دقيق، وأرتب غرر فوائدهما على ترتيب أنيق، وأضيف إليهما ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق.

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٢٤٥/١ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٢٣٤ وما بعدها. و(إرشاد العقل السليم) مطبوع في (٩) مجلدات.

(٢) يهتم أبو السعود بالكشف عن نواحي القرآن البلاغية، وسرّ إعجازه في نظمه وأسلوبه، وبخاصة في باب الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، والاعتراض والتذييل، كما أنه يهتم بإبداء المعاني الدقيقة التي تحملها التراكيب القرآنية بين طيّاتها، ويكاد يكون صاحبنا هو أول المفسرين المبرّزين في هذه الناحية.

(٣) يُعنى كثيرًا ببيان وجوه المناسبات بين الآيات، ويعرض أحيانًا لذكر القراءات، ولكن بقدر ما يوضح به المعنى. وهو مقلٌّ في سرد الإسرائيليات، وإن ذكرها فإنه يُصدّر ذكر الرواية بما يشعر بضعفها، فيقول: روي أو قيل، ويكتفي بهذه الإشارة.

(٤) يتعرّض في تفسيره لبعض المسائل الفقهية باختصار، فنجده يسرد المذاهب في الآية ولايزيد على ذلك. كما يعرض أحيانًا للناحية النحوية، وينزل الآية على اختلاف الأعاريب، ويرجّح واحدًا منها ويدلّل على رجحانه.

(٥) أبو السعود في الصفات على طريقة المؤولة لم يحد عنها، تبع الرازي في تصرّفه مع الصفات، بل ونقل ترجيحاته وأقرّها. وهذه عادة كثير من الأتراك الحنفيين، فإنهم يجمدون على المذهب وعلى العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، ولم يتيسّر لهم من يعلمهم مذهب السلف.

(٣١) التَّحرير والتَّنوير لابن عاشور ت ١٣٩٤هـ[1]:

المؤلف: العلامة المفسّر محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور، وُلِد في تونس ١٢٩٦هـ. وبرز في عددٍ من العلوم ونبغ فيها، كعلم الشريعة واللغة والأدب، وكان متقنًا للغة الفرنسية. وألّف عشرات الكتب في التفسير والحديث والأصول واللغة وغيرها من العلوم. توفي في تونس سنة ١٣٩٤هـ عن عمر يناهز (٩٨) عامًا.

(١) انظر: المفسّرون بين التأويل والإثبات، ص١٤٠٣ وما بعدها، ومنهج الإمام الطاهر بن عاشور في التفسير (التحرير والتنوير)، دكتور نبيل أحمد صقر، الدار المصرية. و(التحرير والتنوير) مطبوع في ثلاثين مجلدًا.

تفسيره:

(١) قال ابن عاشور في مقدّمة تفسيره: «وقد اهتممت في تفسيري هذا ببيان وجوه الإعجاز ونكت البلاغة العربية وأساليب الاستعمال، واهتممت أيضًا ببيان تناسب اتصال الآي بعضها ببعض، وهو منزع جليل قد عُنِي به فخر الدين الرازي، وألّف فيه برهان الدين البقاعي كتابه المسمّى (نظم الدرر في تناسب الآي والسور) إلا أنهما لم يأتيا في كثير من الآي بما فيه مقنع، فلم تزل أنظار المتأملين لفصل القول تتطلع، أما البحث عن تناسب مواقع السور بعضها إثر بعض، فلا أراه حقًّا على المفسّر.

ولم أغادر سورة إلا بيّنت ما أحيط به من أغراضها لئلا يكون الناظر في تفسير القرآن مقصورًا على بيان مفرداته ومعاني جمله كأنها فقر متفرقة تصرفه عن روعة انسجامه وتحجب عنه روائع جماله. واهتممت بتبيين معاني المفردات في اللغة العربية بضبط وتحقيق مما خلت عن ضبط كثير من قواميس اللغة. وعسى أن يجد فيه المطالع تحقيق مراده، ويتناول منه فوائد ونكتًا على قدر استعداده، فإني بذلت فيه الجهد في الكشف عن نكت من معاني القرآن وإعجازه خلت عنها التفاسير، ومن أساليب الاستعمال الفصيح ما تصبو إليه همم النحارير، بحيث ساوى هذا التفسير على اختصاره مطولات القماطير، ففيه أحسن ما في التفاسير، وسمّيته «تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد»، واختصرت هذا الاسم باسم (التحرير والتنوير من التفسير)».

(٢) تفسير ابن عاشور تفسير قيّم، أنفق فيه قرابة أربعين عامًا، وقد اشتمل على كثير من الفوائد واللطائف والتحريرات، مع الحرص على تلمس الحكم من الأحكام والتشريعات، والإكثار من النقول عن الأئمة في شتّى العلوم، سواء أكانت شرعية أو لغوية أو بلاغية أو غيرها من فروع العلم.

(٣) ابن عاشور كان يفسّر القرآن بالقرآن، وشغل التفسير بالحديث النبوي المرتبة الثانية بعد تفسير القرآن بالقرآن عنده، وكانت مصادره في الحديث النبوي كتب السنة المعتبرة، وما خرج عن هذه الكتب لا يقبله أو يرفضه إلا بعد تمحيص السند والمتن، كما أنه رفض الأحاديث الضعيفة، خصوصًا أحاديث فضائل السور. وكان يفسّر أيضًا بأقوال الصحابة والتابعين.

(٤) تعرّض ابن عاشور في تفسيره لأسباب النزول، ولم يسرف في ذكر الناسخ والمنسوخ. والقراءة عنده شاهد لغوي سواء أكانت صحيحة السند ولكنها لم تبلغ حدّ التواتر، أم كانت من القراءات العشر المشهورة. ولم يقع في شَرَك الإسرائيليات وأكاذيبها، وكانت استعانته بها في الحدود التي تلقي الأضواء على بعض الأحداث التاريخية بعيدًا عن العقيدة والشريعة.

(٥) استعان ابن عاشور بالشعر، وما ترك آية إلا واستوفى الجانب اللغوي منها حقّه. وظهرت في تفسيره جهوده النحوية وآراؤه الشخصية بجوار أقوال رجال المدارس النحوية المختلفة. وكان يتعرّض للأحكام الفقهية في الآيات ويذكر أقوال الأئمة.

(٦) ابن عاشور في الأسماء والصفات أشعري جلد، وقد صرّح بذلك في بعض الصفات، وهو يكثر من التحليلات والتعليلات ويظهر بعض الاعتراضات التي لا تزيد المذهب الأشعري إلا تقعّرًا، وإذا ذكر عقيدة السلف ذكرها بضعف وخلط.

التفاسير الفقهيَّة (أحكام القرآن):

(٣٢) أحكام القرآن للجَصّاص الحنفي ت ٣٧٠هـ[1]:

المؤلف: الإمام العلامة المفتي المجتهد عالم العراق أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي صاحب التصانيف، وكان مع براعته في العلم ذا زهد وتعبّد عرض عليه القضاء فامتنع منه، ويحتج في كتبه بالأحاديث المتصلة بأسانيده.

تفسيره:

(١) يعدُّ تفسير الجصّاص من أهم كتب التفسير الفقهي خصوصًا عند الحنفية؛ لأنه يقوم على تركيز مذهبهم والترويج له والدفاع عنه، وهو يعرض لآيات الأحكام فقط، وهو –وإنْ كان يسير على ترتيب سور القرآن– مبوّب كتبويب الفقه.

(٢) يستطرد الجصاص ويتفرّع حتى يشعرك بأنك تقرأ فقهًا مقارنًا، وكثيرًا ما يكون هذا الاستطراد إلى مسائل فقهية لا صلة لها بالآية إلا عن بُعد.

(٣) الجصّاص متعصب لمذهب الحنفية إلى حدٍّ كبير، مما جعله في هذا الكتاب يتعسّف في تأويل بعض الآيات حتى يجعلها في جانبه، أو يجعلها غير صالحة للاستشهاد بها من جانب مخالفيه، والذي يقرأ الكتاب يلمح روح التعصّب فيه في كثير من المواقف. ثم إنّه مع تعصّبه لمذهبه وتعسّفه في التأويل ليس عفّ اللسان مع الإمام الشافعي ولا مع غيره من الأئمة، وكثيرا ما نراه يرمي الشافعي وغيره من مخالفي الحنفية بعبارات شديدة، لا تليق من مثل الجصاص في مثل الشافعي وغيره من الأئمة رحمهم الله.

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه أن الجصاص تاب من الوقيعة في الشافعي.

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٢٣/٢ وما بعدها. والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٥٠٥ وما بعدها، و(أحكام القرآن للجصّاص) مطبوع في خمسة مجلدات.

(٤) يميل الجصاص إلى عقيدة المعتزلة، ويتأثر بها في تفسيره. كما أننا نلاحظ عليه أنه تبدو منه البغضاء لمعاوية –رضي الله عنه–، ويتأثر بذلك أيضا في تفسيره. وما كان أولى به أن يترك هذا التحامل على معاوية الصحابي ويفوّض أمره إلى الله، ولا يلوي مثل هذه الآيات إلى ميوله وهواه.

(٣٣) أحكام القرآن لكِيا الهَرَاسي الشافعي ت ٥٠٤هـ[1]:

المؤلف: عماد الدين، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري، المعروف بالكيا الهراسي، الفقيه الشافعي، ولد سنة ٤٥٠هـ، وأصله من خراسان، ثم رحل عنها إلى نيسابور، وتفقّه على إمام الحرمين الجويني، ثم خرج إلى بيهق ثم إلى العراق، وتولّى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد إلى أن توفي سنة ٥٠٤هـ. وكان رحمه الله فصيح العبارة، محدثًا، يستعمل الأحاديث في مناظراته ومجالسه.

تفسيره:

(١) يعدُّ تفسير الهراسي من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية؛ وذلك لأنه مؤلِّف شافعي لا يقلُّ في تعصّبه لمذهبه عن الجصّاص بالنسبة لمذهب الحنفية؛ مما جعله يفسّر آيات الأحكام على وفق قواعد مذهبه الشافعي. وليس أدلّ على روح التعصب عند المؤلف من مقدمة تفسيره التي يقرر فيها أن مذهب الشافعي أسدّ المذاهب وأقومها، وأرشدها وأحكمها، وأنّ نظر الشافعي في أكثر آرائه ومعظم أبحاثه يترقَّى عن حدّ الظنّ والتخمين، إلى درجة الحق واليقين.

(٢) غير أنّ الهراسي –والحق يقال– كان عفَّ اللسان مع كل من يتعرّض للرد عليه من المخالفين، وكلّ ما لاحظناه عليه من ذلك هو أنه وقف من الجصاص موقفًا كان فيه

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٢٧/٢ وما بعدها، و(أحكام القرآن) لكيا الهراسي مطبوع في مجلدين. والكِيَا: بكسر الكاف وفتح الياء المخفّفة معناها في اللغة العجمية: الكبير القدر المقدَّم بين الناس.

قاسي العبارة؛ إذ إنه عرض لأهم مواضع الخلاف التي ذكرها الجصاص في تفسيره وعاب فيها مذهب الشافعي، ففنّد كل شبهة أوردها بحجج قوية يسلم له الكثير منها، كما أنه اقتص للشافعي من الجصاص، فرماه بالعبارات الساخرة (والجزاء من جنس العمل).

(٣) يتعرّض المؤلف لآيات الأحكام فقط، مع استيفاء ما في جميع السور.

(٣٤) أحكام القرآن لابن العَرَبي المالكي ت ٥٤٣هـ[1]:

المؤلف: الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي صاحب التصانيف.

ارتحل مع أبيه إلى المشرق فسمع من عدة مشايخ بمصر والحرم الشريف وبغداد ودمشق وبيت المقدس، ثم رجع إلى الأندلس. صنَّف وجمع، وبرع في فنون العلم، وكان فصيحًا بليغًا، كما كان منافرًا لابن حزم بخلاف أبيه الذي كان من كبار أصحابه. قال الحافظ الذهبي في السير: «ولم أنقم على القاضي رحمه الله إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجهاله له، وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم، وأحفظ بكثير، وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايق كغيره من الأئمة، والإنصاف عزيز».

ومن مؤلفات ابن العربي: العواصم من القواصم، والمحصول في أصول الفقه. وتوفي رحمه الله سنة ٥٤٣هـ بفاس، ودفن بها.

تفسيره:

(١) يتعرّض ابن العربي في تفسيره لآيات الأحكام فقط، وطريقته في ذلك أن يذكر السورة ثم يذكر عدد ما فيها من آيات الأحكام، ثم يأخذ في شرحها آية آية..

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٣٠/٢ وما بعدها، والمفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٥١٢ وما بعدها، وأحكام القرآن لابن العربي مطبوع في أربعة مجلدات.

قائلًا: الآية الأولى وفيها خمس مسائل (مثلًا)، والآية الثانية وفيها سبع مسائل (مثلًا) وهكذا، حتى يفرغ من آيات الأحكام الموجودة في السورة.

(٢) يعدُّ تفسير ابن العربي مرجعًا مهمًا للتفسير الفقهي عند المالكية؛ وذلك لأن مؤلفه مالكي تأثّر بمذهبه، فظهرت عليه في تفسيره روح التعصب وقسوة الأسلوب ولكن لم يبلغ به التعسّف إلى الحدّ الذي يجعله يفنّد كلام مخالفيه إذا كان وجيهًا ومقبولًا.

(٣) وترى ابن العربي قاسيًا مع أئمة المذاهب الأخرى وأتباعهم، ليس عفّ اللسان معهم، وهذه ظاهرة من ظواهر التعصّب المذهبي.

(٤) يحتكم ابن العربي إلى اللغة كثيرًا في استنباط المعاني من الآيات. وكان شديد النفرة من الخوض في الإسرائيليات، كما كان ينفر من الأحاديث الضعيفة، ويحذّر منها.

(٣٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المالكي ت ٦٧١هـ[1]:

المؤلف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْحْ -بإسكان الراء والحاء المهملة- الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي القرطبي المفسّر. كان من الصالحين الزاهدين. ومن مصنّفاته: شرح أسماء الله الحسنى، وكتاب التذكرة بأمور الآخرة، والتفسير الذي نحن بصدده، وغير ذلك.

تفسيره:

(١) ذكر المؤلف رحمه الله في مقدمة تفسيره السبب الذي حمله على تأليفه، والطريق الذي رسمه لنفسه ليسير عليه فيه، فقال: «وبعد ... فلما كان كتاب الله

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٣٣٦/٢ وما بعدها، المفسرون بين التأويل والإثبات، ص١٥٧٤ وما بعدها. و(الجامع لأحكام القرآن للقرطبي)، مطبوع في (٢٤) مجلدًا، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.

هو الكفيل بجمع علوم الشرع الذي استقلّ بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض، رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ فيه مُنَّتي، بأن أكتب فيه تعليقًا وجيزًا يتضمّن نكتًا من التفسير، واللغات والإعراب، والقراءات، والردّ على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما نذكره من الأحكام ونزول الآيات، جامعًا بين معانيها، ومبيّنًا ما أشكل منها بأقاويل السلف ومن تبعهم من الخلف.

وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنّفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله ... وأضرب عن كثير من قصص المفسّرين وأخبار المؤرخين، إلا ما لابد منه، وما لا غنى عنه للتبيين، واعتضْت من ذلك تبيين آي الأحكام، بمسائل تُسفر عن معناها، وترشد الطالب إلى مقتضاها، فضمنت كلّ آية تتضمّن حكمًا أو حُكمين فما زاد مسائل أبين فيها ما تحتوي عليه من أسباب النزول، والتفسير والغريب، والحكم. فإنْ لم تتضمّن حكمًا ذكرت ما فيها من التفسير والتأويل ... وهكذا إلى آخر الكتاب، وسمّيته بـ (الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّنه من السنة وآي الفرقان)».

(٢) القرطبي يكثر من الاستشهاد بأشعار العرب، ويردُّ على المعتزلة والقدرية والروافض والفلاسفة وغلاة المتصوّفة، ويروي أحيانًا ما جاء من غرائب القصص الإسرائيلي.

(٣) ينقل القرطبي عمّن تقدّمه في التفسير، خصوصًا من ألّف منهم في كتب الأحكام، مع تعقيبه على ما ينقل منها. وممّن ينقل عنهم كثيرًا: ابن جرير الطبري، وابن عطية، وابن العربي، والكيا الهراسي، وأبو بكر الجصّاص.

(٤) أمّا من ناحية الأحكام، فالملاحظ على القرطبي أنه يُفيض في ذكر مسائل الخلاف، ما تعلّق منها بالآيات عن قرب، وما تعلّق بها عن بعد، مع بيان أدلة كلّ

قول. وخير ما في الرجل أنه لا يتعصّب لمذهبه المالكي، بل يمشي مع الدليل، ويصل إلى ما يرى أنه الصواب أيًّا كان قائله.

(٥) كذلك نجد القرطبي –رحمه الله– كثيرًا ما يدفعه الإنصاف إلى أن يقف موقف الدفاع عمّن يهاجم ابن العربي من المخالفين، مع توجيه اللوم إليه أحيانًا على ما يصدر منه من عبارات قاسية في حقِّ علماء المسلمين الذاهبين إلى ما لم يذهب إليه.

(٦) أمّا عقيدته في الأسماء والصفات فالمتتبع للتفسير وللأسنى والتذكرة في بعض مواضعها يرى أن الرجل قد ذهب إلى ما ذهبت إليه الأشاعرة في هذا الباب، فجميع الصفات الواردة في تفسيره أوّلها ونقل أقوال المؤولة فيها، إلا الاستواء فإن الذي يقرأ كلامه في سورة الأعراف يظهر له أنه يثبتها، لكن إذا قارن بين هذا وبين ما في الأسنى تبيّن له أنه لا يثبتها (أي صفة الاستواء) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ القرطبي عمدته في عقيدة الأسماء والصفات هي أقوال أئمة الأشاعرة؛ فالقرطبي أشعري العقيدة في باب الأسماء والصفات بلا شك.

(٧) وعلى الجملة، فإنَّ القرطبي في تفسيره هذا حُرٌّ في بحثه، نزيه في نقده، عفٌّ في مناقشته وجدله، ملمٌّ بالتفسير من جميع نواحيه، بارع في كلّ فنٍّ استطرد إليه وتكلّم فيه.



الفصلُ السابع

التَّقديمُ والدِّراسةُ في تَحْقيق المخطُوطات

التَّقديمُ والدِّراسةُ
في تَحْقيق المخطُوطات[1]

تحقيق المخطوطات علم جليل، وفنٌّ من أهم الفنون التي تخدم الكتب التراثية، وهو فنٌّ له قواعد وأصول وذوقٌ، يبدأ بجمع نسخ الكتاب المخطوط، وتشجيرها، والمفاضلة بينها، ثم وضع التصور العام لهذه النسخ وأيها سيُعتمد، وأيها سيُترك. ثم يُقابل المحقِّقُ هذه النسخ بعضها على بعض؛ ليستخرج النصّ القريب أو الأقرب إلى نص المؤلف، ويثبت الفروقات المهمة، ويَضبط النص ويُعلِّق عليه، ويصنع الفهارس والكشَّافات، ويكتب مقدمةً ودراسة للنصّ[2].

إنَّ من أهم العناصر في تحقيق المخطوطات كتابة المقدمة والدراسة للكتاب المحقَّق، وهي مرحلةٌ مهمةٌ وكاشفة؛ لأنها الوسيط بين القارئ والكتاب المحقق، وسوف نتحدَّث هنا عن هذا الموضوع المهمّ، مبيِّنين أركانه وعناصره، وماذا يكتب المحقق في هذه الدراسة، وما أهم الأمور التي يجب أن يستوفيها، وما الزلّات التي ينبغي أن يحذر منها.

إننا ونحن ندرس المخطوط ندرسه في شِقِّيه: شكله، ومضمونه، أو: الوعاء والنص، والحقيقة أن التحقيق لا يتجه بالدراسة إلى نسخة خطية واحدة، بل إلى

(١) أصل هذا الموضوع محاضرةٌ ألقاها الدكتور محمد شمس عُقاب في دورة (صنعة التحقيق) التي عُقدت في مدينة بورسعيد، برعاية معهد المخطوطات العربية في القاهرة بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ومكتبة مصر العامة، وهي مصورة بالفيديو على اليوتيوب لمن أراد الرجوع إليها. وقد قامت بعبء تفريغها الباحثتان: الأستاذة شيم الشنديدي، والأستاذة منى رميح، بارك الله فيهما، وكتب لهما الأجر. فلهما منا واجب التقدير والشكر.

(٢) انظر في هذا الفنّ: تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام محمد هارون (القاهرة، ط١/١٩٥٤م).

جميع نسخ الكتاب المخطوطة التي سيُعالجها المحقق لإخراج الكتاب. وذلك لأن النص الواحد لابد من دراسته على بضع نسخ، وإلا لما كان تحقيقًا؛ إلا أن يكون نسخةً فريدةً لا يوجد غيرها، وهذا له شروطه المشدِّدة والمدقِّقة في هذا الأمر(١).

لماذا نضع مقدِّمةً ودراسة للتحقيق؟

التقديم والدراسة هما بمنزلة المدخل للقارئ، أي هما الوسيط بين القارئ والكتاب، فكلما كانت الدراسة جيدة والتقديم كذلك جيّدًا، وجدنا أنفسنا نقترب من هذا الكتاب كما سوف يظهر لنا، فهذا الدراسة التي هي في أول الكتاب المحقق لها شأنٌ خطيرٌ جدًا؛ لأننا نحن القراء في الحقيقة لم نرَ المخطوطات التى رآها المحقق حقيقة، فهو عينُنا، وإذا كان المحقق غير أمين فهذه مصيبة وكارثة؛ لأنه سيغش، ولن يكون موثوقًا في نقله.

ومن أجل هذا لا ننصح بالاعتماد على المحقِّقين الذين عُرفت عنهم السرقة، فهؤلاء يُستبعدون وتُستبعد نشراتُهم. وإنما نعتمد على المحقِّقين الأثبات الذين شُهد لهم بالأمانة.

وهناك نوعان من الأمانة: الأمانة الأصلية الداخلية في الشخص، والأمانة في النقل والوصف والدراسة، فقد يكون الشخص أمينًا في نفسه ولكنه كسولٌ، أو ليست عنده خبرة للوصف أو الدراسة أو التحرير أو نحو ذلك، فنحن بحاجة إلى الأمين الثقة في الجانبين معًا.

أركان التقديم والدراسة التي يكتبها المُحقق:

نستطيع أن نجمل أركان التقديم والدراسة التي يكتبها المحقق في ثلاثة أركان:

(١) انظر كتاب: تحقيق النسخة الفريدة، ليوسف السناري (مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض ٢٠١٨م).

الركن الأول: ما يتعلق بالمؤلف.

الركن الثاني: ما يتعلق بالنص المـؤلَّف.

الركن الثالث: ما يتعلق بالتحقيق.

وذلك لأنه هناك صانعٌ للنص، وهناك نصٌ صنعه هذا الصانع، وهناك محقّقٌ أحيا هذا النص وأظهره بعد أن كان حبيسًا في مكتبات المخطوطات بمنهاجٍ معين.

إذن فعلى المحقق أن يخبرنا من صاحب النص؟ وما هذا النص؟ ثم يخبرنا كيف سيُظهر لنا هذا النص؟

وسنتحدث عن كل ركن من هذه الأركان بشيء من التفصيل.

أولًا: الركن الأول: ما يتعلَّق بالمؤلف:

ترجمة المؤلِّف:

لا بد للمحقق أن يُعرف بالمؤلف. وهناك قواعد عامة في التعريف بالمؤلِّف وهي: أن يذكر اسمه ونسبه وكُنيته، وكيف كان طلبه للعلم ورحلته في ذلك؟ فكل رجلٍ يختلف عن الآخر، فهناك من رحل في طلب العلم وهناك من لم يرحل. ويذكر أيضًا شيوخه وأساتذته ثم تلاميذه، ويسرد آثاره وما تركه من الكتب، كما يُعرِّج كذلك على مذهبه وفكره، ولا سيَّما إن كان هذا الفكر وهذا المذهب مؤثِّرًا في النص الذي سيُحقق. ثم يتحدث عن وفاته وهل فيها خلاف أو أن المسألة محسومة.

من أين نأتي بترجمة المؤلف؟

كان الناشرون الأوائل -كما يذكر الأستاذ المرحوم عبد السلام هارون- يأتون في منشوراتهم القديمة التي هي ليست محققة؛ يأتون بنصٍّ من مصدر واحد يترجمون فيه للمؤلف، ما دامت الترجمة طويلة. فالمعوَّل عندهم أن تزيد الترجمة على بضعة أسطر، فيُأتى بهذا النص ويُوضع في صدر الكتاب المنشور ويُكتفى بهذا، وهذا ليس بكلامٍ علمي.

كيف نترجم إذن للمؤلف؟ وكيف نحرر اسمه تحريرًا صحيحًا؟ أهو –مثلًا– محمد بن جرير الطبري أم هو رجلٌ آخر؟ وهل اسمه الرباعي أو الخماسي هو كذا وكذا أو أن هناك خلافًا؟.

هناك أعلام معروفون، معروفة تراجمهم وأسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كابن تيمية، ومحمد بن إدريس الشافعي، فلا شك أنه محمد بن إدريس، وابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، لكن الحديث هنا عن الأعلام الذين لم يُشتَهروا أو اشتُهروا بكُناهم ولم نعرف كثيرًا عن أسمائهم، وما يشبه هذا.

هناك قواعد لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند ذكر ترجمة المؤلف:

أن نأخذ الترجمة –إن وجدت– من المتن نفسه، أي من متن الكتاب نفسه، فمثلًا إذا قال المؤلف عن نفسه: «قال الفقير إلى الله تعالى فلان بن فلان....»، فالقائل هنا هو صاحب الكتاب نفسه، فليس هناك أحد يعرف صاحبَ الكتاب أكثر من نفسه، فهذه الترجمة حُجَّة وعمدة، حتى إنها حجة على كتب التراجم التي ترجمت له، بل إن هذا التعريف ربما يكون قد أُخذ من ذلك النص، وأُثْبت في كتب التراجم.

فإذا اختلف النصّ، أو اختلفت الترجمة بين النص المحقق وكتب التراجم؛ فإننا نرجح أن النص نفسه حجة.

والباحث المحقق يجعل متن النص المخطوط حجة دائمًا، فيهتم بما يرد فيه؛ سواء كان ذلك في مقدمة الكتاب المخطوط –وهذه عادتهم في القديم أنه يبدأ بالتحميد ثم يقول: أما بعد، قال فلان– أو في آخر النسخة التي يكتبون فيها: «نجز كتاب فلان» أو «نجز الكتاب الفلاني»، أعني من كلام المؤلف لا من كلام الناسخ.

تنبيه مهمّ:

ما يُذكر في ورقة العنوان هو أقل شأنًا ولا يُعوّل عليه، بل ربما قدَّمنا ما في المصادر والمراجع الأخرى على ما في ورقة العنوان؛ وذلك لأن ورقة العنوان مقحمة على أصل الكتاب في معظم الأحيان، يكتبها متأخرون عن الكتاب، إذ هذه الورقة بطبيعتها معرَّضة للتلف، فهي تتجدد وتتغير. وكثيرًا ما وجدنا ورقة العنوان يُكتب فيها عنوانٌ مخالف للمتن نفسه؛ وذلك لأن صاحب الكتاب ليس كاتب هذه الورقة.

فالعناية دائمًا تكون بالمقدمة في معرفة عنوان الكتاب وصاحب الكتاب وفي قَيْدِ الفراغ (حرد المتن) وهو في آخر ورقة الذي هو على هيئة المثلث غالبًا، أما المتن فهو الذي يرد بعد البسملة والتحميد وأما بعد.

من القواعد: العناية بما يُكتب في المخطوط من فوائد أو تعليقات:

قد يكون الناسخ تلميذًا للمؤلف، فيكتب فائدةً عن اسمه أو ترجمته أو حياته، فلا بد من الاهتمام بهذا وإضافته، أو أن بعض العلماء يكتب بعض هذه الفوائد في قراءته للمخطوط، أو في إسناد الإجازة، أو إسناد السَّماع، أو التعليقات.

وكما نعلم أن بعض المخطوطات يكتب في أولها سماعات أو إجازات أو تعليقات قد يرد فيها معلومات عن المؤلف بشكل مفصل كـ (اسمه، أين ولد، متى توفي، أين رحل...) وربما لا نجد ذلك في مكان آخر، فالمحقق الحصيف لا يُهدر أي شيء في النص المخطوط فكل كلمة أمامه كنز.

مَصَادر الترجمة:

من أي كتاب نترجم؟ ليست هناك قاعدة في ذلك؛ بل الأمر قائم على الخبرة والذوق العلمي، فكل رجل له طريقة خاصة في البحث عن اسمه وترجمته، ولكن بعض الباحثين قد يختصر ذلك ويذهب لكتابٍ مثل (الأعلام) للزِرِكْلي، ومع أن هذا

الكتاب كتابٌ جيدٌ بذل صاحبه فيه سنواتٍ طويلة من عمره، فإنه يجب العودة إلى المصادر الأصلية للترجمة.

وباب التراجم في الحضارة الإسلامية والعربية باب واسع جدًّا؛ فأنت تجد مصادر لتراجم النحاة، والفقهاء، والمحدّثين، والمفسّرين، وتراجم الصوفية، والولاة، والقضاة، والكتّاب، والوزراء، بل الحمقى والمغفلون لهم ذكر أيضًا، وغير ذلك.

هذا في ما عدا كتب التاريخ عمومًا، وتاريخ البلدان، كتاريخ دمشق -وهو تاريخ ضخم- وتاريخ مدينة السلام المشهور بتاريخ بغداد، ومدن أخرى، ثم كتب التاريخ نفسها كتواريخ: الطبري، وابن الأثير، والذهبي، وككتب تاريخ القرون المتعاقبة، مما يطول مجالُ ذكره.

فمن أين نُترجم للمؤلف؟

لا بد من الاهتمام بالمصدر الأوسع والأوفى للترجمة؛ إذ هناك مصادر هي عمدة وحجة ومستفيضة في ذكر الرجل، فمثلًا إذا أردت أن تترجم لأبي نواس فإلى ماذا نرجع؟!

ربما نرجع إلى كتب تراجم الشعراء لكون الرجل شاعرًا، ولكن ما لا يعلمه كثير من الناس أن أوسع ترجمة لأبي نواس هي في (تاريخ دمشق)، ولا يمكن أن يُستغنى عن هذه الترجمة.

أما إذا أردنا أن نترجم لعمر بن أبي ربيعة فلا شك أننا سوف نرجع إلى كتاب (الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني، الذي تبلغ ترجمة عُمر بن أبي ربيعة فيه مائة صفحة أو تزيد. فلا يجوز للمحقق الذي يحقق ديوان عُمر إلا أن يعود إلى كتاب الأغاني ليترجم أخبار عمر. فالمحقق صاحب المعرفة إذن يعرف من أين يستقي الترجمة، فلا يعتمد مصدرًا وسيطًا، بل يذهب إلى المصدر الأصل.

ضَبْطُ الأَسْماء:

لا يجوز للمحقِّق أن يخطئ في كتابة اسم المؤلف، أو اسم أي عَلَم داخل الكتاب، فمثلًا: الأصمعي: عبد الملك بن قُريب بضم القاف، فمن فتحها فقد أخطأ، والشاعر امرؤ القيس بن حُجر بضم الحاء لا بفتحها، وهناك شاعر آخر: أوس بن حَجر بفتح الحاء وتسكين الجيم، والإمام الأندلسي ابن عبد البرّ النَّمَري بفتح الميم وليس بإسكانها، والإمام الكبير ابن جنّي، لا تشدد الياء لأنها ليست نسبة عربية، وهي مخفَّفة. والشاعر عقيل بن عُلَّفة بضم العين واللام المثقلة المفتوحة، وسَلْمٌ الخاسر بفتح فسكون، وأبو نُواس بضم النون، وشمس الأئمة السَّرَخْسي بفتح السين والراء وليس بإسكان الرَّاء، هذه الأمور من عمل التحقيق لا تهاون فيها.

وأهم الكتب التي تُعين في ذلك كتب المُشْتَبِه: مثل مُشْتَبِه النِّسبة للأزدي، وأوسعها: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ت ٨٤٢هـ المطبوع بتحقيق نعيم العرقسوسي في ١٠ مجلدات.

وللدكتور بشار عواد حفظه الله كتاب مهم وصغير اسمه: (ضبط النص والتعليق عليه). وهو كتابٌ نافع. وهناك رسالة صغيرة الحجم عظيمة الشأن للدكتور الطناحي رحمه الله بعنوان: (الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم)، وهي على صغرها جمَّةُ الفوائد.

هناك أمرٌ مهمٌّ لا بد من الانتباه إليه، وهو أن **ضبط الأسماء لا قاعدة له،** بل لا بد من تحرير الأمر بشتى الطرق، ولا بد أن يبذل المحقق كل ما في وسعه للتحقق من كل اسم.

ويجب على المحقق أن يحذر كلَّ الحذر من الألفة، ونعني بها تعوُّد الأشياء التي قد تكون خطأً وهو يظنُّها صوابًا؛ فعلى سبيل المثال يأتي أحدهم باسم

أبي نواس، وقد سبق إلى وهمه أنه بفتح النون وتشديد الواو، فيثبته كذلك. إنَّ التحقق من كل عَلَم خاصّة فيما يتعلق بالمؤلف واجب؛ وذلك لأنك تكتبه في صدر كتابك، فمن العيب الكبير أن تكتب اسمًا خطأً أو كلمةً خاطئةً في صدر الكتاب. والأمر ليس متعلِّقًا بالمؤلف فقط بل لا بد أن يتحرَّى المؤلف من كل عَلَم داخل الكتاب؛ وهذا ينبِّهنا على أن التحقيق ليس عملًا آليًّا نقابل فيه النسخ وينتهي الأمر؛ بل هو علم وفنٌّ معًا، وهذا ليس بالأمر الهيّن.

هل نكتب كل شيء عن المؤلف؟

قطعًا لا، فنحن ندرس المؤلف بما يفيد النص فحسب، وليس لنا أن نكتب كل شيءٍ عن المؤلف، فمثلًا إذا كان الكتاب في الفقه، وصاحب الكتاب له أساتذة في الفقه وأساتذةٌ محدِّثون وعلماء لغة، فبمن نعتني أكثر؟ لا شك أننا نعتني بشيوخه من الفقهاء. والخطأ أننا نهتم بأساتذته من النحاة ونذكر الفقهاء في عجالة. الترجمة ليست مجرد حشوٍ للكلام، وإنما المقصد إفادة القارئ بكلام متين ليس فيه تزيد.

لا بد أيضًا أن يكون هناك **توازن بين الدراسة والتقديم، ومتن الكتاب المحقق،** فمثلًا إذا كان المتن المحقق رسالة من خمس ورقات، فليس من الصواب أن ينفخها المحقق في عشرات الصفحات. وعلى العكس كتاب كتاريخ الإسلام للذهبي، كبير الحجم جدًّا في مجلدات كثيرة؛ لا بد أن يذكر فيه المحقق منهج المؤلف وطريقته، ويتوسَّع في إفادة القارئ بما فيه؛ فهو كتاب عظيم ينبغي أن نوفيه حقه.

معرفة تخصُّص المؤلف:

يحسن بنا أن نعرف تخصص المؤلف ومدى ارتباط هذا التخصص بالنص، فإذا كان الكتاب في الفقه وصاحبه فقيه فلا ضير. أما إذا كان المؤلِّف فقيهًا والكتاب في النحو فهنا يسترعي الأمر الانتباه.

مثلًا كتاب (الكوكب الدرِّي في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية) للإسْنَوي، هذا الكتاب يحتاج عند دراسته إلى عناية بترجمة المؤلف وأساتذته، وآثاره. وذلك نوع من الذوق العلميّ الذي يظهر مهارة المحقق.

الركن الثاني: ما يتعلق بالنص المُؤَلَّف:

سنعرض لما ندرسه في النص المؤلَّف إجمالًا ثم تفصيلًا، ندرس في النص المُؤلَّف القضايا الآتية: العنوان، ونسبة العنوان إلى المؤلف، والمؤلف المجهول، وندرس قيمة الكتاب العلميَّة، ومصادر الكتاب، ومنهجه، والمصطلحات والرموز التي تأتي في الكتاب.

العُنْوان:

نأتي بالعنوان الصحيح من الكتاب نفسه الذي ينص عليه المؤلف، كأن يقول: «وسميته: عمدة الفقه»، «وسميته: كتاب الأغاني»... إلخ، فإذا قال لك «وسميته» فهو بذلك حُجَّة على غيره، ولكن في بعض الأحيان نجد بعض الكتب يسميه صاحبه باسمين، وبعض الكتب لا نجد هذا في مقدمة الكتاب.

ونعيد القول فيما يتصل بورقة الغلاف؛ فهي ليست حجة دائمًا.

وعلى المحقق أن يتيقن أن هذا من كلام المؤلف سواء في مقدمته أو في داخل الكتاب أو في آخره.

وهناك أمرٌ خطير: **لا يجوز أن نُحرِّف في العنوان أو ننشئ عنوانًا من عند أنفسنا**، فقد وُجد أن هناك من يتلاعب بالعنوان من أجل التجارة مثلًا فيضع عنوانًا رائجًا، ويترك العنوان الأصلي، وهذا من المؤكد أنه خيانة للأمانة، ولا يجوز ذلك سواء بالزيادة أو النقص تحت أي ذريعة أو حجة.

ولتوثيق العنوان هناك إجراءات:

يجب على المحقق أن يثبت صحة العنوان، ويذكر لنا حُججه وأدلته على ذلك.

وأهم دليل في هذا ذِكْرُه في النص نفسه، فإذا لم يذكر في النص، يُرجع إلى كتب المؤلف نفسه لنأتي بالعنوان الصحيح؛ أو كتب تلاميذه، أو كتب الفهارس. أو من أي طريقة أخرى، فكل ما يوصل إلى أن هذا هو العنوان الصحيح نذكره، فمثلًا كتاب (تعبير الرؤيا) لابن قتيبة، لا يذيع صِيته، وقد وجدنا المحقق يحشد أدلته ليؤكد أن هذا الكتاب صحيح النسبة لابن قتيبة؛ وهو بهذا قد استوفى ما يجب عليه عمله. وهذا الاستدلال مما يجدر خصوصًا في الكتب غير المشهورة.

كلنا يعلم –مثلًا– أن كتاب (درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية، والرسالة للشافعي؛ لكن أن تأتي بكتاب غير مشهور لرجل مشهور من غير حجج، فإنَّ هذا مما ينافي صَنْعة التحقيق. لا بد من إقناع القارئ ليزيده ثقة فيذكر على سبيل المثال أنه (ورد ذكره في كتاب كذا...، وورد في الكتاب الفلاني نسبته إليه...، جاء في المخطوطة كذا....وهكذا).

من الكتب المُعِينة على توثيق العنوان:

– كتاب الفهرست للنديم، خاصة فيما يتعلق بالكتب التي جاءت قبله.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، وهو أصل في هذا الأمر.

– ثم ذيله: إيضاح المكنون للبغدادي.

وهناك كتب مهمة ظهرت في العصر الحديث:

– كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، وهو يرجع إلى فهارس المخطوطات في العالم سواء رأى الكتاب أو لم يره.

– وهناك كتابٌ أوسع منه للدكتور فؤاد سزكين الذي كان يزور المكتبات بنفسه، وهو: تاريخ التراث العربي، ضمَّنه كتاب كارل بروكلمان ثم زاد عليه.

– وكتاب قُرة بُلُوط وصاحبه: معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم.

ويجب عل المحقق **الحذر من تزييف المزيفين**، فبعضُ النُّسَّاخ وبعض من يأتي بعد ذلك قد يزيف تاريخ نسخ المخطوط، أو ينقل صورة تاريخ نَسْخٍ في مخطوط آخر، فمثلًا ينقل تاريخ نسخ لمخطوط نُسِخ في سنة سبعمائة عن مخطوط نسخ سنة أربعمائة فيكتب: نجزت هذه النسخة في سنة أربعمائة، وهذا خطأ تاريخي قد يكون بحسن نيةٍ أنه ينقل النص كما هو، وقد يكون بسوء نية. فيجب أن يتنبَّه له المحقق.

فهل هذه النسخة لها القيمة نفسها التي لتلك النسخة؟ ماذا لو فقدنا النسخة القديمة ولم يبق إلا النسخة الحديثة، نؤرخها بأي سنة؟ وهل هذا يكتشف أم لا؟ نعم، يكتشف بالخبرة، وتسمى تلك الحالة: «صورة تاريخ النسخ»؛ فهو نقل الصورة القديمة من كتاب قديم، فيحذر من أمثلة هذا.

ولا يركن المحقق إلى وصف فهارس المخطوطات، فعادة ما نجد في المكتبات فهرسًا بالمخطوطات الموجودة والمؤلفين والعناوين، هذه الفهارس لا تخلو من الأخطاء، فلا تعتمد على هذه الفهارس في توثيق العنوان، ليس شرطًا أن يكون العنوان المذكور في الفهرس هو العنوان الصحيح وكذلك المؤلف أيضًا، بل إنه كثيرًا لا يكون اسم الكتاب كما هو مذكور في الفهرس، وهذا ما يفسر ضياع كثير

من كتب التراث، إذ هي موجودة ولا نعرف أنها موجودة؛ لأن المفهرس كتبها بعنوان آخر، أو نسبها إلى غير صاحبها.

أمرٌ آخر يتعلق بالمجاميع، والمجموع: عبارة عن مجلد فيه عدد من الكتب؛ فربما ظن المفهرس كتابين كتابًا واحدًا، فيفهرس أول الكتاب ثم ينسى الكتاب الذي في المنتصف ويفهرس آخر الكتاب، فيضيِّع كتابًا؛ ولذلك لا بد للمحققين الذين يبحثون عن موضوعات من مراجعة المجاميع جيّدًا بأعينهم وأيديهم، فقد يجد كتابًا ضائعًا في تضاعيف مجموعٍ من المجاميع، لم يفهرس ولم يُذكر.

ونضرب أمثلةً على الكتب التي نسبت إلى غير أصحابها:

– الناسخ والمنسوخ لابن حزم، ليس لابن حزم الظاهري الإمام ت ٤٥٦هـ، بل لابن حزم آخر ت نحو ٣٢٠هـ.

– كتاب (تنبيه الملوك والمكايد)، نُسب إلى الجاحظ ت٢٥٠هـ، وقد ذُكر فيه كافور الإخشيدي، وكافور (٢٩٢–٣٥٧هـ) تُوفي بعد الجاحظ بعشرات السنين؛ لذا لا بد من الدقة في قراءة المخطوط؛ لئلا يُنسب كتاب إلى غير صاحبه.

– كتاب (الرِّدَّة) المنسوب للواقدي، إذا أتيت بالكتاب وقرأته قراءة متدبرة تبين لك أنه ليس للواقدي، بل هو لابن أعثم، وقد وهم محقق الكتاب فنسبه للواقدي. والواقدي نفسه حُمل عليه ما ليس له من الكتب ككتاب (فتوح البهنسا) الملحق بآخر كتاب (فتوح الشام)، وهو كتاب مستقل لا يُعرف مؤلفه أصلًا. إنَّ نسبة الكتاب للمؤلف أمر خطير يجب أن يحشد له المحقق نفسه، وألَّا يتهاون فيه، وهو من أجلِّ أمور دراسة التحقيق.

– كتاب (نقد النثر) لقدامة بن جعفر، طُبع واشتهر، ثم تبين أنه (كتاب البرهان في وجوه البيان) لابن وهب الكاتب.

– كتاب (الإمامة والسياسية) المنسوب لابن قتيبة، تجد أنه ليس من أسلوبه ولا من طريقته، ولا يصحُّ له يقينًا.

– كتاب (الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان) المنسوب لابن القيم، هو مقدمة تفسير ابن النقيب.

– كتاب (إعراب القرآن) للزجاج، هو كتاب جواهر القرآن للباقولي.

– كتاب (صنعة الشعر) للسيرافي، لا هو صنعة الشعر ولا هو للسيرافي، ولكنه (كتاب في العروض) لأبي الحسن العروضي، وقد اكتشف هذا الدكتور الطناحي.

انظروا كيف يجني هؤلاء على التراث، ربما بحسن نية، ولكن إذا لم تكن أهلًا للتحقيق فلا تقترب، تحمَّلْ وتزود ثم اقترب.

وهناك أمر مهمٌّ: أننا ننسب أصل الكتاب إلى صاحبه، لا ما فيه من الأجزاء، بمعنى أننا نريد مثلًا أن نصحِّح أن ديوان حسان الذي بين دفتي الكتاب هو لحسان، بغض النظر عن النصوص الضعيفة التي ليست لحسان داخل الديوان، فلا نبحث في الأجزاء والتفصيلات، نعم هذا قد يكون في الدراسة، ولكن ما يعنينا الآن هو العنوان ونسبته، أي أن هذا الديوان برواية محمد بن حبيب لحسان بن ثابت، أما إذا كانت فيه القصيدة الفلانية والقصيدة الفلانية موضوعة فليس مجاله في إثبات النسبة.

المؤلِّف المَجْهول:

هذا إذا عرفنا المؤلف، فماذا نصنع إذا كان المؤلف مجهولًا، وقابلْنا كتاب لا نعرف مؤلفه من هو؟

بعض المخطوطات بسبب آفات الزمن وعوائد الأيام يضيع منها الورقة الأولى وربما ورقات بعدها وأجزاء، فليست هناك مقدمة، وليس هناك قال فلان، وليس هناك حردٌ للمتن، وإنما معك مجموعة من الأوراق قلّت أو كثرت في علم من العلوم، وأنت لا تعرف لمن هذه، وربما كانت مهمة، ماذا نصنع؟!.

هذا مجال للإبداع، لإبداع المحقق وعلم المحقق وخبرته ومعرفته بأصحاب العلوم وبالعلوم، أولًا: يحدّد في أي فن، ثم يحاول أن يستنبط أسلوب مَنْ هذا، وهكذا يبدأ رويدًا رويدًا إلى أن يقترب -في نوع من النقد الباطني- للنص؛ فهذا الأسلوب يغلب عليه أنه أسلوب القرون الوسطى ففيه سجع أو تكلف، أو هذا معجمٌ يليق بالقرون الثلاثة الأولى، ومثل هذه الطريقة لا تُكتب في كتب المتأخرين، هذا كتاب يشيع فيه المصطلحات المملوكية، هذا أسلوب قريب من أسلوب ابن حجر مثلًا، هذا أسلوب قريب من أسلوب فلان... وهكذا يفترض الفروض حتى يصل، وكثيرًا ما وصل الناس.

وهذا الجهد والعمل مقدر من غير شك، لأنه أتى بكتاب من غياهب الزمن وأحياه، وقال هذا الكتاب لفلان الفلاني بعد أن كان ضائعًا.

قيمة الكتاب العلميَّة:

يبيّن المحقق قيمة الكتاب، أي هل هو نص أصيل أو شارح، ذيلٌ أو تعقيب أو رد، نتحدث عن موضوع الكتاب وحقله، وعن منهج الكتاب وكيف سار فيه مؤلفه، وكيف رتبه.

مثلًا: تاريخ الطبري، أصل لكتب التاريخ من بعده، فقد استقت منه كابن كثير وابن الأثير.

وترتيب كتاب (تاريخ الإسلام) للذهبي، رتّبه مصنّفه من السنة الأولى للهجرة إلى سنة أربعين على السنين، ثم بناه على الطبقات في القرن الثالث، ثم بعد ذلك بناه على الوَفيات في كل سنة، يعني سنة ثلاثمائة وإحدى الذين ماتوا في هذه السنة يأتي بتراجمهم، فهو يُغيّر في المنهج في كل جزء، كل هذا يبيّنه المحقق.

لابد للمحقق أن يعرّف بطبيعة الكتاب، ويوضح لنا ما نحن مقبلون عليه في الكتاب المحقَّق؛ لأنه أخبر الناس به.

مَصَادر الكتاب:

لا بد أن يضع المحقق أيدينا على مصادر الكتاب، من أين أخذ صاحب الكتاب نصوصه؟ وبعض المصادر تكون واضحة ينص عليها صاحب الكتاب أصلًا في أوله أو خلاله أو في ثناياه، فهذا يسهل على المحقق.

ولا يكتفِ بهذا بل ربما استخرج مصادر أخرى لم يذكرها صاحب الكتاب.

ثم يذكر لنا الذين استقوا من هذا الكتاب بعد ذلك وهو ما يسمى بأثر الكتاب في العلم، وحقًّا لا يستطيع كل محقق أن يصنع كل هذا، لكن كلٌّ واجتهاده، وكل كتاب له منهجه الذي يفرضه على محققه، فالمسألة فيها ذوق وعلم.

مصطلحات الكتاب:

يذكر المحققُ مصطلحات الكتاب ورموزه، فمثلًا كتاب (تحفة الأشراف) للحافظ المِزّي ت ٧٤٢هـ، له رموز؛ لأن تحفة الأشراف كتاب في الأطراف، أي يأتي بأطراف الحديث، فلو كتب: «هذا الحديث في صحيح البخاري»، «وهذا في سنن ابن ماجه»؛ لطال الكتاب، ولكنه يضعة رموزًا: فللبخاري خ، ولمسلم م، وللبخاري تعليقًا خت مثلًا... وهكذا يضع لكل كتاب رمزًا. لابد أن يعرِّفنا المحقق بهذه الرموز.

تاريخ تأليف الكتاب:

لا بد للمحقق أن يذكر تاريخ تأليف الكتاب، ومتى ألفه صاحبه؛ إن استطاع، ونقصد تاريخ التأليف وليس تاريخ النسخ، وفي هذا فائدة.

ويعرف تاريخ تأليف الكتاب من كتب المؤلف الأخرى إذا أحال عليها، فهذا الكتاب ألفه بعد هذا الكتاب، وهذا الكتاب ألفه في آخر حياته، هذا يفيد في معرفة التطور الفكري للرجل.

لمن أهدي هذا الكتاب:

يذكر لنا المحقق لمن أُهدي هذا الكتاب -إن كان قد أُهدي- وهذا أمر ليس قليل القيمة بل له قيمة.

الركن الثالث: ما يتعلق بالتَّحقيق:

إعادة التحقيق:

لابد أن نتساءل أولًا: هل حُقق هذا الكتاب من قبل؟ وإذا كان حُقّق فما الداعي إذن إلى إعادة تحقيقه مرة أخرى؟ لابد للمحقق من ذكر الأسباب، مثل أنك وجدت نسخًا أخرى، فإذا كانت النسخ الأخرى لم تضف شيئًا فلا قيمة لإعادة التحقيق. حتى إن وقع المحقق في أخطاء شنيعة، لا يجوز أن يُحقق كتاب محقق، وإلا عُد سرقة، وربما نجد بعض الناس لأقل اختلاف يجد نسخة ما فيجد هذا مسوغًا لإعادة التحقيق، وهذا خطأ، فهناك مسوغات لإعادة تحقيق الكتاب.

وصف النُّسَخ:

هناك ركن ركين في التقدمة والدراسة، وهو وصف النسخ، يجب أن يدقق فيه المحقق ويتوسع ولا يبخل، فيصف النسخة بشتى الأوصاف، لأننا لم نرها، ونحن نريد أن نحس بها وأن نراها، فيصفها كأننا نراها، ولذلك وجب تصوير ورقات من كل نسخة من نسخ الكتاب المعتمدة: أربع ورقات مثلًا، يصور الورقة الأولى وبعض الورقات، والورقة الأخيرة وبعض الورقات التي يرى المحقق أنها مهمة.

وهذا التصوير للنسخ لا تصنعه الطبعات المسروقة؛ لأنها لا تنظر إلى هذه النسخ الأصول.

ووصف النسخة يتمثل فيما يلي:

وصف رحلة النسخة: يصف المحقق الرحلة التي مرّت بها هذه النسخة، من حيث: تاريخها، المكتبة التي أخذها منها، ورقمها في المكتبة، رحلة النسخة، هذه

النسخة كانت عند فلان ثم عند فلان ثم ذهبت إلى المكتبة الفلانية ثم اشتراها فلان، ونعرف ذلك بالتملُّكات والأختام التي عليها، وبالقراءات والسماعات.

ويذكر لنا متى نسخت؟ وعليه أن يحذر كل الحذر في تحديد تاريخ النسخ، لأنه كما قلنا قد يقع فيه التزييف، لأن قيمة النسخة ترجع -فيما ترجع إليه- في تاريخ نسخها، نعم ليست القيمة الوحيدة أن تكون النسخة قديمة، فربما كانت النسخة الأحدث أحسن، لكن لابد من ضبط هذا الأمر.

وصف نوع الخط: أي وصف نوع الخط الذي كتبت به النسخة، وهذا يخطئ فيه كثير من الناس، وعلى المحقق ألَّا يعتمد على الفهارس في تحديد نوع الخط؛ لأنها تخطئ، وقد وجدتُ كثيرًا من الخطأ في تحديد الخط، وهذا مجال واسع لابد من العناية به.

ولابد للمحقق أن يتعلم أنواع الخطوط، لا أن يصبح خطاطًا لكن يعرف أن هذا الخط خط النسخ، أو الخط الفارسي أو خط التعليق، أو بخط مغربي، أو بقلم مغربي وهذا أجود في الوصف.

إذن معرفة نوع الخط يفيد، أولًا يفيد في تحديد تاريخ النسخة، لأن كل قرن له خطوطه، فيفيد ذلك في معرفة المكان وتقريب المسافات.

ومن خطأ الفهارس وصف خطوط بعض المخطوطات بأنه خط الرقعة، وهذا خطأ؛ إذ لا وجود للرقعة في المخطوطات، فهو خطٌّ حادث.

فهرسة النسخة وتعليقاتها وسماعاتها: بمعنى أن هذه النسخة بها فهارس، فهل هي مفهرسة أو لا، كثير من المخطوطات مفهرس، فعليه أن يصف لنا ما عليها من التعليقات والسماعات والإجازات والأختام والفوائد، ينقل لنا هذا ويذكر مضامينه.

وصف النسخة ماديًّا: يصف المحقق نوع الورق، والحبر الذي كتبت به هذه المخطوطات، وألوان الحبر الذي كتبت به هذه النسخة، ومَسطرة النسخة، كم سطرًا، لأنه سيقول هذه النسخة كم سطرًا، وهذه كم سطرًا؟ وفي كل سطر كم كلمة في المتوسط، وعدد الأوراق. وهل فيها تعقيبة أو لا؟

ثم يذكر لنا ما أصابها من الآفات أو الرطوبة أو الأرضة، وما وقع فيها من التلف أو السقط، وهل هي نسخة كاملة أو وقع منها أوراق أو ضاع، وهل هي أجزاء كاملة أو أن هناك أجزاء ناقصة، يصف لنا كل ما يستطيع أن يصفه، ولا يبخل في هذا الأمر.

وصف طريقة الرسم: أي يذكر لنا طريقة الرسم في هذه النسخة، كيف يكتب صاحبها، أيُهمل أم يُعجم، يضع علامات ترقيم أم لا، توجد علامات ترقيم عند العرب في القديم، الدائرة وفيها النقطة في المقابلة، هل هي نسخة مقابلة عليها تصحيحات مضبوطة أو غير مضبوطة، ما رموزها والأرقام فيها، يلتزم صاحبها مثلًا بالرموز كـ (ثنا:حدثنا، أنا: أنبأنا ... إلخ) هذه الرموز هل هي ذات مصطلحات خاصة بها، عليه أن يعتني بكل هذا.

نأتي بعد ذلك للحديث عن عمل المحقِّق داخل الكتاب، فكل ما سبق ما هو إلا وصف للنسخة.

عَمَلُ المحقِّق داخل الكتاب المحقَّق:

عليه أن يشرح في المقدمة ماذا سيصنع؟ أي النسخ سيعتمد؟ هل سيمضي على منهج اعتماد النسخة الأم ولماذا؟ فلو كان لديه عشرون نسخة، فليس منطقيًا أن يعكف عليها كلها، هذا مستحيل، لابد أن يُشجِّر ليرى أن هذه النسخة أصلها هذه النسخة، وهذه النسخة أصلها هذه النسخة، فتستبعد بعض النسخ.

يذكر أيضًا كيف يقابل بين هذه النسخ، وما الذي يثبته من فروق، ما منهجه الذي سوف ينتهجه، هل سيثبت الفروق التي هي أخطاء من النسخ عادية، أم أنه سيهتم بالجوهر، كيف يعمل على ضبط النص والتعليق عليه.

كيف يخرّج الآيات والأحاديث والأشعار والنقول.

ثم لابد أن تقسم وتفقّر هذا النص، بمعنى أن تصفه صفًا جميلًا يقربه إلى القارئ، تقسمه إلى فقرات وإلى أبواب وفصول إن لم يكون مقسَّمًا وتضعها بين معكوفتين، وينص في المقدمة أنه سيضعها في عناوين وبين معكوفين.

لا بد أيضًا من ترقيم المسائل والقصائد والأحاديث؛ حتى يسهل فهرستها والرجوع إليها، كذلك استخدام علامات الترقيم واستعمال الأقواس والأرقام، وهل سيضع هامشًا واحدًا أو سيضع هامشين، كما يضع بعضهم في كتب الشعر هامشًا للمقابلة، وهامشًا للتعليق والشرح والتخريج.

لا بد من ذكر أنواع الكشافات التحليلية التي سيصنعها في آخر الكتاب، ولماذا ابتكر هذا الفهرس الجديد، كما يصنع عبد السلام هارون في كتبه رحمه الله، وتذكر لنا مصادر التحقيق وهذه توضع في آخر الكتاب مع الكشافات.

وما منهجه في الأخطاء التي ترد في الكتاب، هل سيصححها في المتن؟ ومتى تصحح في المتن؟ ومتى تصحح في الهامش، ومتى يثبت الخطأ؟

أخطاء الآيات مثلًا لابد أن تُصوَّب على خلاف بعض المستشرقين، ولكن لابد أن يشير في الهامش إلى أن الخطأ وقع هنا. وعمومًا ليس لك أن تتصرف في الكتاب من غير أن تذكر، من باب الأمانة، إما أن تثبته وتصحّح في الهامش، أو تصححه وتذكر في الهامش، وهذا له قواعد وضوابط، ليس هذا صحيحًا دائمًا وليس هذا صحيحًا دائمًا.

فمن باب البرود والتكلف كتابة الآية خطأ ونعلم جيدًا أنها مكتوبة خطأ، ونحن ندعو دائمًا إلى مراجعة النصوص، وألَّا نركن ونطمئن إلى صحة الآيات، فلو كان المحقق حافظًا لكتاب الله فهو أحسن، وإلا فعليه أن يأتي بجميع الآيات في كل الكتاب ويُراجع، والشعر ويراجع، والحديث ويراجع، الأمر في الشعر والحديث مختلف يثبت كما هو في الكتاب، ولكنَّ الحديث هنا عن التخريج، ربما كان هناك خطأ عروضيٌّ يُعَلِّقُ عليه وهكذا.

إذن لا بد للمحقق أن يشرح لنا ماذا سيصنع؟ ولذلك الأصل أن تُكتب مقدمة الدراسة بعد أن يفرغ المحقق من عمله، يقول صنعت كذا، ليس معنى هذا المضي قدمًا بغير منهج، لا بل يعرف المحقق أصول منهجه، فيكتب مقدمته ودراسته بعد أن ينضج الأمر، وبعد أن يكون قد استوى الكتاب على سوقه، وخرج على أحسن هيئة.

وأخيرًا؛ **ما خير الوسائل لتعلم التحقيق وتعلم طريقة كتابة دراسة النص؟**

إن خير الوسائل في هذا الفنّ عمومًا: المراقبة والتتبع لأعمال كبار المحققين، ومراجعة المقدمات والدراسات التي كتبها الكبار في كل تخصص: كعبد السلام هارون، وإحسان عباس، والسيد صقر، ومحمود محمد شاكر، والميمني، وهكذا، أتابع وأستشف وأتعلم، وحتى من المستشرقين، يتم الاستفادة من منهجهم فبعضهم كان مخلصًا للعلم، ولا ننكر هذا.

خلاصة القول: إن **التحقيق علمٌ وفنّ**، والذي يظن أنه شيءٌ منهما دون الآخر فقد أخطأ، والتحقيق مجال للإبداع وإعمال الذهن واستخراج الجديد، وهو مجال للزيادة، ويجب على من يدخله أن يحذر، وأن يكون متحلِّيًا بالصبر والخلُق الحسن والأمانة العلميَّة.



لا تَخْلِطْ بَيْن[1]

١- ابن هشام صاحب السيرة ت ٢١٨هـ وابن هشام النحوي ت ٧٦١هـ.

٢- الترمذي المحدِّث ت٢٧٩هـ والحكيم الترمذي صاحب نوادر الأصول ت٣٢٠هـ.

٣- ابن العربي المالكي الفقيه صاحب أحكام القرآن ت ٤٥٣هـ وابن عربي الصوفي صاحب الفصوص والفتوحات ت ٦٣٨هـ.

٤- الشاطبي المقرئ صاحب حِرْز الأماني ت ٥٩٠هـ والشاطبي الأصولي صاحب الموافقات والاعتصام وشرح ألفية ابن مالك (المقاصد الشافية) ت ٧٩٠هـ.

٥- ابن حجَر العسقلاني صاحب فتح الباري ت ٨٥٢هـ وابن حجر الهيتمي صاحب الزواجر عن اقتراف الكبائر ت ٩٧٤هـ.

٦- لا تخلط بين هذا الأخير (الهيتمي) ت ٩٧٤هـ والهيثمي بالثاء صاحب مجمع الزوائد وموارد الظمآن ت ٨٠٧هـ.

٧- البوصيري المحدِّث صاحب إتحاف المهرة ومصباح الزجاجة ت ٨٤٠هـ والبوصيري الصوفي صاحب البُرْدة ت ٦٩٧هـ.

٨- ابن الأثير الجزري صاحب النهاية في غريب الحديث وجامع الأصول ت ٦٠٦هـ وأخيه ابن الأثير المؤرِّخ ت ٦٣٠هـ صاحب الكامل، وأخيه الثالث ابن الأثير الأديب صاحب المثل السائر ت ٦٣٧هـ.

٩- القرطبي صاحب التفسير ت ٦٧١هـ وبين شيخه القرطبي صاحب المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ت ٦٥٦هـ.

---

(١) من مقالة لأسامة الفرجاني. وخير كتب المشتبه كتاب ابن ناصر الدين: توضيح المشتبه.

١٠- الزَّيْلعي صاحب نصب الراية ت ٦٧٢هـ والزيلعي صاحب تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق ت ٧٤٣هـ.

١١- أبي حيّان التوحيدي المُلحد صاحب البصائر والذخائر ت ٤٠٠هـ تقريبًا، وأبي حيّان الأندلسي النحوي صاحب البحر المحيط ت ٧٤٥هـ.

١٢- الإمام الدارمي المحدِّث المشهور ت ٢٥٥هـ، والإمام الدارمي صاحب الردّ على بشر الماريسي والجهمية ت ٢٨٠هـ.

١٣- ابن رشد (الجدّ) صاحب المقدّمات والبيان والتحصيل ت ٥٢٠هـ وابن رشد (الحفيد) صاحب بداية المجتهد ت ٥٩٥هـ.

١٤- الشيخ المباركفوري صاحب تحفة الأحوذي ت ١٣٥٣هـ والمباركفوري شارح مشكاة المصابيح ت ١٤١٤هـ والمباركفوري صفيّ الرحمن صاحب الرحيق المختوم.

١٥- تقيّ الدين السُّبكي صاحب شفاء السقام في زيارة خير الأنام ت ٧٥٦هـ وتاج الدين السبكي (ابنه) صاحب طبقات الشافعية والأشباه والنظائر ت ٧٧١هـ.

١٦- الآلوسي صاحب روح المعاني ت١٢٧٠هـ وابنه نعمان الآلوسي صاحب جلاء العينين ت ١٣١٧هـ، وبين محمود شكري الآلوسي (ابن أخي نعمان السابق) صاحب غاية الأماني في الردّ على النبهاني ت ١٣٤٢هـ.

١٧- الزبيدي صاحب التجريد للصريح ت ٨٩٣هـ، ومرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس وإتحاف السادة المتقين وألفية السند ت ١٢٠٥هـ، والزبيدي النحوي الأندلسي صاحب طبقات النحويين واللغويين ت ٣٧٩هـ.

١٨- الحاكم صاحب الكنى ت ٣٧٨هـ، والحاكم صاحب المستدرك ت ٤٠٥هـ.

١٩- ابن عقيل شيخ الحنابلة صاحب الفنون ت ٥١٣هـ، وابن عقيل شارح ألفية ابن مالك ت ٧٦٩هـ.

٢٠-السمعاني صاحب الأنساب ت ٥٦٢هـ، وجدّه السمعاني صاحب التفسير والانتصار لأصحاب الحديث والقواطع والاصطلام ت ٤٨٩هـ.

٢١-الحافظ العراقي صاحب المغني عن حمل الأسفار ت ٨٠٦هـ، وابنه أبي زرعة العراقي صاحب البيان والتوضيح ت ٨٢٦هـ.

٢٢-ابن كثير المقرئ أحد القرّاء السبعة ت ١٢٠هـ، وابن كثير المفسّر ت ٧٧٤هـ.

٢٣-الأنباري صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف ت ٥٧٧هـ، والأنباري صاحب الوقف والابتداء وشرح المعلقات ت ٣٢٨هـ.

٢٤-ابن المنيِّر السكندري صاحب المتواري على تراجم البخاري ت ٦٨٣هـ وابن أخيه ابن المنيِّر من مشايخ الذهبي ت ٦٨٥هـ.

٢٥-الحسن البصري التابعي ت ١١٠هـ، وأبي الحسين البصري من أئمة المعتزلة وصاحب المعتمد في أصول الفقه ت ٤٣٦هـ.

٢٦-السخاوي صاحب جمال القرّاء وهداية المرتاب وسفر السعادة ت ٦٤٣هـ، والسخاوي صاحب فتح المغيث والضوء اللامع والمقاصد الحسنة ت ٩٠٢هـ.

٢٧-النَّسَفي صاحب التفسير وكشف الأسرار في الأصول وكنز الدقائق ت٧١٠هـ، والنَّسفي صاحب طلبة الطلبة وعقائد النَّسفي ت ٥٣٧هـ.

٢٨-المجد ابن تيمية صاحب المنتقى والمحرّر ت٦٥٢هـ، وابن تيمية حفيده شيخ الإسلام ت ٧٢٨هـ.

٢٩-العُكبري (ابن بطّة) صاحب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ت٣٨٧هـ، والعكبري (أبي البقاء) صاحب التبيان في إعراب القرآن ت ٦١٦هـ.

من المصَادر والمراجع[1]

- أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وضع لجنة مختصة (معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٤٠٠هـ).
- الببليوغرافيا وتطورها، لليلى عبد الواحد الفرحان (منشورات كلية الآداب الجامعة المستنصرية ١٩٩٢م).
- البلاغة تطوّر وتاريخ، دكتور شوقي ضيف، ط. دار المعارف، ط١٤.
- التفسير والمفسرون، دكتور محمد حسين الذهبي.
- التفسير ورجاله، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور.
- الرسالة الأدبية في كتاب صبح الأعشى، دكتور هشام أبو خشبة (رسالة دكتوراه بآداب الإسكندرية).
- الفهرست للنديم (ط رضا تجدد).
- المجمعيون في خمسين عامًا، لمحمد مهدي علام (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٦م).
- المدارس النحوية (أسطورة وواقع)، دكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ١٩٨٧م.
- المدارس النحوية، دكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشرة، ٢٠١٩م.
- المراثي النبوية في أشعار الصحابة: توثيق ودراسة، لمحمد شمس عُقاب (مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط١/٢٠١٣م).

(١) لم نورد كل المصادر والمراجع هنا لكثرتها، خشية الحشو؛ فمن أرادها فليراجعها في مواضعها من المتن والهوامش.

- الموجز في تاريخ البلاغة، للدكتور مازن المبارك.
- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، للدكتور الطناحي.
- الموجز في نشأة النحو، دكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١٤٠٣هـ.
- الوسيط في تاريخ النحو العربي، دكتور عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشوّاف، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.
- تحقيق النسخة الفريدة، ليوسف السناري (مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض ٢٠١٨م).
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان (طبعة الهيئة العامة المصرية).
- تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين (ط جامعتي الإمام والملك سعود).
- تحقيق النصوص ونشرها، لعبدالسلام محمد هارون (القاهرة، ط١/١٩٥٤م).
- جامع الشروح والحواشي، لعبد الله محمد الحبشي (المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط٣/٢٠٠٤م).
- دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، (القاهرة ١٤٠٣).
- دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، لأحمد شوقي بنبين (كلية الآداب بالرباط، ط،١٩٩٣م).
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجمحي (قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة).

- عبقرية التأليف العربي: علاقات النصوص والاتصال العلمي، للدكتور كمال نبهان (القاهرة، ط١/٢٠٠٧م).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (دار الفكر، بيروت ١٩٩٠م).
- محمد رسول الله: منهج ورسالة، بحث وتحقيق، لمحمد الصادق عرجون (دار القلم، دمشق ١٩٨٥م).
- محمود محمد شاكر: قصة قلم، لعايدة الشريف (دار الهلال، نوفمبر ١٩٩٧م).
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥م).
- مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، دار المعارف، ١٩٦٨م.
- مدرسة البصرة النحوية، دكتور محمود قدوم، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، مكتبة الألوكة.
- معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم: المخطوطات والمطبوعات»، إعداد: علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط وما بعدها (دار العقبة، قيصري بتركيا، ط١/٢٠٠١م).
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٩٣م).
- مقال إبراهيم الإبياري: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تأليف حاجي خليفة (القاهرة، مجلة تراث الإنسانية، ١٩٦٥، مج٣، ع٥، ص ٣٩٥-٣٩٧).

- مقال الدكتور سمير غريب: قفا نبك على ذكرى كتاب اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (جريدة الحياة اللندنية، ١ يناير ٢٠٠١م).
- مقال: فؤاد سزكين الباحث التركي في التراث العربي والإسلامي، للدكتور عبد السلام حيدر (موقع إضاءات على الشبكة العالمية ٢٠١٨/٧/٥م).
- مقال: لمحات عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للدكتور محمد زبير عباسي (موقع الألوكة على الشبكة العالمية ١٠ أكتوبر ٢٠١٠م).
- مقال: محمد محيي الدين عبد الحميد: كلمة في استقبال عبد السلام هارون (مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٢٥، القاهرة ١٩٦٩م).
- مناهج التأليف عند العلماء العرب (قسم الأدب)، دكتور مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحْدَثين، للدكتور رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٦هـ).
- موسوعة المستشرقين، للدكتور عبد الرحمن بدوي (دار العلم للملايين، بيروت، ط٣/١٩٩٣م).
- نشأة النحو، لمحمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- نثر الصحابة: أغراضه وخصائصه، للدكتور محمد شمس عُقاب (دار الأمل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١ /٢٠١٦م).

تم بحمد الله

فهرس المُحْتَوى

مقدمة..... ٦
الفصل الأول: كيف تقتني كتابًا تراثيًّا ؟ ٩
المعيار الأول: قراءةُ التُّراث قضيَّةُ انتماء ١٢
المعيار الثاني: ماذا نَقرأ وكيف نختار؟ ١٣
المعيار الثالث: النَّشرات المحقَّقةُ ضرورة ١٥
المعيار الرابع: اسمُ المحقِّق أهمُّ المداخل ١٩
المعيار الخامس: معرفة الفروق بين الطَّبعات ٢٧
المعيار السادس: النُّدرةُ معتبرة ٢٨
المعيار السابع: تكوينُ حاجاتِ المكتبة ٣٠
المعيار الثامن: زينة الإخراج والصَّفّ ٣٠
الفصل الثاني: كتب بِبْلِيُوجرافيا التُّراثِ العربيّ (مدخلٌ تعريفي) ٣٣
الفصل الثالث: رحلة التأليف في النحو والصَّرف ٥٩
مدرسة البصرة ٦٢
مدرسة الكوفة ٩٦
المدرسة البغدادية ١٠٨
المدرسة الأندلسية ١١٥
المدرسة المصرية ١١٩
الفصل الرابع: رحلة التأليف في علوم البلاغة ١٢٩
النَّشْأة ١٣٢
لُغويُّون مختلفون ١٣٧

دراساتٌ مَنْهجيّة ١٣٨
دراساتٌ لبعض المُتفَلْسفة ١٣٩
دراساتٌ لبعض المتكلّمين ١٤١
دراساتٌ نقدية على أُسُس بَلاغية ١٤٣
دراساتٌ لبعض المُتأدّبين ١٤٥
وضْع عبد القاهر لنظريتيْ: المعاني، والبيان ١٤٦
الزَّمَخْشري وكتابه الكَشَّاف ١٤٨
الجُمود والتَّعقيد ١٥٠
القِسْم الثالثُ من كتاب المِفْتاح للسَّكّاكي ١٥٢
دراساتٌ جانبيّة ١٥٤
تلخيصُ الخَطِيب القَزْوينيّ وشروحه ١٥٧
البَديع والبَديعيَّات ١٥٩
الفصل الخامس: رحلة التأليف في الأدب العربي ١٦١
أولًا- رُوَّاد التَّأليف الأدبيّ غير المُتْخصِّص ١٦٤
ثانيًا- التَّأليف الأدبي المَنْهجيّ ١٦٧
ثالثًا- كُتُب الأمَالي ١٨٦
رابعًا- طَبَقات الشُّعراء ١٩٠
خامسًا- الاخْتيارات الشِّعرية والحَمَاسات ١٩٧
سادسًا- كُتُب التَّراجِم ٢٠٥
سابعًا- التُّراثُ الأدبي الأندلُسي ٢١٢
ثامنًا- الموسُوعات العَربيَّة ٢١٩

تاسعًا- مَصَادر النَّثر العَرَبي ٢٢٦
عاشرًا- مؤرِّخو الأدب ٢٣١
الفصل السادس: رحلة التأليف في التفسير ٢٣٥
التَّفسير في عَهْد النَّبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ٢٣٨
التَّفسيرُ في عَصْر التابعين ٢٤٠
التَّفسير في عصر التَّدوين ٢٤٢
التَّفسير بالمأثور ٢٤٤
التَّفسير بالرَّأي ٢٤٦
كتب التفسير..... ٢٤٧
التفاسِير التي تَنْزِعُ إلى اللُّغة والإعراب والبَلاغة ٢٨٢
التفاسير الفقهيَّة (أحكام القرآن) ٢٩١
الفصل السابع: التقديم والدراسة في تحقيق المخطوطات ٢٩٧
لماذا نضع مقدِّمةً ودراسة للتحقيق ٣٠٠
أركان التقديم والدراسة التي يكتبها المُحقق ٣٠٠
الركن الأول: ما يتعلَّق بالمؤلِّف ٣٠١
الركن الثاني: ما يتعلق بالنص المُؤلَّف ٣٠٧
الركن الثالث: ما يتعلق بالتَّحقيق ٣١٤
لا تخلط بين ٣١٩
أهم المصادر والمراجع ٣٢٢